

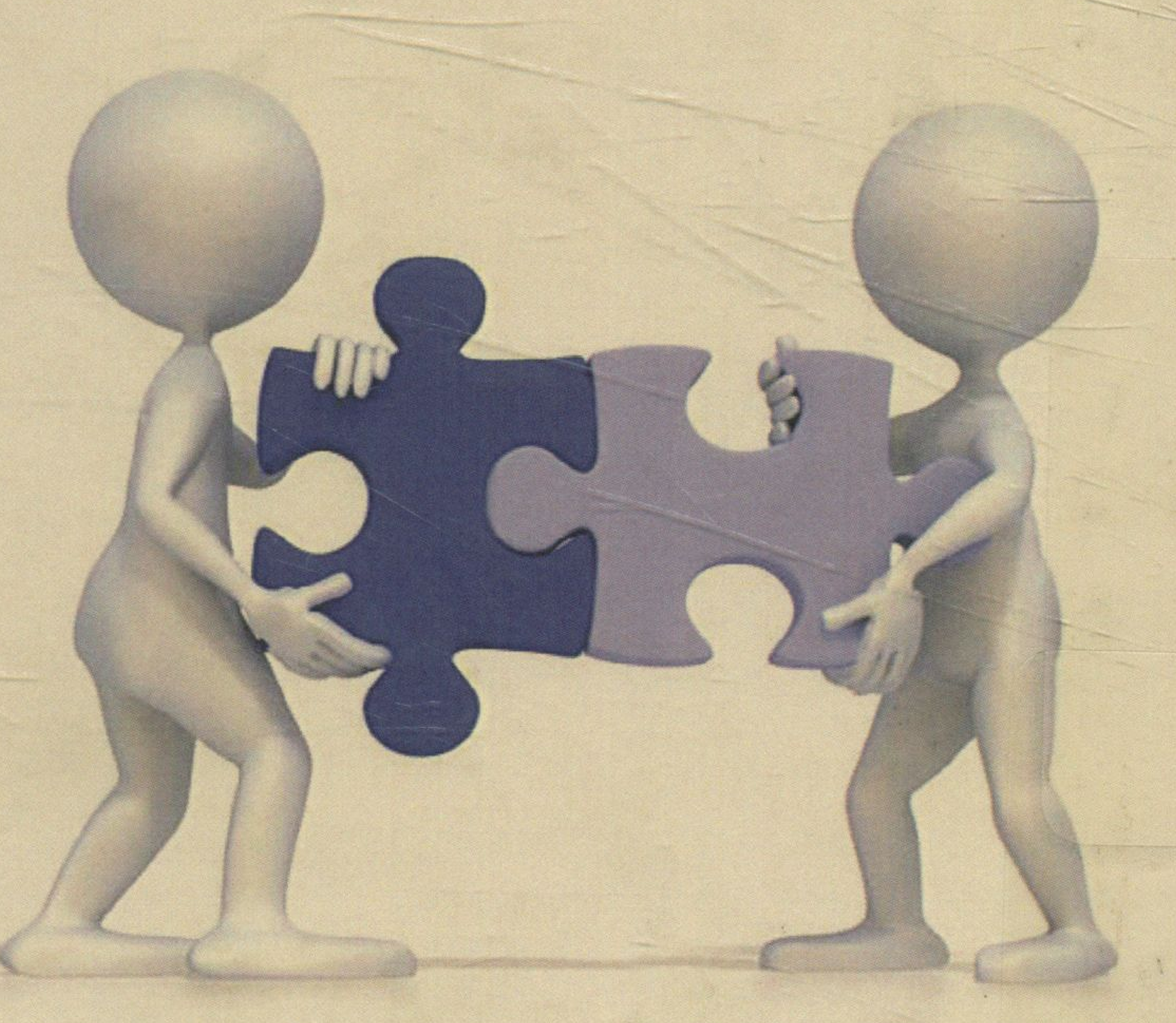




مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة

المواطنة..
وتعزيز العمل التطوعي

د. شروق بنت عبدالعزيز الخليف
د. محمد بن خليفة اسماعيل



١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة

المواطنة..
وتعزيز العمل التطوعي

د. شروق بنت عبدالعزيز الخليف د. محمد بن خليفة اسماعيل

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

ح مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

اسماعيل، محمد خليفة.

المواطنة.. وتعزيز العمل التطوعي/محمد خليفة اسماعيل، شروق عبدالعزيز الخليف -

الرياض، ١٤٣٤هـ.

٣٤٠ ص؛ ١٧×٢٥ سم

ردمك: ٥-٤-٩٠٣٣٧-٦٠٣-٩٧٨

١- المواطنة - السعودية. ٢- العمل التطوعي

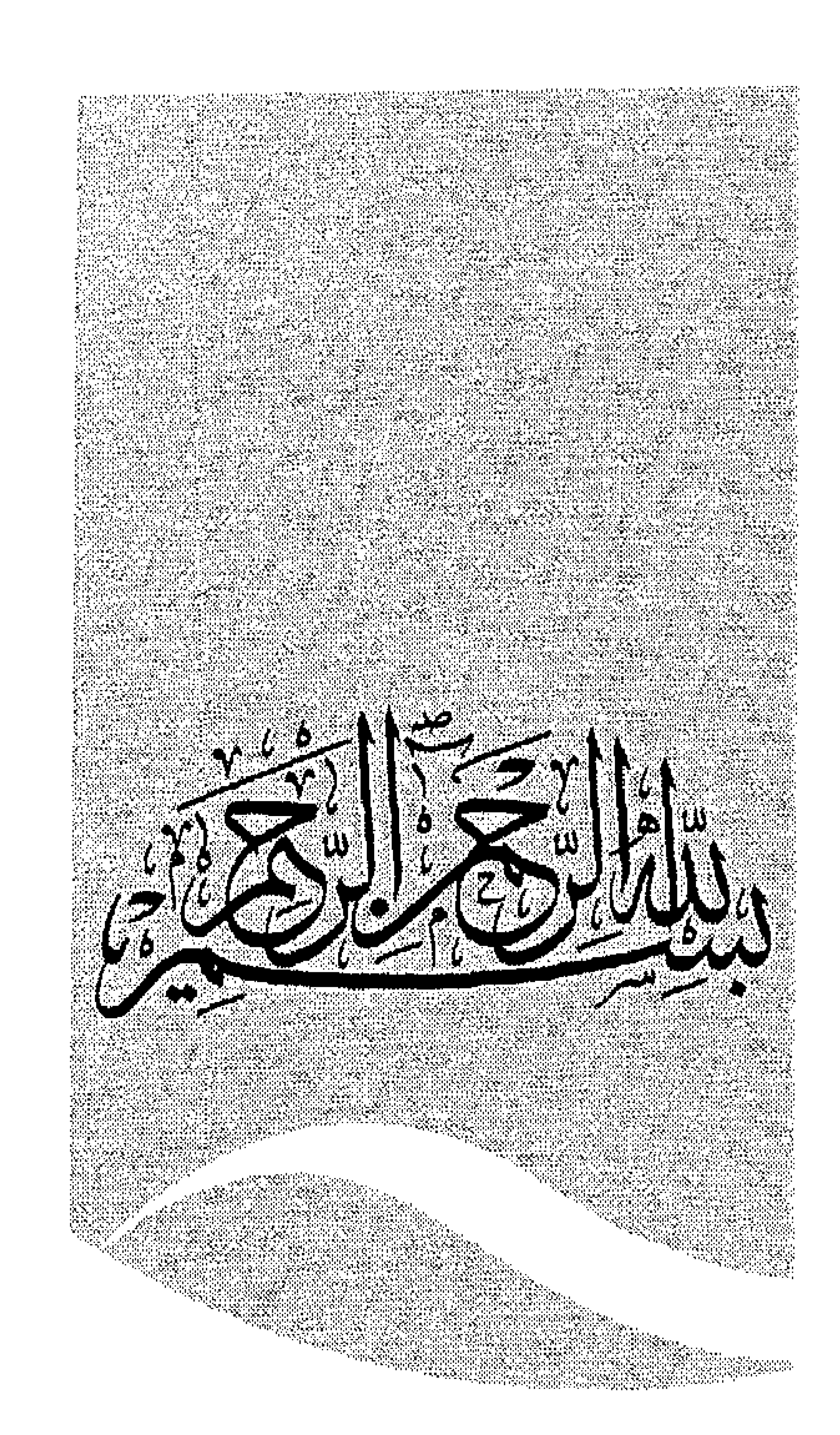
أ. الخليف، شروق عبدالعزيز (مؤلف مشارك)

ب. العنوان.

ديوي ٠٩٥٣٦، ٣٢٣. ١٤٣٤/١٥٥٠

رقم الإيداع: ١٤٣٤/١٥٥٠

ردمك: ٥- ٤ - ٩٠٣٣٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨


بسم الله الرحمن الرحيم



تمهيد

تمهيد:

إن المواطنة من القضايا ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والأمنية التي تعبر عن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الحماية والذود عن الوطن كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات والنظر إلى الآخر وصيانة المرافق العامة والحرص على المصلحة الوطنية كما تعكس مدى إدراك المواطن لدوره في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة في آن واحد ولاسيما تحديات العولمة التي أدت إلى تراجع الخصوصية لحساب العالمية والتي تواجه فيها المجتمعات البشرية إرهاصات واضحة نحو الذوبان الثقافي والسياسي والمعرفي والانطلاق نحو القرية الكونية الموعودة التي تمثل وحدة العالم المعلوماتي الخاضع لوسائل الاتصال والمواصلات التي تشهد هي الأخرى تحولا جذريا في أساسياتها فضلا عن تشكيلاتها وهذا يعني أن قيم المواطنة تشهد تحديا يعصف بالمعايير وقواعد السلوك والضبط الاجتماعي التي هي جزء لا يتجزأ من وظائف المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والمسجد والتي تمثل أهم المؤسسات الاجتماعية المنوط بها مسألة تدعيم قيم المواطنة حتى يصبح المجتمع وكأنه جزء من حياتنا نحيا به ويحيا بنا (حمدان، ٢٠٠٨: ص٢٣).

يتناول هذا الكتاب قضيتين من أهم القضايا التي تتصل بالمجتمع في الوقت الحاضر، حيث شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغير السريع، ومنها العربية والإسلامية التي تخشى أن تؤدي هذه التحولات الاجتماعية المتسارعة والمرتبطة بالتطور العلمي السريع إلى التأثير على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها بفعل الهالة الإعلامية الغربية.

والمملكة إحدى هذه المجتمعات التي مرت بتغيرات سريعة شملت معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أثر على تماسك المجتمع واستقراره، وأدت إلى ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير لا تتفق وطبيعة المجتمع السعودي. ولذلك تستعين الدولة، كغيرها من الدول، بالنظام التربوي باعتباره من أهم النظم الاجتماعية، حيث يقوم على إعداد الفرد وتهيئته لمواجهة المستقبل، وكذلك المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع، والتجاوب مع الطموحات والتطلعات الوطنية. والمفهوم الحديث للمواطنة يعتمد على الإنفاق الجماعي القائم على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية، كما أن المواطنة في الأساس شعور وجداني بالارتباط بالأرض وبأفراد المجتمع الآخرين الساكنين على الأرض وهي لا تتناقض مع الإسلام لأن المواطنة عبارة عن رابطة بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معين أي جغرافية محددة، والعلاقة الدينية تعزز المواطنة

وقد أصبح العمل التطوعي ركيزة أساسية في بناء المجتمع ونشر التماسك الاجتماعي بين المواطنين لأي مجتمع، والعمل التطوعي ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجموعات البشرية منذ الأزل ولكنه يختلف في حجمه وشكله واتجاهاته ودوافعه من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، فمن حيث الحجم يقل في فترات الاستقرار والهدوء، ويزيد في أوقات الكوارث والنكبات والحروب، ومن حيث الشكل فقد يكون جهداً يدوياً وعضلياً أو مهنياً أو تبرعاً بالمال أو غير ذلك، ومن حيث الاتجاه فقد يكون تلقائياً أو موجهاً من قبل الدولة في أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنموية، ومن حيث دوافعه فقد تكون دوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية

ويعتبر العمل التطوعي ركيزة أساسية في تنمية المواطنة لدى الأفراد، حيث يقوم العمل التطوعي بتنمية الانتماء للمجتمع وذلك من خلال مشاركة الأفراد في

الأعمال التي من شانها تعمل على إزالة الفوارق الاجتماعية، واندماج أفراد المجتمع في تطوير مجتمعهم دون النظر إلى المردود المادي لذلك وهذا هو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدول بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة، من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب

ويهدف الباحثان من خلال هذا الكتاب إلى توضيح أهمية العمل التطوعي وأثر المواطنة في تعزيز الانتماء للوطن وبالتالي الاندفاع بقوة لتطوير المجتمع والاندماج داخل هذا المجتمع كعضو فعال يقوم بدور إيجابي فيه، ومدى فعالية هذا المفهوم في المجتمع السعودي وهل هناك تفعيل للعمل التطوعي في المجتمع السعودي ؟ من هنا تتبلور أهداف هذا الكتاب في النقاط التالية:

(١) توضيح مفهوم المواطنة والمفاهيم المرتبطة بها.

(٢) توضيح أهمية المواطنة في تدعيم الانتماء للوطن.

(٣) إيضاح مفهوم العمل التطوعي.

(٤) مدى تفعيل العمل التطوعي في المجتمع السعودي.

(٥) مدى أهمية المواطنة في تفعيل العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية.

مما سبق فإن هذا الكتاب سنطلق من خلال عدة محاور يعرضها الباحثان في الأسطر القادمة:

الفصل الأول

«مفهوم المواطنة»

مقدمة:

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم الحضارية التي أفرزها الفكر الحديث من خلال النتاج الفكري للإنسان ومن خلال تراكم المنجزات الحضارية والتي ساهمت في رفع الإنسان وجعلته قيمة عليا بعدما غاب وغيب لفترات طويلة وتحت مسميات مختلفة.

ولقد تطور مفهوم المواطنة مع تطور المجتمعات البشرية، وبدأت الجماعات البشرية التي تقوم على تعاضد أفراد الجماعة الواحدة، لمواجهة التحديات التي قد تتعرض لها بالتكتل نظرا لشعور أفرادها بالحاجة إلى الآخرين، والعيش في جماعة ينتسب إليها (مناع، ١٩٩٧: ص١٤٩-١٥٠).

نشأة مفهوم المواطنة:

ارتبط مفهوم المواطنة بحركة النضال الإنساني عبر التاريخ بهدف إقرار المشاركة بكافة أبعادها سواء على المستوى الجزئي أو الكلي في كافة شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ القرارات الملزمة للجماعة، إضافة لتولي المناصب العامة على أسس العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون، إن الحضارات الإنسانية المتعاقبة على مر التاريخ منذ قيام المجتمعات الزراعية في وادي الرافدين مرورا بحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الكنعانيين والرومان والإغريق، قد أسهمت وما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام فاتحة بذلك آفاقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحقه في المشاركة الفعالة في جميع مجالات الحياة كما أكد كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني في بعض مراحلهما ضرورة الأخذ ببعض أسس المواطنة كالمنافسة من أجل تقلد المناصب العليا وأهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئا مطلوبا في حد ذاته (الكواري، ٢٠٠٤: ص١٥-١٦).

و لقد مر مفهوم المواطنة بتحولات وتغيرات رئيسة متداخلة ومتكاملة نستطيع من خلالها الوقوف على المراحل التاريخية التي أرست مبادئ المواطنة كما أشار لها العديد من الباحثين والمختصين وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى: تمثلت هذه المرحلة في صورة سطحية ومحدودة حيث كان الإنسان البدائي يرتبط بالمكان الذي عاش فيه، مفضلا إياه على أي بيئة أخرى وهنا يقصد بالمكان الحيز من البيئة المحيطة.

المرحلة الثانية: بروز الدولة القومية وفي هذه المرحلة أضيف للمرحلة الأولى بعد آخر وهو البعد أو الإطار الاجتماعي لتشمل هذه المرحلة الإطار المكاني والاجتماعي وقد تمثل ذلك خلال ظهور المدينة اليونانية والرومانية القديمة حيث تمتعت شرائح معينة في المجتمع ببعض الحقوق والامتيازات المرتبطة بمعايير معينة كمقدار الثروة للرجال دون النساء ويقابل ذلك حرمان الطرف الآخر الذي لا توجد لديه هذه الامتيازات مما نتج عنه نشوء ارتباط وانتماء لدى أصحاب الامتيازات مقابل الشعور بالاغتراب والإحباط لدى الطرف الآخر، كما شملت هذه المرحلة ظاهرة الإصلاح الديني وتخفيف قبضة الكنيسة على شؤون الحياة وانتهاء عصر الحروب الأوروبية بتوقيع معاهدة وستفاليا بألمانيا عام ١٦٤٨ م حيث تم بموجبها قيام الدول الأوربية على أسس وروابط قومية بدلا من الأساس والرابط الديني واستمرت هذه المرحلة على هذا النحو حتى نهاية القرن الرابع عشر.

المرحلة الثالثة: المشاركة السياسية اقترنت هذه المرحلة بظهور الثورة الفكرية والعلمية وترسيخ مفهوم الدولة القومية التي قادت صراعا ضد الكنيسة وترسيخ مفهوم الدولة القومية التي قادت صراعا ضد الكنيسة تارة ومع أمراء الإقطاع تارة أخرى حتى تبلور مفهوم المجتمع العام على أنقاض المجتمعات المحلية ذات الانتماءات الضيقة عندما قامت الدولة القومية بتحرير الناس من كافة الأطر والانتماءات

الفئوية والأثنية لجميع أفراد المجتمع على اعتبار أن المشاركة والمساواة ركن أساسي من أركان المواطنة فالمشاركة السياسية هنا أصبحت تبدأ من حق المواطن في أن يراقب القرارات السياسية التي تصدرها الحكومة سواء بالتقويم أو النقد والضبط وتنتهي بحقه في أن يؤدي دورا معينا في صنع القرارات كما تصبح العلاقات بين أطراف المواطنة علاقات تبادلية بصورة تسهم في صياغة مصالح ومستقبل وطنهم، وتحويل الأفراد من مجرد رعايا عليهم حقوق فقط إلى مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات مما أدى إلى نشأة رابطة عضوية قوية تؤكد أهمية الارتباط والتعاون القوي والمشاركة بين أركان المواطنة الكاملة (المواطن والمجتمع والدولة) على أساس التمتع بالحقوق وأداء الواجبات بين هذه الأركان الثلاثة.

المرحلة الرابعة: تضمنت هذه المرحلة ظهور متغيرات وظروف معاصرة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الإنساني على الإطلاق أدت إلى التأثير على جميع مفاصل الحياة حتى جعلت من العالم قرية صغيرة خاصة مع طفرة الاتصالات وتقنية المعلومات وتزامن ذلك مع انتشار الشركات العابرة للقارات وما تبعها من مظاهر العولمة وارتباط المصالح بين الشعوب لاسيما الاقتصادية والأمنية منها وبصورة تجاوزت كل الحدود فأخلت كثيرا بمبدأ السيادة للدول بل بالعديد من القيم والأفكار والمبادئ ومنها: قيم المواطنة كالانتماء والولاء للوطن ولمصالحه العليا ورغم أن هذه المرحلة وما صاحبها من تغيرات متعددة ايجابية وسلبية كانت محط رؤى متباينة إلا أن آثارها السلبية هي الغالبة على مستوى العالم أجمع وخاصة على دول العالم النامي بما فيه الدول العربية والخليجية وفي جميع المجالات الاقتصادية والإعلامية والأمنية وغيرها.

لقد أوجدت هذه التغيرات واقعا اجتماعيا له قيمه ومعاييره الجديدة والتي بادر بعض الشباب إلى تبني الكثير منها مقابل التخلي عن بعض قيمه الأصيلة

باعتبارها من وجهة نظره تمثل قيدا على حركته وطموحاته فقيم المواطنة من (الإيثار والتضحية والمشاركة والتعاون والمصلحة العامة للوطن) استبدلت بقيم الأنانية وحب الذات والمصلحة الشخصية مما نجم عنه صراع قيمي من مظاهره أن الفرد موزع الانتماء والولاء كما أنه يعتنق ويؤمن بقيم ويمارس سلوكا يعكس قيما أخرى نجم عن هذا أزمة قيمية ترتب عليها اضطراب واختلال ثقافي وسلوكي متعدد الجوانب والآثار السلبية على مقومات الحياة (القباج، ٢٠٠٦، ص٤٠).

مما سبق نرى أن المواطنة بمفهومها الحديث تستند إلى أساس فلسفي قديم ارتبط بمفهوم دولة المدينة Police أو City State التي تكونت في اليونان القديمة قبل الميلاد بعدة قرون، باعتبارها الوحدة الأساسية في التكوين الأساسي حيث قامت الديمقراطية المباشرة (الأثينية) على المشاركة السياسية المباشرة للمواطنين في الحياة السياسية، وركزت على مفهوم المواطنة باعتبارها الحق والواجب من النواحي السياسية مقارنة بالمفهوم الحديث للمواطنة الذي يقوم على الحق والواجب من الناحية القانونية، ومع هذا فقد اقتصرت صفة المواطن في اليونان القديمة على الذكور من الأثينيين من سنة ٢٠ عاماً دون الإناث، ولقد رأى المفكر اليوناني أرسطو أن المواطن هو الذي يقوم بممارسة السلطة السياسية ويقوم بمشاركة سياسية مباشرة، حيث اشترط للمواطنة الذكورة، الجنسية، والقدرة على إعالة تابعيه، ورأى أرسطو أنه يجب أن يحرر المواطن من أعباء الحياة اليومية والمهام الإنتاجية اليدوية، على أن تتوافر فيه القدرة على الطاعة والقيادة واتخاذ القرار في آن واحد.

مما تقدم نلاحظ أنه على الرغم من قصور مفهوم المواطنة على أبناء أثينا من الرجال واستثناء الفئات الأخرى، وعلى الرغم من عدم تغطية مفهوم المواطنة لبعض الجوانب مثل المساواة الاجتماعية مثلا فقد تحققت المساواة السياسية على قاعدة المواطنة بين من تم اعتبارهم مواطنين حسب مفهوم المواطنة الأثينية بمعنى

أن المواطنين جميعا كانت لهم الحقوق والواجبات السياسية نفسها، والمساواة في تولي الوظائف العامة ولم تكن هذه الحقوق مجر حقوق نظرية بل كانت مطبقة بالفعل على أرض الواقع ولم تكن الوظائف السياسية وقفا على أصحاب الثروات ومالكين الأراضي وأصحاب المكانة الاجتماعية فقد كانت حقا لأبسط مواطن أثيني وعلى الرغم من توفر المساواة السياسية إلا أن المساواة الاجتماعية لم تكن متوفرة بين جميع المواطنين في المجتمع الأثيني القديم فكانت هناك طبقات متفاوتة في المجتمع اليوناني هذا بالإضافة إلى وجود طبقة العبيد على الرغم من أنه لم يكن هناك عزل اجتماعي بين الأحرار والعبيد (فرج، ٢٠٠٤: ص٨١-٨٢).

ونلاحظ أن المفهوم الحديث للمواطنة قد تطور قبل نحو ثلاثة قرون مع تشكل الدولة القومية والتي تحتكر لنفسها السيادة المطلقة داخل حدودها، فمن أجل منع استبداد الدولة وسلطتها نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق الغير قابلة للسلب أو الاعتداء عليها من قبل الدولة؛ حقوق مدنية تتعلق بالمساواة مع الآخرين، وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقوق جماعية ترتبط بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لذا تعرف الدولة القومية باسم دولة القانون والمؤسسات المستندة إلى الإرادة الشعبية فهذه العناصر الثلاث (السيادة، القانون، والمؤسسات الديمقراطية) هي ما يعطي لمفهوم المواطنة معناه (عبد الرحمن، ٢٠٠٥: ص٣١).

ويعتبر تاريخ مفهوم المواطنة قديما يعود إلى زمن الديمقراطية المباشرة الإغريقية التي تعتبر أساس ديمقراطية عالم اليوم، حيث يرجع أصل استعمال مفهوم المواطنة إلى الحضارتين اليونانية الرومانية فقد استعملت الألفاظ(Civics المواطن) (Cavities المواطنة) في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني والروماني، وكانت الديمقراطية اليونانية القديمة مبنية

على أساس أن المدينة تحكم من أجل الأكثرية والحرية هي مبدأ الحياة العامة وكانت الحكومة اليونانية في طابعها دولة مدنية وكانت الروابط بين المواطنين فيها وثيقة بدرجة كبيرة بسبب القرابة والصداقة والجيرة التي كانت تجمعهم لغة واحدة ودين عام وكانت تجمعاتهم ومباحثاتهم تتم في ساحة السوق وبالتالي كان المواطنين يقضون معظم وقتهم في المدنية وهذا كله أدى إلى أن يكون ولاء المواطن اليوناني لدولة المدينة وليس لمجموعة معينة أو لعائلته أو لعشيرته أو لبلدته وبالنظر إلى طبيعة عمل الديمقراطية المباشرة التي كانت سائدة في المجتمع اليوناني القديم نجد أن المواطنين تمتعوا بحقوق عديدة بشكل متساو فكان هنالك مساواة بين المواطنين جميعا في الحق في المشاركة في عمليات الحكم والحق في عضوية عدد من الهيئات الحاكمة في المدينة الأثينية وهي جمعية المواطنين والمجلس والمحاكم.

مما سبق يتضح أن للمواطنة جذور تاريخية ترجع إلى نشوء المفهوم والممارسة في المدن – الدول الإغريقية (POLIS) وكانت كلمة المواطنة تعنى التفرقة بين أبناء المنطقة فى مقابل الغرباء، في المدن الإغريقية القديمة كان المناخ الذي ظهرت فيه التفرقة بين الأحرار (المواطنون)والعبيد(الغرباء)وليس العكس فقد وجد(المواطنون) اليونان في موطنهم الأصلي مادة لتمييزهم ضد الآخرين، واشتقوا من ذلك قوانينهم التي استمرت مع الرومان سادة التشريع الأوائل في هذا المجال. لكن مفهوم التسامح ظهر كنتاج لعصر النهضة والتنوير اللذين سادا في أوروبا في القرن السابع عشر، على أنقاض حكم الإقطاع المتحالف مع الكنيسة الكاثوليكية.

وقد طرح الفلاسفة القدماء(أمثال هوبز، ولوك، وروسو، ومونتسكيو)مفهوما آخر يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم، وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون، وعليه فقد ساد مفهوم المواطنة، حيث تحول المواطن إلى ذات حقوقية وكينونة مستقلة، بعد أن

كانت القبيلة أو العشيرة أو الوحدة العضوية هي ذلك الإطار، الذي ترتبط علاقاته بالآخرين بناء على موازين القوى ومنطق القوة (سكران، ٢٠٠٧: ص١٩٧).

كما ترجع المواطنة إلى القوانين المدنية التي اشتهرت بها الإمبراطورية الرومانية فيما بعد وصولا إلى أنماط «الدولة – الأمة» أو «الدولة – الوطن» (Nation State) الحديثة التي ازدهرت بين زمن تبني شعارات الثورة الفرنسية وزمن استشراء الحداثة في أعقاب الثورة الصناعية واعتبار المواطنة صيغة ضرورية أو صيغة لا جدل في تفضيلها على غيرها قد يعكس تأثير الحداثة وانتصارها في الهيمنة على السياسة والفكر في العالم المعاصر أو قد يعكس التمسك بالحداثة التي تحاول ما بعد الحداثة في الدول المتقدمة أن تتخطاها، وواقع الأمر هو أن المواطنة ليست حتمية ولا هي ضرورية في كل مجتمع فالمواطنة هي خيار اتخذته مجتمعات ولم تتخذه مجتمعات أخرى (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠١: ص٦).

وقد تطور مفهوم المواطنة في ظل الإمبراطورية الرومانية بعد أن كان حقا وراثيا لأبناء روما وما ذلك بعد صدور مرسوم إمبراطوري باسم Antoninianacons - tutio في سنة ٢١٢ ميلادية حيث توسع حق المواطنة حيث توسع حق المواطنة بحيث شمل جميع أراضي الإمبراطورية الرومانية وأقطارها وحصل سكانها من الذكور باستثناء العبيد على حق المواطنة الرومانية وبعد ذلك تراجع مفهوم المواطنة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية وفي فترة الإقطاع وحتى نهاية العصور الوسطى التي امتدت بين ٣٠٠ – ١٣٠٠ ميلادية، كانت المواطنة في أوروبا حقا محصورا لمالكي الأراضي وبحسب الوضع الاجتماعي والسياسي للفرد.

مفهوم المواطنة في المجتمعات الحديثة :

إن مفهوم المواطنة ظهر في أوروبا خلال القرن التاسع عشر وبرز من خلال التناقضات التي مرت بها على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي غيرت الكثير من معالم الحياة الأوروبية فقد ظهرت قوانين حقوق الإنسان التي تحفظ كينونته وكرامته وضرورة ضمان حق اعتراضه على أي تشريع يصدر من الحكومة ويضر به(الشرقاوي، ٢٠٠٥: ص١١١).

ويعود ظهور مبدأ المواطنة في أوربا إلى بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي، وحركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير، وقد أفاد هذا الفكر من الفكر السياسي الإغريقي، والقانون الروماني، ومن مبادئ الإسلام، وقد ساعد على إرساء هذا المبدأ بأوربا ثلاثة عوامل هي بروز الدولة القومية، والمشاركة السياسية والتداول على السلطة، وترسيخ حكم القانون، ثم إقامة دولة المؤسسات.

وشهد مبدأ المواطنة منذ قيام الثورة الفرنسية والأمريكية حتى الآن تطوراً نوعياً وكمياً، إذ شمل فئات المواطنين البالغين من الجنسين، وأصبح جميع المواطنين يتمتعون بحق المشاركة من دون تمييز، وانتقلت السلطة إلى الشعب بصفته مصدر السلطات وفق دستور علني ومقترع عليه. وفي هذا الصدد أقرت فرنسا حق المواطنة في أول دستور لها عام، ١٧٧٩ ولم يجر تداوله إلا بعد الثورة، ١٧٩١ وكانت كليات الحقوق في الجامعات الفرنسية تدرّس هذه المبادئ لطلابها.

كما تطور مفهوم المواطنة بعد ذلك لتأثره بحدثين مهمين هما إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام ١٧٧٦ والمبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ فكانا نقطة تحول تاريخية في مفهوم المواطنة من خلال ما جاء به إعلان الاستقلال

من أن الناس جميعا ولدوا متساوين وأن لهم حقوق أصيلة فيهم منذ خلقهم وأن الشعب هو صاحب السيادة وهو ما جاءت به مبادئ الثورة الفرنسية فأصبح أساس مفهوم المواطنة مبني على فكرة الشعب صاحب السيادة وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد كإنسان أولا وكمواطن من أبناء الشعب ثانيا.

وهكذا بقي مفهوم المواطنة في تطور مستمر خلال القرون السابقة منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى وقتنا الحاضر وكان تطوره متزايدا على اعتبار أن الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة ووجود حقوق أساسية للإنسان فأصبح مفهوم المواطنة حقا غير منازع فيه، وامتد ليشمل فئات مواطنين لم تكن تتمتع بحق المواطنة مثل النساء فأصبحن يتمتعن بحق المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات الجماعية إلا أن ذلك لم يكن إلا في القرن العشرين ففي بريطانيا لم تحصل النساء على حق الانتخاب إلا في عام ١٩٢٩ وفي فرنسا في عام ١٩٤٥ وتعددت أبعاد مفهوم المواطنة فشملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولم تقتصر على الجوانب السياسية والقانونية (الشمري، ٢٠٠١: ص٢٣).

ويعتمد مفهوم المواطنة عند الفيلسوف جان جاك روسو على دعامتين أساسيتين يمكن تحديدهما فيما يلي:

- المشاركة الإيجابية من جانب الفرد في عملية الحكم وقد وصل تأكيد روسو على أهمية هذا المبدأ حد أن ذهب إلى أنه بمجرد أن ينصرف الناس عن الاهتمام الايجابي بشئون الدولة أو إذ حيل بينهم وبين هذه المشاركة الإيجابية يكون الوقت قد حان لاعتبار الدولة في حكم المفقودة.
- المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم فعدم المساواة يدمر الخير الطبيعي في الإنسان ويجلب الشقاء على الكثيرين ويجعل المجتمع في حالة تنافر متزايدة ويفقده وحدته بل ومبرر وجوده.

ومنذ روسو حتى الآن حدث تطوير وتنقيح لمفهوم المواطنة ليصبح كما يلي:

المواطنة هي انتماء الإنسان إلى الأرض التي يستقر بها ويحمل جنسيتها ويكون مشاركا في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساو مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها وهي رابطة عضوية تحول الإنسان من مجرد فرد يسعى إلى إشباع احتياجاته وتحقيق أهدافه متصارعا مع الظروف والأوضاع والآخرين إلى عضو في مجتمع يشعر بالأمان لانتسابه إلى هذا المجتمع ويسعى إلى تحقيق أهداف هذا المجتمع التي هي بالضرورة ستحقق أهدافه، متعاونا مع الآخرين في منظومة يكفلها دستور هذا المجتمع كما انها في النهاية عد متبادل بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها يهدف إلى تحقيق مصلحة كل منهما (الحقيل، ١٩٩٩: ص٨٥).

وبعد أن استعرضنا التطور التاريخي لنشأة مفهوم المواطنة نحاول أن نقف في الأسطر القادمة على مفهوم المواطنة وماهيتها.

مفهوم المواطنة:

المواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من:

أ. الوطن: المنزل تقيم به وهو « موطن الإنسان ومحله» (ابن منظور)، وطن يطن وطناً: أقام به، وطن البلد: اتخذه وطناً، توطن البلد: أتخذه وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد، وتوطنت نفسه على الأمر: حملت عليه، والمواطن جمع موطن: هو الوطن أو المشهد من مشاهد الحرب، قال الله تعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾ (التوبة، ٢٥) (المنجد)، والمواطن: الذي نشأ في وطن ما أو أقام فيه وأوطن الأرض: وطنها واستوطنها، واستوطنها أي أتخذها وطناً.

ب. المواطن: بناء على تعريف الوطن فقد تم اشتقاق تعريف المواطن بأنه: الإنسان الذي اتخذ له بلدا وموطنا سواء ولد فيه أم لم يولد يقيم فيه إقامة دائمة لممارسة عمل ويمثل لبنة قوية في ذلك الوطن فيلتزم بنظامه ويحافظ على أمنه واستقراره ويرتبط بمواطني ذلك البلد في تحقيق مصالحهم العامة والخاصة ليسهموا في تنمية وطنهم وبناء مجتمعهم (آل عبود، ٢٠١١: ص٥٢).

ج. ومواطنة: مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان إقامة ومولداً لأن الفعل على وزن (فاعل) (الحملاوي، د.ت.: ص٦٧).

المفهوم الاصطلاحي للمواطنة:

أما في الاصطلاح فالوطنية تأتي بمعنى حب الوطن Patriotism في إشارة واضحة إلى مشاعر الحب والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية، أما المواطنة Citizenship فهي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات (بدوي، ١٩٨٢: ص٦٠-٦١).

تعددت التعريفات لمفهوم المواطنة Citizenship، حيث يستمد المفهوم معناه في اللغة من مفهوم الوطن، محل الإقامة والحماية، بينما نظر قاموس علم الاجتماع إلى المواطنة باعتبارها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، يقوم من خلالها الطرف الأول (المواطن) بتقديم الولاء، بينما

يتولى الطرف الثاني الحماية وهذه العلاقة تتحدد عن طريق أنظمة الحكم القائمة، وعلى ذلك يمكن تعريف المواطنة من منظور نفسي باعتبارها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي تعد مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطاء المصيرية، ومن ثم تشير المواطنة إلى العلاقة مع الأرض والبلد.

ورد مفهوم المواطنة في دائرة المعارف البريطانية باعتباره تلك العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة.

جاء مفهوم المواطنة في معجم المصطلحات السياسية للإشارة إلى الوضع أو المركز القانوني الذي يحق للشخص بمقتضاه أن يتمتع بامتيازات وواجبات المواطنة الكاملة بالدولة، حيث يمكن أن يكتسب وضع المواطن من خلال عدة طرق: عند الولادة (واقعة أو مكان الميلاد)، صلة الدم (نتيجة الانحدار من أصل أو نسب معين). أو عن طريق منح الجنسية (التحول الرسمي للانتماء أو التجنس)، ويمنح وضع المواطنة للشخص الحماية التي تكفلها له قوانين الدولة وتشريعاتها فضلاً عن بعض الحقوق والامتيازات كحق المشاركة في الحكم والتمتع برعاية البعثات الدبلوماسية والقنصلية لدولته في الخارج، وفي المقابل يؤدي المواطن واجبات معينة كدفع الضرائب والخدمة في صفوف الجيش(محسن، ٢٠٠٤: ص٢٣-٢٤).

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة « علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة. وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج(Encyclopedia. 1999:p.349-350).

في حين لم تميز الموسوعة الدولية وموسوعة كولير الأمريكية بين الجنسية والمواطنة فالمواطنة في (الموسوعة الدولية) هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم (World Boor international، 1989;p.15).

وفي موسوعة (كولير) الأمريكية المواطنة هي « أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية ما» (الدجاني، ١٩٩٩: ص٥).

عرف قاموس علم الاجتماع المواطنة بأنها:

«مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي أو ما يعرف بالدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون» (مشرف، ٢٠٠٧: ص٣٤).

والمواطنة بصفتها مصطلحا معاصرا تعريب للفظة (Citizenship) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية: (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات) (بيلو، ١٩٨٣: ص١٠).

ومع ظهور متغيرات عصرية وعالمية جديدة بدأ يسود منطق جديد في تناول مفهوم المواطنة يختلف عن المنطق السائد في الفترات التاريخية المنصرمة ومفاد هذا المنطق الذي يعد من إفراز العولمة أو الكونية – أن تتوحد مواصفات المواطن مع اختلاف المجتمعات وطبائعها الثقافية والاجتماعية بل والدينية.

فالمواطنة كلمة تتسع للعديد من المفاهيم والتعريفات فالمواطنة في اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية ولعل هذا التعريف قد أتي إلينا من زمان يسبق قيام الدولة/الوطن ففيما قبل الدولة الحديثة كان تعريف الوطن هو تلك المساحة من الأرض التي تقيم فيها جماعة عرقية أو دينية (مغازي، ٢٠٠٧: ص٢٠).

والمواطنة تتعدى العلاقات والروابط الاجتماعية الأخرى كالعشائرية والمذهبية والقومية والعرقية والإثنية والدينية وغيرها غير إن الفرد من حيث هو عضو في طائفة فهو موجود إذن في كسان يحيط به من جميع الجهات وهذه الإحاطة الشاملة مفروضة عليه بصفة كيانية غير قابلة للنقاش فهو الابن للطائفة كما هو الابن للعائلة فالإنسان وفقا لذلك لا يختار طبيعة المجتمع الذي يولد فيه او نوع القومية التي ينتمي إليها او نمط الدين الذي يؤمن به بيد إن انتمائه إلى حزب سياسي أو انتسابه إلى منظمة اجتماعية أو انخراطه بنشاط جمعية ثقافية يأتي في سياق اختياره الذاتي ورغبته الشخصية بعد أن يعتقد إن تلك النشاطات يمكنها أن تلبي جزءا من طموحاته وتنسجم مع بعض ميوله وتطلعاته (مارشال، ١٩٥٠: ص٧٢٥)، هي:

الرابطة الاجتماعية والقانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي، وهي المؤسسة الرئيسية التي تربط الأفراد ذوي الحقوق بمؤسسات الحماية للدولة وعليه فهي عنصر رئيسي للديمقراطية، ومن ثم فهي تستلزم واجبات ومسئوليات مهمة تصبح الديمقراطية عاجزة من دونها وتتضمن تلك الواجبات:

دفع الضرائب، والخدمة في القوات المسلحة، وإظهار الولاء للمجتمع والنظام السياسي، والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية، كما تتضمن مسئوليات المواطنة العمل على تضييق الفجوة بين المثالية والواقعية (Patrick. 1999: p.8-12).

وقد تعددت مفاهيم المواطنة بين المفكرين والباحثين فيذكر عبد الله خليل أن مفهوم المواطنة القانونية قد يبدو بسيطا نسبيا لأنه يرتبط عادة بدولة ما، ويتم تحديده بحسب قوانين هذه الدولة لذلك يعتبر هذا المفهوم أن فكرة المواطنة على صلة مباشرة بفكرة الوطنية أو الانتماء والجنسية وفي ظل هذا المفهوم، يعتبر المواطن الصالح وطنيا صالحا ويتعدى مفهوم المواطنة معاني عدة أكثر شمولية من معنى الوطنية والانتماء (محفوظ وآخرون، ٢٠٠٨: ص٣٤-٣٥).

ومن حيث مفهومها السياسي فالمواطنة هي (صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن) وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة ومن منظور نفسي فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد (موسى، ٢٠٠٣: ص١٧-١٩).

إن مفهوم المواطنة الذي يلاقي الكثير من التعريفات يبدأ وينتهي في تحويل الإنسان إلى ذات حقوقية فاعلة في إطار عام هو الوطن الخارج عن حدود الدين أو العرق أو الإثنية وترتبط علاقته بالآخرين وبالدولة من خلال مجموعة من الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة لمن يحمل جنسيتها أو هويتها والواجبات التي عليه تقديمها لهذه الدولة التي ينتمي إليها وهنا مهما اختلف منح المواطنة في قوانين الدول أو دساتيرها فإن كل الدول تعمد في إعطاء البشر الذين ولدوا على أرضها وانتموا إليها حقهم بالمواطنة على أساس

سيادة القانون الخاص في تلك الدول بعيدا عن الانتماءات الفئوية السياسية أو الدينية (ناصر، ٢٠٠٢: ص٢٣-٢٤).

ويرى صائغ المواطنة هي تمتع الشخص بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون، في دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي...إلخ، وبالتالي فإن القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات ويفرض النظام ويجعل العلاقات بين البشر «متوقعة» أي تجري وفق تصور مسبق يعرفه ويرتضيه الجميع.

هذه المواطنة تعبر عن نفسها على أرض الواقع في مشاركة المواطنين في الشأن العام، يشاركون بالرأي والصوت الانتخابي وممارسة المنصب السياسي وترتبط هذه المشاركة بعمق انتمائهم للوطن الذي يعيشون فيه، واستعدادهم العمل عل رقيه وتقدمه، ولا تكتمل المساواة القانونية والمشاركة السياسية إلا بأمرين: الأول وضع اجتماعي اقتصادي يحقق للمواطن احتياجاته الأساسية ويجعله يتمتع بموارد مجتمعه على قدم المساواة مع غيره والأمر الثاني مؤسسات تعليمية وتربوية تنشئ الأجيال المتلاحقة على قيم المواطنة والمساواة والحرية وقبول الآخر والتنوع (صائغ، ١٤٢٢: ص١٣٤).

مفهوم المواطنة المعاصر تطور ليصبح تلك العلاقة بين الفرد والدولة وفقا لقانون الذي يحكم تلك الدولة وبما يحتويه من حقوق وواجبات، فممارسة المواطنة يتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق، وبذلك فان المواطنة تهدف إلى تحقيق انتماء والمواطن وولائه لموطنه وتفاعله ايجابياً مع مواطنيه بفعل القدرة على المشاركة العملية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند دفاعه عن وطنه كواجب

وطني وتسديد للضرائب المستحقة عليهم كذلك، لذلك فان كلمة المواطنة تشمل على دلالات متعددة تمتد بين الإحساس والشعور، ممارسة السلوك المنطلقة من وجدان الفرد، وحيث أن الفرد نفسه هو المواطن فان المواطنة تمثل حلقة وصل أو رابط بين المواطن الذي يمارس الفعل والوطن الذي اشتق منه الفعل ويتفاعل معه (فراس، ١٩٩٨: ص٩٢).

وتعني الصلة إلى الطريقة القانونية بين الفرد والدولة الت يقيم فيها بشكل ثابت وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها، وإنها وضع قانوني للفرد في الدولة تترتب عليه حقوق يتمتع بها الفرد كمواطن يتحمل مسؤوليته تجاه الدولة، والمواطنة بالمفهوم المعاصر قد تختص بالوطن والدولة عندما ينحصر مفهوم المواطنة بمجتمع محدد، وقد يمتد إلى مفهوم أوسع واشمل ليصبح مفهوماً عالمياً خاصة في ظل الانفجار المعرفي وتطور وسائل الاتصالات والمواصلات التي رفعت من درجة التواصل بين المجتمعات البشرية وزادت من فاعلية التأثير المتبادل بين هذه المجتمعات (المجادي، ١٩٩٩: ص٤٧).

وتعبر المواطنة عن حب الفرد وإخلاصه لوطنه بما فيها الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والاعتزاز بتاريخ مجتمعه وأمته والتفاني في خدمة وطنه (هويدي، ١٩٩٥).

وبذلك فان المواطنة تحدد علاقة الفرد بدولته وفق الدستور السائد فيها والقوانين التي تنظم العلاقة بينهما من حيث الحقوق والواجبات.

وبالنظر إلى العوامل المؤثرة في المواطنة وتأثيرها في البناء الاجتماعي والثقافي والتربوي وتعزيز منظومة القيم الاجتماعية بغية الوصول إلى بناء اجتماعي متماسك يقوم على الاعتزاز بالمجتمع وقيمه وتاريخه ومستقبله والتطلع إلى مواكبة

التغيير العالمي من حوله خاصة في ظل الانفجار المعرفي وثورة الاتصالات فان دراسة الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة تشكل ضرورة ملحة، لما لها من اثر تحديد أولويات المجتمع نحو تربية معاصرة للمواطن بما يكفل تربية ومواطنة سليمة وواعده ويوظف التقنيات المتاحة للارتقاء بها، وقد تطور مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة نتيجة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في معظم دول العالم إضافة إلى تأثير العولمة وثورة الاتصالات والانترنت، لتصبح الديمقراطية وإشراك الشعب في الحكم وتحقيق مبادئ المساواة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان ركائز المواطنة المعاصرة والدولة الحديثة (كارين، ٢٠٠٠: ص١٩٧)

ويرى (آل عبود، ٢٠١١: ص٤١) أن المواطنة تتمثل بحقوق وواجبات تتحقق من خلال قدر من الوعي والمعرفة من خلال سعي الفرد لتحقيق حقوق المواطنة والوفاء بالتزاماتها وذلك باستخدام وسائل مشروعة يحددها النظام الاجتماعي ويتعلمها الفرد، وبذلك فإن المواطنة تتحدد بالمسؤولية الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية والوعي السياسي.

عليه يمكن أن نخلص إلى أن مكونات هذا المفهوم تتمثل في المعلومات والمشاعر والسلوك والتي تصنف ضمن مستويين، المستوى الأول ويتمثل بالمفهوم الذهني والشعور النفسي والذي يرتبط بالمعلومات عن الوطن والوعي بالحقوق والواجبات والرضا عن تحصيل الحقوق وآراء الواجبات وحب الوطن، أما المستوى الثاني فيتمثل بممارسة المواطنة من خلال الالتزام بالأنظمة والقوانين واحترامها من جهة وممارسة العمل السياسي والمدني من ناحية أخرى، إذ يعتمد المفهوم الذهني والشعور النفسي للمواطنة على التربية والتعليم ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في حين تعتمد ممارسة المواطنة على النظم والتشريعات التي تنظم عمل المواطنين وتحقق الدافعية لديهم مما يؤثر مباشرة على درجة الوعي بالمواطنة (Engle، 1988:p.89).

ويشير الحبيب (٢٠٠٥) إلى مستويات الشعور بالمواطنة والتي تتمثل في شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين أفراد جماعته، وباستمرار وجود هذه الجماعة على مر الزمن، فضلا عن شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة وأن مستقبله يرتبط بمستقبل الجماعة، إضافة إلى اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد المتمثل بالمواطنة.

فالمواطنة تستوعب جميع العلاقات بين الفرد والمجتمع لتحقيق الكفاءة الاجتماعية والسياسية.

وقد صنف السويدي (٢٠٠١) المواطنة في أربعة صور هي:

(١) المواطنة المطلقة، وفيها يجمع المواطن بين الدور الإيجابي والسلبي باتجاه المجتمع.

(٢) المواطنة الإيجابية، والتي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني وواجبه بالقيام بدور إيجابي لمواجهة السلبيات.

(٣) المواطنة السلبية، وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن ويتوقف عند حدود النقد السلبي ولا يقدم أي عمل إيجابي لوطنه، والمواطنة الزائفة وفيها يحمل الفرد شعارات جوفاء لا تعكس الواقع ويمتاز بعدم الإحساس باعتزازه بالوطن.

استناداً إلى ما تقدم، كما أن نضيف أسساً هام كي تتكامل شروط المواطنة، وتتحقق بأبهى تجلياتها، ومن أبرزها الانتماء الذي يجعل المواطن يعمل بإخلاص وجدية من أجل الوطن، من خلال التفاعل الحقيقي مع أفراد المجتمع لما فيه المصلحة العامة (السويدي، ٢٠٠١: ص١٢).

ومن وسائل التعبير عن الانتماء الفعلي الدفاع من أجل الوطن، والقيام بالواجب المطلوب، والمحافظة على القيم والعادات التي يحترمها المجتمع، أما الأساس الثالث فيتمثل بالمساواة بين السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون على جنسية دولة أخرى (البدون) المقيمين على أرض الدولة وليس لهم وطن غيرها، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات التي تعد من المكونات الأساسية لتعزيز المواطنة لدى جميع المواطنين، زد على ذلك احترام القيم العامة، أي أن يراعي المواطن القيم السائدة في المجتمع، وتتمثل في سلوكه الخاص والعام، ومنها الصدق في التعامل وعدم الغش والتزوير، والأمانة وعدم استغلال المنصب أو الوظيفة لأغراض شخصية، فضلاً عن التعاضد والتضامن بدلاً من التنافس السلبي والأنانية، وبهذا السلوك يكون المجتمع مترابطاً قوياً، وعندما تتحقق تلك الشروط، تصبح أساساً متيناً وقاعدة صلبة، وحينئذ تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق اجتماعي وقانوني إلى قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن وعي ثقافي ورُقِيٍّ حضاري، وتتحول معاملة المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق والجنس إلى فضيلة وتقاليد راسخة ونابعة من النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي والحضاري للمجتمع والدولة (يوسف، ٢٠٠٦: ص٣٦٥-٣٦٦).

وبالإجمال يمكن أن نخلص إلى أن للمواطنة معاني متعددة من حيث الفكر والممارسة تتفق أو تختلف عن المفهوم المعاصر للمواطنة، إذ تأثرت المواطنة في العصر الحديث بالتيارات الفكرية السياسية والاجتماعية، وبذلك فإنه من الصعوبة بمكان القول بان مفهوم المواطنة نتاج لفكر واحد، بل حصيلة تآلف اتجاهات فكرية متعددة، وبذلك فقد تطور مفهوم المواطنة في القرن الحادي والعشرين نحو العولمة فالاعتراف بوجود ثقافات وديانات مختلفة، واحترام حق الغير وحريته فضلا عن فهم اقتصاديات العالم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة، إضافة إلى المشاركة

في تشجيع السلام الدولي والاهتمام بالشؤون الدولية وإدارة الصراعات بطريقة اللاعنف شكل مفهوما جديدا للموطنة العالمية (درويش، ٢٠٠٩: ص٣٦).

مما سبق نرى أن المواطنة هي المشاركة والارتباط الكامل بين الإنسان ووطنه المبنى على أسس من العقيدة والقيم والمبادئ والأخلاق والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات بعدل ومساواة ينجم عن هذا شعور بالفخر وشرف الانتماء لذلك الوطن في ظل علاقة تبادلية مثمرة تحقق الأمن والسلامة والرقي والازدهار للوطن والمواطن في جميع المجالات، التفاعل الإيجابي ما بين المواطن والمجتمع والدولة أثناء ممارسة منظومة القيم لتحقيق مصالح الجميع تحت مظلة المصلحة العليا للوطن (آل عبود، ٢٠١١: ص٣١)، هذا التعريف هو الذي نتبناه في دراستنا الحالية..

مفهوم المواطنة في الإسلام:

لقد عبر النبي صلى الله عليه وسلم عن حب الوطن والارتباط به بقوله لما هم بالخروج من مكة «ما أطيبك من بلد وأحبك إلى لولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك» (رواه الترمذي)، وروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر ذات مرة إلى جبل أحد فقال «أحد جبل يحبنا ونحبه» (رواه البخاري)، ومما يدلل على الارتباط الشعوري بالوطن وأهميته بالنسبة للإنسان أن القرآن الكريم اعتبر إخراج الإنسان من دياره معادل للقتل الذي يخرجه من عداد الأحياء قال عز وجل ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾﴾ (النساء، ٦٦)، ويمكن القول أن مفهوم المواطنة في الإسلام يتجاوز علاقة المواطن بوطنه مسقط رأسه فقط إلى المجتمع الإنساني ككل فالمواطنة عبارة عن مستويات ودوائر متعددة من العلاقات تبدأ من علاقة المواطن المسلم بمجتمعه المحلي مرورا بالمجتمع العربي والإسلامي، انتهاء بالمجتمع الإنساني العالمي وهذه العلاقات حيث امتدت أنبتت حقوقاً وواجبات

وتفاعلات محكومة بضوابط شرعية، فالمواطنة في الإسلام هي صورة من صور التفاعل الإنساني بين أفراد المجتمع الواحد من جهة والمجتمع الإنساني العالمي من جهة أخرى والتي تقوم على أساس الحقوق والواجبات والإخاء وحب الخير للناس والحرص على منفعتهم والتعاون معهم بما يرضي الله (أبو دف، ٢٠٠٤: ص١٦).

تنظر الشريعة الإسلامية للمواطنة بأنها تعبير عن العلاقة التي تربط الفرد المسلم بأفراد الأمة كما تعبر عن العلاقة بين أرض الإسلام (الوطن) ومن يعيشون عليها سواء أكانوا مسلمين و غيرهم، وقد تجلى هذا المفهوم منذ نشأة الدولة الإسلامية في المدينة المنورة وشكلت البداية لتعايش المواطنين غير المسيحيين مع الدولة الإسلامية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لذلك أصدر الرسول صلى لله عليه وسلم الوثيقة السياسية الأولى المعروفة تاريخيا باسم (صحيفة المدينة) أو ما سمي في السيرة النبوية كتاب النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى أهل المدينة المنورة أو كما تسمى في العصر لحديث بدستور المدينة حيث ورد فيها:

كتاب من محمد لنبي رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم...الخ.

وبذلك منح الإسلام حق المواطنة لغير المسلمين وتولى الوظائف في الدولة شريطة توفر الكفاية والأمانة والإخلاص للدولة باعتبارهم جزء من نسيج هذه الدولة باستثناء الوظائف التي تغلب عليها الصبغة أو العمل العسكري أو القضاء.

فالإمامة أو الخلافة رياسة عامة في الدين والدنيا خلافة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم ولا يحق أن يخلف النبي في ذلك إلا مسلما ولا يعقل أن ينفذ أحكام الإسلام ويرعاها إلا مسلما وقيادة الجيش ليست عملا مدنيا بل هي عمل عسكري من أعمال العبادة في الإسلام إذ الجهاد ذروة سنام الإسلام وكذلك القضاء هو

الحكم بالشريعة الإسلامية لا يتولى الحكم بها إلا من كان مسلما وكذا الوظائف الدينية كالولاية على الصدقات ونحوها لا يمكن لغير السلمين تولى وزارة التنفيذ (الإمام الموردي) وقد تولى الوزارة في زمن العباسيين بعض النصارى غير مرة منهم نصر بن هارون سنة ٣٦٩ هـ.

وقوله تعالى ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ۝٩٩﴾ (يونس: الآية٩٩)، وقد حافظت الخلافة الإسلامية عبر العصور على معابد غير المسلمين وكنسهم وعملت على رعاية حرمة شعائرهم وهذا ما ورد في عهد رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم لأهل نجران أن لهم جوار الله وذمة رسوله على أموالهم وملتهم وبيعهم وقد ورد ذلك أيضا في نص البيعة العمرية لأهل ايلياء (بيت المقدس) أن لهم حرية التدين، حق العمل والكسب ويتضمن حق العمل والكسب والمتاجرة باستثناء الربا وبيع الخنزير والخمور وهذا ما أكده آدم ميتر حيث قال (ولم يكن في التشريع الإسلامي ما يغلق دون أهل الذمة أي باب من أبواب الأعمال وكانت قدمهم راسخة في الصنائع التي تدر الأرباح الوافرة فكانوا صيارفة وتجارا وأصحاب ضياع وأطباء وولاة وكبار الموظفين في الدولة الإسلامية (الركابي، ٢٠٠٥: ١٨٣).

وقد أقرت الشريعة الإسلامية حقوق المواطنة لغير المسلمين كما فرضت عليهم واجبات ومن هذه الحقوق:

(١) حق الحماية مثل حماية الدماء والأبدان والأعراض والأموال والممتلكات والتأمين من العجز والشيخوخة والفقر.

(٢) حق التدين وعدم إكراه غير المسلمين على اعتناق الإسلام وله الحق في البقاء على دينه ولا يجبر على تركه تطبيقاً لما ورد في القران الكريم حيث قال الله تعالى ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ (البقرة: الآية ٢٥٦).

ولم يكتف الإسلام بمنح الحقوق للمواطنين غير المسلمين ووضع ضمانات للوفاء بها ومن أهمها ضمان العقيدة، ويؤكد التاريخ الإسلامي ذلك مثل شكوى زاهي احمد ابن طولون انه اخذ منه مالاً، فرد إليه والى مصر ذلك المال وقضية القبطي مع عمر وبن العاص ومقولة الخليفة عمر بن الخطاب الشهيرة متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ويمكن إجمال المواصفات المتفق عليها عالمياً حول مفهوم المواطنة كما يلي:

(١) الاعتراف بالآخر، سواء تمثل ذلك في الاعتراف بالديانات السماوية الأخرى واحترامها، أومن خلال وجود واحترام الثقافات الأخرى، أو احترام حقوق الآخرين وحرياتهم.

(٢) فهم وتفعيل الأيدولوجيات السياسية المختلفة.

(٣) الاهتمام بالشؤون المحلية والدولية.

(٤) المشاركة في إدارة الصراعات الداخلية.

(٥) المشاركة في تشجيع السلام الدولي (عبد الكريم، ٢٠٠٦: ص٣٦٧).

أما تربية المواطنة في الإسلام فهي عبارة عن نوع من التربية يهتم بتوعية المواطن المسلم بحقوقه وواجباته تجاه مجتمعه المحلي والعالمي وتبصيره بحدود وطبيعة علاقته مع الآخرين والقائمة على أساس حب وطن العقيدة والانتماء إليه والتضحية من أجله ويرى (أبو دف، ٢٠٠٤: ص١٦-١٧) أن ترسيخ مفهوم المواطنة الإيجابي لدى الفرد يتطلب الأخذ بما يلي:

(١) معالجة أشكال الانتماء والولاء السلبي للأرض أو العشيرة أو القوم أو الجنس.

(٢) التأكيد على المفهوم الإسلامي المتميز للوطن والمواطنة ومقارنته بغيره من المفاهيم الباطلة وتدريب الفرد على نقدها في ضوء المعيار الإسلامي.

(٣) علاج مظاهر الغلو والتزمت والتعصب الفكري لدى الأفراد.

(٤) إكساب الفرد مهارات التفكير الناقد وتحذيره من الأمعية وبيان أضرارها.

(٥) التأكيد على الجانب العملي في حب الوطن والانتماء إليه والقائمة على الممارسات والأعمال لا مجرد الأقوال أو العواطف والمشاعر الفارغة من مضمونها.

ومن خلال استقراء الآيات الكريمة المتعلقة بموضوع المواطنة وما يعززها في الحديث الشريف تم التوصل إلى جملة من السمات يمكن تلخيصها فيما يلي:

(١) سمات إيمانية: فالإيمان هو أساس الاستقامة وهو منبع الفعالية بالنسبة للمواطن المسلم، يوجه سلوكه ويحرك همته ويقوي عزيمته على حمل الأمانة والقيام بالواجبات تجاه الآخرين ومن أبرز السمات الإيمانية للمواطن:

١- الغضب لانتهاك حرمات الله عز وجل.

٢- تفويض الأمر لله سبحانه وتعالى والاستعانة به والتوكل عليه.

(٢) سمات أخلاقية:

١- الأمانة: وما من شك في أن امتلاك المواطن لصفة الأمانة مع القوة أدعى إلى إنجاز العمل المطلوب على أفضل وجه ممكن حيث إن القوة والقدرة على ما ستؤجر عليه والأمانة فيه وصفان ينبغي اعتبارهما في كل من يتولى للإنسان عملا بإجارة أو غيرها فإن الخلل لا يكون بفقدهما أو فقد إحداهما وأما باجتماعهما فإن العمل يتم ويكمل.

٢- الاستقامة وتجنب الفساد: حذر الإسلام من الإفساد في الأرض عملا بالتوجيه القرآني ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ (الأعراف، ٥٦) ونهى كذلك عن ارتكاب الجرائم الأخلاقية وعلى رأسها قتل

النفس كما جاء في الكتاب المبين ﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (المائدة، ٣٢) والإفساد في الأرض لا يكون فقط بارتكاب الحرمات في حق الناس وإنما يكون كذلك في كل الممارسات السلوكية التي تضر بالبيئة من إسراف في الموارد أو إتلاف أو تلويث للبيئة، ووعد الله سبحانه وتعالى عباده الذين ينأون عن الفساد والعلو في الأرض بالجنة والثواب في موطنهم ودارهم التي يخلدون فيها بلا موت ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ (القصص، ٨٣) وفي المقابل تكون نهاية المفسدين في الأرض العقاب الشديد المنزل عليهم من عند الله عز وجل.

٣- الطهارة والعفة: نلمس ذلك من خلال دعوة نبي الله لوط قومه إلى الطهارة ونبذ السلوك الشاذ المتناقض مع الفطرة الإنسانية.

٤- القناعة والرضا بالقليل ويعرض القرآن نموذجا للقناعة من خلال الحوار الدائر بين فريقين من قوم قارون فريق تطلع إلى متاع الدنيا وتمنى أن يكون له مثل ما أوتي قارون وفريق آخر زاهد في الحياة الدنيا متطلع إلى ثواب الله عز وجل ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ (القصص، ٧٩-٨٠)، ويلفت الرسول المعلم انتباهنا إلى المقياس الحقيقي للغنى ألا وهو غنى النفس وليس كثرة المال والمتاع كما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم (ليس الغنى عن كثرة العرض إنما الغنى غنى النفس) (رواه البخاري).

٥- الكرم والإيثار: وقد تجسدت هذه السمة الرائعة في المهاجرين السابقين في الإيمان حيث جاء في محكم التنزيل ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (الحشر، ٩).

٦- سعة الصدر والحلم: لما دعا نبي الله هود عليه السلام قومه إلى عبادة الله عز وجل تجاوزوا حد الأدب معه فحلم عليهم وتحمل أذاهم وفظاظتهم لسعة صدره.

٧- الشجاعة في قول الحق: فمن سمات المواطن الفاعل، الشجاعة في قول الحق لاسيما أمام الجائرين والمتسلطين وأولي النفوذ.

أهمية المواطنة في الإسلام:

إن ذروة ما بلغته الحضارات الأخرى في مجال الاحتفال بحقوق الإنسان في العصر الحديث يتمثل في تجريم حرمان المواطن من حق الاهتمام بشؤون مجتمعه، في حين أقر الإسلام هذا الحق منذ ظهوره قبل أربعة عشر قرناً واعتبره فريضة اجتماعية يأثم الجميع بتركها فجعل الاهتمام بشؤون وأمن وسلامة المجتمع وممارسة قيم التعاون والمشاركة والتطوير والتقيد بالنظام العام لما فيه خير المجتمع والوطن، ضرورة من ضرورات الحياة (عمارة، ٢٠٠٥:ص٩٣). وقد ثبت ذلك في العديد من الأدلة قال الله تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ (آل عمران: الآية ١١٠).

لقد اعتنى الإسلام بجميع شروط ومقومات المواطنة الكاملة بصورة واضحة شملت الحقوق والواجبات لكل من الدولة والمواطن والمجتمع حيث تم تأكيد المحافظة

عليها وحرم الاعتداء عليها على ضوء الأدلة العقلية و النقلية وإن حدث انحراف في تطبيقها على أرض الواقع فذلك راجع إلى انحراف فكري للإنسان أو لجهل واستبداد وقصور نظر، لقد أكد الإسلام كرامة الإنسان من خلال تقديس حقوقه عندما اعتبرها ضرورات ومن ثم أدخلها في إطار الواجبات فلا سبيل لحياة الإنسان من دونها فالمأكل والملبس والمسكن ومنظومة القيم الأخرى كالأمن والحرية في الفكر والاعتقاد والتعبير والعلم والتعليم، والمشاركة المجتمعية في المراقبة والمحاسبة ليست حقوقاً للإنسان من حقه طلبها إنما هي ضرورات واجبة أيضا على الفرد والجماعة يتطلب الأمر القيام بها لذا يأثم هو ذاته أو الجماعة إن فرط فيها، غن المواطنة التي دعا لها الإسلام هي المواطنة التي حفظ لها حقوقها وواجباتها وأقام دعائمها وبين أركانها وأسسها كما حدد أهميتها وأهدافها في جميع مجالات الحياة المختلفة ونوضح أهمية المواطنة في الإسلام في النقاط التالية:

(١) يرى الإسلام أن العواطف والمشاعر والأحاسيس نحو الوطن أمر فطري وغريزي لا تعاضده العقيدة الإسلامية الصحيحة فالعلاقة بين الإسلام والمواطنة هي علاقة امتزاج وارتباط ووئام بل تعد ضرورة لأن هذا الدين لا يقوم إلا على أرض ووطن (عمارة، ١٤٢١: ص١٦٤)، كم أن المواطنة لا تقتصر على الحب الغريزي للوطن والحنين إليه، بل تتجاوز ذلك إلى المشاركة بالجهد والطاقة في إصلاح المجتمع وسلامته ورفعة شأنه وحفظ أمنه والتضحية في سبيل الدفاع عنه (موسى، ٢٠٠٥: ص٢٧).

(٢) تهدف المواطنة في الإسلام إلى تقوية الروابط والعلاقات بين مواطني البلد الواحد على أسس العدل ورفع الظلم وتحقيق المصالح العامة أولا وبذل الجهد في اتباع تعليمات السلامة العامة والحفاظ على الأمن والاستقرار والتطور للوطن وأهله خاصة وسائر الأوطان الإسلامية عامة، فالإسلام يدعو إلى التناصر بين المواطنين

بعيدا عن تناصر الجاهلية العمياء التي تقوم على العنصرية والعصبية للقبيلة أو الدم أو الفئة (الغزالي، ١٤٠٦: ص١٦٨)، لقد جاء في القرآن الكريم ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ ﴾ (آل عمران، الآية ١٠٣)، وحديث أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قالوا: يا رسول الله هذا ننصره مظلوما فكيف ننصره ظالما؟ قال تأخذ فوق يديه) (الترمذي) بل إن الرسول صلى الله عليه وسلم امتدح الأخلاق الكريمة قبل الإسلام ومنها منع الظلم والتعاون على أفعال الخير» كحلف الفضول» الذي نشأ لنصرة المظلوم، وشهده الرسول صلى الله عليه وسلم قبل بعثته وقال عنه بعد البعثة كما جاء عن جبير ابن مطعم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم(ما أحب أن لي بحلف حضرته بدار بن جدعان حمر النعم.. ولو دعيت به لأجبت وهو حلف الفضول)، تهدف المواطنة في الإسلام لتحديد أهداف المواطنين وغاياتهم على أسس التعاون والمشاركة وعدم الإضرار بالغير أو التعدي عليه أو على ممتلكاته حتى يصبحوا كالجسد الواحد كما ورد في حديث النعمان بن بشير (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) (صحيح مسلم، ح٢٥٨٦)، لذا اعتمد الإسلام العديد من الأساليب والمقومات التي من شأنها تحقيق المواطنة على أرض الواقع وليس شعارا يرفع منها ما يلي:

١- الوثيقة التي وضعها الرسول صلى الله عليه وسلم أثناء وجوده في المدينة حيث تعد أول دستور في الإسلام يحدد فيها أساس المواطنة في الدولة الإسلامية وفقاً لعقد اجتماعي يقوم على دستور نظم الحقوق والواجبات بين شرائح متعددة الديانات والأعراق كاليهود في المدينة ومن أهم ما ورد فيها من مبادئ ما يلي:

أ. اعتبار الدين الأساس الأول للمواطنة في الدولة الإسلامية الجديدة التي قامت في المدينة الجديدة التي قامت في المدينة المنورة بدلا من القبلية على اعتبار أن المسلمين أمة واحدة.

ب. نصت الوثيقة على مبدأ عدم إقرار الظلم بين المواطنين ولو من أقرب الأقربين والعمل على ردع المعتدي ورفع الظلم وإقرار العدالة الاجتماعية.

ج. اعتبار وثيقة المواطنة لجميع المواطنين وليس للمسلمين وحدهم حيث اعتبرت اليهود والمشركين والمقيمين في المدينة من مواطني الدولة الإسلامية كما حددت ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات وأن لليهود دينهم وللمسلمين دينهم إلا من ظلم وأثم فنظرة الإسلام هنا للمساواة على أساس أن السلم هو العلاقة الأصلية بين الناس فغير المسلمين إذا احتفظوا بحالة السلم فهم والمسلمون في نظر الإسلام إخوان في الإنسانية يتعاونو على خيرها العام (شلتوت، ١٩٩٢: ص٤٥٣).

٢- أوضح الإسلام المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق المجتمع حيال دوره في تفعيل ممارسة قيم المواطنة فنجد أن هناك آيات قرآنية كثيرة وأحاديث نبوية شريفة تحمل المجتمع مسئولية تطبيق قيم العدالة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأداء الأمانات ومنع الظلم وغيرها بل ويأثم إذا اتخذ موقفا سلبيا تجاه تفعيل تلك القيم قال تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) (آل عمران، الآية ١٠٤).

٣- اهتمام ودعوة الإسلام إلى محاسن الأخلاق بل إنه أقر الأخلاق الرفيعة والكريمة في الجاهلية كما جاء في الحديث الذي أخرجه الإمام مالك في كتاب الموطأ عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) (الموطأ، مالك ح١٦٣٤، ص٥٠٤)، وهذا يدل على أن نظرة الإسلام لبقاء الأمم وازدهار حضاراتها ومنعتها يكمن في مدى تمسك مواطنيها في كافة شؤونهم الحياتية بإتباع الأخلاق الكريمة التي تعكس السلوك الحضاري للشعوب فإن سقطت أو انحرفت هذه الأخلاق فإن الدول ستتجه للسقوط والتفكك (موسى، ٢٠٠٥: ص٣٣).

٤- تعد قيم العدل والمساواة والحرية من القيم الجوهرية في الإسلام كونها قيماً عامة غير مخصصة لنوع دون نوع أو طائفة دون أخرى لأن العدل نظام الله وشرعه والناس جميعا عباده وخلقه يستوون أمام عدله وحكمته (شلتوت، ١٩٩٢: ص٤٤٥).

٥- في الجانب الآخر نهى الإسلام عن كل خلق ذميم في القول أو العمل معنويا أو ماديا وفي أي صورة من شأنها أن تهدد أو تخل بالأمن والسلامة العامة في أي مجال من المجالات وفي مقدمتها ضمان سلامة الضرورات الخمس للإنسان من: دين ونفس ومال وعقل وعرض والأخذ بكافة الإجراءات التي تمنع التعدي عليها، لأن هذه الأمور الخمسة يتوقف عليها قيام مصالح الناس في الدنيا والآخرة فإذا اختلت أو فقد بعضها اختلت الحياة الإنسانية (الغزالي، ١٤٠هـ: ص٦٠-٦١).

٦- ضمان حماية وسلامة الإنسان: جعل الإسلام من واجب الدولة الإسلامية العمل على رعاية مواطنيها من المسلمين وغير المسلمين والمقيمين على

أرضها دون تفضيل لبعضهم على بعض في الحقوق الأساسية الإنسانية قال تعالى ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة، الآية ٣٢)، كما جاء في الحديث الذي أخرجه الترمذي في الجامع الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لزوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم) (الجامع الصحيح، الترمذي، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن، ح ١٣٩٥).

٧- اعتمد الإسلام مبدأ الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لينضم إلى جانب القيم الأساسية للمواطنة من عدل وإنصاف ومساواة وتكافل اجتماعي ليس للمسلمين فقط بل للجميع من غير المحاربين مسلمين وغير مسلمين (الكواري، ٢٠٠٤: ص٢١) وقد ذكر آدم متز في دراسته كانوا أكثر تسامحا مع غير المسلمين من الحضارات المعاصرة لهم، وأن الإسلام أكثر تسامحا مع طوائف النصارى من الدولة الرومانية الشرقية (متز، ١٩٦٧: ص٥١٥).

٨- دعوة الإسلام إلى حب الوطن والانتماء إليه والإخلاص له والدفاع عنه، على ألا يدفعنا ذلك إلى الغلو لأن الغلو جانب محظور حتى في الشرع وفي طاعة الله تعالى (موسى، ٢٠٠٥: ص٣٧)، فمثلاً إقرار الإسلام لقيمة الانتماء بمستوياته المختلفة كون ذلك يوافق الفطرة الإنسانية كانتماء الفرد إلى جماعته فكانت تسمية المهاجرين والأنصار في مجتمع النبوة تسمية شرعية كما كانت عامل تلاحم وقوة وتنافس في الخيرات إلا أنه عندما غلا فيها البعض صار هذا الانتماء معول هدم وشر عندها غضب الرسول صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك لم يمنع هذا الانتماء وإنما منع استخدامه في غير محله.

قيم المواطنة :

لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات والقيم أحد مكونات الثقافة ومن ثم فإن القيم تختلف من مجتمع لآخر فقد أكدت الدراسات وجود اختلاف في القيم وأولوياتها من مجتمع لآخر فعلى سبيل المثال وجدت فروق بين قيم المجتمع الأمريكي وقيم المجتمع الكندي وهما مجتمعان غربيان فهناك ظاهرة التمسك بالقيم التقليدية في كندا مقابل التحررية في الولايات المتحدة والتمسك بإعطاء قيمة أو مكانة خاصة للصفوة في كندا مقابل قيمة المساواة الاجتماعية في الولايات المتحدة وإعلاء القيم الجمعية في كندا مقابل الفردية في الولايات المتحدة وهكذا (سعد، ٢٠٠٢: ص١٧-١٨).

إنه رغم هذا الاختلاف فإن هناك قيما تمثل القاسم المشترك بين مختلف المجتمعات وأغلب الثقافات لدى الشعوب على مر العصور ومنها: (حب الوطن والمساواة والعدل والنظام والالتزام والتوازن والحرية والمشاركة والانتماء والولاء والمسئولية) فهذه القيم تمثل الجانب الإنساني والعالمي لمفهوم المواطنة وقد يضاف إليها أو يحذف منها كما قد تختلف ترجمة هذه القيم من الناحية التطبيقية من مجتمع لآخر (سفر، ١٤٢١: ص٧٣).

(١) **قيمة المساواة :** وتمثل حق التعليم والعمل والجنسية والمعاملة المتساوية أمام القانون...الخ.

وتعد قيمة المساواة بين الناس من القيم الأساسية التي أكدتها كافة الأديان السماوية وكان آخرها الإسلام فقد نادى الإسلام منذ ظهوره بالمساواة بين الناس في المعاملات دون تفرقه أو تمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو اللون قال الله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ

عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ (الحجرات: الآية١٣)، كما أكدت ذلك كافة المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان والأحكام والدساتير الوضعية الداعية إلى الديمقراطية فهذه القيمة تمثل جوهر الديمقراطية الصحيحة وبدونها ينتفي كل معنى للديمقراطية وينهار كل مدلول للحرية كما أن مبدأ المساواة كأصل عام يتفرع عنها مجالات عديدة نذكر منها ما يلي:

(أ) **المساواة أمام القانون**: ويقصد به أن الناس يولدون ويعيشون أحرارا وسواسية على قدم المساواة التامة أمام القانون في الكرامة والحقوق والوظائف العامة كما لهم الحق في الحماية المتكافئة ضد أي تفرقة تحريض او عنصرية فالجميع متساوون أمام أنظمة وشريعة الدولة (شحادة، ٢٠٠٠: ص٢٤٠).

(ب) **المساواة في المرافق العامة**: ويقصد بالمرفق العام كل مرفق وجد لهدف إشباع الحاجات العامة للجميع بما في ذلك مرفق الأمن والتعليم والصحة والكهرباء والمياه وغيرها وتقتضي هذه القيمة ضرورة استمرارية وتجهيز المرافق العامة بالكيفية التي تمكن المنتفعين من الانتفاع منها بصورة متساوية مع تحمل الأعباء والتكاليف والرسوم التي تفرضها هذه المرافق دون أي تحيز أو محاباة.

(ج) **المساواة أمام المنافع الاجتماعية**: بمعنى التمتع بالحقوق وعدم التفاوت فيها فكما أن للمواطن حقوقا محفوظة عليه واجبات يدفعها للدولة نظير خدمات يتمتع بها كغيره من المواطنين تحقيقا لمبدأ (الغنم بالغرم) (النبهان، ١٩٩٨: ص٢٣).

(د) **المساواة في تولي الوظائف العامة**: فكل مواطن يستطيع تولي أي وظيفة

حسب مؤهلاته وقدراته وبناء على معايير محددة ومحايدة (شحادة، ٢٠٠٠: ص٢٤٣).

إلا أن الظروف المعاصرة التي تعيشها المجتمعات على اختلاف توجهاتها وسياساتها جعلت ترجمة تطبيق المساواة فيها يكون بنسب متفاوتة فقد تتحقق جميع فروع هذه القيمة أو بعضها لذا تعد المساواة حقا للمواطن وواجبا على الدولة حيث يقع على عاتقها مسؤولية تحقيق هذه المساواة ليس بمعنى حراستها أو مراقبة تنفيذها فقط إنما بتوفير كافة متطلباتها وشروط تطبيقها عمليا، إن قيمة المساواة بين المواطنين هي المقوم الأساس للمواطنة في الدولة الحديثة إلا أن ذلك يتحقق بين يوم وليلة فور قيام الدولة القومية إنما بقيت بعض صور التمييز فالمسيحي والكاثوليكي في انجلترا لم يكن يتمتع بنفس حقوق البروتستانتي حتى منتصف القرن التاسع عشر كذلك الأمر في فرنسا حتى قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان المواطن الأسود رقيقا لا يتمتع بأي حق من الحقوق حتى قيام الحرب الأهلية في عهد الرئيس أبراهام لنكولن في أوائل الستينات من القرن التاسع عشر وصد قانون الحقوق المدنية في عهد الرئيس جونسون عام ١٩٦٤م غير أن مبدأ المساواة خطا خطوات واسعة إلى الأمام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث شهدت تلك الحقبة تدوين حقوق الإنسان في صورة عهود ومواثيق دولية منها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة ١٩٤٨م.

- العهد الدولي عن (الحقوق المدنية والسياسية وإزالة كل أنواع التمييز العنصري) الصادر عام ١٩٦٦ كذلك العهد الدولي لإزالة كل أنواع التمييز ضد المرأة الصادر عام ١٩٨١م (عبيد، ٢٠٠٦: ص١٦).

لقد أسهمت هذه الخطوات في تحسين تطبيق المساواة بصورة متدرجة ولو

بصورة نسبية في العدليد من الدول منها على سبيل المثال دولة جنوب إفريقيا التي كان يمارس فيها نظام التمييز العنصري وتجارة الرق منذ إنشائها أواخر القرن التاسع عشر إلى أن ألغى هذا النظام نهاية القرن العشرين وهكذا تلاشت تدريجيا صور التمييز على أساس الدين أو العرق واستقر مبدأ المساواة بين جميع المواطنين بصرف النظر عن ديانتهم أو جنسهم أو عنصرهم في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية إلا أن الباحثانيرى أن الواقع يجعل هذه الصورة نسبية وغالبا ما تكون بمقاييس مزدوجة لتحقيق مصالح القوى الكبرى فالشواهد اليومية على مستوى العالم كثيرة وظاهرة للعيان(الشريدة، ٢٠٠٥: ص٩٨).

(٢) **قيمة الحرية:** وتشمل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية والتنقل داخل الوطن وحق التعبير عن الرأي سلميا.. الخ.

(٣) **قيمة العدل:** تعد قيمة العدل قيمة سامية دعت إليها جميع الأديان السماوية فالعدل يعني القسط والموازنة والإنصاف وإيصال كل حق إلى مستحقة كما أن قيمة العدل مرتبطة ارتباطا وثيقا بقيمة المساواة فلا تتحقق المساواة إلا بتحقيق العدل ليكون الجميع أمام القانون سواء فكلما اتسع نطاق تطبيقه عم الخير والأمن والاستقرار وكلما انتشرت العدالة الاجتماعية زاد انتماء الناس لوطنهم وحبهم له وإخلاصهم وتفانيهم في سبيل رفعته وحمايته والتضحية فيي سبيله في جميع الظروف والأوقات (الكافي، ٢٠٠٥: ص٤٨).

إن ركائز العدل عندما تتعمق في النفوس وتترجم في السلوك اليومي للإنسان على مختلف المستويات ستترك الأثر العميق والفعال لنهوض الأوطان وتحقيق التنمية المستدامة في ظل مناخ يسوده الأمن والاستقرار والطمأنينة وفي المقابل فإن تدني قيمة العدالة أو غيابها أو انحيازها ستخلق مناخا اجتماعيا يجعل مشاركة المواطن

واهتمامه بالمصلحة العامة وبشؤون وطنه ومجتمعه أمرا ثانويا لا يعنيه وهذا يعني أن أجهزة الأمن ستفقد أهم مقوم من مقومات نجاحها وهو المواطن لذلك فعلى الدولة الرشيدة القايم بتطبيق العدالة من خلال اتاحة الفرص بالتساوي بين أبناء ومناطق الوطن على قدم المساواة ودون أي تحيز أو محاباة بحيث يشمل ذلك جميع المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية وكافة الخدمات التي توفر للجميع حياة معيشية كريمة إضافة للتقيد بمبدأ تكافؤ الفرص للجميع وصولا إلى ضمان المشاركة المجتمعية الذاتية التي يكون الدافع لها هو المواطنة الصالحة التي تهدف إلى تحقيق مصلحة الجميع تحت مظلة المصلحة العليا للوطن وذلك من جميع فئات ومذاهب المجتمع دون استثناء (ليلة، ٢٠٠٣: ص٩١).

(٤) **قيمة المشاركة:** وتشمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو الاحتجاج السلمي وحق الإضراب والتصويت في الانتخابات العامة..الخ.

(٥) **قيمة المسؤولية الاجتماعية:** تشمل العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية للوطن واحترام القانون واحترام الحرية والخصوصية (العدوي، ١٩٨٣: ص٨٠).

عناصر المواطنة:

تتجلى أهمية المواطنة في مختلف مناحي حياة الإنسان؛ فنجد أن القوانين النافذة في مختلف الدول تتضمن بيان حقوق وواجبات المواطن، فنظم التنشئة الاجتماعية والتربوية تستهدف تعزيز الوعي بقيم المواطنة، فضلا عن دور المؤسسات التي تعمل على إشراك المواطنين في البنية الوطنية الديمقراطية للدولة، ويرى الخبراء التربويين أن المواطنة تشمل العديد من القيم والتقليد والمهارات والأفعال المترابطة، وتشتمل المواطنة على العناصر الآتية:

أولا: الــــولاء:

يعتبر الولاء اشمل وأوسع من الانتماء، إذ يتضمن الولاء في مفهومه الواسع الانتماء، فالانتماء لا يتضمن بالضرورة الولاء وقد يمتزج الولاء والانتماء حتى يصعب الفصل بينهما، فالولاء هو صدق الانتماء ولا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه بالتنشئة الاجتماعية والتربوية من مجتمعه.

ويقصد بالولاء مجموعة المشاعر التي يحملها الفرد تجاه الكيان الذي ينتمي إليه، فعندمايشعر الفرد بأنه جزء من نظام اجتماعي ما، فإنه يدين بالولاء لهذا النظام حتى يصبح هذا الولاء مشاعر وجدانية عميقة قوية.

فالولاء أساسه الالتزام ويعمل على تقوية هوية الفرد الذاتية ويستند إلى المسايرة ويرمي إلى تأييد الفرد لجماعته ويعكس مدى انتمائه لهذه الجماعة، ويعمل الولاء على تعميق اهتمام الفرد بحاجات أفراد الجماعة ويهدف إلى حمايتها، وتتمثل المظاهر العامة للسلوك الدال على الولاء الوطني التي تم استخلاصها من البحوث والدراسات المتعلقة بالمواطنة والوطنية بما يلي:

(١) تدعيم السلوكيات السوية والتيارات الايجابية.

(٢) حب الوطن والذود عنه والتفاني في خدمته، والمشاركة في الانجازات العلمية والتكنولوجية.

(٣) القيام بالواجبات بأمانة والاشتراك في المشروعات الوطنية.

(٤) المشاركة في المناسبات والأعياد الوطنية والمحافظة على التراث الوطني.

(٥) العمل على رعاية الممتلكات العامة والمحافظة عليها وحسن استخدامها.

(٦) تطبيق الأنماط والسلوكيات التي ترشد الاستهلاك والالتزام بالسلوكيات المهذبة في التعامل بين الأفراد.

(٧) تقوية روح التآلف الاجتماعي والتعاون بين المواطنين.

(٨) احترام القانون والالتزام به والمحافظة على البيئة وتشجيع الصناعات الوطنية.

(٩) احترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

(١٠) التعرف على التحديات التي تواجه الوطن ومحاولة المساهمة في تقديم الحلول المناسبة.

(١١) الإيمان بالوحدة الوطنية والتحرر من كافة أشكال التعصب (الجنحاني، ٢٠٠٨: ص٨٩).

ثانيا: الحقوق:

إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقًا يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع منها:

- أن يحفظ له الدين.
- حفظ حقوقه الخاصة.
- توفير التعليم.
- تقديم الرعاية الصحية.
- تقديم الخدمات الأساسية.
- توفير الحياة الكريمة.
- العدل والمساواة.
- الحرية الشخصية وتشمل حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي.

ثالثا الواجبات:

تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني، والبعض الآخر لا يرى المشاركة السياسية كواجب وطني.

ويمكن إيراد بعض واجبات المواطن في المملكة العربية السعودية التي منها:

- احترام النظام.
- التصدي للشائعات المغرضة.
- عدم خيانة الوطن.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- الحفاظ على الممتلكات.
- السمع والطاعة لولي الأمر.
- الدفاع عن الوطن.
- المساهمة في تنمية الوطن.
- المحافظة على المرافق العامة.
- التكاتف مع أفراد المجتمع.

هذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانياته وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص.

رابعا المشاركة المجتمعية:

إن من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركًا في الأعمال المجتمعية،

والتي من أبرزها الأعمال التطوعية فكل إسهام يخدم الوطن ويترتب عليه مصالح دينية أو دنيوية كالتصدي للشبهات وتقوية أواصر المجتمع، وتقديم النصيحة للمواطنين وللمسئولين يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة.

خامسا القيم العامة:

وتعني أن يتخلق المواطن بالأخلاق الإسلامية والتي منها:

- الأمانة: ومن معاني الأمانة عدم استغلال الوظيفة أو المنصب لأي غرض شخصي.
- الإخلاص: ويشمل الإخلاص لله في جميع الأعمال، والإخلاص في العمل الدنيوي واتقانه، والإخلاص في حماية الوطن.
- الصدق: فالصدق يتطلب عدم الغش أو الخداع أو التزوير، فبالصدق يكون المواطن عضوًا نافعًا لوطنه.
- الصبر: يعد من أهم العوامل التي تساعد على ترابط المجتمع واتحاده.
- التعاضد والتناصح: بهذه القيمة تجعل المجتمع مترابطًا، وتتألف القلوب وتزداد الرحمة فيما بينهم (الحبيب، ٢٠٠٢: ص١١-١٢).

مقومات المواطنة:

تطبيق قيم المواطنة الكاملة ليس بالأمر السهل، فهناك أعداء كثر وأصحاب مصالح سيفقدونها لذلك سيسعون بكل ما لديهم من وسائل لمحاربتها للمحافظة على مصالحهم الخاصة على حساب الآخرين سيما في الدول النامية التي ينتشر فيها الفساد والتخلف والدكتاتورية والتفرد وعدم قبول الآخر (فوزي، ٢٠٠٧: ص٦٩) كما يشير الكثير من الخبراء والباحثين إلى أن أسباب الخلل في التكوين الاجتماعي إنما يعود إلى انحدار القيم وانعدام التربية السليمة وظهور العديد من

التحولات الاجتماعية غير السوية (الخطيب، ٢٠٠١:ص١٧٨)، إن المواطنة بمفهومها الحقيقي تنطوي على الالتزام والاحترام المتبادل في العلاقة الايجابية بين أطرافها الرئيسة (المواطن، المجتمع، الدولة) وتمتع كل طرف بحقوقه وقيامه بواجباته على أكمل وجه فالمواطنة والقيم الرئيسة التي تقوم عليها كالمشاركة العدل المساواة والانتماء والولاء الوطني والتقيد بالنظام كل هذا لا يولد مع الإنسان إنما ينمو تدريجيا مع إدراكه لقيام الدولة بواجباتها تجاه خدمة مواطنيها ورعايتهم وضمان أمنهم في جميع المجالات وفي مقدمتها الضرورات الخمس في ظل مناخ يسوده العدل والمساواة والحياة المعيشية الكريمة تحت مظلة المصلحة العليا للوطن والمجتمع فبقدر تمتع الفرد بحقوقه واحترام حريته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وسائر الحقوق الأخرى ليس فقط من قبل الدولة ولكن من بقية فئات المجتمع بقدر ارتباطه بوطنه وولائه له، وقيامه بواجبات ومسؤوليات ذلك الوطن عليه، والعكس صحيح فعند فقدان تلك الحقوق لأي سبب كان، سيتقلص شعوره بالمواطنة والانتماء بل قد يتجه لأطراف أخرى تحقق له حقوقه وطموحه حتى وإن كان ذلك على حساب مصلحة مجتمعه ووطنه (عبيد، ٢٠٠٦:ص٦)، لذلك فهناك مقومات ومتطلبات أساسية يجب تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع للوصول إلى تطبيق المواطنة ومن هذه المقومات ما يلي:

(١) أهمية توفر الأمن والاستقرار وحمية الضرورات الخمس للمواطن المستند إلى ميزان العدل وسيادة القانون (حافظ، ٢٠٠٧: ص١٣).

(٢) من أهم مقومات المواطنة اكتمال نمو الدولة من خلال قدرتها وامتلاكها للثقافة القائمة على المشاركة المجتمعية والمساواة أمام القانون (لية، ٢٠٠٧:ص٨٩).

(٣) أهمية وجود قناعة فكرية وقبول نفسي والتزام سياسي وذلك ضمن

توافق مجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لأطراف المواطنة دون تمييز ديني أو عرقي أو مذهبي أو خلافه على أن تضبط الموازنة بين إحقاق الحقوق وتحديد المسؤوليات من خلال قانون عام يتم الرجوع إليه في جميع الأحوال(الكواري، ٢٠٠٤: ص٣٨).

(٤) تطوير نظام القيم في المجتمع بما يحقق الفهم الصحيح للأمور ويصنع التماسك والوئام والتلاحم الاجتماعي مع نبذ كافة أساليب وممارسات التمايز الاجتماعي المخالف للأعراف المحلية والدولية فضلا عن مخالفته للنظم الشرعية والدينية(الخطيب، ٢٠٠٦:ص١٤٥).

(٥) ضرورة توفر المعلومات المتعلقة بالخطط والمشاريع الوطنية والميزانيات المعدة لذلك بكل شفافية وحياد وعلنية لكافة المواطنين لتتم المحاسبة والمراقبة وتحمل المسؤولية الاجتماعية والإقبال على المشاركة الجماعية لخدمة الوطن في جميع الظروف والأوقات وصولا إلى المواطنة المفتوحة التي لا تستثني أحدا وعند ذلك نصل إلى قمة التطور الذي يمكن أن تبلغه المواطنة(لية، ٢٠٠٧:ص٩٠).

(٦) أهمية تكاتف جميع مكونات المجتمع: كالأجهزة والمؤسسات الحكومية والخاصة وكافة فئات وشرائح المجتمع الأفراد والجماعات لكي تشكل منظومة واحدة تتكامل وتتعاون مع بعضها البعض لتعميق وتربية معنى المواطنة لدى الجميع(الشريدة، ٢٠٠٥:ص٧٦)، فعلى سبيل المثال تتطلب ممارسة قيم المواطنة في المناخ التعليمي والتربوي أن تدعمها القيم المطروحة في الإعلام، وهكذا كل ذلك من أجل دعم وترسيخ المواطنة وقيمها في جميع مجالات الحياة.

(٧) الاهتمام بمحتوى ما يقدم للشباب عبر نظام التربية والتعليم الرسمي بأنواعه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة تتكامل مع جهود بقية مؤسسات المجتمع الأخرى نظرا لما يترتب عليه من نتائج هامة في مجال تحقيق ثقافة مجتمعية تؤدي إلى ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع ومن هذه النتائج كما ذكره الخطيب كما يلي:

أ- رفع مستوى مشاركة ومساندة المواطنين للدولة فيما يخص إدارة شؤون الوطن، وتحقيق طموحات الجميع بناء على الوعي الناضج للأفراد من ذكور وإناث وكافة مؤسسات المجتمع وإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة لمواجهة مختلف مظاهر التخلف والتبعية للغير.

ب- القضاء على الثالوث المقوض للتنمية والتطور وهو المرض والفقر والجهل إضافة إلى العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات للمواطن والوطن التي تكفلها الأنظمة والقوانين القائمة في المجتمع على قدم المساواة مع توفير الدعم المناسب للشباب سواء العاطل عن العمل أو لمن هو غير قادر على العمل من خلال تأمين فرص وظيفية ملائمة لحمايتهم وصوناً لكرامتهم ووقاية لهم من الانحراف (الخطيب، ٢٠٠٦:ص١٤٤-١٤٥).

(٨) مراعاة تبني مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة لكل أرجاء الوطن فلا يهمش مكان على حساب آخر، أو فئة على حساب أخرى إضافة لدعم الفئات الأكثر احتياجا في المجتمع لأن الحاجة عادة ما تؤثر في السلوك (الشريدة، ٢٠٠٥:ص٧٩).

(٩) القضاء على النعرات الطائفية أو القبلية أو الدينية التي قد تحدث في

المجتمع والعمل على نشر وتطبيق منظومة فقيم المواطنة الصالحة من تضامن وتكاتف وتعاون اجتماعي بين كافة المواطنين (الخطيب، ٢٠٠١:ص١٧٩).

(١٠) أن يكون مبدأ العدل والمساواة هو الأساس في تقييم السلوكيات وأداء الواجبات والتمتع بالحقوق وما يترتب على ذلك من تحديد المكافآت والجزاءات بين المواطنين (حافظ، ٢٠٠٧:ص١٣).

(١١) تمتع المواطنين بموجب النظام بكافة الحقوق القانونية والاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية وغيرها وتكافؤ الفرص في جميع المجالات بمعنى قيام العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين على اعتبار المواطنة في الدولة هي مصدر الحقوق والواجبات بصورة متساوية دون استثناء أو تحيز (الزنيدي، ١٤٢١:ص٨).

(١٢) الحس المدني: ويقصد به السلوك النشط والإيجابي للمواطن في الحياة اليومية العامة، وهو العمل من أجل أن تسود المصلحة العامة على المصالح الخاصة كاحترام الفرد للقوانين والنظم المعمول بها، وجعل الآخرين يحترمونها إضافة إلى إدراك واجباته تجاه المجتمع في جميع المجالات.

(١٣) الأخلاق المتحضرة: ويتعلق الأمر بثقافة الاحترام والتعامل مع الآخر ضمن نطاق الوطن، لذا من الأهمية تطوير وتنقية نظام العلاقات الاجتماعية والثقافية بين جميع مكونات وتعبيرات وحقائق المجتمع، بعيداً عن أي نزعة إقصائية أو عدائية أو تهميش سواء تجاه الأشخاص أو الأنظمة أو الممتلكات العامة والثروات الوطنية للوصول إلى تناسق وتعاون وأمن واستقرار في المجتمع (محفوظ وآخرون، ٢٠٠٨، ص١٤٤).

(١٤) قيام المواطن بواجبات وطنه ومجتمعه عليه، كالدفاع عن الوطن التقيد بالأنظمة والتعليمات المحافظة علي الممتلكات العامة المشاركة والتعاون، المحافظة على سمعة الوطن والولاء له ولكل مقوماته ومكتسباته إلى درجة التضحية في سبيله (الزنيدي، ٢٠٠٤:ص٨).

(١٥) الوعي حيث يشكل الوعي البنية الأساسية للمواطنة الذي بدونه تظل المواطنة غير مؤثرة فالوعي الناضج يمكن المواطن من الوصول إلى المعلومة وتحليلها وتصنيفها وممارسة نقدها للتأكد من دقتها قبل اتخاذها أساسا لتكوين الرأي أو السلوك لديه، فمثلا أهمية وجود الوعي المناسب لدى الشباب حيال خطر أحاسيس أو مشاعر المغالاة والغلو في الدين أو في السلوك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي برمته، وعلى مسلك الوسطية التي تمثل سمة تميز الجميع في شؤون حياتهم (الخطيب، ٢٠٠٦:ص١٤٤).

(١٦) التنظيم: القدرة على التنظيم المدني من سمات المجتمع الذي يمارس أفراده المواطنة الكاملة فيه، وهذا ما يسمى بمفهوم رأس المال الاجتماعي، حيث يقوم المواطنون بإنشاء روابط ومنظمات مدنية بإرادتهم الحرة، تعبر عن قناعاتهم ورؤاهم ويسعون من خلالها لتحقيق مصالحهم المشتركة تحت مظلة مصلحة الوطن العليا على أساس من الثقة والاحترام المتبادل والشفافية من حيث المساءلة، المحاسبة، الانتخاب، الانتقاد (فوزي، ٢٠٠٧:ص٦٩)،

لذا فإن ممارسة المواطنة بصورة كاملة تتطلب أن يكون هناك وعي وإلمام بالحقوق المكفولة للمواطن وممارسة المواطنة السياسية(أي المشاركة في الشأن العام) تتطلب معرفة الخريطة السياسية والقضايا المتداولة في الحياة العامة والمواطنة الاجتماعية (أي السعي للحصول على الخدمات العامة)، تمارس من

خلال معرفة هذه الخدمات أولا ثم السعي إلى المطالبة بها، إن الوعي الناضج يتولد من سعة الاطلاع وتعدد مصادر المعرفة ومتابعة شؤون الوطن والمجتمع عبر كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية باستخدام كافة وسائل العلم والاتصال المعاصر، حيث أصبحت الصورة ملازمة للخبر والحدث فور الإعلان عنه، كل ذلك خلق بيئة يمكن للمواطن فيها أن يعيش واعيا (فوزي، ٢٠٠٧:ص٦٩)، إذن الوعي الناضج هو السلاح الحقيقي لجعل المواطن يتمتع بالحصانة اللازمة أمام المتغيرات المعاصرة المختلفة، كظاهرة تداخل المصالح وذوبان الحدود بين الدول فلا يغرر به أحد ولا توجه حركته في المجتمع شائعة أو معلومات مغلوطة فمع الوعي الثاقب تتجلى حقيقة لا لبس فيها، وهي أن المواطنة ليست شعاراً مجرداً من حقائق ووقائع الحياة إنما هي منظومة قيمية وإدارية وسياسية وخدمية وأمنية ووقائية تتجه بكل إمكاناتها لمنح المواطن كل حقوقه وتحفزه للالتزام بكل واجباته ومسؤولياته (محفوظ وآخرون، ٢٠٠٨:ص١٤٤).

أبعاد المواطنة:

ولحقوق المواطنة أبعاد عدة متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض فهنالك البعد السياسي وذلك يتطلب توفير مجموعة من الحقوق أهمها: الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية وعدم التعرض للاسترقاق أو الاستعباد والتعذيب أو القبض التعسفي أو النفي وحق التقاضي أمام محاكم مستقلة والتمتع بحرمة المسكن والمراسلات وبحياة شخصية وأسرية وعدم المساس بالشرف أو السمعة والحق في الحصول على جنسية والتنقل بحرية واختيار محل الإقامة وتجريم الاضطهاد والحق في الملكية وحرية العقيدة والتفكير والضمير وممارسة الشعائر والانضمام إلى أحزاب سياسية وجماعات مدنية سلمية والمشاركة في إدارة شؤون البلاد وتقلد الوظائف العامة.

وهنالك البعد الاقتصادي والاجتماعي وذلك يتطلب توفي العدالة وتصحيح الخلل في توزيع الثروة والسلطة معا وضمان عدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة واغترابها كالأقليات والفقراء ومحدودي الدخل والنساء وكبار السن وأصحاب الاحتياجات الخاصة وهو ما لايتأتى إلا بتوفير جملة من الحقوق منها: الحق في العمل والحماية من البطالة والحصول على أجر عادل ومستوى معيشة يكفل حياة كريمة توفر مسكنا وملبسا وتغذية وتعليم ورعاية صحية لائقة والتمتع بأوقات فراغ وإجازة مدفوعة الأجر والحق في الانضمام إلى النقابات والحصول على ضمان اجتماعي وتأمين ضد البطالة والمرض و الشيخوخة.

وهنالك البعد الثقافي وذلك يتطلب حماية اللغة باعتبارها الوعاء الثقافي الجامع للأمة وحماية الخصوصيات الثقافية والحضارية للأفراد والجماعات خاصة في الدول التي تقطنها شعوب متعددة الأعراف والأديان والطوائف والحيلولة دون تحكم جماعة أو طائفة بعينها في بقية الجماعات والطوائف الأخرى أو السعي لفرض الوصاية عليها مستغلة في ذلك أغلبيتها العددية أو ثقلها السياسي أو ميزاتها الاقتصادية فمن حق كل جماعة عرقية أو دينية وكل طائفة أن تعبر عن هويتها وذاتيتها الثقافية وأن تمارس شعائرها وطقوسها الدينية في حرية بما يحفظ حقوق الجميع ويمكنهم من ممارسة حق الاختلاف في إطار من الحرص على وحدة الأقطار (أشموني، ٢٠٠٥: ص١٤-١٥).

والبعد الفلسفي والقيمي: فمادامت المواطنة هي إنتاج ثقافي إنساني (أي ليس إنتاجا طبيعيا) فهي تنطلق من مرجعية فلسفية وقيمية تمنح دلالاتها من مفاهيم الحرية والعدل والخير والحق والمصير والوجود المشترك(مراد و مالكي، ٢٠٠٣: ص٥٤٤).

وممكن أن نجمل أبعاد المواطنة فيما يلي:

(١) البعد الشرعي للمواطنة:

يمكن تلمس البعد الشرعي (الرؤية الإسلامية) لمفهوم المواطنة من خلال العناصر التالية:

(أ) المواطنة بمفهومها الإسلامي هي المدخل لإقامة المجتمع والالتزام بتعاليم الشرع.

(ب) أن المواطنة في الشريعة الإسلامية تنطلق أساسا من التعاليم الكلية والأساسية التي جاء بها الإسلام.

(ج) أن المواطنة تتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات التي يتمتع ويلتزم بها كل طرف من أطراف العلاقة.

(د) أعلى الإسلام من قدر الواجبات وقدمها على الحقوق فالحاكم يلتزم بما عليه من واجبات قبل أن يطالب بما له من حقوق والمواطن بطبيعة الحال يلتزم بما عليه من واجبات.

(هـ) أن مصالح الأطراف الأساسية في علاقات المواطنة وهم الحاكم والمحكوم ليست مصالح متنافرة بل هي مصلحة واحدة وتتمثل في إعلاء وتطبيق الشرع وإقامة المجتمع الإسلامي القائم على الكفاية والعدل.

(و) تتجسد المواطنة في التصور الإسلامي في ثلاثة عناصر أساسية وهي الحاكم والمواطن والوطن.

(ز) الحاكم وهو المنوط به سياسة الأمة وتحقيق المصالح الشرعية وعليه

واجبات هي الحفاظ على الدين وإقامة شرائعه فالدولة تلتزم طبقا لمبادئ المواطنة على تحقيق التقدم العام وإقرار الأمن والاستقرار في البلاد (الحسان، ١٩٩٥: ص٦٧-٦٩).

(٢) البعد التشريعي والقانوني:

المواطنة مفهوم قانوني في المقام الأول وهي أساس الشريعة الإسلامية فالمواطن ليس مجرد حائز على حقوق فردية ولكنه يمتلك جزءا من السياسة والسيادة ذلك أن مجموع المواطنين باعتبارهم جماعة هم الذين يختارون الحكومة عن طريق الانتخاب وبالتالي فهم مصدر السلطة وهم الذين يضفون الشرعية على القرارات التي تأخذها الحكومات (مغازي، ٢٠٠٧: ص١٨-٢٠).

إن البعد التشريعي هو: الذي يحتم مساهمة المواطن في وضع القوانين التي تنظم علاقة الأفراد في المجتمع والتي هي من صميم سمات المجتمع المدني الذي يتعذر ممارسة المواطنة خارجه (مرقص، ٢٠٠٤: ص٩١).

(٣) البعد المدني:

المساواة بين المواطنين أمام القانون حقوق الأقليات في الثقافة واللغة والمعتقد الديني حرية الرأي والتعبير في إطار القانون حق المشاركة في إدارة الشأن العام حقوق الملكية والتعاقد إنها بتعبير آخر حقوق قانونية او هي حقوق مكرسة في القوانين الوطنية والدولية.

وهناك عدة قواعد تترتب على مبدأ المواطنة في جانبها الشرعي هي:

١- المواطنة في الدولة الإسلامية رابط سياسي بين أفرادها دون تمييز.

٢- الدولة الإسلامية مدنية الشكل والهوية فهي ليست دولة رجال الدين.

٣- الدولة الإسلامية تعترف بفكرة التنوع الذي تضمنه وتجمعه المواطنة قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴿١٣﴾ ﴾ (الحجرات: الآية ١٣).

٤- يجب البناء في فهم منهج المواطنة على المصادر الأصلية للشريعة الإسلامية.

والمواطنة تشمل الجميع باعتبارها مبدأ سياسي يقوم على الرابطة بين الدولة ومواطنيها سواء كانوا من المسلمين أم من أهل الذمة أم المستأمنين وهؤلاء يضمن الإسلام المحافظة عليهم ويعطي لهم مثل ما يعطي للمسلمين بسواء إلا المناصب الرئيسة ولهم نصيب من الحرية المدنية مثل المسلمين (فوزي، ٢٠٠٤: ص١٠٢).

وعلى ذلك فالمواطنة تتجاوز الانتماء الأضيق إلى الانتماء الأرحب أي تجاوز الانتماء للأشكال الأولية للمجتمع البشري: الطائفة القبيلة العشيرة إلى الجماعة الوطنية حيث تصبح المصلحة المشتركة هي المعيار الرئيسي الذي يحكم حركة المواطنين فيتحقق ما يعرف بالاندماج الوطني (يس، ٢٠٠٢: ص٦٥-٦٧).

(٤) البعد السياسي:

حق الشعب في تقرير مصيره السياسي بنفسه حق الاجتماع في الجمعيات والأحزاب السياسية حق المشاركة في الاقتراع العام والترشح للمجالس التشريعية والمحلية البلدية حق المعارضة السياسية.

(٥) البعد الاجتماعي:

المساواة بين الجنسين ورفض أشكال التمييز حق الرفاه الاجتماعي الحق في التعلم والعمل الحق في الرعاية الصحية تأمين حاجات الفرد والأسرة.

(٦) البعد الاقتصادي:

حق المواطن ومجموع المواطنين في التنمية الاقتصادية الحق في الحصول على نصيب عادل من الثروة الوطنية حماية البيئة الطبيعية من التدمير بها بما في ذلك حماية الموارد والثروات (حسين، ص١١).

مبادئ المواطنة:

ويرى بعض المفكرين أن مبادئ المواطنة تتمثل في:

المبدأ الأول:

مبدأ المشاركة السياسية من خلال استخدام أساليب عدة منها أسلوب انتقال السلطة إلى الشعب ممثلا بالبرلمان بصورة تدريجية كما هو الحال في التجربة البريطانية والتي تعبر عن التطور السياسي للدولة بطرق حضارية وسلمية وصولا إلى اتساع قاعدة المشاركة السياسية عام (١٢٦٥م.) حتى أصبح مجلس العموم البريطاني يمثل منبت الديمقراطية الحديثة أو استخدام أسلوب آخر لتحقيق ذلك عبر الثورة والعنف كما حصل إبان الثورتين الفرنسية والأمريكية مما أدى إل جعل السلطة بيد الشعب باعتباره صاحب السيادة ومصدر السلطات (ماكيفر، ١٩٦٦: ص١٢).

المبدأ الثاني:

حكم وسيادة القانون، بدأ حكم القانون ينتشر في الدائرة الأوروبية ويتسع عندما بدأت الدولة القومية في إصدار القوانين لتنظيم كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها على أساس سيادة القانون على الجميع بدلا من تنظيمها بحد السيف حيث أصبح بمقدور الضعيف أن يعيش إلى جانب القوي في

ظل هذه القوانين واستمر هذا التطور القانوني حتى تم تحويل الدولة إلى مؤسسة منفصلة عمن يحكمها وتخضع إلى سلطات ثلاث، لا يسمح الجمع بينها بيد واحدة وتأكد ذلك أكثر بعد إعلان الاستقلال في أمريكا والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن في فرنسا وبذلك ترسخ مبدأ المواطنة المعاصرة كحق ثابت للإنسان باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية ووسيلة التطور والازدهار للوطن في جميع المجالات بفضل جهود أبنائه على اختلاف مذاهبهم ونوعياتهم (الكواري، ٢٠٠٤: ص٢٩).

مسئوليات المواطنة:

يقسم الباحثون مسئوليات وواجبات المواطنة إلى قسمين الأول مسئوليات تفرضها الدولة والثاني مسئوليات يقوم بها المواطنون طواعية ونحدد ذلك فيما يلي:

- المسئوليات الإلزامية: وهي المسئوليات التي تفرضها الدولة على المواطنين وتشمل الضرائب والخدمة في القوات المسلحة والجيش وكذلك الالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة ويسنها نواب الشعب في البرلمان.
- المسئوليات الطواعية: هي المسئوليات التي يقوم بها المواطنون طواعية دون فرض التزامات عليهم بشأنها وتشمل المشاركة في تحسين الحياة السياسية والمدنية والنقد البناء للحياة السياسية وكذلك العمل على تضييق الفجوة بين الواقع الذي نعيشه والغايات والآمال الديمقراطية هي دولة المواطنين (عبيد، ٢٠٠٦: ص٦).

محددات المواطنة:

إن المواطنة بمفهومها الحقيقي تنطوي على الالتزام والاحترام المتبادل في العلاقة الايجابية بين أطرافها الرئيسية (المواطن والمجتمع والدولة) وتمتع كل طرف

بحقوقه وقيامه بواجباته على أكمل وجه فالمواطنة والقيم الرئيسة التي تقوم عليها كالمشاركة، العدل والمساواة والانتماء والولاء الوطني والتقيد بالنظام كل هذا لا يولد مع الإنسان إنما ينمو تدريجيا مع إدراكه لقيام الدولة بواجباتها تجاه خدمة مواطنيها ورعايتهم وضمان أمنهم في جميع المجالات وفي مقدمتها الضرورات الخمس في ظل مناخ يسوده العدل والمساواة والحياة المعيشية الكريمة تحت مظلة المصلحة العليا للوطن والمجتمع فبقدر تمتع الفرد بحقوقه واحترام حريته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وسائر الحقوق الأخرى ليس فقط من قبل الدولة لكن بقية فئات المجتمع بقدر ارتباطه بوطنه وولائه له وقيامه بواجبات ومسؤوليات ذلك الوطن عليه والعكس صحيح فعند فقدان تلك الحقوق لأي سبب كان سيتقلص شعوره بالمواطنة والانتماء بل قد يتجه لأطراف أخرى تحقق له حقوقه وطموحه حتى وإن كان ذلك على حساب مصلحة مجتمعه ووطنه (حافظ، ٢٠٠٧: ص١٣).

لذلك فهناك محددات ومتطلبات أساسية يجب تحققها وتجسيدها على أرض الواقع للوصول إلى تطبيق المواطنة ومن هذه المحددات:

(١) أهمية توفر الأمن والاستقرار وحماية الضرورات الخمس للمواطن المستند لى ميزان العدل وسيادة القانون.

(٢) من أهم محددات المواطنة اكتمال نمو الدولة من خلال قدرتها وامتلاكها للثقافة القائمة على المشاركة المجتمعية والمساواة أمام القانون.

(٣) أهمية وجود قناعة فكرية وقبول نفسي والتزام سياسي وذلك ضمن توافق مجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لأطراف المواطنة دون تمييز ديني أو عرقي أو مذهبي أو خلافه على أن تضبط الموازنة بين احقاق الحقوق وتحديد

المسؤوليات من خلال قانون عام يتم الرجوع إليه في جميع الأحوال.

(٤) ضرورة توفر المعلومات المتعلقة بالخطط والمشاريع الوطنية والميزانيات المعدة لذلك بكل شفافية وحياد وعلنية لكافة المواطنين لتتم المحاسبة والمراقبة وتحمل المسؤولية الاجتماعية والإقبال على المشاركة الجماعية لخدمة الوطن في جميع الظروف والأوقات وصولا غلى المواطنة المفتوحة التي لا تستثني أحدا وعند ذلك نصل إلى قمة التطور الذي يمكن ان تبلغه المواطنة (ليلة، ٢٠٠٧: ص٨٩).

(٥) تطوير نظام القيم في المجتمع بما يحقق الفهم الصحيح للأمور ويصنع التماسك والوئام والتلاحم الاجتماعي مع نبذ كافة أساليب وممارسات التمايز الاجتماعي المخالف للأعراف المحلية والدولية فضلا عن مخالفته للنظم الشرعية والدينية.

(٦) الوعي حيث يشكل الوعي البنية الأساسية للمواطنة الذي بدونه تظل المواطنة غير مؤثرة فالوعي الناضج يمكن المواطن من الوصول إلى المعلومة وتحليلها وتصنيفها وممارسة نقدها للتأكد من دقتها قبل اتخاذها أساسا لتكوين الرأي أو السلوك لديه (الخطيب، ٢٠٠٦: ص١٤٥).

(٧) أهمية تكاتف جميع مكونات المجتمع كالأجهزة والمؤسسات الحكومية والخاصة وكافة فئات وشرائح المجتمع الأفراد والجماعات لكي تشكل منظومة واحدة تتكامل وتتعاون مع بعضها البعض لتعميق وتربية معنى المواطنة لدى الجميع.

(٨) مراعاة تبني مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة لكل أرجاء الوطن فلا يهمش مكان على حساب آخر أو فئة على حساب أخرى إضافة لدعم

الفئات الأكثر احتياجا في المجتمع لأن الحاجة عادة ما تؤثر في السلوك (الشريدة، ٢٠٠٥: ص٧٦-٧٩).

(٩) الاهتمام بمحتوى ما يقدم عبر أنظمة التربية والتعليم الرسمي بأنواعه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة تتكامل مع جهود بقية مؤسسات المجتمع الأخرى نظرا لما يترتب عليه من نتائج هامة في مجال تحقيق ثقافة مجتمعية تؤدي إلى ممارسة قيم المواطنة على أرض الواقع ومن هذه النتائج كما ذكره الخطيب ما يلي:

أ- رفع مستوى مشاركة ومساندة المواطنين للدولة فيما يخص إدارة شؤون الوطن وتحقيق طموحات الجميع بناء على الوعي الناضج للأفراد من ذكور وإناث وكافة مؤسسات المجتمع وإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة لمواجهة مختلف مظاهر التخلف والتبعية للغير.

ب- القضاء على الثالوث المقوض والتطور وهو المرض والفقر والجهل إضافة إلى العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالحقوق والواجبات للمواطن والوطن التي تكفلها الأنظمة والقوانين القائمة في المجتمع على قدم المساواة مع توفير الدعم المناسب للشباب سواء العاطل عن العمل أو لمن هو غير قادر على العمل من خلال تأمين فرص وظيفية ملائمة لحمايتهم وصونا لكرامتهم ووقاية لهم من الانحراف.

(١٠) القضاء على النعرات الطائفية أو القبلية أو الدينية التي قد تحدث في المجتمع والعمل على نشر وتطبيق منظومة قيم المواطنة الصالحة من تضامن وتكاتف وتعاون اجتماعي بين كافة المواطنين (فيراس، ١٩٩٨: ص٨١).

(١١) أن يكون مبدأ العدل والمساواة هو الأساس في تقييم السلوكيات وأداء الواجبات والتمتع بالحقوق وما يترتب على ذلك من تحديد المكافآت والجزاءات بين المواطنين

(١٢) الحس المدني: ويقصد به السلوك النشط والايجابي للمواطن في الحياة اليومية العامة وهو العمل من أجل أن تسود المصلحة العامة على المصالح الخاصة كاحترام الفرد للقوانين والنظم المعمول بها وجعل الآخرين يحترمونها إضافة إلى إدراك واجباته تجاه المجتمع في جميع المجالات (حافظ، ٢٠٠٧: ص١٣).

(١٣) تمتع المواطنين بموجب النظام بكافة الحقوق القانونية والاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية وغيرها وتكافؤ الفرص في جميع المجالات بمعنى قيام العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين على اعتبار المواطنة في الدولة هي مصدر الحقوق والواجبات بصورة متساوية دون استثناء أو تحيز

(١٤) قيام المواطن بواجبات وطنه ومجتمعه عليه كالدفاع عن الوطن التقيد بالأنظمة والتعليمات المحافظة على الممتلكات العامة المشاركة والتعاون المحافظة على سمعة الوطن والولاء له ولكل مقوماته ومكتسباته إلى درجة التضحية في سبيله (الزنيدي، ١٣٢١: ص٨).

(١٥) الأخلاق المتحضرة: ويتعلق الأمر بثقافة الاحترام والتعامل مع الآخر ضمن نطاق الوطن لذا من الأهمية تطوير وتنقية نظام العلاقات الاجتماعية والثقافية بين جميع مكونات وتعبيرات وحقائق المجتمع بعيدا عن أي نزعة إقصائية أو عدائية أو تهميش سواء تجاه الأشخاص أو

الأنظمة أو الممتلكات العامة والثروات الوطنية للوصول إلى تناسق وتعاون وأمن واستقرار في المجتمع (محفوظ، ٢٠٠٨: ص١٤٤).

المتغيرات المعاصرة وأثرها على مفهوم المواطنة:

تشير الأحداث اليومية التي يؤكدها الواقع المعاش وتنشغل بها الأوساط السياسية والثقافية والإعلامية والجماهيرية إلى تحد واضح متجدد لمبدأ المواطنة ومفاهيمها في العالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص، وتتعدد هذه العوامل التي يقف خلف هذا التحدي لتشمل متغيرات فكرية وثقافية وسياسية واجتماعية تبلورت في إطار القوة الواحدة في العالم ونظرته المنحولها وماتهدف إليه من مصالح جعلتها تروج لمفهوم جديد لمواطنة عالمية في عصر يعرف بعصر العولمة تدعمها في السعي الحثيث لتحقيق ذلك القوة السياسية والعسكرية التي تحت يدها، ومن أهم هذه المتغيرات التي تعد دواعي أساسية لانبعاث هذا المفهوم الجديد للمواطنة والذي سمي (المواطنة عديدة الأبعاد) المتغيرات التالية:

(١) إن عولمة الأسواق تؤدي إلى توحيد المقاييس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات.

(٢) إن النمو في صناعة الاتصالات العالمية سوف يزيد من تأثير اللغة الإنجليزية في الحياة اليومية لشعوب العالم.

(٣) الاختلاف الثقافي سوف يصبح النقطة المركزية للسياسات القومية والدولية.

(٤) الهويات الدينية والأخلاقية سوف تزداد بشكل مثير بما يؤثر في مركزية السلطة في العالم.

(٥) في ع المتزايد فيه إزالة الحدود فإن التعاون بين الأمم يجب أن يلعب دورًا أكبر ويتولى وظائف ومهام الأمة.

(٦) إن مستوى التوتر الناشئ عن التنافس للنمو الاقتصادي منجهة والمسؤوليات الأخلاقية والبيئية منجهة أخرى سوف تزداد بشكل ملحوظ.

(٧) إن التطور العلمي وكذلك القوة النووية تزداد بشكل مستمر كمصدر هام للطاقة رغم خطورتها البيئية.

(٨) إن تقنية المعلومات ستشجع الاتصال وستسهم في توحد الإفهام عبر الثقافات والأمم والتأثير على الخصوصيات.

(٩) الصراع داخل الجماعات) الأخلاقي - الديني - الإقليمي (سوف يزداد بشكل ملحوظ داخل الأمم وفيما بينها.

(١٠) تأثير الإعلام العالمي في السلوك الإنساني سوف يزداد بشكل مثير (مراد ومالكي، ص٥٤٦-٥٤٧).

أهمية المواطنة:

هناك أسباب قوية تزيد من قيمة المواطنة ومنها:

(١) سلامة الواقع السياسي وصحته للدولة والمجتمع المحلي والفرد: فهناك حاجة للمواطنة لتبديد حالة الفتور السياسي المتزايد لدى الشباب وإعادة العلاقات بين النظام السياسي والشباب وترى أورد (ORD, 2003) وجود ثلاثة أسباب لذلك وهي الحاجة إلى اتخاذ القرارات اليومية الصعبة والحاجة للقيام بذلك في المستقبل وأخيرا أن الديمقراطية القوية تعتمد

على الماركين من السكان في الحياة السياسية فيمكن للمواطنة أن تلعب دورا حيويا في إعادة ارتباط الشباب بالحياة السياسية والتزامهم بها وضخ روح الحياة من جديد للديمقراطية المريضة، ويمكن أن تلعب المواطنة دورا في حياة الأفراد والواجب أن تبث أفكار وأطر المواطنة السليمة في مناهج تعليم التلاميذ حيث يجب أن يتعلم التلميذ بعض المسائل المتعلقة بالمواطنة من خلال بعض المهارات والدوافع والمعرفة اللازمة ليكونوا مواطنين فاعلين فالمواطنة تلعب دورا هاما في ضمان مساهمة الطلاب مساهمة ايجابية في الحياة.

(٢) تعزيز تماسك المجتمع: حيث تقوم المواطنة بتعزيز التفاهم بين الجماعات فضلا عن تشجيع الأنشطة المجتمعية وتلبية احتياجات المواطنين لتعزيز تماسك المجتمع.

(٣) المواطنة تكمل قيم وأهداف المجتمع وتعزز تلك الأهداف والقيم بالاضافة لذلك تشير (Wales، 2006) أن المواطنة يمكن أن يكون لها تأثير على الأفراد وتغيير أفكارهم ونظرتهم لبعض الموضوعات المجتمعية(Boss، 1998:p.8-9).

آثار المواطنة:

- إن التأكيد على قيمة المواطنة من شأنه أن يحقق الشعور بالأمان والاستقرار والخروج من أسر التبعية في إطار مبادئ وقيم تعيها الذات وتتمثلها قبل انخراطها واندماجها في الجماعة الوطنية، ولكي يتحقق المجتمع الأمن يتطلب الأمر أن يضم هذا المجتمع مواطنين على درجة كبيرة من الوعي بقيم المشاركة والانتماء وتحمل المسئولية وإبداء الرغبة في المشاركة السياسية

والقدرة على ضبط النفس أمام الضغوط والأزمات الاقتصادية، من هنا بات المؤكد تدشين المقولة التي تقرر أنه لا توجد مواطنة بغير مواطنين واعين وممارسين فعليين لأدوارهم داخل المجتمع (بليلة، ١٤١٢: ص٩).

- إن قيم المواطنة من أجل التأكيد على استقلال الذات فالبعض يعتقد أن التأكيد على قيم المواطنة والمشاركة في عمليات التنمية داخل المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى ذوبان للإدارة الذاتية في معية الإدارة الجمعية ورغم تحقيق ذلك بالفعل إلا أنه يأتي في مرتبة لاحقة بعد تأكيد الذات واستقلالها وقدرتها على العطاء الثقافي والمعرفي في إطار جماعي يثنيه المجتمع ويعضده، إن مشاعر الانتماء والولاء لا تتحقق في ذات تابعة ومسيرة وغير قادرة على العطاء والمشاركة الفعالة بحرية ووعي مدرك لجميع الأمور، ثم إن استقلال الذات يعني قدرة الفرد على نقد ذاته أولا وأن يعرف إمكانه وحدود طاقاته والمدى الذي يمكن أن يسهم به في الارتقاء بذاته ومجتمعه فإنسان المستقل هو القادر على إصدار أحكام ويتخذ لنفسه موقفا فكريا لا يحيد عنه بل يمكن مراجعته وإثرائه إذا كان في ذلك تدعيما وتأكيدا لهويته ووطنيته وانتماءاته الأيديولوجية (الشيخ، ١٤٢٩: ص٢٣).

- ثالثا: المواطنة دليل عملي لتفعيل الهوية الثقافية في المجتمع أن العيش في مجتمع آمن ومستقل فكريا وثقافيا واديا يتطلب الحفاظ على الهوية الثقافية وهذا لا يتحقق من الناحية العملية إلا من خلال المشاركة الفعالة داخل المجتمع في جميع الميادين الفكرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعندما يتحقق ذلك تبرز هوية الفرد المجتمع على السواء وتتحدد ملامح المجتمع من خلال إبداعات أبنائه وإنتاجيتهم الفكرية والعملية (أحمد، د.ت.: ص١٩٢٨-١٩٢٩).

خـــاتـمـــة :

- أصبحت المواطنة من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية البشرية أو الإنسانية ومشاريع الإصلاح والتطوير الشاملة بصفة عامة. و المواطنة بمفهومها الواسع تعني الصلة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، ويرتبط بها جغرافيًا وتاريخيًا وثقافيًا. ويعد ازدياد الشعور بالمواطنة من التوجهات المدنية الأساسية، التي من أهم مؤشراتها الموقف من احترام القانون والنظام العام، والموقف من ضمان الحريات الفردية واحترام حقوق الإنسان، والتسامح وقبول الآخر وحرية التعبير وغيرها من المؤشرات التي تمثل القيم الأساسية للمواطنة، مهما اختلفت المنطلقات الفكرية والمرجعيات الفلسفية لهذا المجتمع أو ذاك.

- إن تنمية قيم المواطنة لدى الأفراد من أنماط التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات تربوية رسمية أو غير رسمية، وذلك على اعتبار أن التنشئة الاجتماعية من العمليات الأساسية في حياة الإنسان، فمن خلالها تتبلور شخصية الفرد. وتكمن أهمية تلك العملية في أنها تقوم ببناء الفرد ليصبح شخصية قادرة على التفاعل في المحيط الاجتماعي الذي يحتويها منضبطا ضوابطها. كما تساعد الفرد على الانتقال من الاتكالية المطلقة والاعتماد على الآخرين والتمركز حول الذات في المراحل الأولى من عمره إلى الاستقلالية والإيجابية والاعتماد على النفس وذلك عبر المراحل الارتقائية من عمره.

إذا سلمنا بأن المواطنة مفهوم يتسع و يتغلغل في آن واحد في كل ممارسات الأفراد وبنية تفكيرهم المنتجة لمعيار العلاقة بين الفرد والمجتمع، وما يحيط به من إطار ثقافي قانوني يؤطر آليات مشاركة المواطن في الشأن العام والحفاظ على

المصلحة الوطنية العامة، فإن آليات تنمية وتعزيز مبدأ المواطنة بمختلف أبعادها وتعدد مستويات ممارستها تصبح قضية مجتمع بأكمله تتداخل فيها المسؤوليات وتتشابك لتصبح مهمة وطنية يحكمها الانسجام وينظمها سياق التناغم.

الفصل الثاني

«المواطنة بين المحلية والعالمية»

- مقدمة
- المواطنة والعولمة.
- المواطنة والقومية.
- المواطنة والديمقراطية.
- المواطنة والمسؤولية الاجتماعية.

مقدمة:

إن أول ما تسعى إليه الدول الناهضة، هو توجيه عنايتها الكاملة لتربية مواطنيها ونشر الوعي بينهم، فالمواطن الصالح هو رأس المال الحقيقي في العملية التنموية بكل أبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ولقد مّثل موضوع المواطنة جزءاً من مشكلة الهوية والمفاهيم المختلفة التي ارتبطت بها منذ بدء احتكاكنا الفكري والثقافي والسياسي والعسكري بالغرب في القرن الماضي وإذا كانت المسألة قد حسمت على صعيد الواقع منذ أن تمزقت الدولة العثمانية وتحولت أشلاؤها العربية وغيرها إلى دول وحكومات قومية وإقليمية، فإن المسألة لم تنته على المستوى الفكري والثقافي، بل ظّلت سؤالاً كبيراً يطرح بشكل أو بآخر (أبو دف، ٢٠٠٤:ص٢).

وقد أشار بعض المفكرين إلى بروز مشكلة فقدان الشعور بالانتماء الوطني لدى الشباب في المجتمع العربي والإسلامي والتي تجسدت في المسارعة إلى السفر للخارج لمجرد جمع المال والكسب والتهرب من دفع الضرائب المستحقة وعدم التفاني في أداء العمل وتدني مستوى الحرص على المشاركة الفاعلة في إصلاح الوطن وترقيته (بن طلال، ٢٠٠٨: ص٣٢).

إن منظومة قيم المواطنة هي الوسيلة الوحيدة والملائمة لقيام الروابط المتعددة بين الناس كما أنها المحرك للحياة الإنسانية فتتأرجح الحياة بين القيم الايجابية والسلبية فإذا تغلبت الأولى استمرت حياة الأمم والشعوب في تطور وعطاء وإن حدث العكس ساد التخلف الشامل وعدم الاستقرار، ولكن قيم المواطنة لن تظهر على النحو المطلوب إلا عندما تتوفر مقوماتها متمثلة في تمتع جميع أطرافها بحقوقهم مقابل أداء الواجبات المطلوبة منهم ومن ثم سيكون لدى المواطن إحساس وشعور داخلي بشرف الانتماء للوطن بل ينظر إلى وطنه على أنه بيته الكبير، الذي يجب الحفاظ

عليه وصيانته من جميع الأخطار والحرص على تحقيق الصالح العام والتصدي لكل ما يخل بالاستقرار والأمن من خلال التعاون والمشاركة مع مؤسسات المجتمع (آل عبود، ٢٠١١: ص٥)، وإذا كنا في الفصل السابق تعرضنا لمفهوم المواطنة وماهيتها فنسعى في هذا الفصل لتحديد علاقة مفهوم المواطنة بمجموعة من المفاهيم المرتبطة به، ولذلك سينطلق هذا الفصل من مجموعة محاور رئيسية وهي:

- المواطنة والعولمة.
- المواطنة والقومية.
- المواطنة والانتماء.
- المواطنة والديمقراطية.
- المواطنة والمسؤولية الاجتماعية.

المواطنة والعولمة:

تعد العولمة ضرورة اقتصادية وفي آن واحد مشروعا يهدف إلى تقليص الثقافات الوطنية واستغلال عمل العالم الثالث، ومن الممكن تمييز خمسة ملامح مختلفة للعولمة على الأقل: التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال ونشر الثقافات والأفكار المتنوعة وإمكانية مجانستها، كما تم اقحام المؤسسات الدولية لتشجيع هذه الحركات نحو الخارج ولإيجاد حلول للمشاكل التي خلفتها (فونتال، ٢٠٠٩:ص٥)،

ولاشك أنه مع تبني المجتمعات لنماذج مغايرة للتحديث ومع الانفتاح المصاحب لتطورات العولمة فقدت النزعة الوطنية لمعانها نتيجة لنزعات التشكيك في جذور الوطنية فالوطنية تعتمد على خصوصيات في بنية الوطن يتحدد من خلالها علاقة المواطن بمجتمعه ورؤيته للكيفية التي ينفتح بها على الآخر بالشكل الذي يمكنه من الدفاع عن المصلحة الذاتية داخل العالمية والمصلحة الخاصة داخل العمومية،

من هنا كانت المخاطر التي تحدق بالثقافة الوطنية في مواجهتها للتيارات الهدامة الواردة من الخارج تحت أقنعة عديدة وهي تيارات تخشاها الدول المتقدمة كالدول النامية تماما، ونظرا لإشكاليات الهوية الوطنية في ظل تنامي فكر العولمة والتيارات الداعمة لها، تبرز الحاجة في الآونة الأخيرة على مستوى المجتمعات الإقليمية إلى مهام تربوية جديدة بما يعزز فكرة المواطنة كمدخل لتأكيد عوامل التضامن المجتمعي في مواجهة مشكلاته، وعلى الطرف الآخر فإن مواطنة مأمولة في عصر العولمة تعني شكلا من الانتماء العالمي، بما يعني تجاوز الخصوصيات الإقليمية إلى مناخ آمن وصالح لكل فرد أو مواطن (Capella, 2000:p.243).

إن التحول العميق الذي لحق بالعالم المعاصر يقوم على النظر إلى التحول بوصفه حالة انتقالية مفتوحة ومركبة، يبدو فيها صراع الأيديولوجيات وتصدع المؤسسات الدولية وانهيار التماسك الاجتماعي وانحلال الهويات الوطنية والقومية وانخراط الناس في نشاط اقتصادي استهلاكي متحلل من كل التوجهات والضوابط الجمعية، ومن ثم يقع المجتمع في اختيار من اثنين إما العودة إلى تراث الشعوب أو تعاظم الدعوة إلى ما بعد الحداثة، و لا يمكن أن نغفل طبيعة هذا العصر الذي نعيشه، ويجب تهيئة أفراد المجتمع من أبناء المجتمع لما يمكن تسميته سلوكيات المواطنة العالمية، فبقدر ما تكون الحضارة ميراث إنساني تكون المواطنة العالمية هي القاعدة التي تضع الإنسان أما مسئولياته الكلية انطلاقا من المجتمع الذي يعيش فيه إلى آفاق الرؤى العالمية ومن ثم يتضح أن الاسهامات الحقيقية التي يقوم بها الفرد لخدمة وطنه تتضمن في ذاتها خدمة عالمية وإنسانية الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على ترسيخ مفهوم المواطنة العالمية من خلال ترسيخ قيم الولاء للوطن وغرس أصول الوطنية الصحيحة في نفوس الطلاب وتعريفهم بواجباتهم تجاه الوطن فلا تعارض بين القومية والمواطنة والعالمية بل إن شعور الفرد بقوميته وولائه الوطني

يعتبر خطوة أساسية في سبيل العالمية الصحيحة وأن الولاء للمجتمع العالمي لا يمكن بدلا للانتماء الوطني إنه يكمل هذا الانتماء ولا يناقضه (عبد المنعم، ١٩٩٧:ص٦٧).

وأياً كانت صيغ التفكير في البحث عن دعائم المواطنة في عالم المستقبل فإن العالم كله يتطلع إلى شكل جديد من التفكير للمواطنة في عالم الإنسانية بعدما تحولت حركية النظام العالمي نحو ترسيخ قيم مادية تهدد مكانة الإنسان في عالم الوجود (ايفنس، ٢٠٠٠: ص١٤).

إن الفروق بين الحضارات ليست فروقا حقيقية فحسب بل هي فروق أساسية فالحضارات تتمايز الواحدة عن الأخرى بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأهم الدين وللناس في الحضارات المختلفة آراء متباينة عن العلاقات بين الله والإنسان والفرد والمجموعة والمواطن والدولة وهذه الفروق نتاج قرون، ولن تختفي بسرعة إنها فروق أساسية بدرجة كبيرة من الاختلاف بين العقائد والنظم السياسية وتلك الاختلافات لا تعني النزاع ولا العنف بالضرورة، ومن ثم فالعولمة وادعاءات روادها ومخططيها بانمحاء الخصوصيات الثقافية وذوبان الفوارق في تشكيل المواطن وفق نسق قيمي كوني تصبح مثار جدل وشك في آن نظراً لأن القسم الأكبر من الثقافة إنما هو مقومات جوهرية من العسير تغييره سواء كان ذلك بفعل الصراع أم بفعل التلاقح الذي تفرزه العولمة، وعليه فإن محاولة عولمة مفهوم المواطنة وانمحاء الفوارق الثقافية الخاصة وطمس الهويات وخصوصيات الأمم بسبب الصراع أو الاختلافات السياسية كثيرا ما تأتي بردود عكسية لهذا الاتجاه بتعميقها وتجذيرها من خلال ارتباطاتها السياسية بالجذور العميقة أو الغامضة للثقافة سواء الروحية أو التاريخية ونتيجة لذلك يصبح تهديد ثقافة المرء تهديدا لدينه أو لأسلافه ومن ثم تهديد لجوهر هويته (عسلية، ٢٠٠٠: ص٦١).

وإذا كانت تجارب القرن العشرين قد أثبتت إخفاق المغامرات الاستعمارية في صيغتها التقليدية على الأقل فإن العولمة وفلسفتها المعلنة في تكوين نظام دولي جديد يتجه نحو توحيد المناهج والقيم والأهداف مع طموحه في ذات الوقت إلى دمج الإنسانية بأكملها داخله ودعم فرضية التقارب وترسيخها في الواقع إنها تكشف عن العديد من أنواع التنافر وعدم الاتساق حين تحدد نطاق هذا النظام وعندما تحث على استيراد نماذج غربية إلى مجتمعات الجنوب تكشف بذلك عن عدم ملائمة هذا النموذج وعندما تحرض المجتمعات الطرفية على التكيف توقظ أيضا آمال التجدد وحين تعجل بتوحيد العالم فإنها تفضل ظهور التفرد وتزيد تأكيدها وحين تمنح النظام الدولي مركزا للسلطة مرتبا أكثر من أي وقت مضى فإنها تتجه نحو زيادة حدة منازعاته وشدة صراعاته وحين تسعى العولمة نحو وضع نهاية للتاريخ فإنها تمنحه فجأة معاني متعددة ومتناقضة (مارتن وشومان، ١٩٩٨: ص١٧٣).

ولم يختلف شأن محصلة المعرفة والفكر عن شأن النظم والممارسات إلا من حيث درجة العمق والترتيب فالفكر بمنطلقاته ومرجعياته الأصيلة هو الأساس في إفراز الممارسات وصياغة النظم وتحديد الواجبات والحقوق لتتركز مقاصده في التأثير في عمليات التغيير والتطور ودفع عجلة التحضر والتقدم في المجتمعات المعنية باعتباره الأصل في تحديد طبيعة الأشياء والعلاقات وصياغة المنطق التاريخي، بل ومستوجبات التحقق التاريخي للمجتمعات البشرية، وهنا تنشأ الإشكاليات الناجمة عن تداخل الحجج وينقلب العلم عقيدة وتمتطي العقيدة العلم مدخلا وواسطة ووسيلة لبسط نفوذها وهيمنة مفاهيمها وتصدير دلالاته ومضامينه بل وممارساته بغض النظر عن طبيعة كل من المنشأ والمقتبس الأمر الذي يؤدي إلى تلاشي الحدود الفاصلة بين النظريات والسياسات التي تروج في ميادين الحياة العامة والعمل السياسي وعندها تلتبس الأمور والرؤى وتختلط المفاهيم (رضوان، ١٩٩٤: ص١٤).

مفهوم العولمة :

يعد مفهوم العولمة مفهوما جديدا نسبيا على الساحة الفكرية وما زال يكتنفه الغموض ولم يتبلور بعد كمفهوم واقعي وقد يكون ذلك راجعا إلى الزوايا المتعددة التي ينظر بها الباحثون والكتاب إلى العولمة، فالبعض ينظر إلى العولمة من زاوية ثورة الاتصالات وتدفق المعلومات والبعض الآخر يعرفها منطلقا من التحولات الاقتصادية وحركة رؤوس المال والمنتجات وآخرون يتحدثون عن العولمة من الجوانب السياسية والثقافية وتأثيرها على المجتمع وإطاره الثقافي (حمدان، ١٤٢٩: ص٩).

ويعرفها الجابر: على أنها نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، العولمة الآن نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال..الخ.، كما يشمل أيضا مجال السياسة والفكر (الجابري، ١٩٩٨: ص١٤).

إن العولمة تعني سيادة النموذج الغربي والمتمثل في هيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي وسيطرة مؤسساتها الدولية وسيادة الثقافة الليبرالية والعولمة تكتسب بشكل أكبر الطابع الثقافي الأمريكي مما يجعل الثقافات الغربية الأخرى في موقع التابع كذلك (حمدان، ١٤٢٩:ص١٠).

خصائص العولمة :

ومن أخطر العوامل التي تؤثر سلبيا على الشعور القومي وقيم المواطنة هو الواقع الحالي لتنامي سياسات الإعلام في عصر العولمة، ومع اعتبار البعد الخاص بالعولمة الاقتصادية والسياقات الفكرية والقيمية المرتبطة بها، فإن هناك كثير من المؤشرات التي تشير إلى أن وسائل الإعلام تخلق حاليا أساليب بديلة لإرساء هويات جماعية وشعور بالانتماء غالبا ما يعتمد على بضائع الاستهلاك والأسماء والرموز

التجارية ومن ثم تتآكل قيم المواطنة في مقابل تنامي الرغبة والتوحد في الاستهلاك (Capella, 2000:p.245).

إن المتغيرات العالمية الجديدة قد أوجدت أشكالاً جديدة من التهديدات الموجهة للأمن القومي للدول والجديد من هذه الأشكال هو التداخل والتشابك بين مصادر التهديد الداخلي والخارجي بحيث أصبح من العسير وضع حدود فاصلة بين أنماط التهديدات الداخلية والخارجية فالاتجاه هو التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدول استنادا إلى اعتبارات إنسانية يتشابك فيه ما هو خارجي مع ما هو داخلي والاختراق القائم لحدود الدولة الإقليمية لم يعد قاصرا على التدخل العسكري المباشر بل إنه اختراق اقتصادي واتصالي وتكنولوجي يتجاوز الحدود الإقليمية المعروفة ولا يمكن أن يتحقق إلا مع توافر عوامل داخلية مساعدة ومتفاعلة معه بل إن المفهوم التقليدي لسيادة الدولة القومية صار اليوم موضع تساؤل خاصة وأن هناك قرارات مصيرية بالنسبة للشعوب يتم اتخاذها خارج نطاق مؤسسة الدولة القومية بوصفها المؤسسة السياسية الأم كما أن القوة المتولدة عن مجتمع المعلومات الجديد أخذت في تشكيل أبنيتها المؤسسية الخاصة بها والتي لا تعرف حدودا (أبو عامود، ٢٠٠٢: ص٣٣).

إن المواطنة يجب أن تتخطى عقبة تقليد الماضي دون الوعي بشروط التجربة الاجتماعية والمتغيرات العالمية والإغراق في التبعية بدعوى الحداثة والتطور كما يدلل عليها النموذج الغربي، فالمواطنة الحقة يجب أن تنظر إلى تاريخها وهويتها ومكانتها كمرجعية تحدد لها الطريقة التي يمكن أن تتفاعل بها مع أحداث التطور العالمي فالهجوم الكاسح للعولمة سيؤدي إلى الارتداد نحو التشبث بالثقافة والهوية القومية إلا أن المعركة ستكون خاسرة ما لم تتحول المقاومة إلى مقاومة ايجابية تتسلح بأدوات ثقافة العولمة ذاتها (عبد الله، ١٩٩٨:ص٣٨).

المواطنة في الفكر الغربي المعاصر:

كثرت في العقد الأخير من القرن العشرين الكتابات حول المواطنة بمفهومها العالمي الجديد وتوالت في الظهور العديد من الاستراتيجيات السياسية وما يلزمها من استراتيجيات تربوية بغية تعميق قيم تربوية تجعل الأفراد أكثر تفاعلا وانخراطا في ذلك المفهوم الجديد للمواطنة الذي يحاول وفق المنطق الديمقراطي الغربي المعاصر إحلال هوية جديدة وحيدة محل الهويات المختلفة المتشابكة والتي تنشأ على أساس الديانة – الجنس – العرق والطبقة الاجتماعية والوع، وتؤكد أن الهوية المدنية هي الهوية الوحيدة التي تمتلك المساواة لكل المواطنين في الدولة بغض النظر عن الاختلافات السابقة إذ أن الهوية المدنية مشاعة لكل المواطنين وترتكز هذه الهوية المدنية على الالتزام الحر بمبادئ مدنية معينة وقيم الديمقراطية التي تذوب في طياتها الاختلافات الجنسية والعرقية بل والدينية لتصبح (الهوية المدنية) في الرابط الذي يضم المواطنين جميعا في نظام سياسي واحد (عز الدين، ٢٠٠٦: ص٤١-٤٢).

المتغيرات المعاصرة وأثرها على مفهوم المواطنة:

تشير الأحداث اليومية التي يؤكدها الواقع المعاش وتنشغل بها الأوساط السياسية والثقافية والإعلامية والجماهيرية إلى تحد واضح متجدد لمبدأ المواطنة ومفاهيمها في العالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص، وتتعدد هذه العوامل التي تقف خلف هذا التحدي لتشمل متغيرات فكرية وثقافية وسياسية واجتماعية تبلورت في إطار القوة الواحدة في العالم ونظرته المتحولة أو ماتهدف إليه من مصالح جعلتها تروج لمفهوم جديد لمواطنة عالمية في عصر يعرف بعصر العولمة تدعمها في السعي الحثيث لتحقيق ذلك القوة السياسية والعسكرية التي تحت يدها، ومن أهم هذه المتغيرات التي تعد دواعي أساسية لانبعاث هذا المفهوم الجديد للمواطنة والذي

سمي (المواطنة عديدة الأبعاد) المتغيرات التالية:

(١) إن عولمة الأسواق تؤدي إلى توحيد المقاييس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات.

(٢) إن النمو في صناعة الاتصالات العالمية سوف يزيد من تأثير اللغة الإنجليزية في الحياة اليومية لشعوب العالم.

(٣) الاختلاف الثقافي سوف يصبح النقطة المركزية للسياسات القومية والدولية.

(٤) الهويات الدينية والأخلاقية سوف تزداد بشكل مثير بما يؤثر في مركزية السلطة في العالم.

(٥) في عالم تتزايد فيه إزالة الحدود فإن التعاون بين الأمم يجب أن يلعب دورًا أكبر ويتولى وظائف ومهام الأمة.

(٦) إن مستوى التوتر الناشئ عن التنافس للنمو الاقتصادي من جهة والمسؤوليات الأخلاقية والبيئية من جهة أخرى سوف تزداد بشكل ملحوظ.

(٧) إن التطور العلمي وكذلك القوة النووية تزداد بشكل مستمر كمصدر هام للطاقة رغم خطورتها البيئية.

(٨) إن تقنية المعلومات ستشجع الاتصال وستسهم في توحد الإفهام عبر الثقافات والأمم والتأثير على الخصوصيات.

(٩) الصراع داخل الجماعات) الأخلاقي - الديني - الإقليمي (سوف يزداد بشكل ملحوظ داخل الأمم وفيما بينها.

(١٠) تأثير الإعلام العالمي في السلوك الإنساني سوف يزداد بشكل مثير (شيللر، ١٩٩٩: ص١٤٣).

(١١) تأثير الإعلام العالمي في السلوك الإنساني سوف يزداد بشكل مثير.

(١٢) إن إحساس الناس بالمجتمع والمسؤولية الاجتماعية سوف ينحسر بشكل ملحوظ.

(١٣) تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم وتفجر العنف بل والإبادة الدموية ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها أيديولوجيا الحداثة من بلدان العالم الثالث بل أيضاً في قلب العالم الغربي أو على يد قواه الكبرى، بدءاً من الإبادة الصربية للمسلمين، و انتهاء بالإبادة الأمريكية للعراقيين وللأفغان ومروراً بالإبادة المستمرة للفلسطينيين.

(١٤) بروز فكرة « العولمة » التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية أخرى، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولات نوعية.

(١٥) إن نمو الاتجاهات الأصولية المسيحية واليمينية المتطرفة في البلدان التي مثلت مهد التجربة الليبرالية قد أدى إلى مراجعة المفهوم والتأكيد على محوريته لمواجهة هذه الأفكار وآثارها في الواقع السياسي والاجتماعي الغربي المعقد مع وجود أقليات عرقية ودينية منها العرب والمسلمون، هذا فضلاً عن وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيقه حرية وكرامة الفرد- إلى منعطف خطير في الواقع الليبرالي، بعد أن أدى التطرف في ممارستها وعكوف الأفراد عن ذواتهم ومصالحهم الضيقة إلى تهديد التضامن الذي

يمثل أساس وقاعدة أي مجتمع سياسي، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص، وتنامي ما يسميه البعض « موت السياسة » وبروز سياسات الحياة اليومية.

(١٦) إن الكثير من الأزمات والتوترات الرابضة على أرض بعض البلدان العربية هي في المحصلة النهائية من جراء تغييب مفهوم المواطنة والإعلاء من شأن عناوين خاصة على حساب الإطار الوطني العام. وعبر هذا المنهج الذي غيب أو ألغى المواطنة لصالح ولاءات خاصة وعبر متوالياته وتأثيراته التي فاقت التصورات وزادت من الاحتقان السياسي وأدت إلى هشاشة الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول قد أفضت إلى خلق جزر اجتماعية معزولة عن بعضها البعض لا يجمعها إلا الاسم والعنوان العام، والنتيجة الطبيعية عديد من المشكلات التي تحرص الأنظمة السياسية حالياً على مواجهتها من خلال دراسة آفاق تفعيل مبدأ المواطنة.

ويمثل ذلك تحدياً داخلياً في المجتمعات العربية ومنها المملكة العربية السعودية حيث

أدى تداخل حدود الانتماءات الفكرية والثقافية مع أبعاد المواطنة إلى تكوين شكل هلامي في المفاهيم والممارسات وانعكست على الحقوق والواجبات، خاصة في ظل التعدد الذي يصل إلى حد التناقض بين رؤى وتيارات الفكر السياسي والاجتماعي حيال المواطنة والتي أخذت شكل الإقصاء أو التنكر من جهة والتهميش والتغييب من جهة أخرى، إذ شهد تطور الفكر السياسي العربي على مدى القرن الفائت بروز عدة اتجاهات تقاسمت القناعات الشعبية، واختزلت ممارساتها في رفع شعارات دون تأصيل للمفهوم وتجذيره في بنية الوعي وإكساب آليات تحققه على أرض الواقع مما أدى بحق إلى هدر في الطاقات الوطنية وتدني الإفادة منها.وإذا كانت المتغيرات

العالمية المعاصرة تلقي بتبعات ومسؤوليات جديدة على المواطنة تضاف إلى خللها وتشوهها في بنية الوعي العربي وما يترتب عليها من ممارسات وانشقاقات، وإذا كان تقدم وسائل الاتصال والبث في العصر الحاضر أدى إلى نوع من الانفتاح غير المسبوق الذي يؤدي في مجال الفكر والمفاهيم السياسية والثقافية إلى اختلاط في الأوراق وخلل في الرؤية والاختيارات، واختطاف أمام بريق الشعارات وخاصة لدى فئة الشباب وما يسمى خصوصيات ثقافة هذه الفئة في علم نفس الاجتماع من حب كل جديد ورغبة في التغيير وتأكيد الذات، والاستقلالية – والصراع مع ثقافة الكبار (محفوظ، ٢٠٠٨: ص٢٨٧).

مما سبق نجد إن المتغيرات العالمية المعاصرة تلقي بتبعات ومسؤوليات جديدة على المواطنة تضاف إلى خللها وتشوهها في بنية الوعي العربي وما يترتب عليها من ممارسات وانشقاقات، كما أن تقدم وسائل الاتصال والبث في العصر الحاضر أدى إلى نوع من الانفتاح غير المسبوق الذي يؤدي في مجال الفكر والمفاهيم السياسية والثقافية إلى اختلاط في الأوراق وخلل في الرؤية والاختيارات.

المواطنة والانتماء:

يمثل الانتماء شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه ومن مقتضياته أن يفتخر الفرد بوطنه فالانتماء ه وإحساس إيجابي تجاه الوطن ويرتبط الانتماء بالانتساب إلى الجماعة والوطن ومؤسسات المجتمع المدني (يس، ٢٠٠٢: ص٣٨-٤٠).

مفهوم الانتماء

يشير مفهوم الانتماء إلى الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحداً معه مندمجاً فيه، باعتباره عضواً مقبولاً وله شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، وقد يكون هذا

الكيان جماعة، طبقة، وطن، وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه.

ولقد ورد في الانتماء آراء شتى للعديد من الفلاسفة والعلماء وتنوعت أبعاده ما بين فلسفي ونفسي واجتماعي، ففي حين تناوله ماسلو Maslo من خلال الدافعية، اعتبره إريك فروم Fromm حاجة ضرورية على الإنسان إشباعها ليقهر عزلته وغربته ووحدته، متفقاً في هذا مع وليون فستنجر Leon Festinger الذي اعتبره اتجاهاً وراء تماسك أفراد الجماعة من خلال عملية المقارنة الاجتماعية، وهناك من اعتبره ميلاً يحركه دافع قوي لدى الإنسان لإشباع حاجته الأساسية في الحياة.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الانتماء ما بين كونه اتجاهاً وشعوراً وإحساساً أو كونه حاجة أساسية نفسية – لكون الحاجة هي شعور الكائن الحي بالافتقاد لشيء معين، سواء أكان المفتقد فسيولوجياً داخلياً، أو سيكولوجياً اجتماعياً كالحاجة إلى الانتماء والسيطرة والإنجاز- أو كونه دافعاً أو ميلاً، إلا أنها جميعاً تؤكد استحالة حياة الفرد بلا انتماء، ذاك الذي يبدأ مع الإنسان منذ لحظة الميلاد صغيراً بهدف إشباع حاجته الضرورية، وينمو هذا الانتماء بنمو ونضج الفرد إلى أن يصبح انتماءً للمجتمع الكبير الذي عليه أن يشبع حاجات أفراده. ولا يمكن أن يتحقق للإنسان الشعور بالمكانة والأمن والقوة والحب والصداقة إلا من خلال الجماعة. فالسلوك الإنساني لا يكتسب معناه إلا في موقف اجتماعي، إضافة إلى أن الجماعة تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها أن يظهر فيها مهاراته وقدراته، علاوة على أن شعور الفرد بالرضا الذي يستمده من انتمائه للجماعة يتوقف على الفرص التي تتاح له كي يلعب دوره بوصفه عضواً من أعضائها (صيام، ٢٠٠٢: ص٢٧٩)..

ويمكن تعريف الانتماء بأنه الانتساب الحقيقي للوطن الذي يعني الشعب والأرض فكراً وتجسده الجوارح عملاً والرغبة في تقمص عضوية ما لمحبة الفرد لذلك والاعتزاز بالانضمام للوطن والذي يعبر عن الصلات والعواطف والروابط التي تربط المواطن بوطنه». أما الرشيدي (٢٠٠٦) فيرى أن الانتماء هو الشعور بالارتباط بالجماعة السياسية وتمثل أهدافها، والفخر بحقيقة أن الفرد جزء منها». ويحقق الانتماء السعادة للفرد فهو ضرورة لحياة الفرد والمجتمع، فالانتماء تحكمه الشروط العقلانية والتفكير المستنير وبذلك فهو لا يتعارض مع مصالح الفرد والجماعة والمجتمع، ذلك أن الفرد والجماعة ملزمين بالعمل وفقاً العقد الاجتماعي والسياسي والقانوني والعقائدي التي اتفقت عليه الجماعة (العامر، ٢٠٠١: ص٤٧-٤٨).

أبعاد الانتماء:

يعد مفهوم الانتماء مفهوماً مركباً يتضمن العديد من الأبعاد والتي أهمها:

(١) الهـويـة Identity:

يسعى الانتماء إلى توطيد الهوية، وهي في المقابل دليل على وجوده، ومن ثم تبرز سلوكيات الأفراد كمؤشرات للتعبير عن الهوية وبالتالي الانتماء.

(٢) الجماعية Collectivism:

إن الروابط الانتمائية تؤكد على الميل نحو الجماعية، ويعبر عنها بتوحد الأفراد مع الهدف العام للجماعة التي ينتمون إليها، وتؤكد الجماعة على كل من التعاون والتكافل والتماسك، والرغبة الوجدانية في المشاعر الدافئة للتوحد. وتعزز الجماعية كل من الميل إلى المحبة، والتفاعل والاجتماعية، وجميعها تسهم في تقوية الانتماء من خلال الاستمتاع بالتفاعل الحميم للتأكيد على التفاعل المتبادل.

(٣) الولاء Loyalty :

الولاء جوهر الالتزام، يدعم الهوية الذاتية، ويقوي الجماعية، ويركز على المسايرة ، ويدعو إلى تأييد الفرد لجماعته ويشير إلى مدى الانتماء إليها، ومع أنه الأساس القوي الذي يدعم الهوية، إلا أنه في الوقت ذاته يعتبر الجماعة مسئولة عن الاهتمام بكل حاجات أعضائها من الالتزامات المتبادلة للولاء، بهدف الحماية الكلية.

(٤) الالتزام Obligation :

حيث التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية، وهنا تؤكد الجماعية على الانسجام والتناغم والإجماع، ولذا فإنها تولد ضغوطاً فاعلة نحو الالتزام بمعايير الجماعة لإمكانية القبول والإذعان كآلية لتحقيق الإجماع وتجنب النزاع

(٥) التـــواد :

ويعني الحاجة إلى الانضمام أو العشرة، وهو- التواد- من أهم الدوافع الإنسانية الأساسية في تكوين العلاقات والروابط والصداقات (٢١) ويشير إلى مدى التعاطف الوجداني بين أفراد الجماعة والميل إلى المحبة والعطاء والإيثار والتراحم بهدف التوحد مع الجماعة، وينمي لدى الفرد تقديره لذاته وإدراكه لمكانته، وكذلك مكانة جماعته بين الجماعات الأخرى، ويدفعه إلى العمل للحفاظ على الجماعة وحمايتها لاستمرار بقائها وتطورها، كما يشعره بفخر الانتساب إليها (محمد، ٢٠٠٨: ص١٧).

(٦) الديمقراطية :

هي أساليب التفكير والقيادة، وتشير إلى الممارسات والأقوال التي يرددها الفرد ليعبر عن إيمانه بثلاثة عناصر:

أ- تقدير قدرات الفرد وإمكاناته مع مراعاة الفروق الفردية، وتكافؤ الفرص، والحرية الشخصية في التعبير عن الرأي في إطار النظام العام، وتنمية قدرات كل فرد بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

ب- شعور الفرد بالحاجة إلى التفاهم والتعاون مع الغير، ورغبته بأن تتاح له الفرصة للنقد مع امتلاكه لمهارة تقبل نقد الآخرين بصدر رحب، و قناعته بأن يكون الانتخاب وسيلة اختيار القيادات، مع الالتزام باحترام النظم والقوانين، والتعاون مع الغير في وضع الأهداف و المخططات التنفيذية وتقسيم العمل وتوزيعه ومتابعته وهي بذلك تمنع الديكتاتورية، وترحب بالمعارض، مما يحقق سلامة ورفاهية المجتمع.

ج- إتباع الأسلوب العلمي في التفكير (العامر، ١٤٢٦: ص١٧٨).

في ضوء ما سبق ذكره من أراء متعددة حول الانتماء وجماعة الانتماء، يمكن استخلاص عدة خصائص، كمؤشرات لدينامكية العلاقة الجدلية بين الانتماء وجماعة الانتماء أهمها:

- الانتماء مفهوم نفسي، اجتماعي، فلسفي، وهو نتاج العملية الجدلية التبادلية ين الفرد والمجتمع أو الجماعة التي يفضلها المنتمي.

- باعتبار الانتماء ذا طبيعة نفسية اجتماعية، فإن وجود المجتمع أو الجماعة هام جداً كعالم ينتمي إليه الفرد، حيث يعبر عن الانتماء بالحاجة إلى التجمع والرغبة في أن يكون الفرد مرتبطاً أو يكون في حضور الآخرين، وتبدو هذه الحاجة وكأنها عامة بين أفراد البشر.

- يفضل أن تكون جماعة الانتماء بمثابة كيان أكبر وأشمل وأقوى لتكون مصدر

فخر واعتزاز للفرد، وأن يكون الفرد العضو في جماعة الانتماء في حالة توافق متبادل معها ليتم التفاعل الإيجابي بينهم.

- يعبر عن جماعة الانتماء بالجماعة المرجعية، تلك التي يتوحد معها الفرد ويستخدمها معياراً لتقدير الذات، ومصدراً لتقويم أهدافه الشخصية، وقد تشمل الجماعة المرجعية كل الجماعات التي ينتمي إليها الفرد كعضو فيها.

- على الفرد أن يثق ويعتنق معايير ومبادئ، وقيم الجماعة التي ينتمي إليها ومن ثم يحترمها ويلتزم بها.

- على الفرد نصرة الجماعة التي ينتمي إليها، والدفاع عنها وقت الحاجة والتضحية في سبيلها إذا لزم الأمر مقابل أن توفر الجماعة له الحماية والأمن والمساعدة.

- أن يكون توحد الفرد مع الجماعة ضمن إطار ثقافي مشترك، وتعتبر اللغة والمعايير الثقافية الأخرى عناصر أساسية للجماعة، ويتحدد مدى الانتماء بدرجة التمسك بها.

- الانتماء بمثابة حاجة أساسية (إنسانية، طبيعة سيكولوجية في البناء النفسي، باعتباره خاصية نفسية اجتماعية.

- الانتماء متعدد الأنماط، اتساعاً وضيقاً، تباعداً وتكاملاً، وللتنشئة الاجتماعية دور إما في إضعاف الانتماء أو تقويته، إذ عن طريقها يتشبع الفرد بالقيم المعززة للانتماء ومفردات الثقافة كاللغة والفكر والفن.

- يتأثر الانتماء بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة، ولذلك

فإن أنماط السلوك التي يصعب تفسيرها أو تبريرها أحياناً ما تكون نتيجة لفشل الفرد في الشعور بالانتماء وإحساسه بالعزلة عن الجماعة.

- إذا أنكر المجتمع على الفرد إشباع حاجاته، فإنه- الفرد- قد يتخذ موقفاً سلبياً إن لم يكن أحياناً عدائياً للمجتمع، إذ قد يلجأ إلى مصادر بديلة، يوجه إليها اهتمامه وانتماءه، وقد تكون مصادر غير مرغوب فيها أحياناً، ولها عواقبها السيئة على كل من الفرد والمجتمع.

- لا انتماء بلا حب ولذا فالحب جوهر الانتماء.

- يشير ضعف الانتماء إلى الاغتراب وما يصاحبه من مظاهر السلبية واللامبالاة نحو المجتمع، وغالباً كلما زاد عطاء المجتمع لإشباع حاجات الفرد، كلما زاد انتماء الفرد إليه، والعكس صحيح إلى حد ما (مكروم، ٢٠٠٤: ص٢٦-٢٧).

- الانتماء يؤدي إلى نمو الذات وتحقيقها، وكذا تحقيق تميز الفرد وفرديته، وتماسك المجتمع.

- الانتماء يدعم الهوية باعتبارها الإدراك الداخلي الذاتي للفرد، محددة بعوامل خارجية يدعمها المجتمع، والانتماء هو الشعور بهذه العوامل، ويترجم من خلال أفعال وسلوكيات تتسم بالولاء لجماعة الانتماء أو المجتمع.

- الولاء متضمن في الانتماء والانتماء أساس الوطنية.

- للانتماء أبعاد حددها البعض بثمانية هي: (الأمان – التوحد – التقدير الاجتماعي – الرضا عن الجماعة – تحقيق الذات – المشاركة – القيادة

- الإطار المرجعي) وبينها جميعاً قدر من الانسجام ويمكن من خلالها دراسة دوافع الانتماء.

- الانتماء باعتباره قيمة جوهرية متعدد المستويات بتعدد أبعاد القيمة (وعي، وجدان، سلوك)، فهو (مادي) لحظة عضوية الفرد في الجماعة، و(معلن) لحظة تعبير الفرد عنه لفظياً مؤكداً مشاعره تجاه جماعة الانتماء، و(سلوكي) عندما يتخذ الفرد مواقف سلوكية حيال جماعة الانتماء، وقد تكون هذه المواقف إيجابية تعبر عن قوة الانتماء، أو سلبية تعبر عن ضعف الانتماء.

وانطلاقاً من أهمية هذا المفهوم في حياة البشر، والذي أعطاه العلماء والباحثون جل اهتمامهم، كان من الضروري إعداد وسائل تقيس السلوك والمشاعر المرتبطة بمظاهر الانتماء قوة أو ضعفاً، مستندة في ذلك إلى نظريات علمية (هيتر، ٢٠٠٧: ص٦).

تصنيفات الانتماء:

الانتماء هو اتجاه إيجابي مدعم بالحب يستشعره الفرد تجاه وطنه، مؤكداً وجود ارتباط وانتساب نحو هذا الوطن - باعتباره عضواً فيه - ويشعر نحوه بالفخر والولاء، ويعتز بهويته وتوحده معه، ويكون منشغلاً ومهموماً بقضاياه، وعلى وعي وإدراك بمشكلاته، وملتزماً بالمعايير والقوانين والقيم الموجبة التي تعلي من شأنه وتنهض به، محافظاً على مصالحه وثرواته، مراعياً الصالح العام، ومشجعاً ومسهماً في الأعمال الجماعية ومتفاعلاً مع الأغلبية، ولا يتخلى عنه حتى وإن اشتدت به الأزمات.

وحسب هذا المفهوم تتعدد محاولات تصنيف الانتماء التي أفرزتها كتابات الباحثين والمتخصصين على النحو التالي:

(١) تصنيف حسب الموضوع (الانتماء للإسلام – الأسرة – الوطن) والمستويين الآخرين متفرعين عن الأول.

(٢) تصنيف نوعي - مادي يعتبر الفرد عضو في الجماعة، ظاهري يعبر عن مشاعره لفظياً، إيثاري يعبر عن الموقف الفعلي.

(٣) تصنيف حسب طبيعته (إما قبل عضوية الفرد في الجماعة – أو بعد عضويته فيها.

(٤) تصنيف في ضوء السوية(سوي يتفق مع معايير الجماعة – وغير سوي يتخذ مواقف عدوانية منها) (سعداوي، ٢٠٠٠: ص١٨).

(٥) تصنيف كيفي (شكلي بحكم العضوية تحت تأثير الجنسية واللغة، وموضوعي حقيقي يدرك الفرد فيه حقائق الواقع ويكون فيه مشاركاً، زائف حيث الرؤية غير الحقيقية للواقع)

١- انتماء حقيقي:

يكون فيه لدى الفرد وعي حقيقي لأبعاد الموقف، والظروف المحيطة بوطنه داخلياً وخارجياً، ويكون مدركاً لمشكلات وقضايا وطنه، وقادراً على معرفة أسبابها الحقيقية وطبيعة هذه المشكلات، وموقفه منها، والاكترات بآرائها ونتائجها، ويكون المنتمي هنا مع الأغلبية ويعمل لصالحها، ويؤمن بأن مصلحة الأغلبية والعمل من أجل الصالح العام وسلامة المجتمع ونموه وتطوره، هو الهدف الذي يجب أن يسمو على الفردية والأنانية.

٢- انتماء زائف:

هو ذلك الانتماء المبني على وعي زائف، بفعل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي قد تشوه حقيقة الواقع في عقول المواطنين، وبالتالي قد تصبح رؤيتهم للأمور والمواقف غير حقيقية وغير معبرة عن الواقع الفعلي، ومن ثم يصبح الوعي والإدراك لهذا الواقع وعياً مشوهاً وبالتالي ينبثق عنه انتماء زائف ضعيف.

٣- انتماء لفئة بعينها:

وهنا يعمل الفرد على مصالح الفئة التي ينتمي إليها دون سواها من الفئات داخل المجتمع الواحد، وبالرغم من أن وعيه بها وعي حقيقي وانتماءه لها انتماء حقيقي، إلا أنه قياساً على انتمائه للمجتمع ككل فهو وعي غير حقيقي وانتماء غير حقيقي، لأنه يعمل وينتمي لجزء من الكل فقط، فلا يعي ولا يدرك ولا يعمل إلا لصالح هذا الجزء، ويترتب على ذلك آثار وخيمة من تفتيت لبنية المجتمع وربما كان سببا لوجود الصراع بين فئاته، ويزداد حدةً كلما ازدادت الهوة بين هذه الفئات والمحصلة النهائية تدهور المجتمع وتفككه، إذ ستعمل كل فئة في الغالب الأعم لصالحها هي فقط، ولو على حساب غيرها من الفئات (عبد الفتاح، ١٩٩٤: ص١٥٦).

إن التأصيل النظري لمفهوم المواطنة والانتماء يبين أن المواطنة هي الدائرة الأوسع التي تستوعب مختلف الانتماءات في المجتمع كما أنها تضع من المعايير التي تلزم الأفراد بواجبات والتزامات معينة تحقق الاندماج والتشاركية في تحقيق مصالح الأفراد والوطن من ناحية، ومن ناحية أخرى تسم المواطنة وسبل تكريسها بالمسؤولية العامة والأهداف الوطنية التي يمكن تحقيقها من خلال أطر رسمية وبنية وعي مخطط لها ويتم الإشراف عليها وتقييمها من قبل أجهزة الدولة والمحاسبة على الإخلال بمبادئها من خلال مؤسسات الدولة كل حسب تخصصها

وطبيعة عملها، في حين أن الانتماء يلعب الدور الأساس في تشكيله العديد من القوى الأيديولوجية والثقافية والاجتماعية التي قد لا يمكن السيطرة عليها، إذ يتم ذلك في الأسر والقبائل والعشائر، و من خلال الدوائر الفكرية والدينية الأخرى التي ربما تفضي في بعض الأحيان إلى ممارسات مناوئة لمبدأ المواطنة ذاته (آل مبارك، ٢٠٠٤: ص٦)

ومن ثم تعد المواطنة هي البوتقة التي تضمن انصهار جميع الانتماءات لصالح الوطن ضمن أطر نظامية ومن خلال الالتقاء على أرضية المصلحة الوطنية العامة، ويتم ذلك بناء على معطيات الفكر العالمي اليوم والتي يروج لها في ساحاتنا الفكرية ومنتدياتنا الثقافية من خلال الأبعاد التالية:

١- الهوية.

٢- الانتماء.

٣- التعددية وقبول الآخر.

٤- الحرية والمشاركة السياسية (الرشيد، ٢٠٠٠: ص١١٠).

ولقد ارتبط تطور مفهوم المواطنة بمفهوم الدولة واختلاف منظومة القيم الاجتماعية والسياسية عبر العصور، فالحقوق والواجبات تختلف تبعاً للنمط السياسي الذي يحكم الدولة فضلاً عن تطور مفهوم العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة وبالرغم من أن مفهوم المواطنة يتضمن تفسيرات مختلفة تتعلق بالمواقع الاجتماعية والسياسية وقضايا فلسفية أساسية تتعلق بالمحاولات الهادفة إلى التعليم من أجل المواطنة، فان مفهوم المواطنة المعاصر تطور ليصبح تلك العلاقة بين الفرد والدولة وفقا لقانون الذي يحكم تلك الدولة وبما يحتويه من حقوق وواجبات، فممارسة المواطنة يتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق (الكواري، ٢٠٠١:ص٣٩).

وبذلك فان المواطنة تهدف إلى تحقيق انتماء والمواطن وولائه لموطنه وتفاعله ايجابياً مع مواطنيه بفعل القدرة على المشاركة العملية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند دفاعه عن وطنه كواجب وطني وتسديد للضرائب المستحقة عليهم كذلك لذلك فان كلمة المواطنة تشمل على دلالات متعددة تمتد بين الإحساس والشعور، ممارسة السلوك المنطلقة من وجدان الفرد، وحيث أن الفرد نفسه هو المواطن فان المواطنة تمثل حلقة وصل أو رابط بين المواطن الذي يمارس الفعل والوطن الذي اشتق منه الفعل ويتفاعل معه وتعني الصلة إلى الطريقة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها، وإنها وضع قانوني للفرد في الدولة تترتب عليه حقوق يتمتع لها الفرد كمواطن يتحمل مسؤوليتها تجاه الدولة والمواطنة بالمفهوم المعاصر قد تختص بالوطن والدولة عندما ينحصر مفهوم المواطنة بمجتمع محدد، وقد يمتد إلى مفهوم أوسع واشمل ليصبح مفهوماً عالمياً خاصة فيظل الانفجار المعرفي وتطور وسائل الاتصالات والمواصلات التي رفعت من درجة التواصل بين المجتمعات البشرية وزادت من فاعلية التأثير المتبادل بين هذه المجتمعات (-Robbins، 1995:p.232 241).

وتعبر المواطنة عن حب الفرد وإخلاصه لوطنه بما فيها الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والاعتزاز بتاريخ مجتمعه وأمته والتفاني في خدمة وطنه. وبذلك فان المواطنة تحدد علاقة الفرد بدولته وفقا لدستور السائد فيها والقوانين التي تنظم العلاقة بينهما من حيث الحقوق والواجبات (الكواري، ٢٠٠١، ص ١١٨)

المواطنة والقومية:

منذ استقلال بعض الأقطار العربية حُكمت بأشكال مختلفة من السياسة والأساليب السياسية. فهناك تنوّع في الفضاءات السياسية، بعضها تهيمن عليه حالات الطوارئ والاستثناء وتعدّدية الفاعلين الذين يتدخلون في المجالات السياسية والمجالات العامة. وقد شهد تشكّل الدولة في هذه المنطقة إنتاج أشكال مختلفة من المواطنة وانعدام الجنسية وحالات اللجوء.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، كتب العديد من الباحثين حول تآكل، بل انهيار، سيادة الدولة القومية. ولكن، هل تآكلت تلك السيادة فعلاً، أو أنها في طور إعادة التشكيل؟ ثمة عاملان يؤثران على السيادة: الأول من داخل الدولة القومية، والثاني من خارجها. من خارج الدولة القومية، أدت العولمة ونظام حقوق الإنسان الدولي والقوانين الإنسانية الدولية إلى تقويض أسس سيادة الدولة. على سبيل المثال، لا تستطيع الأنظمة السياسية، عموماً، التذرّع بالسيادة الوطنية كحجة لممارسة القمع الداخلي على نطاق واسع. لكن المجتمع الدولي لم يتمكن من فرض الدمقرطة في المنطقة العربية، أحياناً لأن الدمقرطة تُعتبر مرادفاً لعملية فرض سلطة بوليارشية (Polyarchic) معينة موالية للغرب، وأحياناً أخرى بسبب مقاومة الأنظمة التسلطية. بالتالي، لم تشهد الأنظمة العربية أية تحولات ديمقراطية جدية (Kohstall, 2004: p.67).

في الماضي، تمكّنت الأنظمة من التكيّف بنجاح مع الضغوط الخارجية، بل إنها دعّمت حكمها التسلطي، لكن تدخلات الدول المانحة أدت إلى خلق توجّهَيْن: التوجّه الأول، كان بالنسبة إلى الأراضي الفلسطينية ولبنان، حيث الحكومة في كلا البلدين واهية من حيث الأساس، إذ أدى تمكين المجتمع المدني وتطوره إلى تقويض أسس الدولة، وإلى إضعافها، بينما كان التوجّه الثاني بالنسبة إلى بقية الأقطار العربية،

إذ قوَّت الدولُ المانحة المجتمعَ المدني، لكنها لم تتمكن من إضعاف الدولة. أما من داخل الدولة، فإن الجماعات الإثنية في جميع أنحاء العالم تقوم بتقويض أسس سيادة الدولة. ونرى ذلك بوضوح في الجزائر، وفي العراق والصومال والسودان. لكن بعض الفاعلين في الدولة الوكيلة (Proxy-state) يتمتعون بإمكانية حماية سيادة الدولة وتحدّيها في الوقت نفسه. في لبنان والأراضي الفلسطينية، كان كل من حزب الله وحماس (إلى عام ٢٠٠٦) يتصرّفان كدولة داخل دولة، ويضطلعان بدور الحكومة في تأمين البنى التحتية والخدمات الاجتماعية (مدارس، إغاثة، عيادات... إلخ) (Camau& Geisser، 2007: p.89).

ورغم العاملَيْن المذكورين، وضمن سياق الحركية المكثفة والتغيّرات المتشابكة التي عزّزتها كلٌّ من العولمة والحرب، لم تفقد الدولة في المنطقة العربية السيطرة بل إنها، كما تقول (ساكياساسن)، أعادت صياغة سيادتها لمواجهة تحديات العولمة، وهي تحديات من نوع حركة الأشخاص والرأسمال، وتنامي عدد المنظّمات المتجاوزة للقوميات. فسماح الدولة القومية بحركة الرأسمال، مثلاً، لا يعني ضمناً أنها أصبحت أكثر ضعفاً، بل إن «وجود سلطة نهائية أو عليا أو أسمى تحكم مجموعة من الأشخاص أو الأشياء أو الأماكن»، يظلّ أمراً مركزياً من أجل فهمنا للعلاقات المتحولة بين الدولة والسوق والمجتمع – وهي علاقات لم تنته، بل جرت إعادة صياغتها من قبل التيارات التي لا تهدأ من العولمة وتشظّي المجال السياسي. وعندما تتوقف الدولة عن كونها المزوّد الرئيس للخدمات والعمل، كما سنرى لاحقاً، لتقوم بذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظّمات الدولية والجمعيات الأهلية المحلية، فإن السيادة لا تغطّي كامل الدولة القومية ولا جميع السكان (Ben Néfissa، 2005:p.93).

٢- المواطَنة المرنة واللامواطنة

أدت إعادة تشكيل السيادة والطريقة التي تفهم بها الدولُ القومية العربية

العلاقةَ بين الدولة والأمة، إلى إنتاج مواطَنة مرنة، كما أدت إلى إنتاج أشخاص محرومين من المواطَنة. وتقوم المجتمعات النيوليبرالية التي يسيّرها السوق بإقصاء بعض المجموعات والأماكن عن الحسابات والخيارات النيوليبرالية. وبإمكان هذه المجتمعات الحفاظ على مزايا الرعاية الاجتماعية بالنسبة إلى المواطنين وإقصاء غير المواطنين عن مزايا التنمية الرأسمالية.

هذه المرونة تنتج تحت تأثير العولمة، فالعولمة «قد أوجدت حالة من السيادة المتدرّجة، تكون بموجبها الدولة، وحتى رغم احتفاظها بالسيادة على أرضها، راغبة أحياناً في السماح لبعض الكيانات الاعتبارية بوضع شروط لتشكيل وتنظيم بعض المجالات، في حين يُعهَد بالجماعات غير المرغوب فيها إلى الكيانات الدولية لكي تقوم بتنظيمها. وتكون النتيجة إيجاد منظومة من المواطَنة المتنوعة يتمتع فيها السكان، الخاضعون إلى أنظمة مختلفة من القيمة، بأنواع مختلفة من الحقوق ونظم التأديب والرعاية والأمن» . وينبغي أن نضيف إلى هذا التأثير للعولمة رغبةَ الدولة في ممارسة حالة الاستثناء، بهدف إيجاد فئات مختلفة من السكان تتوافق مع التدرجات المختلفة للمواطَنة. وتصبح علاقة المواطَنة قوة إقصائية تندمج فيها الأساليب التي تؤمّن بها الدولة شرعيتها في نظر الشعوب التي تحكمها. كما تصبح المواطَنة مركز استراتيجيات التشريع، بما في ذلك تشكُّل وتحوُّل الهويات والجماعات السياسية، وتوزيع وإعادة توزيع الحقوق والمسؤوليات والموارد، والمفاوضات بشأن التمثيل والمشاركة (Sassen, 1999:p.73)

وضمن هذا السياق، طرأ تحوّل كبير على المواطَنة العربية، وأصبحت أحياناً مرنة. ويشير تعبير المواطَنة المرنة إلى الأسس المنطقية الثقافية لتراكم الرأسمال والسفر والترحيل التي تدفع الأفراد إلى الاستجابة بصورة مرنة وانتهازية للظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة. لكن الدولة، في هذه الأثناء، تسعى إلى الحفاظ

على سيادتها غير المرنة. وهكذا، تتكوّن المواطنة المرنة ضمن ديناميات التأديب والهروب (Escape) التي تعزّز بعضها البعض.

ثمة عاملان يتمتعان بتأثير لا مفر منه على تشكيل المواطنة في العالم العربي: الأول، هو التشكّل التاريخي للدولة، بما في ذلك الاستعمار والتدخلات الخارجية الحالية، والثاني، هو وجود لاجئين ومهاجرين في المنطقة.

وفي حين اعتاد العديد من الباحثين على التعامل مع الهوية/المواطَنة ضمن الشروط الدقيقة لمعناها القضائي – القانوني، فإن من الواجب اعتبار المعايير الصارمة للاستعمار والرأسمالية والثقافة استراتيجيات تكبح هذه الهوية وتصوغها وتصنع الذات المرنة. ورغم أن تشكيل الهوية الوطنية بدأ خلال النضال ضد القوى الاستعمارية، فإن تبلور هذه الهوية – الذي حدث ضمن سياق متعدّد الطبقات من المكان والزمان – يُعتبر ظاهرة حديثة نسبياً. ونظراً إلى الغموض النسبي الذي يحيط بعملية التبلور المذكور، فقد أصبحت الدولة في الوطن العربي دولة تصنع المواطنة (Etatnationalisant). بعبارة أخرى، «بعد أن صُنعت سورية ولبنان والأردن.. كان على الدولة أن تصنع السوريين واللبنانيين والأردنيين...» (Kodmani, 1997: 217)

تركت صيرورة استيراد شكل الدولة (Badi, 2000) تأثيراً كبيراً في تشكيل الهوية. ففي حين يسعى بعض قوى المجتمع الدولي لتحقيق مصالحه في عملية تحرير الاقتصاد والدمقرطة، فإنه غالباً ما يميل إلى تجاهل أهمية تكوين الأمة، رغم أنه يرعى حقوق الأقليات كوسيلة لخلق التعدّدية التي تعتبر مقدمة للديمقراطية.

واتسم موقف الدولة القومية العربية، عموماً، بالرجعية من خلال قمع مرئية (Visibility) الأقليات أو حقوقهم، ومن خلال تبنّي تصور لنموذج بالغ الصرامة

للدولة القومية، حيث تُمنح الحقوق فقط لمن يعلنون الولاء الأوحد للدولة، وحيث تتحدّد هوية الدولة بشعب ما أو بدين ما. لقد أثار شعاراً «إسرائيل هي دولة يهودية»، و«الأردن أولاً» مشكلة تجلّت في أن قطاعات مهمة من الشعب اكتسبت، عن طريق الهجرة (سواء أكانت قسرية أو اختيارية)، جنسية جديدة وولاء جديداً و«وطناً» جديداً. لقد أصبح الأسلوب الذي تُعرَّف به الدولة يشكّل خلفية إقصائية لتلك القطاعات من الشعب. وفي هذا النموذج، لا توجد أيضاً حقوق للمهاجرين/ اللاجئين. وهذا يقودنا إلى العامل الثاني: تأثير الهجرة (Ong, 2006:p.61).

تقع الأقطار العربية في منطقة لا تهدأ فيها الصراعات، وتشهد هذه الأقطار تحركات سكانية لا تتوقف (ولا سيما في السودان وفلسطين ولبنان والعراق والصومال وليبيا وممالك الخليج). بالتالي، تعتبر هذه الأقطار دولاً مضيفة، ودولاً مستقبلة في الوقت نفسه. وفي حين اعتاد المهاجرون (سواء أكانوا لاجئين أم لا) على تبنّي استراتيجيات مرنة (وأحياناً استراتيجيات للبقاء) في كل من الدول المضيفة لهم ومكان عودتهم، فإن الأقطار العربية لا تسهّل هذه المرونة. فالبيئات السياسية تتسم بالعدائية إزاء الممارسات العابرة للقوميات التي يقوم بها اللاجئون/المهاجرون، أو أنها على الأقل، لا تسهّل هذه الممارسات. ولكن هناك بعض الاستثناءات: أولاً، تقوم دول شمال أفريقيا بتطوير تشريعات تهدف إلى جذب استثمارات وتحويلات المهاجرين، دون أن تطلب منهم واجبات الكاملة للمواطنة هذه الدول. ثانياً، يبدو الاستثناء أكثر تاريخية، حيث منحت بعض دول المشرق الجنسية للاجئين الفلسطينيين على أساس فردي، بما فيها لبنان (لفترة من الزمن) وبعض بلدان الخليج. كان الأردن هو الدولة الوحيدة التي منحت الجنسية للفلسطينيين بصفة جماعية. ولكن حتى الاستثناءات المذكورة لها حدود، ففي الأردن، على سبيل المثال، يُمنع منعاً باتاً رفع أي علم وطني في أية مسيرة، عدا العلم الأردني. وهذا يبيّن

الأسلوب الذي تم به انصهار بعض الفلسطينيين في المجتمعات المضيفة لهم، في حين ما يزال بعضهم يحتفظ بشعور دفين بازدواج الهوية، وهناك نسبة أقل تحمل إحساساً بالغربة. وتثير الهويات الوطنية التي ترسّخت حديثاً العديد من الأسئلة المعقّدة التي تتناول تشكيل الدولة وقدرة الحكام العرب على تحدّي النمط الكلاسيكي من المواطنة والدول القومية.

طوَّر المفهوم الكلاسيكي للدولة القومية حقوقاً للمواطنين، ولكن ليس حقوقاً للإنسان. وقد أشارت حنة أرندت (Arendt 1985)، على نحو لافت، منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين إلى أنه لا مكان لحقوق الإنسان خارج الدولة القومية. هناك حقوق للمواطنين، لا حقوق للإنسان. ولكي تتمتع بالحقوق عليك أن تكون مواطناً. فاللاجئ والشخص المحروم من المواطَنة، كما تقول أرندت، لا حق لهما في أن يكون لهما حقوق، بل يعتمد وضعهما الوجودي والمزايا التي يتمتعان بها على أجهزة التأديب التابعة للشرطة ولقوات الأمن. هذا الوضع لا يقتصر على المنطقة العربية، فهناك أعداد متزايدة من اللاجئين يجري استثناؤهم من الحمايات القانونية في الدول الأوروبية، رغم أنهم ما يزالون خاضعين للسلطة البيروقراطية في تلك الدول. ولا يتخلص المهاجرون هناك من هشاشة وضعهم حتى بعد حصولهم على الجنسية. فأي سلوك جنائي أو مشبوه يعرّضهم لخطر سحب الجنسية و/أو الإبعاد (Catusse, 2008:p.98-90).

النظرة القومية الراهنة لمبدأ المواطنة:

يمكن القول بأن التيار القومي الرئيسي يتجمع في الوقت الراهن في دوائر المفكرين والمثقفين والمسيسين وانحازت بوضوح إلى مبدأ «المواطنة» بمعناه الغربي الحديث المؤسس على مساواة كاملة لأفراد المجتمع وتعريف علاقتهم القانونية، واجبات وحقوقاً، بالدولة القطرية / الوطنية التي ينتمون إليها. والأهم من ذلك، هو

تبني التيار القومي الحديث للديمقراطية واعتبارها واحداً من الأسس التي لا يمكن انجاز نهضة قومية شاملة من دون تحقيقها في الأقطار ثم على مستوى قومي، وما يرتبط بالديمقراطية من حقوق إنسان وإعلاء شأن الفرد وتنظيم العلاقة السياسية والقانونية بينه وبين الدولة.

والأدبيات الصادرة عن التيار القومي في السنوات الأخيرة، حول موضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني التي تقرب وتدافع عن مبدأ المواطنة بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من أن يتم تعدادها هنا ولا تقارن بندرة ما ورد في الأدبيات القومية في العقود الثمانية الأولى من القرن العشرين حول نفس الموضوع (سكران، ٢٠٠٧: ص١٩٧).

إذن، تجلت أهمية الدولة القومية في كونها كانت الضامن الأول لحقوق المواطنين. وترجع بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا إلي معاهدة وستفاليا التي وقعت سنة ١٦٤٨ م لتنهي حربا دينية طويلة الأمد، استمرت مائه عام، وتم بمقتضي المعاهدة تقسيم أوروبا إلي دولة طبقا لديانة كل حاكم، وأقرت المعاهدة مبدأ سيادة الدولة القومية، واعترفت لها بحدود آمنة ومحددة ونصت علي عدم التدخل في الشئون الداخلية لهذه الدولة.

ويشير المسار التاريخي إلي أن الدولة القومية الحديثة في أوروبا - وبالأخص دولة ما بعد الحرب العالمية الثانية - قامت بالأساس علي عدد من الوعود لمجتمعاتها، ومن بينها مبدأ حياد الدولة، فافترض في الدولة معاملة المواطنين بمساواة بغض النظر إلي هوياتهم الدينية أو العرقية. وترتبط أيضا قضية حيادية الدولة بإشكالية الحرية والتوافق. فالحرية عنت بالأساس تحرير المواطن وقدراته من عبء الخصوصيات العرقية والدينية وتمكينه من الانطلاق بذهنه وفكره ووجدانه إلي آفاق إنسانية متجددة باستمرار. أما التوافق فيعني أن المجال العام يدير هذا التنوع

من خلال آليات سلمية تحدد مضامين الصالح العام (غانم، ٢٠٠٩: ص١٦٤).

فقد شهد هذا المفهوم تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه ودلالته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في شقها السياسي القانوني كما ساد سابقا، بل تدل القراءة في الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة علي عودة الاهتمام بمفهوم «المواطنة» في حقل النظرية السياسية بعد أن طغي الاهتمام بدراسة مفهوم «الدولة» مع نهاية الثمانينيات، ويرجع ذلك لعدة عوامل، أبرزها الأزمة التي تتعرض لها فكرة الدولة القومية التي مثلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة، وذلك نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين:

أولها: تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف، بل والإبادة الدموية، ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث، بل أيضا في قلب العالم الغربي أو علي يد قواه الكبرى.

وثانيها: بروز فكرة «العولمة» التي تأسست علي التوسع الرأسمالي العابر للحدود، وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام علي تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، من ناحية أخري وكلها مستويات شهدت تحولا نوعيا.

ويعتبر مفهوم المواطنة «مفهوم منظومة» يشير إلي الحقوق الإنسانية الأساسية، والحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن الحقوق الجماعية، وهي تتعلق بكافة مجالات النشاط الإنساني الشخصي والخاص والعام والسياسي(عبود، ١٩٩٩: ص١٣٧).

المواطنة والمسئولية الاجتماعية:

لقد ارتبط مفهوم المواطنة بمفهوم الحرية مع بزوغ نجم الثورتين الفرنسية والأمريكية حيث كان يتضمن شيئاً من المسئولية في إطار تلك الحرية وكانت هذه المسئوليات موجهة لخدمة المجتمع والمشاركة في نشاطاته والمساهمة في رقيه وتطوره، وفي الوقت الذي بدأت كثير من الدول في الوقت الحاضر تأخذ بمبدأ الديمقراطية لتنظيم الحياة فيها إلا أنه يلاحظ التباين في مدى تطبيقها لمفهوم المواطنة، فبرغم أن هذه الدول وضعت القواعد والأنظمة التي تصون حق المواطنة لأفرادها إلا أن الالتزام غير موجود لدى البعض ففي الدول المتقدمة يشعر الفرد بوضعه كمواطن يتمتع بحقوقه ويلتزم بواجباته بينما لا يلاحظ مثل هذا التطور في الدول المتخلفة (الحارثي، ٢٠٠١: ص٣٥).

المسئولية الاجتماعية مفهوم اختلفت الآراء بشأنه بسبب تعدد مؤشرات المسئولية الاجتماعية من وجهة نظر كل رأي فقد عرفها مختار الكيال عام ١٩٩٢ بأنها: قضية اجتماعية تربوية قيمية دينية تستدعي الاهتمام بها داخل البناء الاجتماعي عامة بما ينطوي عليها من دلالات قيمية لحياة الإنسان (أبو السعود، ١٩٨٧: ص٥٦).

عناصر المسئولية الاجتماعية:

العلاقات الاجتماعية، المشاركة، الشعور بالولاء والانتماء والمحافظة على الملكية العامة، كما أنها أحد القيم التي تكون البناء القيمي الذي يمثل الفلسفة التي يقوم عليها العمل التطوعي، وهي تتضمن اعتماد الأفراد على الآخرين وتقبل حقوق الآخرين كما تتضمن مفهوم الأخوة وان كل إنسان مسئول عن رعاية أخيه الإنسان والحفاظ عليه، وتعتبر المسئولية الاجتماعية في تنظيم المجتمع من المبادئ الهامة التي يجب أن يلتزم بها الأخصائيون الاجتماعيون ويركز المبدأ على الأخذ والعطاء

أي إشباع الحاجات وحل المشكلات مرتبط بمدى مساهمة سكان المجتمع واشتراكهم في إشباع احتياجاتهم ولابد أن يسعى المجتمع معتما على نفسه في ذلك، وإذا كان مبدأ المسئولية الاجتماعية يركز أساسا على الربط بيم مفهومين أساسيين هما الحقوق والواجبات وطبقا لذلك تكون المسئولية الاجتماعية والمجتمعية من أجل تنمية المسئولية لديهم، كما تعتبر المسئولية الاجتماعية أحد واجبات المواطنة والتي يجب على الفرد أن يسعى جاهدا لتحمل المسئولية تجاه ما يسند إليه باعتباره مواطن عليه واجبات وله حقوق وليس الأساس في المسئولية الاجتماعية وإنما الأهم من ذلك هو حرصه على تنميتها بشكل يساعد على حصوله على حقوقه التي شرعها له القانون ولكن في ضوء ما عليه من واجبات التي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية للوطن واحترام القانون واحترام حرية وخصوصية الآخرين (متولي، ١٩٩٠: ص٧٠).

إن الشعور بالمواطنة والانتماء إلى جانب أنه القاعدة الأساسية في دعم النظام الديمقراطي فهو المدخل الحقيقي لضمان توحد الإدارة المجتمعية في صناعة حضارتها حيث أنه الشعور الذي يتجاوز معنى الهوية إلى حركية سلوك المواطن لبناء مجتمع المستقبل وينبغي أن ننظر لقيم المواطنة باعتبارها أسمى القيم السياسية التي تتطلع إليها وذلك لأنها تنطوي على معاني الكفاية الفردية كما تنطوي في ذات الوقت على الشعور بالمسئولية الاجتماعية فإذا كانت الكفاية الفردية ترتبط بمنزلة الفرد ومكانته في النسيج المجتمعي وبأنه مساهم نشط في تحقيق أهداف التنمية فإن المسئولية الاجتماعية ترتبط بمدى استجابة الإدارة الفردية للعمل وفق الصورة الرمزية الكامنة في ضمير المجتمع حول مستقبل الوطن في عالم الغد (إينتس، ٢٠٠٠: ص٢٠).

تتعلق المواطنة بالمسئولية الاجتماعية و تتضمن المسئولية الاجتماعية العديد من الواجبات علي الفرد مثل: احترام القانون، واحترم حرية وخصوصية الآخرين، وغيرها من الواجبات.

وتدرك المسئولية الاجتماعية باعتبارها مسئولية أمام المجتمع، تحددها أعرافه وتقاليده واحتياجاته، وهي تتصل عادة بجانب الواجبات المرتبطة بأدوار الفرد في المجتمع، وهي الأدوار التي تؤدي وظائف أساسية لصالح بناء المجتمع، حيث يستوجب عدم الوفاء به العقاب من قبل المجتمع، وهو العقاب الذي يبدأ مخففا كاللوم، وينتهي إلي إنزال العقاب المادي بالشخص. علي هذا النحو تعد المسئولية الاجتماعية بنية من الواجبات والحقوق تحدد السلوك الذي ينبغي أن يطرقه الفرد تجاه المجتمع. فالمجتمع يشكل الإطار الشامل الذي تسعي كافة الأطراف الأداء مسئولياتها الاجتماعية بهدف تأكيد بقائه واستقراره (٢٢).

وبالتالي، فإطلاق الحريات دون قيود يؤدي بشكل حتمي إلي الفوضى من خلال الاستخدام العشوائي لهذه الحرية. فهناك قيم معنوية تعتبر أساسا لمشروعية حرية الرأي والتعبير، وبسبب مخالفة هذه القيم ظهر تجريم الانحرافات الناتجة عن هذه الحرية (٢٣). لذلك فقد أكد لوك علي حق الحرية بالنسبة للفرد إلا أنه لم يعن الحرية المطلقة من كل قيود، بل قصد به الحرية في ظل القانون، فمدي ما يتمتع به الفرد من حرية يقف عند حدود حرية الآخرين كما ينظمها القانون، فالفرد حر ولكن ليس له حرية إلحاق الضرر بالآخرين. فالحرية في ظل المجتمع السياسي هي حرية في ظل القانون، وهي بالتالي مقيدة بالقانون.

إن إحساس أفراد المجتمع بمسئولياتهم نحو أنفسهم ونحو مجتمعهم ركن أساسي وهام في الحياة، وبدونه تصبح الحياة فوضى وتشيع شريعة الغاب حيث يأكل القوي الضعيف، وينعدم التعاون، وتغلب الأنانية والفردية. فالإحساس بالمسئولية

الاجتماعية يصقله الشعور بالواجب، ويؤدي إلى الالتزام بالمعايير والقواعد الإنسانية التي تقود إلى وحدة المجتمع وتآلف أفراده إن المسئولية بمعناها العام تعني إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال وباستعداده لتحمل نتائج هذه الأفعال، فهي القدرة على أن يلزم الفرد نفسه أولاً، والقدرة على أن يفي بعد ذلك بالتزاماته بواسطة جهوده الخاصة وبإرادته الحرة وتقوم المسئولية على الحرية، ولا يكلف بها مجنون، وتسقط عن صاحب الإرادة المسلوبة (مرزوق، ٢٠٠٢: ص٣٩).

ويعرف (التركستاني، ٢٠٠٨: ص٦) المسئولية بأنها هي إقرار المرء بما يصدر عنه من أفعال واستعداده لتحمل نتائج التزاماته وقراراته واختياراته العملية من الناحية الايجابية والسلبية أمام الله و أمام ضميره وأمام المجتمع»

ومن مميزات المسئولية الشمول لكل الناس والأعمال، وأنها تقوم على الحرية، وتفترض العقل السليم، وتقوم على المعرفة.

أنواع المسئولية :

ميز العلماء بين أنواع المسئولية كما يلي:

- **المسئولية القانونية**: والتي تعني مراعاة القانون والبعد عما يجرمه.
- **المسئولية الاجتماعية**: وتعني مراعاة حقوق الآخرين والمحافظة عليها وعدم الإضرار بها، بما في ذلك إزالة الشوكة من الطريق، وحقوق الجار وحقوق الوالدين والأقارب والأرحام.
- **المسئولية الأخلاقية**: تعني مراعاة مكارم الأخلاق مع الناس وأقلها طلاقة الوجه والكلمة الطيبة.

- المسئولية الشرعية: وتعني حدود الله، أوامره ونواهيه، أداء الواجبات والبعد عن المحرمات، وهي مسئولية واجبة.

- والمسئولية الشرعية: ميزان السلوك الإنساني، فحين يكون الدافع داخلي، وهو ما نسميه الإخلاص ومراقبة الله وتقواه، يكون تحمل المسئولية في أرقى صورها، وقد حرص الإسلام على أن يكون أبناءه على هذه الصورة الراقية (كشك، ٢٠٠٥: ص١٧٤).

والمسئولية الاجتماعية هي جزء من المسئولية بصفة عامة، فالفرد مسئول عن نفسه وعن الجماعة، والجماعة مسئولة عن نفسها وأهدافها، وعن أعضائها كأفراد في جميع الأمور والأحوال، والمسئولية الاجتماعية ضرورية للمصلحة العامة، وفي ضوئها تتحقق الوحدة وتتماسك الجماعة، وينعم المجتمع بالسلام.

فالمسئولية الاجتماعية تفرض التعاون، والالتزام، والتضامن والاحترام، والحب، والديمقراطية في المعاملة، والمشاركة الجادة، كما يرتبط مفهوم المسئولية ويتداخل مع عدد من المفاهيم منها:

الحقوق والواجبات، والهوية والمواطنة، الأخلاق والقيم، والإدراك الاجتماعي، والضمير الفردي والاجتماعي. ويمكن الافتراض أن المسئولية الاجتماعية مرتبطة بالنمو الأخلاقي والثقة بالنفس والوعي الاجتماعي والإحساس بالهوية الاجتماعية، وبالتعليم والوعي وبادراك هدف الإنسان من الحياة (عبد الله، ١٤٠٩: ص٦).

وتلعب المسئولية الاجتماعية دوراً هاماً في استقرار الحياة للأفراد والمجتمعات، حيث تعمل على صيانة نظم المجتمع، وتحفظ قوانينه وحدوده من الاعتداء، ويقوم كل فرد بواجبه ومسئوليته نحو نفسه ونحو مجتمعه، ويعمل ما عليه في سبيل النهوض بأمانته الملقاة على عاتقه حيث أن الفرد بالنسبة للمجتمع كالخلية بالنسبة للبدن،

فكما أن البدن لا يكون سليماً إلا إذا سلمت جميع خلاياه و قامت بأداء وظائفها المنوطة بها، فكذلك المجتمع لا يكون سليماً إلا إذا سلم جميع أفراد هو قاموا بأداء جميع مسئولياتهم وواجباتهم.

وترتبط المسئولية الاجتماعية بفلسفة المجتمع، فالمسئولية الاجتماعية في المجتمع الأمريكي ترتبط بفلسفة ذلك المجتمع والأيدلوجية الصناعية القائمة على الفردية والمصالح الخاصة والمنافسة الحرة. وهنا نجد أن مفهوم المسئولية الاجتماعية في المجتمع الأمريكي والغربي بشكل عام تركز على الجانب المادي على حساب الجوانب النفسية والقيم الإنسانية. أما المسئولية الاجتماعية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي والتي لها الصبغة الإنسانية وتتسم بالشمولية فهي تشمل مسئولية الفرد نحو نفسه، ونحو أسرته، ونحو الجيران، ونحو الوطن، ونحو العالم والكون، وكذلك الرفق بالحيوان والكائنات الحية (الحارثي، ١٩٩٥: ص ٢٦٩-٢٧٠).

عناصر المسئولية الاجتماعية:

حدد (عثمان، ١٩٨٦: ص٤٤-٤٧) عناصر المسئولية الاجتماعية بالآتي:

(١) الاهتمام: ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، صغيرة أم كبيرة، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها أو تفككها.

(٢) الفهم، وينقسم إلى شقين، الأول فهم الفرد للجماعة، والثاني فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله. ويقصد بالشق الأول فهم الفرد للجماعة، أي فهمه للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية، وفهم لمؤسساتها ومنظماتها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافي وتاريخها. وأما الشق الثاني من الفهم،

وهو فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله، فالمقصود به أن يدرك الفرد آثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة، أي يفهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنه.

(٣) المشاركة: ويقصد بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليها لاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها، وحل مشكلاتها، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، والمحافظة على استمرارها.

ويؤكد (عثمان، ١٩٨٦) على الترابط والتكامل بين عناصر المسئولية الاجتماعية الثلاثة: الاهتمام، والفهم، والمشاركة، لأن كلاً منها ينمي الآخر ويدعمه، فالاهتمام يحرك الفرد إلى فهم الجماعة، وكلما زاد فهمه زاد اهتمامه، كما أن الاهتمام والفهم ضروريان للمشاركة، والمشاركة نفسها تزيد من الاهتمام وتعمق من الفهم ولا يمكن أن تتحقق المسئولية الاجتماعية عند الفرد إلا بتوفر عناصرها الثلاثة.

أهمية المسئولية الاجتماعية:

من الصفات الهامة للشخصية السوية شعور الفرد بالمسئولية في شتى صورها، سواء كانت مسئولية نحو الأسرة، أو نحو المؤسسة التي يعمل بها، أو نحو زملائه وأصدقائه وجيرانه وغيرهم من الناس الذين يختلط بهم، أو نحو المجتمع عامة، أو نحو الإنسانية بأسره ولو شعرك لفرد في المجتمع بالمسئولية نحو غيره من الناس الذين يكلف برعايتهم والعناية بهم، ونحو العمل الذي يقوم به، لتقدم المجتمع وارتقى وعم الخير جميع أفراد المجتمع. إن الشخص السوي يشعر بالمسئولية الاجتماعية نحو غيره من الناس، ولذلك فهو يميل دائماً إلى مساعدة الآخرين وتقديم يد العون إليهم. وكان ألفرد أدلر المعالج النفساني، يهتم في علاجه لمرضاه بأن يوجههم

إلى الاهتمام بالناس ومحاولة مساعدتهم وتقوية علاقته بأفراد المجتمع) نجاتي، ٢٠٠٢:ص٢٩١).

المسئولية في الإسلام:

إن تربية الإحساس بالمسئولية والشعور المستمر بها من الركائز الأساسية في التربية الإسلامية، ويمكن أن نعرف الإنسان المسلم بأنه إنسان مسئول لأن المسئول هو الشخص الذي يتحمل بصفة مستمرة وبوعيه الكامل نتائج أعماله وتصرفاته، والمسلم مسئول عن كل خطوة وحركة وعمل أمام الله سبحانه وتعالى أولاً، ثم أمام نفسه ومجتمعه، وعلى مدى التزاماته بمسئولياته، أو عدم التزامه بها، يكون جزاؤه عند ربه إن خيراً فخير وإن شراً فشر والمسئول كلمة الراعي في الحديث النبوي كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته هو الذي أطلق عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، فالإمام راعوه ومسئول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية ومسئولة عن رعيتها، والخادم في مال سيده راعوه ومسئول عن رعيته. (وافي، ١٤٠٣: ص٢٨).

والمسئولية بهذه المعنى تشمل كل أفراد المجتمع، ممن توفرت فيه الأهلية للتكليف والوعي بنفسه وبواجباته في الحياة، كما يتضح من الحديث السابق أن مسئوليات الإنسان لا تقتصر على نفسه بل تتدرج هذه المسئوليات باعتبارات مختلفة، باعتباره حاكماً، أو رب أسرة، أو فرداً في الجماعة وينظر الإسلام إلى المسئولية الاجتماعية من زوايا متعددة ذاتية وجماعية وأخلاقية ومجتمعية، ولهذا فقد كانت المسئولية ثقيلة على الإنسان في أمانة التكليف فقال تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾ (سورة الأحزاب، آية:٧٢).

إن الشعور بالمسئولية من أنجح الوسائل، وأفضل الأساليب في تقويم حياة الإنسان، وبناء شخصيته بناء يرتكز على الإيمان بالله عزوجل.

وقال تعالى ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾ ﴾ (سورة الإسراء: آية ١٣).

والإسلام صريح في إقرار المسئولية لقوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ (المدثر: الآية ٣٨).

وحينما يقرر الإسلام مسئولية الفرد عن أعماله فان ذلك يؤكد أن الإنسان حر مسئول وللمسئولية الفردية مجالان: الداخلي والخارجي، فالداخلية ومسئولية الإنسان عن قصده وإرادته وتصميمه، فقال تعالى ﴿ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ (سورة البقرة: الآية ٢٨٤).

كما تشمل مسئولية الإنسان عن أعمال القلب من الظن والحسد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، (إياكم و الظن، فان الظن أكذب الحديث) وأما المجال الخارجي، والبغض، فهو السلوك المحسوس من قول وفعل.

وعلى ذلك، فالمسئولية في الإسلام ليست مسئولية الضمير، أو مسئولية القانون، إنما هي مسئولية الإنسان أما ما لله مباشرة، وهي مسئولية لا تقف عند الحدود الظاهرة من الأقوال والأفعال فحسب بل تتناول النوايا وما تخفي الصدور، فالله يعلم بكل شيء ولا يغيب عنه صغيرة ولا كبيرة، والإنسان مسئول عن نواياه، فقال رسول الله: (إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى) (الألباني، ٣٤٠٥: ص٣١٤) وهذا يدل على أن صحة الأعمال متعلقة بالنيات، فإن انتفت النية انتفى العمل، بمعنى أنه غير معتبر شرعاً. فقد يعجز الإنسان عن عمل الخير الذي يصبو إليه، لقلة ماله أو لضعف صحته، ولكن نيته توصله إلى مراتب العاملين المخلصين.

وإذا خلا العمل من النية الخالصة لله وحده أصبح وبالاً على صاحبه، فإن ما يحصل الإنسان أجر ما عمله لله وحده بلا رياء ولا سمعة ومع ذلك فالمسئولية لها درجات، فالعاجز عقلياً أو جسميا غير مسئول إلى حد ما، وعدالة الله وسعت كل شيء، وهي أكبر من أن ترهق الضعيف بضعفه، والعاجز بعجزه. ولذا فقد أناط الإسلام التكليف بالاستطاعة، وهذا ما يشير إليه قوله تعالى ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (سورة البقرة: الآية ٢٣٣).

وترسيخا لوحدة جماعة المؤمنين شبه الرسول صلى الله عليه وسلم المؤمنين بالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً فقال (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً (وشبك بين أصابعه) وفي هذاالحديث تصويرحسي لإبراز تماسك جماعة المسلمين، وأنهم كتلة واحدة وبناء متشابك.

وقال صلى الله عليه وسلم (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكي منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)

وهنا يشبه الرسول الكريم وحدة جماعة المسلمين بالجسد الواحد، المكون من أعضاء مختلفة، وإذا اشتكي عضو، شاركه في ذلك سائر الأعضاء. ويؤكد الحديث على معاني التراحم والتواد والتعاطف بين أفراد المجتمع.

فقال تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ (الحجرات: الآية ١٠).

وقال تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴿٧﴾ ﴾ (الماعون: الآية ٤-٧).

وهذه الإخوة تقتضي المحبة الكاملة، كما تقتضي مد يد العون والمساعدة

للآخرين وعدم الظلم والاعتداء، كما أمر الإسلام المسلمين بالتعاون وتكوين مجتمع موحد متكامل متعاضد، فقال تعالى﴿ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢﴾ ﴾ (المائدة: الآية ٢).

وأمرهم بالتكافل الاجتماعي الذي يوجب على كل فرد في المجتمع الإسلامي أن يراعي صالح الجماعة التي يعيش فيها، كمراعاة صالح نفسه سواء بسواء. وتحقق الزكاة المفروضة التكافل الاجتماعي والإنساني بين المسلمين، فهي تزكي نفس المعطي، وتطهر أمواله وتحرره من الشح والبخل، وكذلك يشعر آخذ الزكاة بروح التضامن والتكافل ويتعمق شعوره بالانتماء للمجتمع، وتسود المحبة والألفة بين الناس ومن أجل تغذية روح الجماعة في المسلمين أقام الإسلام مناسبا تدينية كثيرة قائمة على الجماعة وحث المسلمين على المشاركة فيها، وشدد على من يتخلف عنها، ومن أهمها صلاة الجماعة.

حيث أن صلاة الجماعة في الإسلام من العبادات التي تؤدي وظائف مهمة وعظيمة في تعزيز الروابط الاجتماعية فقد ألزم الإسلام المسلمين بحضور العبادات الجماعية، في صلاة الجماعة اليومية، وصلاة الجمعة الأسبوعية، وصلاة العيدين وعبادة الحج. وقد شرعت هذه العبادات الجماعية على هذه الشاكلة لتعميق روح الجماعة في قلب كل مسلم، ولتكون مناسبات متكررة تشتد بها الروابط الاجتماعية بين المسلمين على دور أداء المسلمين لصلاة الجماعة كفرض فيبث روح الجماعة في نفوسهم، حيث يجتمع المسلمون في المساجد للصلاة والتعارف، وينمي ذلك في نفوسهم حب الغير، والعمل على خير الناس، ويقوي لديهم الإيثار. ولاشك أن القدرة على حب الناس وتقديم العون لهم، والقيام بأعمال مفيدة للمجتمع، يقوي لدى الأفراد الانتماء للجماعة والشعور بالمسئولية الاجتماعية نحوها (عبد الستار، ٢٠٠٤: ص٨٣).

وحيث أن الإسلام أقام الأمة الواحدة وأمر المسلمون بالجماعة، فقد وضعهم أمام مسئولياتهم الجماعية التي حث على الإتيان بها، وهي من صميم تعاليم الدين الإسلامي، ومن أبرزها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإخراج الزكاة المفروضة، وصلة الرحم والنفقة الواجبة، وعيادة المرضى، وتشييع الجنائز، ودفن الموتى، وإكرام الجار والضيف، والبعد عن الغيبة والنميمة، والبعد عن كل ظلم وعدوان على الأنفس والأموال والأعراض، والتواد والتراحم والتعاطف مع الآخرين، والتعاون على البر والتقوى كما أن هناك الكثير من الآداب التي أمر بها الإسلام، وتسهم في تحقيقي الترابط الاجتماعي والتعاون مثل: إفشاء السلام، وبر الوالدين، والأخوة، والتزاور، والإصلاح بين الناس، والتواضع، والنصح للمسلمين وحرم الإسلام أشياء لما لها من أثر سيئ في تفكك المجتمع وتنافره وانحلاله، مثل: قطع الرحم، وعقوق الوالدين، والاعتداء على الآخرين، والغش، والكذب، والخيانة، وشهادة الزور، والظلم، إلى آخر هذه الأمور المنهي عنها في كتاب الله وسنة رسوله، وقدا هتم الإسلام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأمر أتباعه بتطبيقه في حياتهم، ويعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نوع من المسئولية الاجتماعية فقال (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)

والفرد والجماعة كل منهم مسئول عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي الأخذ على يد الظالم، وفي قول الحق، وعدم الخوف إلا من الله تعالى، والمسلم مطالب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي ظل هذا المبدأ لا يكون المسلم مطالباً فقط بأن يكون فاضلاً في نفسه، ولكنه مطالب بأن يكون حارساً على الفضيلة حيثما كانت وتلك مسئولية فردية وجماعية (الشمري، ٢٠٠٨:ص٢٩٧).

تتعلق المواطنة بالمسئولية الاجتماعية و تتضمن المسئولية الاجتماعية العديد من الواجبات علي الفرد مثل: احترام القانون، واحترم حرية وخصوصية الآخرين، وغيرها من الواجبات.

وتدرك المسئولية الاجتماعية باعتبارها مسئولية أمام المجتمع، تحددها أعرافه وتقاليده واحتياجاته، وهي تتصل عادة بجانب الواجبات المرتبطة بأدوار الفرد في المجتمع، وهي الأدوار التي تؤدي وظائف أساسية لصالح بناء المجتمع، حيث يستوجب عدم الوفاء به العقاب من قبل المجتمع، وهو العقاب الذي يبدأ مخففا كاللوم، وينتهي إلي إنزال العقاب المادي بالشخص. علي هذا النحو تعد المسئولية الاجتماعية بنية من الواجبات والحقوق تحدد السلوك الذي ينبغي أن يطرقه الفرد تجاه المجتمع. فالمجتمع يشكل الإطار الشامل الذي تسعي كافة الأطراف الأداء مسئولياتها الاجتماعية بهدف تأكيد بقائه واستقراره.

وبالتالي، فإطلاق الحريات دون قيود يؤدي بشكل حتمي إلي الفوضي من خلال الاستخدام العشوائي لهذه الحرية. فهناك قيم معنوية تعتبر أساسا لمشروعية حرية الرأي والتعبير، وبسبب مخالفة هذه القيم ظهر تجريم الانحرافات الناتجة عن هذه الحرية (٢٣). لذلك فقد أكد لوك علي حق الحرية بالنسبة للفرد إلا أنه لم يعن الحرية المطلقة من كل قيود، بل قصد به الحرية في ظل القانون، فمدي ما يتمتع به الفرد من حرية يقف عند حدود حرية الآخرين كما ينظمها القانون، فالفرد حر ولكن ليس له حرية إلحاق الضرر بالآخرين. فالحرية في ظل المجتمع السياسي هي حرية في ظل القانون، وهي بالتالي مقيدة بالقانون.

فالمواطنة باعتبارها الرابط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد والمجتمع السياسي الديمقراطي تستلزم - إلي جانب الحقوق والحريات - مسئوليات والتزامات أساسية، لا تقوم للديمقراطية قائمة دونها، وهذه المسئوليات تنقسم إلي نوعين: مسئوليات تفرضها الدولة علي مواطنيها مثل دفع الضرائب، والخدمة في القوات المسلحة، وطاعة القوانين، ومسئوليات يقوم بها المواطنون طوعا مثل ممارسة النقد البناء للحياة السياسية والمدنية، والمشاركة في تحسين نوعية الحياة والدفاع عن الصالح العام والخير المشترك.

إن ترسيخ المواطنة وتكريسها لا يرتكز فقط بالدستور والقوانين والتشريعات المختلفة، ولكن فضلا عن ذلك، فهو يعتمد بشكل كبير علي وجود نوع من أنواع التسامح في المجتمع والحوار والمشاركة وتقبل الرأي والرأي الآخر وقبول وتقبل التنوع والاختلاف والتعامل التعايش مع هذا الاختلاف، سواء اختلاف ثقافي أو ديني أو مذهبي أو قومي أو طبقي، وغيرها من اختلافات، فالمواطنة تهدف إلي تحقيق الاندماج بين جميع المواطنين علي اختلافهم. هذا بالإضافة إلي العمل علي نشر الوعي الفردي والجماعي في المجتمع، وهذا الوعي يجب أن يرتبط بالحقوق والواجبات، والتأكيد علي أن الحرية ليست مطلقة، فالحقوق تتوقف عندما تبدأ حقوق الآخرين، وتتفاعل مع حقوق المجتمع (يسين، ٢٠٠٢: ص٥٦-٥٧).

المواطنة والديمقراطية:

تعتبر المواطنة مفتاح لفهم الديمقراطية فقد أكد باتريك (Patrick, 1999) على المدخل الديمقراطي للمواطنة من خلال احترام المواطنين حقوق الآخرين، والدفاع عن حقوقهم وحقوق الآخرين، وأن يمارس المواطنين حقوقهم بحرية، ويرى باتريك أن ممارسة هذه الحقوق تتمثل في ثلاث أنواع، مهارات تفاعلية وتشمل: مهارات الاتصال والتعاون التي يحتاجها الفرد لممارسة العمل المدني والسياسي، ومهارة المراقبة (بما فيها المهارات التي يحتاجها الفرد لمتابعة أعمال القادة السياسيين)، وأخيراً مهارات التأثير والتي تتضمن في المهارات التي يحتاجها الفرد للتأثير في نتائج الحياة السياسية والمدنية، ويتألف النموذج الديمقراطي في التربية الوطنية من المكونات الأربعة التالية:

(١) المعرفة الوطنية وتشتمل على عمليتي التعليم والتعلم ومجموعة المبادئ الشاملة التي يمكن من خلالها تعريف وممارسة وتقييم الديمقراطية، وتتضمن مفاهيم ومبادئ الديمقراطية والقضايا المتعلقة باستخدامها، والتعرف على تاريخ الديمقراطية وممارسة الديمقراطية وأدوار المواطنين، إضافة إلى القرارات المتعلقة بالسياسة العامة.

(٢) المهارات العقلية، وتشتمل على:

أ. تحديد ووصف المعلومات المتعلقة بالحياة السياسية وتحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بها.

ب. تقييم الموضوعات والأحداث العامة.

ج. التفكير الناقد بشأن ظروف المواطنة والحياة السياسية والتفكير البناء بشأن كيفية تحسين الحياة المدنية السياسية.

(٣) مهارات المشاركة المدنية، وتشتمل على:

أ. التفاعل مع الآخرين.

ب. المشاركة في الأحداث العامة.

ج. اتخاذ القرارات بشأن قضايا السياسة العامة.

د. تأثير القرارات السياسية على القضايا العامة.

هـ. تطبيق القرارات السياسية على القضايا العامة.

و. اتخاذ الأعمال المناسبة لتحسين الحياة المدنية والسياسية.

(٤) النظام المدني، وتشتمل على:

أ. التأكيد على المساواة وكرامة الفرد.

ب. احترام وحماية حقوق الأفراد.

ج. المشاركة المسئولة في الحياة المدنية.

د. المشاركة الداعمة للحكومة.

هـ. تعزيز صلاح الحياة العامة.

ومن الممكن أيؤدي استخدام هذه المكونات إلى تمكين المواطنين من فهم

المبادئ والمفاهيم الديمقراطية بشكل عميق بالإضافة إلى تقوية التزامهم اعتماد اعلى الأسباب المقنعة، والقدرة العالية على استخدام هذه المكونات بحرية في تحليل وتقييم واتخاذ القرارات بشأن قضايا ومشكلات الحياة المدنية والسياسية (محي الدين، ٢٠٠٣: ص٢).

إن الحرية كحق طبيعي (روسو)، وهي منظور إليها من زاوية امتلاك الإنسان لذاته كما من زاوية ممارسته للنشاط الاجتماعي والسياسي، تحقق أرقي وضع لمساهمة الأفراد في مناقشة قضاياهم وفي معالجة المشكلات التي تهم مجموعاتهم ودولتهم وكذا علاقات البشرية ومصيرها. ولذلك فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يخصص معظم مواده للحقوق السلبية التي تتجه نحو حماية المواطن من أي اعتداء تقوم به الدولة أو أية مجموعة منظمة أخري ضد حرياته الفردية (المواد من ٢ إلي ١٨) أو حرياته العامة (المواد من ١٩ إلي ٢١).

وهي الحريات التي تنص عليها بشكل تفصيلي، آمر وملزم، (المواد من ٢ إلي ٢٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويعتبر الحق في الحياة، وفي الشخصية القانونية، وفي التنقل والتجمع السلمي، وفي المساواة أمام القانون والقضاء، ونبذ كل دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، أو إنكار حق الأقليات الوطنية في التمتع بثقافتهم أو الإعلان عن ديانتهم وإتباع تعاليمها أو استعمال لغتهم شرطا أساسيا للإقرار بالمواطنة ولضمان ممارستها (الكواري، ٢٠٠١: ص٢٧).

وكما هو بديهي، إذا كانت حريات الفرد تنتهي هناك عندما تبتدئ حريات الآخرين وما تتطلبه من احترام متبادل، فإن الحدود الفاصلة بين الحريات والحقوق تكاد تنعدم لولا أن هذه الأخيرة تشمل جملة الواجبات التي يجب أن تضطلع بها المجموعة تجاه الشخص والشخص تجاه المجموعة سواء صدر من المعني بالأمر فعل أم لم يصدر.

وعلي كل حال، فإن وضع المواطنة يبقي ناقصا وذلك في حالة عدم الاعتراف بأن حريات الأفراد هي حقوق لهم في مواجهة الدولة والمجتمع. ومن هذه الحقوق، أيضا، تلك التي تتوجه نحو ضمان الأمان للمواطنين.

إن الأمر يتعلق، هنا، بالحقوق الإيجابية. أي بتلك الحقوق التي تكفل للمواطن الأمان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتسهم، بالتالي، في تمكينه من المشاركة بنشاط وفعالية في الحياة السياسية. وهي حقوق يخصص لها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باقي مواده، أي المواد من ٢٢ إلي ٢٨، ويفرد لها العهد الدولي المتعلق بها مجمل مواده وخاصة منها المواد من ٢ إلي ١٥. وتتمثل هذه الحقوق في الحق في مستوي معيشي كاف، وفي الضمان الاجتماعي، وفي العمل والحماية من البطالة، وفي العدالة والإنصاف في الأجور، وفي الصحة والراحة والرفاهية، وفي الخدمات الاجتماعية الضرورية كما في الحق في التعليم والمشاركة الحرة في النشاطات النقابية وفي الحياة الثقافية للمجتمع(دياب، ٢٠٠٧:ص٥٣).

ولأن الكرامة الإنسانية المتأصلة بمساواة في الشخص الإنساني هي القاسم المشترك بين الناس أينما وكيفما كانوا، وهي الأصل الذي تنبع منه كل حقوق الإنسان سواء منها تلك المتجهة نحو كفالة الحرية أو ضمان الأمان للأفراد و عبرهم لمجموعاتهم، فإن الخاصية الرابعة للمواطنة تجد تعبيرها في الحقوق التي تهدف إلى التضامن. لكن ليس المقصود، هنا، كل الحقوق التي تنعت بالحقوق الجماعية، أو حقوق الشعب، أو المجتمع. فهذه الأخيرة تعكس لغة جديدة في حقوق الإنسان ما فتئت تثير إشكالات قانونية وتطبيقية برزت مع أواسط ثمانينيات القرن العشرين، وخاصة بعد أن بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبني قرارات في هذا الاتجاه، وذلك رغم الاعتراضات التي تقول بأنه، وباستثناء حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن باقي الحقوق الموصوفة بالجماعية، وفي مقدمتها الحق في التنمية، ما هي في

الواقع سوي حقوق غير إنسانية تدعيها حكومات دول أغلبها استبدادية من أجل تعزيز تسلطها وتبرير عدم التزامها باحترام وإعمال نصوص الشرعة الدولية لحقوق الإنسان الفرد وعبره لحقوق الجماعة والمجتمع، وذلك علي اعتبار أن الإرادة السياسية لتلك الدول لو عملت علي تطوير أنظمتها السياسية، خلال العقود التي تلت استقلالها، نحو الديمقراطية الحقيقية، ووضعت ضمن أولوياتها في سياق ذلك إنجاز ما أقرته نصوص فئات حقوق الإنسان الخمسة، لكانت قد حققت فعلا حاجات شعوبها إلي الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

و تضيف الاعتراضات، من المفروض أن يرفع المجتمع الدولي مختلف العراقيل التي تعوق التنمية في دول الجنوب، إلا أن التجربة أظهرت بأن إعطاء الأسبقية للتنمية علي الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالتالي علي المواطنة، لا يؤدي إلا إلي الزيادة في الإغناء الفاحش للأقليات الحاكمة والنافذة مقابل المضاعفة من أعداد الفقراء والمهمشين مع الرفع من قيم الإنفاق علي الأمن والتسلح.

أما المقصود، فهو أنه في مقابل واجبات الدولة في تمتع المواطنين بحقوق الإنسان المكفولة في المواثيق الدولية وبحمايتها وفق مبادئ المساواة في الانتصاف، تقتضي المواطنة التزام المواطن سواء كان فردا أو عضوا في هيئة من هيئات المجتمع بواجبات ومسؤوليات تجاه المواطنين الآخرين والمجتمع الذي ينتمي إليه وتجاه الجماعة الكونية.

وتتلخص هذه الواجبات والمسؤوليات علي صعيد الجماعة الوطنية، وذلك كما ينص عليه البند الثاني من المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها. والمساهمة في أنشطة التثقيف والتدريب والبحث في المجالات المتصلة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبآليات حمايتها، والقيام بالدفاع عن حقوقه وحرياته وكذا عن حقوق

وحريات الآخرين متى تم انتهاكها أو الاعتداء عليها، وذلك عن طريق توثيقها وفضحها وتقديم الشكاوي الفردية أو الرسائل بخصوصها إلي القضاء الوطني أو إلي اللجان أو الفرق أو الوكالات الدولية ذات الاختصاص (حمزاوي، ٢٠٠٤: ص١٨).

كما تؤكد المادة ١٨ من إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا (١٩٩٨)، فإن هذه الواجبات والمسؤوليات تشمل صون الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والإسهام في تعزيز المجتمعات والمؤسسات والعمليات الديمقراطية والنهوض بها. كما تشمل الاضطلاع بتعزيز حق كل فرد في نظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الأخرى إعمالا كاملا، ونبذ أي نشاط أو فعل يقوم به غيره من المواطنين الفرادي أو المشتركين مع آخرين أو ضمن مجموعات حكومية أو قريبة منها أو غير حكومية يتعارض مع حقوق الإنسان أو يهدف إلي إهدارها.

ومن واجبات المواطن، كذلك، أن يحترم بشكل متبادل اختيار الآخرين لهوياتهم الثقافية واللغوية ولحريتهم في إنمائها أو في تعديل اختيارهم هذا، وأن يشارك في سياسات التعاون والحوار الثقافي بما يكفل له ولغيره التعريف بثقافته بأشكال التعبير السلمية التي يجيدها والإلمام بالتراث الثقافي الوطني وبالتراث الثقافي الكوني المشترك بين الإنسانية، وبما يضمن في نفس الآن إعلاء عمارة الديمقراطية علي أعمدة ثقافة التسامح.

وبالإضافة إلي أن الإقرار بالتعدد الثقافي أو الفكري أو السياسي والقبول المتبادل بأهمية التنوع في ذلك، والتضامن بين المختلفين من أجل المساواة في

الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بخصوص التدخل في القضايا الوطنية والدولية ذات الاهتمام المشترك وفي مناقشتها ومعالجتها هو أنجع سبيل لمكافحة التعصب والتطرف والميز وكراهية الغير، فإن من أبعاد المواطنة التضامنية تجاه الجماعة الوطنية تنازل المواطنين عن أنانيتهم ووضع المصلحة العامة قبل أي اعتبار حفاظا علي الوطن في حالة مجابهته لكوارث أو مشاكل أو نزاعات عنيفة داخلية أو خارجية.

وإلي ذلك، فإن المواطنة تستلزم، علي صعيد المجموعة البشرية، أن يربط المواطنون بين أفكار التضامن وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وسلامة البيئة والحل السلمي للنزاعات، وأن يتصرفوا بوصفهم مواطنين كونيين يدركون بان العالم واحد وأن الاكتشافات والتلوث والتصحر والجفاف والأوبئة، كما الحرب والسلم، تعني جميع الناس لأنهم جميعهم يعيشون فوق نفس الكوكب (عبد الفتاح، ٢٠٠٩: ص٦٥).

إن الأهداف الأساسية للهندسة السياسية هو بناء مواطنة ديمقراطية تجعل من الحقوق المدنية و السياسية المنطلق الأساسي لبناء فلسفة الدولة و الحكم، و من الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المحور الوظيفي الأول المحدد لأولويات النظام السياسي و الهادفة لتحقيق الحاجات الأساسية للمواطنين حسب منطق جامع بين الفعالية، النجاعة، العقلانية و الشفافية.

فالمواطنة الديمقراطية تقتضي مجموعة من الشروط التأسيسية و منها:

- ضرورة بناء هيكلة دستورية و قانونية و إجرائية متمحورة حول حقوق الإنسان العالمية و هادفة لتحقيق دولة العدالة و الرفاه.
- ضرورة جعل المشاركة السياسية للمواطن المحرك الأساسي لعمليات التداول و التجديد السياسيين.

- ضرورة بناء دولة قوامها الحق و القانون و هدفها تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.
- ضرورة بناء دولة الجودة السياسية التي تثمن الكفاءة و الاستحقاق و ترفض الرداءة السياسية، المحسوبية (مالكي، ٢٠٠٧: ص١٥٧).

و بناء على ذلك، فالمواطنة الديمقراطية هي مسار اندماج لتطلعات المواطنين لتحقيق أكبر قدر ممكن من حاجاتهم الأساسية و إلغاء هاجس الأنظمة السياسية في الحفاظ على الاستقرار و تحقيق أكبر قدر من العقلانية الاقتصادية و التسييريه. فالمواطنة الديمقراطية، من هذا المنظور تجعل من النظام السياسي أداة مجتمعية لتحقيق الصالح العام و الخدمة العامة داخليا و الدفاع عن المصالح الوطنية خارجيا حسب منطق سياسي –مجتمعي توافقي وتفاعلي فمن هنا فالمواطنة الديمقراطية هي انعكاس لنضج ديمقراطي مجتمعي و لوجود فلسفة حكم تجمع بين حقوق الإنسان، الديمقراطية المشاركة، الحكم الراشد و المحاسبة الديمقراطية على مستوى الدولة و النظام السياسي يعد مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم تعقيدا علي الرغم من أهميته لفهم وتحليل العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية في أي مجتمع، وتتضح أهميته في أنه يعد مؤشرا علي مدي حصول الإنسان علي حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية. وقد نال هذا المفهوم في الآونة الأخيرة ومنذ نحو منتصف السبعينيات اهتماما كبيرا علي المستوي العالمي، وعلي المستوي النظري، حيث اهتمت به أدبيات النظرية السياسية.

ويمثل مفهوم المواطنة أحد الأفكار الكلاسيكية في الفكر السياسي- الاجتماعي. ويمكن تتبع تاريخ الاقتراب من المواطنة في التنظير لنشأة الدولة كوحدة سياسية، وبمعنى أدق في التنظير لصعود الدولة القومية الحديثة في أوروبا، حيث بات التركيز علي فكرة الدولة القومية باعتبارها وحدة تضم أفرادا ذوي حقوق ومراكز قانونية متساوية.

وكان بروز الدولة القومية من العوامل الداعمة التي أرست المواطنة المعاصرة، وظهر معها حكم القانون الذي بدأ ينتشر في الحضارة الأوروبية، وذلك عندما بدأت الدولة القومية في أوروبا تهتم بإصدار القوانين العامة، وأصبحت صحائف الصكوك هي التي تنظم علاقة الرجال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على الأقل بقدر ما ينظمها السيف (مجاهد، ١٩٩٩: ص٤٦١-٤٦٢).

خاتمة:

من الفصل السابق نرى أن العولمة تمثل تحدياً للمجتمعات البشرية عموماً بتأثيراتها المختلفة والمتشعبة فوسائل الاتصال كأحد مظاهر العولمة والانفجار المعرفي حولت العالم إلى قرية كونية صغيرة، وبذلك فقد حدت من مفهوم المجتمع المحلي والقطر والدولة الواحدة ونشرت بدلاً منها مفاهيم المجتمع الإنساني والأمم الأوروبية والتكتلات العالمية والقانون الدولي بفروعه لذلك شكلت ظاهرة العولمة تحدياً للتربية في العديد من المجتمعات الإنسانية، إذ انهارت الحدود الثقافية وسادت ثقافة الانترنت وانتشر التواصل الإنساني بين الأفراد في مختلف المجتمعات بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو الدين مما يسر تبادل الأفكار والمعتقدات ومهد الطريق إلى أحداث تغيير في معظم المجتمعات الإنسانية سواء كانت متقدمة أو نامية لذلك فقد زاد اهتمام المجتمعات المتطورة بالتربية للمواطنة بهدف مواجهة تنامي العنف وتفكك العلاقات الاجتماعية وصراع المصالح وتدعيم منظومة القيم وقواعد السلوك الرشيد في المجتمع عموماً ولدى الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى للمجتمع خصوصاً، حيث تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية «بما فيها نقل الموروث الثقافي والقيمي لأفرادها» بغية تنمية المواطنة وأعداد المواطن الصالح القادر على مواجهة متطلبات الحياة المستقبلية والتعايش معها.

وبالنظر إلى العوامل المؤثرة في المواطنة وتأثيرها في البناء الاجتماعي والثقافي والتربوي وتعزيز منظومة القيم الاجتماعية بغية الوصول إلى بناء اجتماعي متماسك يقوم على الاعتزاز بالمجتمع وقيمه وتاريخه والجديد والتطلع إلى مواكبة التغيير العالمي من حوله خاصة في ظل الانفجار المعرفي وثورة الاتصالات فان دراسة الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة تشكل ضرورة ملحة، لما لها من اثر تحديد أولويات المجتمع نحو تربية معاصرة للمواطن بما يكفل تربية ومواطنة سليمة وواعده

ويوظف التقنيات المتاحة للارتقاء بها وقد تطور مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة نتيجة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في معظم دول العالم إضافة إلى تأثير العولمة وثورة الاتصالات والانترنت، لتصبح الديمقراطية وإشراك الشعب في الحكم وتحقيق مبادئ المساواة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان ركائز المواطنة المعاصرة والدولة الحديثة (ليلة، ٢٠٠٧)

وبما أن التربية الوطنية تلعب دوراً فاعلاً في غرس المفاهيم الوطنية وترسيخها لدى شباب الوطن، وبما أن تقديم مثل هذه المبادئ يكون من خلال المؤسسات التعليمية سواء المدارس أم الجامعات منها؛ فان التركيز على هذه المؤسسات بصفتها ركناً مهماً في عملية إحداث التغيير الايجابي يعتبر أمراً مهماً، فالمعلم في المدرسة والأستاذ في الجامعة يقومان بدور كبير في غرس وتوجيه الطلبة لاكتساب المفاهيم الوطنية وتنمية الوعي والحس الوطني لدى الطلبة الجامعيين.

وبهذا يمكن اعتبار الجامعة واحدة من الأوساط التربوية التي تعنى بنشر مفاهيم التربية الوطنية، ففي حين تعتبر الأسرة هي أولى الوسائط التربوية التي يكتسب فيها الطفل التوجهات الوطنية الأولى حياتهم تأثراً بذلك بوالديه من حوله، فان المدرسة تمثل ثاني هذه الوسائط التربوية، وتعتبر أكثر أهمية من الأسرة من حيث أن هذه المرحلة تتزامن مع أهم سن وتتشكل القناعات الوطنية لدى الطلبة وكما للمسجد والنادي كذلك دوراً مهماً في التربية الوطنية من حيث تثقيف الشباب بأمور الدين والدنيا من خلال خطب المساجد، وتبادل الأفكار والمعلومات وتكوين الاتجاهات السياسية من خلال اللقاءات في النادي.

ويعد إعداد الأفراد لتكريس مفهوم المواطنة والتفاعل الاجتماعي من أهم أهداف الأنظمة التربوية لذلك تهتم المؤسسات التعليمية بأبعاد التربية الوطنية وتحديد معالمها، وتدعيم ثقة الشباب بهوياتهم والعمل على تعميق السلم المجتمعي

وحقوق الإنسان والديمقراطية، ذلك أن تعميق وممارسة الديمقراطية في الجامعة وعلى مختلف المستويات في المجتمع يعتبر ضرورة ملحة للتربية على المواطنة، لذا يجب على الأفراد أن يعملوا من اجل التغيير، والانخراط في اتخاذ القرارات بهدف تعميق مفهوم ديمقراطية التعليم والمواطنة الصالحة (هلال، ٢٠٠٠: ص٦٢).

من هنا سنسعى في الفصول القادمة للتعرف على العوامل المؤثرة في المواطنة ودور بعض المؤسسات المجتمعية في تنمية وتطوير المواطنة،،

الفصل الثالث

«التــطــوع»

- مقدمة
- مفهوم التطوع.
- التطور التاريخي للتطوع.
- مشروعية ومكانة العمل التطوعي في الإسلام.
- أهمية التطوع.
- أشكال ومجالات العمل التطوعي.
- معوقات العمل التطوعي.

مقدمة:

إن قيم المواطنة لا تقوم فقط على أساس تمتع الفرد بحقوقه في مجتمع ما، ولكنها تعني الشراكة المجتمعية في المشروع الوطني للنهضة والتنمية ومن ثم فهي تعني بمدى اضطلاع الفرد بمسئولياته للوفاء بحق الوطن وتحمل الفرد لمسئولياته مع مجموع أبناء المجتمع تجاه معدلات التنمية والنهضة الحضارية في مجتمعه ولذا فإن سلوك المواطنة يتحدد بمرجعية الانتماء الوطني (أبو النصر، ٢٠٠٧: ص٢٣).

وفي ظل التزايد في أعداد السكان وتحسن الوضع الصحي وارتفاع معدلات الحياة جعلت الخدمات الحكومية، مهما توفر لها من عوامل الدعم المادي والبشري، غير قادرة على مواكبة المتطلبات الاجتماعية لأفراد شعوبها لذا برز دور القطاع الثالث(القطاع التطوعي)في إكمال الدور الذي تقوم به الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الخدمات التنموية والقطاع التطوعي قطاع مرن وغير ربحي، ويتكون من مؤسسات غير حكومية ويقدم برامج وأنشطة تخفف العبء عن كاهل الحكومات، فضلاً عن قدرته على التنسيق مع المؤسسات الأهلية والأجهزة الحكومية لمضاعفة الاستفادة من الموارد المخصصة لتعزيز برامج التنمية الاجتماعية (السلطان، ٢٠٠٩:ص١).

ويلعب العمل التطوعي دورا مهما في التنمية المجتمعية وهو بهذا المعنى يحظى بأهمية خاصة وذلك لدوره في التنمية إلى جانب ما يعنيه من قيم وروابط اجتماعية إيجابية وتكمن أهميته ودوره ليس على صعيد الفرد فحسب وإنما على مستوى المجتمع ككل وما يعنيه من رفع للمستوى الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الأحوال المعيشية للفئات المحرومة و محافظة على القيم الإنسانية وبالتالي فهو تجسيد لمبدأ التكافل الاجتماعي واستثمار حقيقي لأوقات الفراغ، من هنا يعتبر العمل التطوعي وسيلة من وسائل النهوض في المجتمعات وهو بهذا المعنى أداة من أدوات التنمية وهو شكل من

أشكال المشاركة على اختلافها وإذا كان يعتقد أن العمل التطوعي نشأ وتطور في ظل غياب الدولة في بعض المجتمعات إلا أنه ذي أهمية كبيرة في العصر الحاضر على الرغم من وجود الدولة التي أصبحت بحاجة إلى تضافر الجهود والمساعدة سيما في ظل الأوضاع غير الطبيعية التي تمر بها الدول والمجتمعات من حين لآخر (يعقوب والسلمي، ٢٠٠٥: ص٧١).، وتعد المواطنة في حقيقتها ومن خلال منظومة قيمها المتعددة سلوكا تطوعيا حضاريا يقوم به الفرد لصالح وطنه أو المكان الذي يعيش فيه أو حتى المنظمة التي يعمل بها ومعنى هذا أنها التزام عقدي وأخلاقي وحضاري فالمواطنة مبنية على قيم ومبادئ الإنسان السوي تجاه وطنه ومجتمعه حيث تصبح المواطنة لديه عبارة عن سلوك شخصي وممارسة يومية في حياته وضميره (آل عبود، ٢٠١١: ص٣).

فالعمل التطوعي هو في الأساس قيمة إنسانية عرفته المجتمعات في السابق، لأنه يمثل الجانب الإنساني في الإنسان، وهو بهذا المعني يعبر عن عواطف إنسانية تترجم إلى عمل فهذه العواطف والمشاعر المترجمة على شكل عمل تكون الدافع الأساس في القيام بذلك فالعمل التطوعي كما هو من اسمه ينطلق من كون الإنسان غير مجبر للقيام به، وبحوافز مختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو ثقافية أو شخصية بل هو على قناعة أن ما يقوم به هو لخير الصالح العام أو لصالح أشخاص يعتقد هم بحاجة لذلك، وبالتالي فإن هذا العمل ذاتي انطلاقا من قناعات داخلية، مفادها أن العمل التطوعي واجب تجاه الآخرين.

كما أن العمل التطوعي من الأعمال والخدمات التي يقدمها الإنسان بنفسه أو ماله أو جاهه خدمة لدينه وأمته ومجتمعه وقدم الإسلام سبقاً حضارياً في مجا العمل والخدمات التطوعية (الرباح، ٢٠٠٦: ص١١).

هذا ويحدث العمل التطوعي في جميع المجتمعات في العالم وقد يختلف المصطلح

الذي يعرّفه والأشكال التي يتجلى بها في اللغات والثقافات المختلفة، ولكن القيم التي تقوده هي قيم مشتركة وعالمية، وهي الرغبة في المساهمة من أجل الصالح العام بدافع من رغبة ذاتية وبروح من التضامن ودون توقع مكافأة مادية.

فالمتطوعون مدفوعون بواعز من القيم مثل العدالة والمساواة والحرية كما يعبر عنها ميثاق الأمم المتحدة. والمجتمع الذي يدعم ويشجع الأشكال المختلفة للعمل التطوعي سيكون على الأرجح مجتمعاً يشجع أيضاً رفاه مواطنيه أما المجتمع الذي يقصّر عن الإقرار بإسهامات المتطوعين وتيسيرها فيحرم نفسه من إسهامات يمكن القيام بها للصالح العام عند إعلان السنة الدولية للمتطوعين قبل عشرة أعوام أقر المجتمع الدولي بالإسهامات الأساسية التي يحققها المتطوعون في تقدم المجتمعات والأمم وتماسكها وقدرتها على التكيف. إلا أنه في الوقت الذي نكافح فيه من أجل تسريع التقدم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام٢٠١٥ نجد أن مساهمات المتطوعين لا تؤخذ دائما بالاعتبار في الاستراتيجيات الإنمائية، وعادة ما تظل على هامش الحوار الإنمائي (كلارك، ٢٠١١: ص١).

إن التطوع هو مجال من النشاط الإنساني لم يتم فهم أهميته فهما كاملا أو توضيحه في الحوار الدائر حول التنمية، خصوصا في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وليس المقصود هنا التقليل من شأن التقدم الكبير الذي تحقق منذ السنة الدولية للمتطوعين لا سيما في العالم النامي استجابة للمواضيع الرئيسية الأربعة التي تم تحديدها لتلك السنة، وهي تحقيق إقرار أكبر بالعمل التطوعي وتيسير العمل التطوعي والربط الشبكي وتشجيع التطوع. وقد طورت الحكومات قائمة شاملة من التوصيات بشأن القيام بإجراءات لدعم التطوع. وترد هذه التوصيات في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٨ / ٥٦ الذي تم تبنيه في عام ٢٠٠١ وتم استكماله في قرارات لاحقة صدرت عن الجمعية العامة. ٢ وقد تم التأكيد على هذه

التوصيات أيضاً في التقارير المتلاحقة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة.

إن توقيت إصدار هذا التقرير والذي يأتي بعد عقد من السنة الدولية للمتطوعين هو توقيت حاسم إذ يتصادف مع النقاش المستمر حول نوعية المجتمعات التي نتمنى تحقيقها لأنفسنا وللأجيال المستقبلية، وتعمل العولمة وعلى نحو مضطرد على تغيير الأعراف الثقافية والاجتماعية، وهي تحقّق فوائد للبعض ولكنها تجلب الإقصاء والتهميش لآخرين. ويشعر العديد من الناس بفقدان السيطرة على حياتهم ويمثل التطوع أحد الطرق التي تمكّن هؤلاء الناس من الانهماك في حياة مجتمعاتهم المحلية والوطنية. وإذا ما فعلوا ذلك فإنهم يكتسبون شعوراً بالانتماء والاندماج وبأنه يمكنهم التأثير على مسار حياتهم.

ولم يشهد التاريخ إمكانية للناس أكبر مما لديهم حالياً كي يكونوا فاعلين أساسيين في مجتمعاتهم المحلية للتأثير على سير الأحداث وتشكيل مصيرهم، بدلا من أن يكونوا متفرجين سلبيين. ففي أمريكا اللاتينية في عقد الثمانينات من القرن الماضي، وفي أوروبا الشرقية في عقد التسعينات من القرن الماضي، ومؤخرا في العالم العربي، وإذ استفاد الناس من التوسع المضطرد في الاتصالات الرقمية، أخذوا يعربون عن رغبتهم بإقامة عمليات ديمقراطية تستند إلى المشاركة عبر حملات وأنشطة قائمة على التطوع (حسين، ٢٠٠١: ص ٧٣-٧٤).

ينبغي الدفع بالتطوع نحو مقدمة الخطاب الإنمائي على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري ولقد شهد الاهتمام بجوانب عديدة من التطوع طفرةً خلال السنوات الأخيرة. ويتضح هذا الأمر من ازدهار الأعمال الأكاديمية حول هذا الموضوع والمنابر المتنوعة لمناقشته، والتغطية الإعلامية الكبيرة، خصوصا فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية والأحداث الرياضية الكبرى كالألعاب الأولمبية ومباريات كأس العالم لكرة القدم.

ثمة علامات متزايدة أيضاً على دعم الحكومات للتطوع باعتباره شكلا من أشكال المشاركة الشعبية، ليس فقط لتحسين مستوى تقديم الخدمات ولكن أيضاً لتعزيز القيم التي تكرس التماسك والانسجام الاجتماعيين. وفي حين لم يبدأ هذا الاهتمام انطلاقا من السنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠٠١، إلا أن العديد من المبادرات الجديدة المرتبطة بالعمل التطوعي يمكن إرجاعها إلى تلك السنة.

وكثيراً ما يشعر الناس بأنهم بلا حول ولا قوة في مواجهة العولمة؛ وأنهم كحطام سفينة تتقاذفها الأمواج ولا مرساة لها. يمكن للتطوع أن يكون مرساةً للناس إذ يؤثرون على التغيير في المجتمعات المحلية التي يعيشون بها (هاركينز، ٢٠١١: ص٢٨٧).

الواقع التطوعي عالميا:

إن أغلب الأمثلة التي يعرضها التقرير هي من البلدان النامية، سعيا لمعالجة الاختلال الواضح في هذا المجال في الأعمال البحثية حتى الآن. بيد أن تقرير حالة التطوع في العالم يسعى لأن يكون عالمياً في مضامينه لقد كان القرار رقم ٣٨ / ٥٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً ريادياً، وهو يتضمن توصيات صريحة بشأن السبل التي يمكن بها للحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة دعم التطوع. وكان من بين الاعتبارات الرئيسية ما يلي:

- إن عدم إدراج التطوع في رسم السياسات وتنفيذها قد يؤدي إلى تجاهل مورد قيّم وتقويض تقاليد التعاون التي تؤلف بين المجتمعات المحلية.

- لا يوجد نموذج عالمي واحد يعتبر الأمثل للتنفيذ، ذلك أن ما ينجح في بلد ما قد يفشل في بلد آخر تتباين فيه كثيراً الثقافات والعادات.

- إن دعم الأنشطة التطوعية لا يعني ضمناً دعم الحكومة في تقليصها لليد العاملة أو إحلال التطوع محل العمالة المأجورة (جمال وآخرون، ٢٠١١: ص١٦٥).

ثمة أخلاقيات للتطوع موجودة في كل مجتمع في العالم، وإن يكن بأشكال مختلفة. ومنذ عام ٢٠٠١ ظهر نطاق واسع من الأبحاث أضاف كثيراً إلى فهمنا لظاهرة التطوع غير أن جوانب إساءة فهم أساسية تظل شائعة في العالم الغربي وما يتجاوزه حول طبيعة التطوع ومساهماته. وكذلك لا يوجد منهج متفق عليه لقياس مدى الانهماك في التطوع ومع ذلك فإن معظم الدراسات تشهد على عالمية التطوع وانتشاره وحجمه الهائل وتأثيره.

و لقد توسعت فرص الانهماك في النشاط التطوعي أمام الناس في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لعوامل مثل العولمة وانتشار التقنيات الجديدة والمبادرات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والتي شرع بها القطاع الخاص. لقد مكّن مجيء تقنيات الاتصالات الخلوية والتطوع عبر شبكة الإنترنت، على سبيل المثال، عدداً أكبر من الناس أن يشاركوا للمرة الأولى. ويمثل إرسال الرسائل الهاتفية النصية القصيرة إلى عدد كبير من الناس أحد أشكال «التطوع الجزئي» الذي يساهم في إنتاج المعلومات ونشرها. وكثيرا ما يستخدمها الناس لرفع مستوى الوعي ولتوضيح الخيارات ومراقبة الخدمات العامة.

لقد ألغى التطوع عبر الإنترنت ضرورة ارتباط التطوع بأوقات ومواقع محددة، مما زاد إلى حد كبير مدى الحرية والمرونة في انهماك المتطوعين. كما أن المشاركة بالمعلومات عبر مواقع الاتصال الاجتماعية مثل تويتر وفيسبوك وأوركوت ساعدت الناس على تنظيم أنفسهم حول قضايا تتراوح من البيئة إلى التغيير الديمقراطي، وكان آخر تجليات هذا الأمر الأحداث التي جرت مؤخرا في بعض البلدان العربية.

تعمل شبكة الإنترنت على تيسير التطوع من خلال المطابقة ما بين اهتمامات الناس الساعين للتطوع واحتياجات المنظمات المستضيفة، وذلك من خلال برامج مثل خدمة التطوع عبر الإنترنت لمتطوعي الأمم المتحدة.

ويمكن للعضوية في مجتمعات افتراضية قائمة على شبكة الإنترنت أن تخلق شعوراً بالانتماء والرفاه وفي حين أن التطوع الدولي ليس أمرا جديداً، إلا أنه تجلى بأشكال جديدة واتخذ أبعادا جديدة في عصر العولمة. «فالتطوع السياحي» أو تطوع الطلاب قبل توجههم إلى الجامعات، واللذان عادة ما يجريان لفترات قصيرة، هما من التجليات الحديثة وما زال تأثيرهما مثار تساؤل. وقد أصبحت الشركات، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، والمنظمات الدينية، وعلى نحو متزايد، منهمكة في تيسير ثمة جوانب إساءة فهم أساسية تظل شائعة في العالم الغربي وما يتجاوزه حول طبيعة التطوع ومساهماته (ميهالي، ٢٠٠٩: ص٢٥٣).

توزيع المتطوعين على الساحة الدولية:

علاوة على ذلك، هناك أيضاً تطوع الشتات، حيث يقوم خبراء من جماعات المهاجرين بتنفيذ مهمات قصيرة الأجل بهدف نقل المعرفة لبلدانهم الأصلية.

ومن الظواهر الأخرى الجديدة نسبياً هي انهماك القطاع الخاص في عالم التطوع واليوم فإن ما يقارب واحدة من كل ثلاث شركات كبرى توفر شكلاً من التطوع المدعوم من أصحاب العمل. وثمة نزعة متنامية من التعاون طويل الأجل بين شركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحلية (الحزيم، ٢٠١٢: ص٦٥).

التطوع والإطار المفاهيمي للتنمية:

إن مساهمة التطوع في التنمية مدهشة إلى حد بعيد في سياق سبل العيش

المستدام ومفاهيم الرفاه المستندة إلى القيم. وعلى عكس التصور السائد، فاحتمال أن يتطوع الفقراء مماثل لاحتمال تطوع غير الفقراء. فهم يستفيدون من خلال التطوع من الميزات المتاحة لهم، والتي تتضمن المعارف والمهارات والشبكات الاجتماعية، وذلك لمنفعة أنفسهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية. إن قيم التطوع مهمة جداً لتعزيز قدرات الناس الأشد ضعفاً كي يحققوا سبل عيش آمنة ولتحسين رفاههم البدني والاقتصادي والروحي والاجتماعي.

علاوة على ذلك، يمكن للتطوع أن يقلص من الاستبعاد الاجتماعي والذي عادة ما يكون ناجماً عن الفقر والتهميش وأشكال أخرى من عدم المساواة. ويعتبر التطوع أحد طرق إدماج المجموعات السكانية التي عادة ما تعاني من الاستبعاد، مثل النساء والشباب والمسنين وذوي الإعاقات والمهاجرين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ثمة أدلة متزايدة على أن الانهماك في العمل التطوعي يعزز القيم المدنية والتماسك الاجتماعي الذي يحد من النزاعات المسلحة في جميع مراحلها، وحتى أنه يشجع على المصالحة في أوضاع ما بعد النزاعات.

ويساهم التطوع في بناء الثقة مما يحد من التوترات التي تثير النزاعات، كما يساهم في حل النزاعات. ويخلق التطوع أيضاً هدفاً مشتركا بين الناس في أعقاب الحروب. بل أن الناس الذين يبنون روابط فيما بينهم من خلال المشاركة الفاعلة والتعاون على المستوى المحلي يكونون في وضع أفضل لحل الخلافات بأساليب متحضرة وبعيدة عن الصدامات.

لقد ظل العمل التطوعي في سياق الكوارث الطبيعية، ومنذ أمد بعيد، التجلي الأكثر ظهوراً للتطوع. كما أنه من أوضح التعبيرات على القيم الإنسانية التي تكمن خلف الرغبة في العناية بالآخرين. وعلى الرغم من توجّه وسائل الإعلام للتركيز

على المتطوعين الدوليين، فإن الجيران والسكان المحليين هم عادة أول المستجيبين. ولقد أصبح دور التطوع في هذا المجال أكثر أهمية إذ أخذت الكوارث تتزايد بسبب تغير المناخ والتوسع الحضري السريع وعوامل أخرى. هناك وعي دولي متنام بأنه يمكن للأمم والمجتمعات المحلية أن تصبح أكثر صموداً في مواجهة الكوارث، وينبغي عليها أن تصبح أكثر صموداً، من خلال عملية تتوجه من الأسفل إلى الأعلى» على شكل برامج تطوعية متجذرة في المجتمع المحلي.

حتى أن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية الذي عقد في عام ٢٠٠٥ أعلن أن الموارد الأكثر فعالية للحد من الانكشاف للخطر هي المنظمات المجتمعية للمساعدة الذاتية والمنظمات المحلية والروابط الشبكية المحلية. وأشار تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٠ إلى أن «التنمية التي محورها الإنسان لا تتحقق بالعمل الفكري فقط، بل تعني بناء التقدّم على أسس منصفة وشاملة، تعني تمكين الناس من المشاركة الفعالة في التغيير» . يمكن للتطوع أن يكون شديد الفعالية وأن يكون وسيلة عملية لبناء قدرات الناس في جميع المجتمعات وعلى كافة المستويات. كما أنه يوفر قناة يمكن من إن القيم المتأصلة في التطوع تهبه إمكانات واسعة النطاق من أجل التنمية البشرية (فرير، ٢٠١١: ص١٦٣-١٦٤).

قيم المواطنة:

تكتسب قيم المواطنة من خلال السياق الاجتماعي الذي يعيشه الفرد مستشعرا لمسئولياته ومكانته في العلاقات الاجتماعية القائمة فيه، وتقاس صحة المجتمع الديمقراطي The health of democratic society من خلال كيفية الأداءQuality of Functions والانجاز بواسطة المواطنين(Morse, 1989:p.3)، من هنا نرى أن وهن الشعور بالمواطنة وضعف إرادة العمل الوطني هي خصوم تستقطع من مؤشرات العمل التطوعي، ويجب عدم النظر إلى المواطنة

كأحد مفردات الخطاب السياسي فقط ولكنها إلى جانب ذلك تعد أكثر ارتباطا ببنية المجتمع وحركية الارادة المجتمعية تجاه إشكاليات الواقع وقضايا المستقبل والمصير وفي ذلك يمكن أن تعني المواطنة:

- فهم الفرد لمكانته في النسيج الاجتماعي.
- ضبط التوازن في معادلات السلوك الفردي: الحقوق والواجبات، حق الفرد وحق الوطن، الحرية والمسئولية القانونية.
- حضور الصورة الرمزية لمستقبل المجتمع في عقل المواطن ووجدانه ليستلهم منها مسئوليات دوره وكفايات أدائه.
- روح الخدمة التطوعية وإرادة المشاركة في العمل الوطني.
- رؤية جديدة في فهم واستيعاب المسارات المختلفة لحركية القرار السياسي على المستوى القومي والعالمي.

ويرى جروس Gross أن من خصائص المواطنة الصالحة الاسهام الفعال في بناء المجتمع واتخاذ قرارات عقلانية في مواجهة مشكلات البيئة وامتلاك مهارات التفكير اللازمة للتكيف مع حضارة العصر والتعايش معها (Annette، 2000،p.111)

قبل أن نتطرق لمفهوم التطوع يجب أن نتطرق إلى معنى المسؤولية الاجتماعية:

تعد المسؤولية الاجتماعية قيمة أساسية من قيم المجتمع التي يجب تنميتها داخل الفرد والجماعة من خلال التركيز على عناصرها الثلاث الاهتمام والفهم والمشاركة:

ويقصد بالاهتمام هو الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد ولاهتمام أربع مستويات تتمثل في التفاعل مع الجماعة بصورة لاإرادية ثم التفاعل بالجماعة من خلال تعاطف الفرد معها ثم الاتحاد مع الجماعة بحيث يدرك الفرد أنه والجماعة شئ واحد وأخيراً تعقل الجماعة بأن تستطيع أن تكون الجماعة في فكر الفرد.

أما الفهم فهو ينقسم إلى فهم الفرد للجماعة وفهم الفرد للمغزى الاجتماعي.

المشاركة ويقصد بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل لأفعاله ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها والوصول إلى أهدافها (عثمان، ١٩٩٦:ص١٦٩).

مفهوم التطوع:

إن مسئولية الفرد في مجتمع ديمقراطي تعني التزام قيم المواطنة وفضائلها الأساسية كعوامل أساسية داعمة لحماية وتطوير الديمقراطية الدستورية.

التطوع في الاصطلاح:

التطوع من الطاعة، وتطوع كذا يعني تحمله طوعاً، وتطوع له يعني تكلف استطاعته حتى يستطيعه، وفي القرآن ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ (البقرة:١٨٤) والتطوع هو ما تبرع به الإنسان من ذات نفسه مما لا يلزمه وغير مفروض عليه والتطوع في اللغة العربية يعني الزيادة في العمل ويعني التبرع بالشيء (الأصفهاني، ١٩٩٨، ص ٣١٢)

ويشار إلى التطوع بأنه « الجهد الذي يبذل عن رغبة واختيار بغرض أداء واجب اجتماعي دون توقع جزاء مالي» (فهمي وآخرون، ١٩٨٤: ص ٩٣) و يرى الخطيب

بأن التطوع هو «الجهد والعمل الذي يقوم به فرد أو جماعة أو تنظيم بهدف تقديم خدماتهم للمجتمع أو فئة منه دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم» (الخطيب، ١٤٢١ هـ، ص ٣٢)، ويعرف المتطوع بأنه «المواطن الذي يعطي وقتاً وجهداً بناءً على اختياره الحر ومحض إرادته لإحدى منظمات الرعاية الاجتماعية، وبدون أن يحصل، أو يتوقع أن يحصل على عائد مادي نظير جهده التطوعي» (رضا، ١٩٩٩: ص ٢٢٠).

ويشير الباز إلى أن مفهوم العمل التطوعي ما يزال يتصف بالالتباس وعدم الوضوح في العالم العربي ويعزو ذلك إلى التداخل بين مفهومي العمل التطوعي والعمل الخيري حيث يتضمن الأخير العمل المرتبط والموجه بدوافع دينية كالدعوة إلى الله ومساعدة المحتاجين وإقامة وبناء المساجد (الباز، ١٤٢٢ هـ)، ولكننا هنا نشير إلى العمل الخيري بأنه جزء لا يتجزأ من العمل التطوعي لخدمة المجتمع.

العمل التطوعي: «هو الجهد الذي يبذله أي إنسان بدون مقابل لمجتمعه وبدوافع منه للإسهام في تحمل مسؤوليات المؤسسات الاجتماعية التي تعمل على تقديم الرفاهية الإنسانية على أساس أن الفرص التي تتهيأ لمشاركة المواطن في أعمال تلك المؤسسات الديمقراطية ميزه يتمتع بها الجميع وإن المشاركة تمثل نوعا» من الالتزام بالنسبة لهم.

وفي ضوء مفاهيم التطوع السابقة يمكن تحديد الأطر العامة التي تحكم عملية التطوع بما يلي:

- عدم انتظار عائد مادي من جزاء التطوع.
- إن الدافع الإنساني وحب الخير هو الموجه للمتطوع.
- إن التطوع جهود إنسانية فردية أو جماعية تستند إلى الرغبة في خدمة المجتمع.

- إن الرغبة والدافع الذاتي عوامل أساسية في التطوع.

ويتسع مفهوم التطوع ليشمل أنماط المشاركة التطوعية ومستوياتها في العمل الاجتماعي، بحيث تتميز المشاركة بالكفاءة أو الخبرة أو الجهد البدني أو بالمال، كما يشمل العمل التطوعي مجالات المشاركة على مستوى التخطيط، أو التنسيق أو التمويل، أو التنفيذ، (الشبيكي، ١٩٩٢ ص ١٦)

وتجدر الإشارة إلى أن التطوع إما أن يكون على مستوى الجهد الفردي أو أن يكون على أساس الجهد المؤسسي إذ تتولى في أغلب دول العالم – المتقدمة منها على وجه الخصوص – مؤسسات تعنى بتنظيم العمل التطوعي وباستقبال المتطوعين وتوزيعهم على المؤسسات الاجتماعية المختلفة حسب قدراتهم وحسب المهارات التي يمتلكونها (الخطيب، ١٤٢١: ص٣١).

ثقافة التطوع:

هي مجموعة القيم والمعتقدات والاتجاهات والمعرفة التي تشكل وعي الإنسان وسلوكه إزاء الآخرين وإزاء المجتمع بصفة عامة لكي يخصص الوقت والجهد دون توقع عائد مادي لتحقيق منفعة للمجتمع ككل أو لبعض الفئات المحتاجة المهمشة وذلك بشكل إرادي ودون إجبار.

أهم مصادر تشكيل ثقافة التطوع:

المصدر الأول، الأسرة: فهي أولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية وهي التي تستطيع تشكيل شخصية الطفل في اتجاه يبتعد عن الأنانية وبما يعيق حب الآخرين والتعاون وارساء القيم الدينية التي تدفع الأطفال إلى فعل الخير وهو ما يتطلب القدوة الصالحة داخل الأسرة فهناك بعض الدراسات العربية التي تم تطبيقها على متطوعين للتعرف على دوافع التطوع قد كشفت أن أكثر من ٥٠٪ من العينة (ذكور

وإناث) قد اكتسبوا قيمة حب العمل التطوعي من الأسرة ومن عمق الوازع الديني.

المصدر الثاني الذي يتكامل ويعمق اتجاهات العمل التطوعي هو المؤسسة التعليمية (المدرسة والجامعة) وذلك من خلال:

إعلاء قيم واتجاهات ايجابية تسهم في ارساء ونشر ثقافة التطوع أبرزها قيمة العمل الجماعي وقبول الآخر والتسامح معه (حتى وإن كانت هناك اختلافات)، والتعاون وارساء فكرة المصلحة العامة الاسهام في تعميق فكرة المواطنة، إرساء مفهوم المسؤولية المجتمعية هيه وغيرها أبعاد قيمية مهمة ينبغي أن تتعامل معها مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأبرزها المؤسسة التعليمية.

البعد الآخر لإرساء ثقافة التطوع مصدره الممارسة واعتماد فكرة الحوافز لدى النشء من أبرز صورها: المشروعات البيئية المبسطة في مؤسسات التعليم، وخدمة المجتمع المحلي، والتعرف على احتياجات المجتمع المحلي، وتنظيم الزيارات من أجل الدعم لمنظمات تطوعية تهتم بذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة والفقراء.

تبرز الحوافز في هذا السياق في صورتها الأدبية وليس المادية مثل الجوائز وتوفير منح دراسية كلية أو جزئية والاهتمام الاعلامي واعتبار المشاركة التطوعية لخدمة المجتمع ميزة نسبية لمن بادر بها الطلاب والطالبات فعمل بعد انتهاء المرحلة التعليمية لتصبح جزء من السيرة الذاتية لهم، وهكذا هناك أشكال مختلفة من الحوافز تعمق الأبعاد القيمية وكلها، أمور معتمدة ومعروفة في المجتمعات الغربية وهي مكون رئيسي في العملية التعليمية لإرساء مبادئ المشاركة والمسؤولية المجتمعية.

المصدر الثالث، وسائل الإعلام: وهي القادرة على إبراز منظومة قيمية تعكس المبادرات التطوعية والمشاركة المجتمعية والعمل الجماعي في اتجاه الصالح العام، هذه المنظومة لا تبرز ولا تؤثر إعلاميا من خلال أساليب خطابية ولكن من خلال

مراعاتها في أشكال الدراما والفنونُ والبرامج المتميزة (برنامج صناع الحياة) مثلا وما تبعه من تأسيس عشرات الجمعيات من جانب الشباب تحمل نفس الاسم هو أحد النماذج الايجابية الحديثة في الإعلام المرئي ومن جانب آخر تسلط الأضواء على مبادرات تطوعية متميزة في المجتمع بهدف إبراز مردود العمل التطوعي.

المصدر الرابع: المجتمع المدني نفسه مصدر لثقافة التطوع: وإذا كانت مؤسسات التنشئة الاجتماعية المذكورة تشكل المصادر الأساسية لثقافة التطوع فإنه من المهم التأكيد على الملاحظات التالية:

إن هناك مسؤوليات محددة وأدوار ينبغي أن يلعبها المجتمع المدني ذاته لإرساء ثقافة التطوع من أبرزها: تخطي الأسوار التقليدية للمنظمات الأهلية أو منظمات المجتمع المدني للوصول إلى القواعد الشعبية من ناحية واجتذاب المتطوعين مجالات أنشطة هذه المنظمات.

التعاون والتنسيق بين هذه المنظمات والمؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات) وهناك نماذج متميزة أمكن فيها لمنظمات أهلية تحقق هذا التعاون والدخول إلى أسوار المدارس والجامعات لتنظيم برامج تطوعية وأحيانا من خلال معسكرات صيفية مع الطلاب والطالبات من خلال التعلم واكتساب الخبرة والممارسة للموضوعات التالية:

- التربية التشاركية والعمل الجماعي.
- النهوض بالبيئة من خلال منظمات أهلية وطلاب مدارس ابتدائية واعدادية.
- المشاركة في أعمال خيرية من خلال إقامة معارض في المدرسة أو الجامعة وبالتنسيق مع منظمات أهلية.
- معسكرات صيفية يتم تنظيمها بين مدارس وجامعات من جانب ومنظمات

المجتمع المدني من جانب آخر للتدريب المبسط على احترام حقوق الإنسان بالمفهوم الواسع.

- قناعة من جانب قيادات منظمات المجتمع المدني لفتح أبوابها لمشاركة الفئات المستهدفة ذاتها وإرساء مفاهيم الحوار وتبادل الآراء لتطوير عملها واستقطاب المتطوعين.
- اجتذاب قيادات من المجتمع المحلي المستهدف لمشاركة المنظمات التنموية والمنظمات الحقوقية في مشروعاتها وهو بعد مهم يحقق استدامة البرامج والمشروعات حتى بعد انسحاب المنظمة من المنطقة (الفوزان، ٢٠٠٢: ص٦٢).

التطور التاريخي للتطوع:

مشروعية ومكانة العمل التطوعي في الإسلام.

إن مفهوم التطوع وثقافته في مؤسساتنا التعليمية لم يحظ حتى الآن بالعناية التي توازي أهميته وحاجتنا له في كافة ميادين الحياة، بل وقبل كل هذا تقصير في تلبية دعوة رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم (الغفيص، ١٤٢٨: ص١٢١).

في الحديث، حيث قال: (أحب الناس إلى الله أنفعهم، وأحب الأعمال إلى الله عز وجل سرور تدخله على مسلم، أو تكشف عنه كربه، أو تقضي عنه ديناً، أو تطرد عنه جوعاً، ولأن أمشي مع أخي المسلم في حاجة أحب إلي من أن أعتكف في المسجد شهراً، ومن كف غضبه ستر الله عورته، ومن كظم غيظاً ولو شاء أن يمضيه أمضاه، ملأ الله قلبه رضا يوم القيامة، ومن مشى مع أخيه المسلم في حاجة حتى يثبتها له، أثبت الله قدمه يوم تزل الأقدام وإن سوء الخلق ليفسد العمل، كما يفسد الخل العسل» .

فالتطوع فلسفته لدى المسلم له معنى ودوافع مستقاة من توجيهات ربانية نقرأها في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم كما تقدم سلفاً في الفصل الثاني مجالات العمل التطوعي في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية.

إن من مقاصد الشريعة الإسلامية المحافظة على وحدة الأمة وترابطها والقيم المرتبطة بحفظ الحقوق وكرامة الإنسان من أبرز أولويات التربية الاسلامية حتى في الفترة المكية والمسلمون في حالة من استضعاف والدعوة الاسلامية تتوجه لإدخال الناس في الإسلام ولمحاربة الشرك ومن الآيات المكية التي تحث على البذل وحفظ الحقوق اليتامى والمساكين وسائر الأعمال التطوعية الخيرية قال تعالى:

﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴿١﴾ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿٣﴾﴾ (سورة الماعون: الآيات ١-٣)

﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ (الضحى: الآيات ٩-١٠).

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾ وَمَا يُغْنِى عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ﴿١١﴾﴾ (سورة الليل: الآيات٥-١١).

﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾﴾ (البلد: الآيات ١١- ١٦).

إن هذه القيم التربوية السامية من أهم مقاصد التربية الاسلامية التي تربى عليها المسلمون في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وعبر الزمان والمكان فالعمل التطوعي نظام تربوي اجتماعي استراتيجي.

مفهوم التطوع في المملكة العربية السعودية :

إن مفهوم التطوع في المملكة العربية السعودية كدولة اسلامية يعني أمورا خاصة تحمل معنى ديني وهو التكافل والإيثار اللذان حثنا عليهما ديننا الحنيف ومنها:

الصدقة: قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١٨﴾ ﴾ (الحديد، الآية ١٨) وقال تعالى ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾ ﴾ (البقرة، الآية ٢٦١) ويقول النبي صلى الله عليه وسلم (صنائع المعروف تقي مصارع السوء) (رواه الحاكم) و (الصدقة خفية تطفئ غضب الرب وصلة الرحم تزيد في العمر وكل معروف صدقة وأهل المعروف في الدنيا أهل المعروف في الآخرة وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة وأول من يدخل الجنة هم أهل المعروف) (رواه الطبراني في الأوسط).

إن الصدقات ليست قاصرة على نوع معين من أعمال البر بل القاعدة عامة أن كل معروف صدقة قال أبو ذر الغفاري رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم (على كل نفس في كل يوم طلعت فيه الشمس صدقة منه على نفسه، قلت يارسول الله من أين أتصدق وليس لنا أموال ؟ قال لأن من أبواب الصدقة التكبير وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله وأستغفر الله وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتعزل الشوكة عن طريق الناس والعظم والحجر وتهدي الأعمى وتسمع الأصم والأبكم حتى يفقه وتدل المستدل على حاجة له قد علمت مكانها وتسعى بشدة ساقيك إلى اللهفان المستغيث وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف كل ذلك من أبواب الصدقة منك على نفسك ولك في جماعك زوجك أجر) (رواه الإمام أحمد).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من استطاع منكم أن يتقي النار فليتصدق ولو بشق تمرة فمن لم يجد فبكلمة طيبة) (رواه أحمد)

من هنا نرى أن التطوع ليس فقط بالتصدق بالأموال انما بجميع الأعمال التي تفرج كرب انسان محتاج فهذه هي تعالم ديننا الحنيف، وأفضل الصدقة (التطوع) ما كان أثرها دائماً وممتداً في حياة الإنسان وبعده، ولا يكون ذلك إلا بالعمل المؤسسي ذي البعد الاستراتيجي والله أعلم فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له) (رواه مسلم).

المروءة: قال تعالى﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾ (النحل، ٩٠)، قال تعالى ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾ ﴾ (الأعراف، ١٩٩-٢٠٠). (الحزيم، ٢٠١٢:ص٤١-٤٢)

سمات المواطن المسلم الفاعل:

إن مجرد ولادة أي شخص في وطن ما ونشأته بين سكانه وحمله لجنسيته لا يكفي لجعل ذلك الشخص مواطناً صالحاً بل إن المواطنة الصالحة تقتضي أن يتحلى المواطن بمجموعة من الصفات التي تجعله منتجاً فعالاً صالحاً لخدمة وطنه في حدود إمكاناته وقدراته الخاصة، وتنبثق فعالية المواطن المسلم من خلال شعوره بأنه مخلوق مكرم وأنه مستعمر في هذه الأرض بأمر الله عز وجل ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾ ﴾ (هود، ٦١)، كما تتولد الفعالية عن الإيمان بالبعث والحساب حيث جاء الربط بين سعي الإنسان الحثيث للعمل في الدنيا وملاقاة الله عز وجل في الآخرة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴿٦﴾ ﴾ (الانشقاق، ٦) (أبو دف، ٢٠٠٤:ص١٨).

أهمية التطوع:

يقول (الكيلاني، ١٤١٢) كلما انتشرت أعراض الاغتراب والفقر والحرمان كلما كانت الأزمة الأخلاقية والروحية أكثر فداحة وخطورة وذلك أن وجود الفئات المغتربة والمظلومة في أي مجتمع يدل على أن قيم ذلك المجتمع أصيبت بالتخبط والاضطراب وتسببت في قيام علاقات غير سليمة وممارسات غير عادلة وقسمت الناس إلى قسمين فئات ظالمة افترستها (قيم الشر) فوصمتها بالاضطراب وعدم وضوح التصور واستعملتها لحرمان الآخرين من الحياة الكريمة ومن الحرية ومن تحقيق الذات وفئات مظلومة افترستها (قيم الاستضعاف) ووصمتها بالتعثر والإحباط، وقد حث الرسول – صلى الله عليه وسلم- على صيانة المجتمع وحمايته ووحدته وتماسكه ومن أسباب ذلك الرحمة والشفقة بالفقراء والمساكين والأيتام.

و تظهر أهمية التطوع والحاجة إليه كلما تقدم المجتمع وتعقدت العلاقات الاجتماعية، فكلما كانت العلاقات بسيطة ومباشرة تكون الجهود التطوعية جهوداً فردية ومباشرة أيضاً، وترتبط بالموقف ذاته، وتكون إحدى سمات العلاقات الاجتماعية، فمجتمع القرية لقلة حجمه، وتداخل علاقاته يتصف بالتساند والترابط، والتطوع فيه يؤدي وظيفة ضرورية، ويرتبط ذلك عند الناس بقيم الشهامة والمروءة والكرم.

أما مجتمع المدينة فاتساعه يُضعف العلاقات الاجتماعية؛ لأن احتياجات الناس تشبع من خلال المنظمات والهيئات، وعلى الرغم من توفر تلك الخدمات، إلا أن ذلك قد أظهر حاجة تلك المجتمعات أكثر إلى التطوع، والذي يكون في صورة نشاط مؤسسي، يتم من خلال المؤسسات الاجتماعية، فالدول مهما كانت إمكانياتها المادية لا تستطيع إشباع كل احتياجات أفرادها، حتى مع اتساع أنشطتها وتعدد مجالاتها، خصوصاً في ظل تزايد الاحتياجات، فما كان ينظر إليه على أنه كمالي

في وقت من الأوقات، قد يصبح ضرورياً في وقت لاحق، والأهمية الكبرى للتطوع تكمن في تنمية الإحساس لدى المتطوع، ومن يستفيد من خدماته، بالانتماء وتقوية الترابط الاجتماعي بين فئات المجتمع، والتي تأثرت تأثراً سلبياً ظاهراً بعوامل التغير الاجتماعي والحضاري، كما أن الأعمال التطوعية تكون لوناً من ألوان المشاركة الإيجابية - ليس في تقديم الخدمة فحسب بل في توجيه ورسم السياسات التي تقوم عليها تلك المؤسسات الاجتماعية، ومتابعة تنفيذ برامجها وتقويمها بما يعود على المجتمع ككل بالنفع العام، وكلما كثر عدد المتطوعين كلما دل على وعي الأفراد وحسن تجاوبهم مع هيئات ومنظمات المجتمع، إن الأنشطة التطوعية من أهم معالم التنمية الاجتماعية، لأن نمو حركتها واتساع قاعدتها، واشتراك أعداد كبيرة من الأفراد فيها يعتبر دلالة أكيدة على أن المجتمع استطاع أن يبني طاقة ذاتية قادرة على النهوض به وصنع التقدم فوق أرضه، وقادرة على دفع المخاطر التي قد يتعرض لها (الشريف، ١٤٢٩:ص٤).

يعتبر العمل التطوعي من أهم مرتكزات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل أنه أحد أهم مرتكزات التنمية بمفهومها الشامل، فمن خلال العمل التطوعي، تتم المساهمة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعة، والتي تكون على شكل التكافل الاجتماعي، وتنمية المجتمع المحلي، والمساعدة في أوقات الطوارئ والكوارث الطبيعية، هذا إلى جانب أنه استثمار وتفعيل لطاقات الكامنة في أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم وخلفياتهم، وهو إلى جانب ذلك أحد أهم أشكال التعاون والتفاعل والتعاضد بين أفراد المجتمع، بمعنى آخر فهو طريق من طرق التواصل الاجتماعي والثقافي بين الناس، وهو أيضًا رسالة صريحة مفادها أنه قيمة اجتماعية ايجابية.

يحظى العمل التطوعي بأهمية خاصة، وذلك لدوره في المجتمع إلى جانب ما يعنيه من قيم وروابط اجتماعية إيجابية، وتكمن أهميته ودوره ليس على صعيد

الفرد فحسب وإنما على مستوى المجتمع ككل وما يعنيه من رفع للمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين الأحوال المعيشية للفئات المحرومة، ومحافظته على القيم الإنسانية، وهو بهذا المعنى تجسيدًا لمبدأ التكافل الاجتماعي، واستثمارًا حقيقيًا لأوقات الفراغ لدى الشباب، فالعمل التطوعي هو فعل ذاتي حر يقوم به الإنسان بدافع الانتماء والواجب والغيرة والإحساس بالمسؤولية.

من هنا يعتبر العمل التطوعي وسيلة من وسائل النهوض في المجتمعات، وهو بهذا المعنى أداة من أدوات التنمية المجتمعية وهو شكل من أشكال المشاركة على اختلافها، وإذا كان يعتقد أن العمل التطوعي نشأ وتطور في ظل غياب الدولة في بعض المجتمعات، فإن ذلك لا يقلل من أهميته سواء في ظل وجود الدولة من عدمها، فالدولة وعلى الرغم من حجم جهازها الإداري الكبير، إلا أنها بحاجة إلى تضافر الجهود والمساعدة سيما في ظل الأوضاع غير الطبيعية التي تمر بها الدول والمجتمعات من حين إلى آخر من هنا يعتقد البعض خطأً أن العمل التطوعي وجد مع وجود مؤسسات المجتمع المدني، فعلى الرغم من تلك المؤسسات عملت على مأسسة العمل التطوعي، إلا أن العمل التطوعي أسبق من تلك المؤسسات، فهو متأصل في النفس البشرية، وهو من جوانب الخير بالإنسان، بل أنه يعبر عن دوافع إنسانية وعاطفية (يسين، ٢٠٠٢: ص١٤٠).

إن للعمل التطوعي آثار اجتماعية كبيرة حيث يساهم في ردم الفجوة بين طبقة الأغنياء والمقتدرين وبين طبقة الفقراء والمساكين والمرضى والمصابين والمهجرين من ديارهم والمشردين عن أهليهم فيقيم جسراً من التواصل بين الفريقين يربي القائمين به على البذل والعطاء والتواضع والسخاء والبشاشة واللين كما يرتفع بنفوس المستفيدين منه ويستل منها الحسد والحقد والبغضاء ويشعرهم أن إخوانهم يشاركونهم في آلامهم ومصائبهم ويتحملون ما يستطيعون من كرباتهم طلبا للأجر والثواب من الله تعالى بلا من ولا أذى ولا تكبر ولا تعال.

و تبرز أهمية العمل التطوعي لكونه القطاع الثالث الذي تستمد منه أي أمة حضورها الحضاري لإحداث الحراك المرغوب نحو أهداف الدولة التنموية وتحقيق التوازن لإصلاح الآثار السلبية للقطاعين العام «البيروقراطي» والخاص الرأسمالي بتحقيق المسؤولية الاجتماعية كما أنه ساحة لأولئك المفكرين والمبشرين وأصحاب المواهب الخاصة الراغبين في استثمار طاقاتهم الفائضة التي لم تستطع وظائفهم استيعابها لأسباب وتعقيدات بيروقراطية أو شخصية أو أولئك الأخيار الغيورين على أوطانهم والراغبين في بناء آخرتهم ويؤمنون أن الدنيا مزرعة الآخرة.

إن تطوع المجتمع المدني جزء أساسي في الحياة الديمقراطية التعددية وفق القانون أما في المجتمعات النامية فإنه ضرورة للاستقرار والبناء والتحديث:

إن التطوع يعزز المشاركة التنموية بدلاً من المشاركة السياسية التي لا تتوافر في المجتمعات غير الديمقراطية كالنظام السياسي السعودي المعتد على فلسفة النظام السياسي في الإسلام والحكم الرشيد حينما يعبئ طاقات المجتمع الفائضة للمشاركة في خطط التنمية واتجاهاتها المستقبلية وانخراط الشباب في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والرقابة على المشروعات والبرامج الحكومية أو الخاصة في مجالات التعليم والعمل والصحة والبيئة والرياضة والفنون كما يقود الجهود الفعلية بحسب الموارد المتاحة عبر المنظمات غير الربحية لاستدراك إخفاقاتها، إن تلك المشاركة التنموية ستكون صحية للتعبير عن الرأي وكفالة الحقوق ولاسيما لتلك الشرائح الأقل حظاً أو قدرة على إيصال صوتها لمتخذ القرار كما أنها أداة جادة وفعالة لضمان الجودة وتطويق الفساد الإداري والمالي.

إن التطوع يعزز الروح الوطنية ولاسيما في الحروب والكوارث والأزمات حينما يتوحد المجتمع بجميع تنوعاته المناطقية أو المذهبية أو العرقية فيتنافى في خدمة غيره تطوعاً متناسياً خلافاته وإنكاره لحقوقه ومصالحه الفردية لمصلحة الجماعة.

إن التطوع يحسن من مستوى خدمات الوكالات الحكومية بتوفير الخبرة والدعم الفني المهاري أو اليد العاملة ويتلاحم مع القطاع الخاص وغير الربحي باتجاه هدف إنجاز المهمة.

إن العمل الجماعي الكبير يعزز الروح المعنوية أيضاً حينما يعيد المجتمع اكتشاف نفسه وقدراته الكامنة ويختبر مهاراته فضلاً عن اكتسابه مهارات جديدة فيفخر بمنجزاته ويحقق ارضا الجماعي، إما بالتغلب على الكارثة أو التخفيف من آثارها والمشاركة تتالياً في ابتكار واقتراح الحلول العملية والتطبيقية النابعة من حاجات المجتمع المحلي.

إن العمل التطوعي العاطفي يسهم لا محالة في خلق فرصة ذهبية نحو إدماج أولئك المهمشين أو العاطلين أو الذين تعرضوا لصدمات أو حوادث معينة في حياتهم وستجعل منهم أصحاء نفسياً مستعيدين ثقتهم بوطنهم، إن التطوع هو رأس المال الاجتماعي الذي لا غنى عنه لأي دولة تنشد التطور، إن رأس المال الاجتماعي يتولد من تحمل الأفراد للمسئولية وعملهم سوياً وتعلمهم أن يثقوا في بعضهم البعض أمر ضروري إذا ما أردنا أن نتحرك نحو مجتمع أكثر تمدناً يشعر كل فرد من أفراده بقيمته، يقول النبي صلى الله عليه وسلم (إنما تغلبون وتنصرون بضعفائكم) (رواه الإمام أحمد)، والمراد أن الأمة حينما تهتم بالضعيف وغير القادر تكون في حالة تحضر تمكنها من الانتصار والغلبة (يعقوب والسلمي، ٢٠٠٥: ص٢٣-٢٥).

مما سبق نجد أن التعاون والتلاحم بين أبناء الوطن الواحد يؤدي بهم إلى التطوع في خدمة هذا الوطن وخاصة الضعفاء الذين يحتاجون لأخذ يد العون بهم مما يؤدي بنا إلى وجود حاجات إنسانية تستدعي هذا العمل التطوعي،،

الحاجات الإنسانية والعمل التطوعي:

تؤثر الحاجات الإنسانية في السلوك- كدافع – إذا كانت غير مشبعة ويتوقف تأثيرها على السلوك بمجرد إشباعها بنسبة كبيرة، ولقد كان يعتقد وفترة طويلة أن التعزيز المادي هو المحرك الأساسي للسلوك البشري وقد سيطرت هذه النظرة على المدرسة السلوكية في علم النفس (الاشتراط- الاقتران- السلوك الإجرائي) حتى ظهرت العديد من الأبحاث التي أثبتت أن العوامل الإنسانية (الاحترام- الانجاز- تحقيق الذات – تحمل المسؤولية – الاعتراف – طريقة الإشراف والمتابعة- السمعة والمكانة الاجتماعي...) كلها عوامل تسبق الضمانات المالية والرواتب في المتغيرات المؤثرة على الرضا الوظيفي (العديلي، ١٤١٦: ص٨١)، كل ذلك مهد لظهور المدرسة الانسانية أو القوة الثالثة في علم النفس بزعامة (كارل روجرز) و(إبراهام ماسلو) الذي قدم نظريته في الحاجات الإنسانية الشاملة وأثرها في السلوك الإنساني وبالذات الحاجات العليا مثل: الاحترام والتقدير وإثبات الذات، يتكون سلم الحاجات عند ماسلو من:

- الحاجات الفسيولوجية (الهواء والماء والطعام والجنس ودرجة الحرارة المناسبة).
- حاجات الأمن (على النفس والمال والعرض والوظيفة وحفظ البيئة من التلوث).
- الحاجات الاجتماعية (التقبل الاجتماعي والانتماء والانتساب).
- حاجات الاحترام والتقدير (الانجاز والاعتراف بالجهود والكفاءة والاستحسان).
- حاجات تحقيق الذات (التفرد والتميز والعطاء والإبداع وتقديم ما يستطيع دون أن يتوقعه الآخرون).

والعمل التطوعي من أبرز الأنشطة التي تحقق هذه الحاجات وتساعد في التقدم نحو القمة، والعمل التطوعي كمبدأ وممارسة يسعى لتحقيق وإشباع كافة الحاجات الإنسانية سواء للقائمين بالعمل التطوعي أو المستفيدين منه كما يلي:

الحاجات الجسمية (الفسيولوجية): يساعد العمل التطوعي في إشباع الحاجات الفسيولوجية للفقراء والمساكين والأيتام والأرامل والمشردين عن ديارهم إما بسبب المجاعات أو الحروب وتتنوع حاجاتهم ابتداءً من الغذاء ومياه الشرب الصحية والأدوية واللباس والمسكن والأغطية والفرش وحضانة الأطفال ورعايتهم والتربية السليمة والتعليم.

الحاجات الأمنية: تتمثل في حماية النفس من القتل والتشريد عن الأهل والأوطان وتشتيت الأسرة وانتهاك الأعراض وسلب الأموال والممتلكات الخاصة فهذه الحاجات على درجة كبيرة من الأهمية ومدخل الحاجات الإنسانية في العمل التطوعي إذا أحسن توظيفه يساهم بفعالية في سد هذه الحاجات ويدخل فيه الجهاد الدفاعي الذي هو فريضة على المسلمين إذا داهمهم العدو واجتاح ديارهم وإشباع هذه الحاجة وما يترتب عليها من حفظ الأنفس والأعراض والأموال حفظته الشريعة الإسلامية وأعطت للفرد الحق في الحياة الآمنة الكريمة وحثته على المدافعة.

الحاجة إلى التقبل الاجتماعي: الإنسان باعتباره كائنا اجتماعيا لديه حاجة قوية للاجتماع بالآخرين من بني جنسه وأن يكون مقبولا في هذا المجتمع الذي يعيض فيه وتؤثر هذه الحاجة على سلوك الفرد بدرجة كبيرة فالعزل عن الناس من أشد أنواع العقوبات على النفس ودونه درجات كثيرة منها العزل عن الاتصال دون العزل الجسدي وهو أسلوب استخدمه الرسول- صلى الله عليه وسلم- مع الثلاثة من المؤمنين الذين تخلفوا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- في غزوة تبوك (جيش العسرة) فنقص هذه الحاجة يولد التوتر النفسي والاغتراب الاجتماعي وما

يترتب على ذلك من مشكلات للفرد والمجتمع هذه الحاجة تتحقق للقائم بالعمل التطوعي عن طريق شعوره بالانتماء والعطاء في المجتمع الذي يعيش فيه أو في الدائرة الأوسع دائرة الأمة التي ينتمي إليها ويحظى بالاحترام والتقدير والقبول الاجتماعي والحصول على المكانة اللائقة، ومن ناحية ثانية يشبع العمل التطوعي حاجات التقبل عند المستفيدين من العمل التطوعي (الفقراء والمساكين والمشردين واللاجئين بسبب الحروب أو المجاعات) لأن وجود المؤسسات التطوعية والأفراد القائمين بالعمل التطوعي يمدون لهم يد العون والمساعدة وينقلون أخبارهم وصوتهم ومأساتهم إلى العالم بلا من ولا أذى كما قال تعالى (الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) (البقرة، ٢٦٢) فيشعر المستفيد من العمل التطوعي بالانتماء إلى مجتمعه وتتحسن نظرته لذاته ولمجتمعه، هذه المعاني السامية الرفيعة توحي بأن هؤلاء ليست حاجاتهم فسيولوجية بل لابد من مراعاة حاجاتهم الاجتماعية من التقبل الاجتماعي والكرامة وحفظ ماء الوجه عن سؤال الناس وإشعارهم أنهم جزء من كيان المجتمع أو الأمة مما يقلل من مشكلات الطبقية والاغتراب وما يتبع ذلك من تفكك اجتماعي يهدد وحدة الأمة ويؤثر على الأمن الوطني.

الحاجة إلى الانجاز: الانجاز هو (الحاجة للوصول إلى الأهداف التي تتحدى قدرات الفرد) يشعر الأسوياء بالارتياح وانخفاض التوتر إذا استطاعوا أداء أعمال تتحدى طاقاتهم وقدراتهم، إن الأفراد ذوي حاجات الانجاز المرتفعة تكون إنتاجيتهم مرتفعة كما أن المجتمعات التي يغلب أن يكون أفرادها لديهم حاجات الانجاز مرتفعة تكون معدلات تقدم ونمو مجتمعاتهم أسرع من المجتمعات التي تكون حاجات الأفراد فيها منخفضة، لهؤلاء الأفراد يمثل العمل التطوعي مجالا خصبا لإشباع حاجاتهم بصورة ايجابية لهم وربما يعود على مجتمعاتهم بالخير والفائدة وذلك لما يتسم

به العمل التطوعي من مرونة في الأداء وإعطاء الفرد الفرصة في الإبداع والتجديد ويمكن تربية الأفراد وتدريبهم على التقدم في مستوى هذه الحاجة.

الحاجة إلى الاحترام والتقدير: هذه الحاجة تدفع القائمين بالعمل التطوعي عن طريق شعورهم باعتراف المجتمع بالكفاءة والقدرة والتميز في المجتمع الذي يعيشون فيه لكنه تميز لم يعتمد على التكبر والتعالي ولم يقم على المفاخرة بالحسب والنسب إنه تميز رصيده الجود والكرم ولحمته البذل والإيثار وبذل الجاه والمعروف والقيام على مصالح عباد الله ومن المظاهر الايجابية لإشباع هذه الحاجة التحلي بالأخلاق الفاضلة والقيم الرفيعة.

الحاجة إلى تحقيق الذات وإثباتها: تبرز هذه الحاجات رغبة الفرد في أن يحقق جميع ما يمكنه القيام به ويقدر عليه ويتجلى فيها الإبداع وتساهم في تحقيق الصحة النفسية والسعادة للفرد (ويصف ماسلو الأشخاص المحققين لذاتهم بعدة صفات منها الإدراك الدقيق للواقع وتقبل الذات والآخرين كما هم وعند التصدي للمشكلات فإنهم يركزون تفكيرهم حول المشكلة أو الموضوع الخارجي بدلا من التمركز حول الذات كما يتصفون بالعزلة والخصوصية ومقاومة المسايرة الاجتماعية والتعاطف مع الناس و مشاركتهم وجدانيا (الرباح، ٢٠٠٦:ص٢٤-٢٥).

مما سبق نجد أن العمل التطوعي يشبع الكثير من الحاجات التي يحتاجها أفراد المجتمع وخاصة المهمشين والمستضعفين أو أوقات الكوارث والحروب حيث يكون للعمل التطوعي اليد الطولى في تلك الظروف والنكبات التي تصيب المجتمعات، ومن هنا نسعى لاستنباط بعض الأبعاد الايجابية للعمل التطوعي،،

الأبعاد الإيجابية للعمل التطوعي:

البعد النفسي والروحي: القائم بالعمل التطوعي تحركه دوافعه الداخلية المتمثلة

في حب الخير وطلب الأجر والثواب من الله تعالى والشعور بالراحة والطمأنينة والسعادة والصحة النفسية وأداء الواجب الاجتماعي والوطني، لاشك أن الدوافع الداخلية أعظم أثراً من الدوافع الخارجية لأنها تستصحب الإخلاص والصبر والاستمرارية بعيداً عن الإشراف الإداري والرقابة الخارجية والتعزيز المادي.

البعد الاجتماعي: تبذل الأجهزة المسئولة عن الطوارئ كالدفاع المدني وجمعية الهلال الأحمر جهوداً كبيرة في مواسمها كالحج أو في أوقات الأزمات كالحروب والكوارث الطبيعية (كالسيول الجارفة والفيضانات والزلازل والبراكين والرياح الشديدة والأعاصير) وهذه الأجهزة لا يمكن أن تغطي الاحتياجات الطارئة وهنا تبرز أهمية وجود المتطوعين الذين يجودون بأموالهم وأنفسهم وخبراتهم وكل ما يستطيعون عليه كما أن العمل التطوعي يشمل المجال التربوي والتعليمي فالأمية لا تقل خطورتها والحاجة للقضاء عليها عن الحاجة إلى الغذاء والكساء والناس يحتاجون إلى من يعلمهم ويبصرهم بأصول دينهم وأحكام عباداتهم كحاجتهم إلى الماء والهواء، ويدخل فيه العمل الإغاثي والاجتماعي مثل توزيع الزكوات والصدقات والمسح الاجتماعي لمعرفة الأسر المحتاجة ومساعدة العجزة والمسنين وكفالة الأيتام وأسر السجناء والمشردين ويحظى القائم بالعمل التطوعي بالقبول الاجتماعي والاحترام والتقدير وارتفاع المكانة الاجتماعية والأهمية الشخصية.

البعد القيمي: اكتساب القيم والاتجاهات الاجتماعية والأخلاق الحميدة من أهم الأهداف التي تسعى التربية بمؤسساتها ووسائلها المختلفة إلى الوصول إليها وتمثلها واقعاً ملموساً لدى الأفراد وللقيم آثار قوية وفعالة في تشكيل شخصية الإنسان ونظرته لذاته وللبيئة التي يعيش فيها وبناء الوازع الديني والعقدي مما يساهم بفعالية في تكوين الرغبة الذاتية للقيام بالعمل التطوعي فالقيم والاتجاهات والأخلاق هي التي تحدد معالم شخصية الفرد وقدرته على الضبط الذاتي والتكيف

السليم والعمل التطوعي تدريب على تشرب القيم واستيعابها والوسم بها مثل قيم الايثار وحي الآخرين والاهتمام بهم والمحافظة على البيئة والمحافظة على المال العام (الرباح، ٢٠٠٦: ص ١٣-١٤).

وإذا كانت هذه هي الأبعاد الإيجابية للعمل التطوعي فيجب أن تكون هناك أهمية كبيرة لهذا العمل نحاول الاطلاع عليها في الأسطر القادمة،،

تتمثل أهمية التطوع فيما يلي:

- التعرف على الفجوات الموجودة في نظام الخدمات المقدمة في كل مجتمع أي التعرف على أوجه القصور وكيفية تلافيها وكذلك أوجه الكمال وكيفية الاستفادة منها.
- مواجهة المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها أفراد المجتمع من خلال استفادتهم بالجهود المقدمة لهم أو حث أفراد المجتمع على التحرك لتحقيق الأهداف المرغوبة.
- توفير خدمات يصعب على المؤسسات الحكومية تقديمها وقدرة الجهود التطوعية على القيم بها لما تتسم به من مرونة وقدرة على الحركة.
- تحويل الطاقات العاجزة أو الخاملة إلى طاقات عاملة منتجة.
- إبراز الجانب الإنساني له والتأكيد على أهمية التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع والبعد عن الصراع والمنافسة غير الجيدة بين أفراد المجتمع.
- إكساب المتطوعين خبرات إدارية وميدانية تفيدهم في حياتهم الوظيفية وفي العمل التطوعي الذي يقومون به.
- شغل وقت فراغ أفراد المجتمع الراغبة في التطوع من خلال قيامهم بعمل نافع ومفيد يشعرهم بأنهم لهم دورهم في المجتمع (بالطو، ١٤١٨: ص٣٤-٣٨).

ولكن هذا العمل التطوعي لا يقوم بمعزل عن المجتمع الذي يعيش فيه ولذا فإن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على العمل التطوعي ومنها:

العوامل المؤثرة في العمل التطوعي:

الوراثة: دراسة الوراثة وأثرها في السلوك الإنساني من أعقد الموضوعات التي تطرق إليها علماء النفس والتربية وذلك لصعوبة العزل بين المؤثرات البيئية والمؤثرات الوراثية لكن وجود بعض الأخلاق السائدة في أسر معينة كالكرم والشجاعة والوفاء يدل على الأثر الكبير للوراثة على السلوك.

الخبرة: يميل الإنسان إلى تكرار الخبرة الحسنة أو المعززة إيجابيا كما يتحاشى تكرار الخبرة السيئة أو المعززة سلبيا فإذا كان القائم بالعمل التطوعي أدى اشتراكه في أحد الأعمال التطوعية في السابق إلى وجود مضايقة أو عدم تعاون أو فوضوية في بيئة العمل فإنه يميل إلى تجنب التعاون مع هذه المؤسسة التطوعية – هذا إذا لم يترك العمل التطوعي كلية- أما إذا كانت تجربته السابقة محققة لأهداف العمل التطوعي وأهداف القائمين به وحاجاتهم فإنه يميل إلى الاستمرار فيه كما تؤثر خبرات الآخرين على سلوك الفرد عن طريق الاستثارة.

الثواب والعقاب: تقوم المدرسة السلوكية في علم النفس على مبدأ الثواب والعقاب فالسلوك سواء كان هذا السلوك ايجابيا كالقيام بعمل أو أداء واجب أو حتى إن كان السلوك سلبيا مثل كثرة الصراخ والمطالبة فإن الفرد يميل لتكراره فأنماط السلوك كلها إذا كوفئت بالتعزيز المادي أو المعنوي فإن الفرد يميل إلى تكرار السلوك، فالطفل الذي يحسن إلى الآخرين أو يميط الأذى عن الطريق أو يساعد الأعمى والكبير إذا وجد تعزيزاً ايجابيا، بالثناء والتشجيع فإنه يميل إلى تكرار مثل هذا العمل التطوعي الخيري وكثيراً ما يختلط الثواب بالعقاب بمعنى أن ما نظنه

عقابا يكون في الواقع للفرد (المعاقب) نوعاً من الثواب.

الدور الاجتماعي: المكانة الاجتماعية من الفرد يسلك وفق الدور المتوقع منه، فالمدرس حينما يقف أمام التلاميذ ويشعر أنه قدوة لهم وموجه ومربي سوف يسلك بالتالي وفق هذا الدور أو المكانة وهي من المؤثرات في السلوك التي يغفل عنها كثير من المربين والمهتمين بالتأثير على سلوك الناس، فالمكانة الاجتماعية له عالية ومتميزة ويحظى بالاحترام والتقدير لأنه يبذل من نفسه ووقته وماله، فالدور الاجتماعي المتوقع منه أن يكون كريما رفيقا رحيما لذلك نجد أن المساهمة في الأعمال التطوعية تؤدي إلى التمكن من الأخلاق الحميدة ورسوخها في النفس والاستمرار عليها لأنها جزء من متطلبات دور القائم بالعمل التطوعي، ويمكن للمؤسسة الخيرية أن تستفيد من (الدور الاجتماعي) بتكوين علاقة مستمرة مع المتطوعين لأن المتوقع منهم وفق دورهم هو التعاون ولأنهم جربوا وعرفوا أهمية التطوع ولأن لديهم الخبرة الكافية وربما تكلفت المؤسسة الخيرية جهدا ومالا في تدريبهم على العمل التطوعي ونظراً لطبيعة العمل التربوي التي تتسم بالمرونة وقبول كل من لديه رغبة وقدرة على العمل التطوعي فإنه يعتبر عاملا قويا ومفيدا للأفراد الذين يحتاجون لإشباع حاجاتهم الاجتماعية وإثبات ذاتهم (موسى، ١٤١٨: ص٨٤).

وبالتطبيق على المملكة العربية السعودية تسعى دراستنا الحالية للتعرف على أهمية العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية والتي يترجم أفرادها كل أفعالهم وتصرفاتهم في إطار إسلامي.

أهمية العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية:

وبالنسبة للمجتمع الإسلامي والذي تنتمي له المملكة العربية السعودية تتمثل أهمية التطوع فيما يلي:

إن العطاء يعمل وفقا للقانون الإلهي حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم، (ما نقص مال من صدقة بل تزده بل تزده) (رواه ابن ماجه)، إن الزيادة إما تكون كمية ومعنوية فالرازق والمانع هو الله المطلع الكريم على نوايا وأفعال الناس فيفتح كنوز الأرض والسماء على المنفقين ويحبس بركته عن الممسكين البخلاء شحيحي الضمير والعطاء فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم(ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما اللهم اعط منفقاً خلفاً ويقول الآخر: اللهم اعط ممسكاً تلفاً) (متفق عليه).

ظلك يوم القيامة: يقول النبي صلى الله عليه وسلم(كل امرئ في ظل صدقته يوم القيامة حتى يقضي بين الناس) (رواه أحمد)، إن التطوع سيبنى لك رصيدا أنت بحاجة له في لحظة ما وما أوجل تلك اللحظة في يوم العرض الأكبر.

تنظيف سجل الفرد أولا بأول: يقول عز وجل ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ (هود، ١١٤)، إن بشريتنا تقتضي الولوج في المعصية كبيرها وصغيرها يقول النبي صلى الله عليه وسلم (لولا أنكم تذنبون لأتى الله بأقوام يذنبون فيستغفرون فأغفر لهم) (رواه أحمد)، وعليه فإن الخطأ ليس الوقوع في الخطأ وإنما الاستمرار فيه أو عدم التكفير عنه بالاستغفار والأعمال الصالحة ومنها التطوع (الحزيم، ٢٠١٢: ص٥٩-٦٠).

مما سبق نرى أن المملكة العربية السعودية تبلور العمل التطوعي وفق المنظومة الإسلامية وتترجمه من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

أهداف التطوع:

يمكن تحديد أهداف التطوع وفقا للجوانب الثلاث الأساسية التالية:

أهداف خاصة بالمجتمع المحلي:

يحقق التطوع تماسك المجتمع المحلي للأسباب التالية:

- تعمل الجهود التطوعية على تخفيف المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المحلي مما يؤدي إلى زيادة رضاء الناس وإشباع حاجاتهم وينعكس ذلك بالتالي على تكامل المجتمع وتماسكه.

- تؤدي الجهود التطوعية إلى تعريف أفراد المجتمع بالظروف الواقعية التي تعيش فيها الفئات الأخرى ويعود ذلك بالتالي إلى وجود وتسهيل الفهم المشترك واتفاق الأغلبية حول المشكلات والأحوال السلبية التي يعاني منها المجتمع، ويتعين على المجتمع مواجهتها، وهذا يقود بالتالي إلى تقليل التميز والعصبية الناتجة عن الجهل بأحوال الجماعات الأخرى بالمجتمع.

- انغماس مواطني المجتمع من المتطوعين في الأعمال التطوعية يقود إلى التفاهم حول أهداف مجتمعية مرغوبة، وهذا يقلل فرص اشتراكهم في أنشطة أخرى قد تكون مهددة لتقدم المجتمع وتماسكه(قرشي، ١٤١٨: ص١١٧-١١٨).

أهداف خاصة بالمؤسسات الاجتماعية:

- مواجهة العجز في عدد الموظفين المكلفين بالعمل بهذه الهيئات.
- يسهم التطوع في تقديم المشورة الفنية للمؤسسة الاجتماعية، وخاصة إذا كان المتطوعين ذوي الخبرة والرأي.
- يدعم التطوع مكانة المؤسسة الاجتماعية في المجتمع وخاصة إذا كان المتطوعين

من المشهود لهم بالسمعة الطيبة والخبرة الجيدة.

- يسهم التطوع في تحقيق أهداف المؤسسة حيث أن ما يقوم به هؤلاء المتطوعين يحقق بطريقة أو بأخرى الأهداف الموضوعة لخدمة أبناء المجتمع.
- يؤدي التطوع إلى تعريف المجتمع بالمؤسسة الاجتماعية.. وبرامجها وأهدافها والمعوقات التي تواجهها.
- يؤدي التطوع إلى مواجهة المشكلات التي تعترض المؤسسة الاجتماعية سواء كانت مشكلات مالية وفنية.
- يدعم التطوع عنصر الثقة بين أفراد المجتمع والمؤسسة الاجتماعية حيث أن كل فرد في المجتمع يعرف ما يدور داخل المؤسسة الاجتماعية وبالتالي كسب التأييد من جانب أفراد المجتمع.

أهداف خاصة بالمتطوعين:

من خلال اشتراك المتطوع في الأنشطة المختلفة يمكن أن يتحقق الآتي:

- إشباع بعض الحاجات لدى المتطوعين مثل:
- الحصول على مكانة اجتماعية.
- الشعور بالانتماء للمنظمة التي تلقى تأييد وقبول من المجتمع، مثل الإحساس بالنجاح نتيجة القيام بعمل يقدره الآخرون.
- اهتمام المتطوع بأهداف اجتماعية مرموقة يوجه طاقاته بعيدا عن الانحراف حيث أن التطوع يغمسه في بعض الأعمال التي تشغل وقت فراغه ومن خلالها يكتسب خبرات تساعد على نضج وتكامل شخصيته (العمري، ٢٠٠٠: ص٧١).

ونستطيع أن نجمل أهداف التطوع في النقاط التالية:

- السعي لتلبية حقوق الإنسان الأساسية من غذاء وكساء وسكن وتعليم وعلاج وعمل.
- حماية حقوق المواطنين من الممارسات الخاطئة «الظلم» الذي قد يقع خارج النظام من موظفي الحكومة أو أرباب الأموال «المسئولية الاجتماعية» .
- دعوة المجتمع إلى الفضيلة والأخلاق وتعزيز أواصر التراحم والتكاتف والتكافل ولا سيما في الأزمات والنوائب والكوارث.
- استثمار طاقات المجتمع وتوظيف مهاراتهم الخاصة وتطويرها وتنمية روح المبادرة والشراكة والقيادة.
- تمكين المواطن وإشراكه في التنمية وحقه في الحصول على عمل يكفل له الاعتماد على النفس.

و يمكن تحديد أهداف التطوع وفقا للجوانب الثلاث الأساسية التالية:

- يحقق التطوع تماسك المجتمع المحلي للأسباب التالية:
- تعمل الجهود التطوعية على تخفيف المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المحلي مما يؤدي إلى زيادة رضاء الناس وإشباع حاجاتهم وينعكس ذلك بالتالي على تكامل المجتمع وتماسكه.
- تؤدي الجهود التطوعية إلى تعريف أفراد المجتمع بالظروف الواقعية التي تعيش فيها الفئات الأخرى ويعود ذلك بالتالي إلى وجود وتسهيل الفهم المشترك واتفاق الأغلبية حول المشكلات والأحوال السلبية التي يعاني منها المجتمع، ويتعين على المجتمع مواجهتها، وهذا يقود بالتالي إلى تقليل التميز والعصبية الناتجة عن الجهل بأحوال الجماعات الأخرى بالمجتمع.

- انغماس مواطني المجتمع من المتطوعين في الأعمال التطوعية يقود إلى التفاهم حول أهداف مجتمعية مرغوبة، وهذا يقلل فرص اشتراكهم في أنشطة أخرى قد تكون مهددة لتقدم المجتمع وتماسكه (أبو النصر، ٢٠٠٤: ص٥١-٥٢).

العلاقة بين التطوع والمواطنة:

إن دافع الانتماء إلى الجماعة هو أصيل في سلوك المتطوعين ولاسيما في مجتمعاتنا التقليدية التي تتسم بالتماسك الاجتماعي، يرى ابن خلدون أن العصبية إنما تكون من الالتحام بالنسب بسبب أن صلة الرحم طبيعية في البشر إلا في الأقل ومن صلتها النصرة على ذوي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة، فإن القريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العداء، وقام (كير آيت، ٢٠٠١) بدراسة تحت عنوان خبرات التطوع عند السكان الأصليين والمجتمعات غير الناطقة بالإنجليزية، حيث توصل الباحثون إلى أن العامل الثقافي يلعب دوراً هاماً في تقييم التطوع وتصرفات الأفراد حياله وقد اتضح أن قيم وأعراف وهياكل المجتمع تؤثر بشكل كبير على إدراك أفراد المجتمع لماهية التطوع وأهميته الاجتماعية.

ويندفع الإنسان بفطرته لتلبية حاجاته التي يعبر عنها عالم الاجتماع ماسلو، بمثلثه (سلم الحاجات) حينما قسمها لخمسة:

- الحاجات المادية: اللازمة للبقاء كالماء والهواء والغذاء والمأوى والجنس.
- الأمان والاستقرار: كالحماية من الآخرين والحكم بالشريعة أو القانون أو النظام الاجتماعي.
- الحب والانتماء الاجتماعي: للأسرة وفيه العلاقات والعمل الجماعي (التعاون).

- احترام الذات: الإنجاز، السمعة، الاستقلال، المكانة الاجتماعية.
- النماء والتطور الشخصي: إن التطوع هو نتيجة فطرية للمستوى الثالث من الاحتياجات علما بأن المتطوع يحمل كل الدوافع في آن واحد ولكن نسبة كل دافع تختلف من متطوع لآخر (بدوي، ٢٠٠٤: ص٢٣).

علاقة التطوع بتنظيم المجتمع:

إن الجهود التطوعية تعتبر جهود أساسية في تنظيم المجتمع كما يلي:

- إن طريقة تنظيم المجتمع هدفها النهائي هو إحداث تغيير اجتماعي مقصود ولا يمكن أن يتحقق هذه الهدف إلا من خلال مشاركة القيادات المجتمعية وهذه المشاركة لا تتم في إطار رسمي ولكن في إطار تطوعي وعلى المنظم الاجتماعي أن يزكي هذه الجهود التطوعية التي بدونها يصعب تحقيق أهداف طريقة تنظيم المجتمع.
- إن علاقة المنظم الاجتماعي تعد من العلاقات المؤقتة التي تنتهي بحصول المجتمع على قدر من الرعاية أو تحقيق هدفاً تنمويا ولذا ينبغي على المنظم الاجتماعي أن يعمل على تكوين جهاز أو لجنة لضمان استمرارية العمل من بعده حتى يتمكن المجتمع من تناول مشكلاته بنفسه لتكتسب مجموعة من الخبرات تمكنها من تحمل مسئولية المجتمع فيما بعد.
- أن القيادات الطبيعية في المجتمع هي بمثابة قنوات الاتصال الحقيقية التي من خلالها يمكن للمنظم الاجتماعي أن يتصل بجماعات المجتمع ويؤثر فيها ولذلك فإن أولى الخطوات التي يجب أن يتعلمها الممارس لطريقة التنظيم المجتمع هي كيفية التأثير على القيادات المجتمعية التطويعة التي من خلالها يمكن استشعار احتياجات المجتمع ومشكلاته من جانب

كما أنها تعمل على استثارة الرغبة المشتركة لدى سكان المجتمع لإحداث التغيير المنشود وتوفير الموارد والامكانيات اللازمة لوضع الخطط واختيار الوسائل المناسبة لإحداثه من جانب آخر.

- أن وجود القيادات التطوعية تعتبر ضرورة تمليها طبيعة الممارسة المهنية في طريقة تنظيم المجتمع، حيث أنه من الاستحالة بمكان، أن تتم أي من خطوات، أو عمليات طريقة تنظيم المجتمع.

- تؤمن طريقة تنظيم المجتمع بأهمية التكامل بين الهيئات الحكومية والأهلية من جانب، وبين القيادات المهنية والشعبية من جانب آخر. حيث أنه قد أصبح واضحا، أن الحكومات لا تستطيع بمفردها أن تحقق التنمية الشاملة، أو أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات التي يحتاج إليها المواطنون، لذا فإن مشاركة المتطوعين يساعد على مساندة الاتفاق الحكومي مساندة حقيقة، حيث يعمل على توفير الجهود الحكومية لما هو أهم ويتعلق بالمسئوليات الكبرى على المستوى القومي، لذلك فإن دور مشاركة المتطوعين، هو دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة.

- تحتاج المؤسسات والهيئات الاجتماعية للمتطوعين، وذلك لوجود نقص في عدد المهنيين المعينين، الراجع إلى قصور الإمكانيات الاقتصادية، وخاصة في المؤسسات والهيئات ذات الميزانيات المحدودة، مما يستدعي استكمال هذا النقص بالمتطوعين.

- تحتاج المؤسسات والهيئات الاجتماعية إلى مناخ اجتماعي معين يتميز بفهم الجمهور لأنشطتها وأهدافها، وتعضيده ومساندته لتلك الأهداف ولا شك أن العمل التطوعي من جانب سكان المجتمع، يعتبر خطوة أساسية

لخلق هذا المناخ، ويساعد المتطوعين على توطيد الصلة بين المؤسسات والهيئات التي تمارس فيها الخدمة الاجتماعية، وبين المجتمع الذي توجد فيه تلك المؤسسات.

- يعتبر التطوع ومشاركة المتطوعين هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لكون الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على مساهمة المتطوعين واشتراكهم في مسئولية التفكير والعمل من أجل مجتمعهم. وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات التطوع المختلفة يتذوق الناس أهميتها، ويمارسون طرق المساهمة وأساليبها، فتتأصل فيهم عاداتها وسلوكها، وتصبح جزء من ثقافتهم وسلوكهم.

- إن تنمية المجتمعات تبدأ بسكان تلك المجتمعات، وتنتهي إليهم لذا كان للقيادات التطوعية دورا هاما في عمليات التنمية، وذلك عن طريق مشاركتهم للقيادات المهنية سواء في دراسة المجتمع، أو في تحديد مشكلات هذا المجتمع، أو في وضع أولويات هذه المشكلات، أو في التخطيط لحل هذه المشكلات، أو تنفيذ هذه الخطط ومتابعتها أو تقويمها (راشد، ١٩٩٠: ص٦٩).

أشكال ومجالات العمل التطوعي:

مجالات العمل التطوعي:

تتعدد مجالات العمل التطوعي لتشمل المجالات التالية:

- المجال الاجتماعي: ويتضمن (رعاية الطفولة - رعاية المرأة - إعادة تأهيل مدمني المخدرات - رعاية الأحداث - مكافحة التدخين - رعاية المسنين-

الإرشاد الأسرى – مساعدة المشردين – رعاية الأيتام – مساعدة الأسر الفقيرة).

- المجال التربوي والتعليمي: ويتضمن (محو الأمية – التعليم المستمر – برامج صعوبات التعلم – تقديم التعليم المنزلي للمتأخرين دراسياً).
- المجال الصحي: ويتضمن) الرعاية الصحية – خدمة المرضى والترفيه عنهم- تقديم الإرشاد النفسي والصحي – التمرين المنزلي – تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة)
- المجال البيئي: ويتضمن (الإرشاد البيئي – العناية بالغابات ومكافحة التصحر – العناية بالشواطئ والمنتزهات – مكافحة التلوث).
- مجال الدفاع المدني: ويتضمن (المشاركة في أعمال الإغاثة – المساهمة مع رجال الإسعاف – المشاركة في أوقات الكوارث الطبيعية) (لطفي، ٢٠٠٤: ص٨٢).

مستويات الأعمال التطوعية وأنواعها:

- مستوى رسم السياسة: إن المتطوع يشترك بالنصيب الأكبر في مستوى رسم السياسة في المجتمعات والمؤسسات الأهلية من خلال الجمعية العمومية. حيث أن أعضاء الجمعية العمومية هم الأعضاء الذين تتوفر فيهم شروط العضوية، ومن بينهم أنتخب أعضاء مجلس الإدارة الذين مضى علي عضويتهم في الجمعية العمومية فترة معينة، وقاموا بتسديد ما عليهم من التزامات قبل هذه الجمعية.

- المستوى الإداري: مثل الأعمال الكتابية، وحفظ الملفات، والكتابة على الآلة الكاتبة، ومسك الدفاتر، والحسابات، وتحصيل الاشتراكات.

- مستوى تقديم الخدمات: ويقصد بها ذلك المستوى الذي يقدم من خلاله المتطوع الخدمة، سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر، دون أن يشترك في رسم سياسة المؤسسة.

- مستوى تقديم الاستشارة: ويقصد بها ذلك المستوى الذي يقدم من خلاله المتطوعين الاستشاريين النصيحة والرأي، أما الأخذ بهذه النصيحة فمن اختصاص مستوى السياسة المسئولة عن تولي سلطة البت في مثل هذه القرارات.

تختلف الأعمال التطوعية فيما بينها من حيث طبيعة ونوعية العمل المطلوب أداءه، ومن حيث مستويات هذا العمل، ويمكن عرض الأعمال التطوعية من حيث طبيعتها ونوعيتها:

- خدمات مباشرة: وهي الخدمات التي يؤديها المتطوع مباشرة للجماهير مثل التطوع في المؤسسات الإيوائية، أو القيام بالتدريس في فصول محو الأمية أو علاج المرضى في المؤسسات العلاجية.

- خدمات غير المباشرة: وهي الخدمات التي يؤديها المتطوع ليستفيد بأثرها الجماهير حيث يقوم المتطوع بأداء خدماته لمعاونة هيئة ما أو مؤسسة معينة لتحقيق أهدافها، تلك الأهداف تخدم الجماهير، وبالتالي تكون خدمات المتطوع للجماهير بصورة غير مباشرة ومن أمثلة التطوع في حملات جمع المال والتخطيط لها، أو الاشتراك في أعمال اللجان المختلفة بالمؤسسة، أو الإسهام في الأعمال الإدارية (صادق، ٢٠٠٠: ص١٥٢).

أبعاد العمل الاجتماعي:

١- يهدف العمل الاجتماعي إلى توفير سبل الحياة الكريمة للفرد وحماية المجتمع من المضار والآثار المترتبة على وجود سلوك سلبي وشاذ يتنافى مع القيم الدينية والإنسانية وعادات المجتمع وتقاليده.

٢- ومن صور التحليل المقبولة لمجالات الخدمة الاجتماعية التي يمكن للجمعيات الخيرية أن تبنى عليها خططها وبرامجها السنوية، ويقاس عليها مدى نجاح الجمعية في تحقيق أهدافها، تصنيف المهام إلى مجموعات متجانسة تشكل في مجموعها مجمل ما يحتاجه المجتمع من خدمات تتكامل مع المقومات الأخرى المتاحة، وتوصف تلك المجموعات بالأبعاد التي يمكن الذهاب إليها في إطار تفعيل العمل الاجتماعي:

البعد الإنساني:

- يشمل المساعدات المالية والعينية للمحتاجين.
- توفير المأوى المناسب.
- الإعانة على أعباء الحياة اليومية وتيسيرها.
- توفير سبل الحياة الكريمة للفرد.
- بناء الشخصية المتزنة سلوكاً وانتماء.

البعد الثقافي والتعليمي:

- محو الأمية لدى الأفراد والجماعات.
- التوعية بكافة صورها.
- التثقيف الصحي.
- اكتشاف القدرات والطاقات الإبداعية وتحفيزها.

البعد الاجتماعي:

- بناء قيم الاحترام المتبادل وتقدير الآخر.
- توثيق علاقات الجيرة وحقوق الجار في الحي الواحد.
- تشجيع النهج القويم في التعاملات المالية والأخلاقية مع الغير ورد الحقوق لأصحابها.
- التفاعل الإيجابي مع مكتسبات المجتمع المادية كونها تعبر عن تقدمه العمراني والحضاري.
- رفض مظاهر السلوك السلبي ومنع حدوثها.

البعد الاعلامي والدعائي:

- التعريف بالأنشطة والبرامج المقدمة للمجتمع وتحفيز المشاركة فيها تخطيطا وتنظيما وتنفيذاً.
- فتح قنوات اتصال مستمرة مع مختلف القطاعات الحكومية والأهلية والاقتصادية في المجتمع.
- التواصل والتنسيق المستمر لأعمال مشتركة مع الجهات الخيرية والأهلية واللجان العاملة في المجالات المرتبطة بخدمة المجتمع ورعاية مصالحه.
- التعامل مع مختلف وسائل الإعلام لضمان وصول رسالة الجمعية وخدماتها لجميع شرائح المجتمع.

البعد الأمني:

- تنمية مشاعر الانتماء والولاء للوطن.
- استشعار المسئولية والغيرة تجاه كل ما يمس الوطن.

- يتحقق الكثير في الجانب الأمني كلما نجحت جهود علاج المشكلات الاجتماعية.
- مبدأ الوقاية خير من العلاج ينطبق تماماً على قضية الأمن بمختلف أبعادها.
- تيسير مصالح المواطنين في محيط مجتمعهم المحلي سبيل إلى تحقيق الاستقرار والطمأنينة (عثمان، ٢٠٠٠: ص٢٣).

الفوائد المتوقعة لبرامج العمل التطوعي

إن تزايد الاهتمام الدولي بالتطوع، وتزايد أعداد المتطوعين عالميا، مؤشر على الفوائد الكبيرة التي يحققها التطوع للفرد والمجتمع فعلى المستوى الاجتماعي تحقق الخدمات التي يقدمها التطوع دورا مهماً في تكملة ما تعجز الدولة عن تقديمه من مشروعات خدمية و تنموية كما تتميز أنشطة القطاع التطوعي بالسلاسة في الحركة، مما يساعد على تقديم الخدمات بصورة أسرع و أيسر من الأجهزة الحكومية (الباز، ١٤٢٢ هـ) ويتيح التطوع الفرصة للتعرف على احتياجات المجتمع وتحديد مشكلاته، مما يسهم في تبني هذه المشكلات و حلها سواء عن طريق الحكومة أو عن طريق المؤسسات الاجتماعية الأخرى كما يساهم التطوع في تعبئة الموارد البشرية و المادية المحلية في سبيل النهوض بالمجتمع (حافظ، ١٩٩٧) وعلى المستوى الفردي يساهم التطوع في تحقيق العديد من المزايا للمتطوع منها:

- تنمية مفهوم الذات لدى الفرد.
- تقوية الانتماء الديني والوطني.
- تنظيم حياة الفرد بما يعزز جوانب الالتزام والتخطيط.
- إشباع حاجات الفرد النفسية والاجتماعية.

- إكساب الفرد الخبرة وتطوير مهاراته العملية والاجتماعية.

كما يحقق التطوع العديد من الفوائد الاجتماعية والمهنية للأفراد من بينها:

- تعزيز انتماء ومشاركة الأفراد في مجتمعهم.
- تنمية قدرات الأفراد ومهاراتهم الشخصية والعلمية والعملية.
- يتيح للأفراد التعرف على الثغرات التي تشوب نظام الخدمات في المجتمع.
- يتيح للأفراد الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع.
- يوفر للأفراد فرصة تأدية الخدمات بأنفسهم وحل المشاكل بجهدهم الشخصي.
- يوفر للأفراد فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي يحتاجها المجتمع، والمشاركة في اتخاذ القرارات.

ولا شك أن مشاركة الناس في العمل التطوعي وتفاعلهم مع مجتمعاتهم المحلية يمثل بعدا مهما في ربط الناس باحتياجات المجتمع ومشكلاته. ويفتح العمل التطوعي آفاقًا واسعة أمام الأفراد لاستكشاف مجتمعاتهم (محمد، ٢٠٠٣: ص٧١).

الأسباب التي تحول دون إقبال أفراد المجتمع على التطوع:

- **عدم المعرفة باحتياجات المؤسسات من المتطوعين:**

مما لا شك فيه أن هناك أفراد كثيرين في المجتمع لديهم مهارات وخبرات يمكن أن تفيد المؤسسات أو تفيد المجتمع إلا أنهم لا يعرفون بأن المؤسسات أو المجتمع يحتاج إليهم وبالتالي لا بد للمؤسسات أن تقوم بعمليات تسويق برسالة المؤسسة وأهدافها ونوعية الخدمات التي تقدمها ونوعية المتطوعين اللازمين لها.

- **غياب الفهم لدى المسئولين بالمؤسسات أو المجتمع دور المتطوعين:**

حيث لوحظ أن هناك بعض المسئولين بالمؤسسات لا يدركون الدور العظيم للمتطوعين، وقد يكون أيضا لديهم مفاهيم خاطئة عن ما يتوقع من المتطوعين أن يفعلوه.

- **غياب الفهم لدور المتطوعين في المجتمع:**

يقوم المتطوعين بدور مهم في رعاية بعض الفئات مثل «الأيتام، المعاقين، المسنين، المرأة إلا أن ذلك غير مدرك لأفراد المجتمع فلا بد أن يوضح العلاقة بين هذه الأعمال وبين تحقيق أهداف المجتمع.

- **غياب الاحترام العام للتطوع والمتطوعين:**

أبرزت بعض الدراسات أن هناك نظرة دونية من قبل المجتمع للمتطوعين وفي نفس الوقت عدم إعطائهم التقدير الكاف للجهود التي يبذلونها لذلك يمكن عمل حملة للتوعية بأهمية التطوع حتى يمكن تصحيح هذه الاتجاهات الخاطئة نحو المتطوع ونحو المتطوعين ونوعية الأعمال التي يقومون بها وأهميتها بالنسبة للمجتمع ككل.

- **الاعتماد على الجهود الحكومية وإهمال الجهود الأهلية:**

الحكومة لا يمكن أن تكون مسئولة عن كافة الخدمات وعن مواجهة جميع المشكلات ولا بد من تعاون الهيئات الأهلية والاعتماد على المتطوعين في مواجهة هذه المشكلات والتي تفوق طاقة الحكومة وذلك لن يتم إلا من خلال توضيح الدور المهم للتطوع وإسناد المسئوليات للمتطوعين ثم العمل على متابعة الأعمال المكلفين بها.

• **المفهوم الخاطئ القيام بالكل أو لا شئ:**

مما لا شك فيه أن كل منا لديه وقت معين أن يعطيه للجهود التطوعية إلا أن أحد المفاهيم الخاطئة الشائعة عن العمل التطوعي هو أن يقوم المتطوع ببذل الجهد طيلة الوقت وإلا تعتبر جهوده التطوعية ضعيفة هذا المفهوم قد يسبب حرجا شديدا للمتطوعين وقد يجعلهم يعزفون عن تقديم أي جهد تطوعي في المستقبل، إلا أن الحكمة تقتضي أن نجري تنسيقا بين المتطوعين الذين ليس لديهم وقت بحيث يمكن أن يسهموا في تحقيق أهداف المؤسسة وفي حدود الوقت المتاح لهم دون أن يؤثر ذلك عليهم ودون أن يؤدي إلى فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها (خضر، ٢٠٠٤: ص٧٨).

معوقات العمل التطوعي:

بالرغم من الاعتراف بأهمية الجهود التطوعية في المجتمع وما يمكن أن يحققه من إيجابيات تعود على المجتمع والمتطوعين أنفسهم إلا أننا كثيرا ما نجد بعض العقبات التي تقف أمام الجهود التطوعية فتحد منها أو يجعلها تحيد عن تحقيق أهدافها الحقيقية وتنقسم هذه المعوقات إلى:

• المناخ السياسي والاجتماعي في المجتمع الذي كثيرا ما يفرض نوعا من الوصايا على الجهود التطوعية.

• التعقيد التنظيمي اتجاه إجراءات السماح لممارسة المتطوعين وتعدد وجهات الإشراف.

• زيادة الأيدي العاملة والبطالة في سوق العمل من شأنه أن يوفر أيدي العاملة الرخيصة يستعاض بها عن الجهود التطوعية.

- الشعور بالاغتراب بين قطاعات المجتمع مم ينتج عنه عدم الإحساس بالانتمائية التي تعتبر من أهم الحوافز الجهود التطوعية.
- عدم وجود أجهزة متخصصة للتشجيع على التطوع أو تنظيمه في المجتمع.

معوقات خاصة بالمتطوعين:

محاولة المتطوعين التدخل في الممارسة المهنية، وعدم الدراية الكافية بأبعاد المشاركة ووجود إطار وحدود يقف عندها المتطوع في عملية الممارسة.

يهدف بعض المتطوعين من وراء مشاركتهم في أعمال المؤسسات الأهلية اكتساب مكانات اجتماعية أو إشباع ميولهم ورغباتهم حتى لو أدي ذلك إلى التضحية بأهداف المؤسسة.

لا يمكن ضمان استمرارية المتطوع في العمل بالمؤسسة ويمكن له أن ينسحب في أي وقت مما يجعل المؤسسة تتخوف من إسناد بعض المسئوليات الهامة له أو الميل إلى عدم الاستعانة أصلا بالمتطوعين.

عدم الإحساس بالمسئولية وانعدام الانضباط لدى بعض المتطوعين مما قد يؤدي إلى عرقلة الجهود المنظمة.

مطالبة المتطوعين ببعض الامتيازات داخل المنظمة نظير الجهود التي يبذلونها للمنظمة مما يخلق جوا من الصراع بين العاملين الدائمين والمتطوعين فيها (عرفة، ٢٠٠١: ص٧٨-٧٩).

واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية:

إن التطوع تعبير عن حرية الفعل والتعبير في حماية حقوق الجماعة المدنية

ولذا فإن إخضاع تلك الحرية لمؤسسات بيروقراطية عامة سيقضي على استقلاليتها ومن ثم عطاءها والمفوضية هو اختيار رشيد يجمع ما بين التنظيم ومرونة الحراك تضمن سعي المجتمع لأهداف وطنية عليا وتحقيق أغراض التطوع الأخرى في إخاء وتعاون لا تناحر وإقصاء ولقد انطلقت مبادرات وطنية كبيرة ولاسيما في السنوات الأخيرة، بدأ العمل التطوعي في المملكة منذ أقدم العصور في أشكال مختلفة تتلاءم والبيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السعودي في ذلك الوقت ولم يأخذ الشكل المؤسسي إلا في الستينات الهجرية بعد توحيد المملكة وبناء وتأسيس الدولة على أسس حديثة. حيث شهدت تلك الفترة بداية المسيرة التنموية بإنشاء البنى التحتية والتجهيزات الأساسية ومن ثم الاهتمام برفع مستوى الأسرة والمجتمع. وكان من أولويات الدولة إنشاء مصلحة للضمان الاجتماعي لمساعدة المحتاجين والفقراء ورعايتهم انطلاقا من مبادئ العقيدة الإسلامية وذلك في سبيل تحقيق التكافل الاجتماعي بين الناس.

«حيث برز العمل التطوعي في المملكة منذ تأسيسها على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن ملك المملكة العربية السعودية رحمه الله تعالى، كواجب ديني يحث عليه الدين الإسلامي الحنيف والهدي النبوي الشريف، فقد تأسست الجمعيات الخيرية في كافة أرجاء المملكة يعمل بها متطوعون في مختلف المجالات كالطب والتمريض والدعوة والإغاثة وجمع التبرعات والزكوات والصدقات وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين ورعاية المسنين والمعاقين وتقديم الخدمة المناسبة لهم (القحطاني، ١٤٢٨: ص٧١).

حرص الملك عبد العزيز رحمه الله منذ اليوم الأول لقيام الدولة على تنفيذ الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية ووضعها موضع التنفيذ وظل يتابعها مرحلة تلو الأخرى فقد آمن رحمة الله بضرورة كفالة الدولة للفقراء والمحتاجين، فقد

أعال المعوز وأعان المحتاج، وأولى الفقراء والمساكين والعجزة والأيتام رعاية خاصة (النعيم، ١٤٢٨: ص٦٩).

في عام ١٣٥٤هـ أنشئت جمعية الإسعاف الخيري في مكة المكرمة وانحصرت خدماتها في تقديم الخدمات الإسعافية للحجاج في مكة المكرمة والمدينة المنورة ومدينة جدة وفي عام ١٣٨٢هـ صدرت اللائحة المنظمة للنشاط التطوعي وسمي بنظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية الاجتماعية الأهلية وتكونت في نفس العام الجمعية النسائية الخيرية بمدينة جدة، وجمعية النهضة النسائية بالرياض. وفي عام ١٣٨٣هـ صدر مرسوم ملكي بإنشاء مؤسسة الهلال الأحمر كتطوير لجمعية الإسعاف الخيري وأصبحت مؤسسة حكومية واعترف بها دولياً وأصبحت العضو الحادي والتسعين في اتحاد جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولية. كما أنشئت في عام ١٣٨٧هـ جمعية تاروت الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمنطقة الشرقية (ابراهيم، ١٩٩٤: ص١٩٤).

في العام ١٣٨٠هـ أنشئت وزارة العمل والشئون الاجتماعية، فأنشأت لها إدارة للرعاية الاجتماعية لتصبح مسؤولة عن أعمال الرعاية الاجتماعية والإشراف عليها ومتابعتها، ثم تم إنشاء وكالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الرعاية الاجتماعية ومنذ الخطة التنموية الأولى عام١٣٩٠هـ بدأت مصلحة الضمان الاجتماعي تنشط في خدمة ومساعدة المواطنين ذوي الحاجة للمساعدة – ثم بدأ النشاط التطوعي يتكامل مع النشاط الحكومي في مجال الرعاية الاجتماعية.

لقد تم إنشاء أول مركز للتنمية الاجتماعية في الدرعية والذي قام بدوره بتشكيل لجان أهلية متخصصة لتعمل في مجالات العمل التطوعي، كما تم في نفس الوقت إنشاء أول جمعية تعاونية بالدرعية. كما تم تحويل صناديق البر الخيرية إلى جمعيات خيرية وتم تدعيم هذا الجهد الرسمي والأهلي بإنشاء الإدارة العامة

للتنمية الاجتماعية والإدارة العامة للمؤسسات والجمعيات الأهلية من أجل تنظيم جهود الأفراد والجماعات وتوجيهها للعمل المشترك مع الجهود الحكومية من أجل النهوض بالعمل التطوعي بصورة متكاملة وفعالة.

وقد نهضت المملكة العربية السعودية بمسؤوليتها في العناية بالعمل التطوعي وأنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية للقيام بواجب الرعاية الاجتماعية ولتنشيط حركة المجتمع التطوعية من خلال جمعيات البر الخيرية المنتشرة في مناطق المملكة ومحافظاتها (الخراشي، ٢٠٠٤: ص٤٢)

العوامل التي تساعد على نجاح الجهود التطوعية :

من العوامل التي تساعد على نجاح الجهود التطوعية ما يلي:

- التنسيق بين الجهات العاملة في مجال العمل التطوعي حتى تتفادى الازدواجية والاتكالية التي قد ينعكس أثرها على العمل التطوعي.
- التخطيط المسبق والتنظيم الدقيق لأنشطة العمل التطوعي، بحيث يقوم على أساس علمي يعود نفعها على أفراد المجتمع المحتاجين وما أكثرهم في زماننا الحاضر.
- العمل على جذب الكفاءات النادرة وإقناعهم بالانضمام للجمعيات التطوعية حتى يسهموا بأفكارهم ومهارتهم في تطوير العمل التطوعي ورفع مكانته.
- الاهتمام بالتدريب والإعداد المهني للعاملين في مجال العمل التطوعي، فهم يقومون بمهمة إنسانية مهمة، وهكذا يجب على العاملين في هذا المجال أن يتحلوا بالمهارات العالية والدقة والانضباط.
- الاستفادة من تجارب الجمعيات الخيرية التطوعية في البلدان الأخرى والاستنارة بخططها وروادها لتطوير العمل التطوعي والارتقاء به.

- استخدام معطيات التكنولوجيا الحديثة في أداء العمل التطوعي، باستخدام الحاسب الآلي وحفظ المعلومات ووضع البرامج المستقبلية والحالية لإعانة ذوي الحاجات في المجتمع.
- التعاون مع القطاعات الرسمية والتنسيق معها لإيصال الخدمات التطوعية للمحتاجين كنزلاء المؤسسات الإصلاحية وإقامة مراكز تأهيل مهني تطوعي داخل السجون.
- دعم المتطوعين معنويا، ونرى في ذلك تحفيزا لهم للاستمرار في العطاء والعمل على رفعة المجتمع وسد حاجاته.
- الحفاظ على سرية المعلومات في العمل التطوعي، وذلك حفاظا على ماء الوجه لدى المحتاجين الذين يستفيدون من أنشطة العمل التطوعي.
- إدخال مادة بمسمى الأنشطة التطوعية في مناهجنا الدراسية يكون هدفها تبصرة التلاميذ بأهمية العمل التطوعي، وتحفيزهم على المشاركة فيه وحضهم على الاهتمام به.
- الاستفادة من طاقات الشباب والطلاب في العطلات الصيفية ومواسم الإجازات، وتنظيم المعسكرات لهم لدعم الأعمال التطوعية في المجتمع استغلالا لأوقات فراغهم فيما ينفعهم ويعود بالخير على مجتمعهم Corporation for National and Community Services..) .(.2006:p

ووجهة نظر ترى أنه نظرا لأهمية العمل التطوعي، وضعت شروط ومواصفات ينبغي اتصاف المتطوع بها حتى يحقق الغاية المنشودة من تطوعه وهي:

- الدقة في اختيار المتطوعين وحث كل متطوع على الالتزام بما يناسبه من عمل يتفق مع قدراته وإمكاناته ووقته.

- إيضاح مهام العمل وتفسيره للمتطوع ليكون مهيئًا للقيام به على أكمل وجه.
- احترام المتطوع للقواعد والنظم المتفق عليها والالتزام بما هو مكلف به.
- مساعدة المتطوع على الإلمام بسياسة الجمعية وأنظمتها وأهدافها ووظيفتها.
- تنظيم بعض الدورات التدريبية للمتطوعين الجدد لأداء أدوارهم بكل يسر وسهولة.
- أن يدرك المتطوع أهمية التدريب وما له من آثار في الخبرات والمهارات.
- أن تحدد الجمعية احتياجاتها لأعمال المتطوعين وتوزيع مسؤولياتها عليهم.
- أن يتقبل المتطوع أي توجيه وإشراف من قبل المسئولين لضمان حسن سير العمل.
- إجراء الجمعية لدراسات تقويمية كل حين لأنشطة وجهود المتطوعين.
- إتاحة الفرص لتجديد المتطوعين وعدم حكر التطوع على فئة معينة.
- تكريم المتطوعين وتقديم الشكر والعرفان لهم لبث روح العطاء من جديد بينهم.
- عدم الإقلال من جهودهم رغم قلتها وفق الظروف السائدة ومراعاتها (Marta & others، 1999:p.89)

أساليب زيادة وتفعيل مشاركة المواطنين:

حتى يتاح للعمل التطوعي ممارسة أدواره لابد من توافر ثلاث مقومات أساسية:

الأول: المعلومات المتاحة:

وهي مجموعة الحقائق الاجتماعية المتصلة بالبيئة ومكوناتها وعلاقة الإنسان بها والأساليب والطرق المعتمدة للتعامل معها والمشكلات الناجمة عنها والمجتمع

وتعداده وفئاته وشرائحه وتوزيعهم وعاداتهم والتقاليد السائدة بين أفراده وجماعاته وشبكات العلاقات، والمهارات والخبرات، والإمكانيات المتاحة والرغبة في توظيفها والاستفادة منها.

الثاني: المناخ الملائم:

أن تتوافر البيئة المناسبة لبروز الجهود التطوعية وهو الأجواء الديمقراطية، فكلما كان المجتمع يعتمد الديمقراطية يبرز العمل التطوعي وينتعش ويتلاشى في المجتمعات الأقل ديمقراطية، حيث يتيح المناخ الديمقراطي للأفراد حرية تنظيم أنفسهم وحشد جهودهم وتركيز اهتمامهم لخدمة مجتمعاتهم وتعميق انتمائهم وازدياد الرغبة في التطوع وإشباع حاجات شخصية وجماعية ومجتمعية.

الثالث: التنظيم الجيد:

يعني القدرة على المواءمة بين الأهداف والإمكانيات. ويؤدي التنظيم الأمثل إلى استثمار وتوظيف كل الطاقات والإمكانيات المتاحة من خلال تولد الرغبة والدافع والحماس لدى كافة الجهود التطوعية وسبل تنظيمها وتفعيلها أفراده وجماعاته ومنظماته الأهلية وتشجيع المبادرات الإبداعية من خلال إزالة العوائق القانونية والتنظيمية التي تحول دون التقدم في هذه المجالات(Preston، 2006،p.63).

وفيا يلي مجموعة من الاقتراحات لزيادة وتفعيل المشاركة:

- حسن اختيار المتطوعين: وللاختيار السليم يجب مراعاة ما يلي:
- الحصول على موافقة المتطوع.
- تحديد شكل المساعدة المطلوبة من المتطوع.
- تصنيف المتطوعين حسب خبراتهم ومهاراتهم.

- الاهتمام باحتياجات ودوافع المتطوع.
- اختيار متطوعين من الجنسين ومن أعمار مختلفة ومؤهلات مختلفة.

ويستخدم في اختيار المتطوعين:

- المقابلة الشخصية: وهي أداة أساسية حيث تتيح الاتصال المباشر بالمتطوع ولكن يجب الإعداد الجيد لها من حيث تحديد أهدافها وما نريد أن نستوفيه خلالها واختيار أعضاء لجان المقابلات.
- المصادر الموثوق بها: وهم الأشخاص الذين يمكن الرجوع إليهم للسؤال عن الشخص الذي يتقدم للتطوع، أو هم من يطلب منهم ترشيح بعض الأشخاص للاعتماد عليهم في الأعمال التطوعية.
- المقاييس الموضوعية: لدراسة سمات شخصية المتطوع وما تتميز به أو ما يحتاجه من تدريب كالكشف الطبي واختبارات الشخصية... إلخ.
- وسائل الإعلام: حيث تساعد ما ينشر من معلومات واحتياجات في وسائل الإعلام إلى انتشار الدعوة، وبالتالي الوعي بأهمية التطوع، وترشد جهود المتطوعين حيث يتجهوا إلى الهيئات التي تحتاج إلى جهودهم مباشرة.

وتراعى بعض الصفات الأساسية في المتطوع:

- حب الخير: بحيث يعطي الإنسان جهده ووقته وماله لوجه الله أولا، ثم لخدمة قضايا مجتمعه وإخوانه.
- الالتزام: بحيث إذا أعطي مسؤولية معينة أن يتمها وينفذها كما وعد بها في البداية.
- السمعة الطيبة: أن يكون ملتزما بالقيم الأخلاقية والنظم الخاصة بالمؤسسة والمجتمع.

- على استعداد للاستجابة للإشراف والتوجيه من قبل الخبراء في المؤسسة.
- النضج العقلي والانفعالي والاجتماعي في حدود ما يلزم لتأدية عمله.
- القدرة على تحمل المسؤولية واحترام الناس وتقبلهم.

٢ - تدريب المتطوعين:

عمل دورات تدريبية مخططة للراغبين في العمل التطوعي، وتكون هذه البرامج محدودة المدة ومرنة وبسيطة حتى تحقق الهدف منها ومن المهارات التي تهدف الدورات التدريبية إلى إكسابها للتطوع:

أ - مهارات كتابة التقارير.

ب- فن توزيع الأغذية والأدوية في مواقع الأحداث.

ج- فن جمع التبرعات.

د - مهارات إدارة المنظمات الخيرية.

ه- كيفية التعامل مع المتطوعين.

و - إدارة الاجتماعات.

ز - مهارة تشخيص المشكلات واتخاذ القرارات.

ح- مهارة الاتصال الفعال.

ط- إدارة المشاريع الخيرية ومتابعتها.

ي- مهارة إقامة المعارض الخيرية.

ز- الجهود التطوعية وسبل تنظيمها وتفعيلها.

٣ - إنشاء مكاتب أو مراكز للتطوع:

استحداث هيئة أو مركز لخدمة التطوع والمتطوعين يتولى القيام بما يلي:

- قيادة العمل التطوعي وتنظيمه سواء على مستوى المجتمعات المحلية أو مستوى المجتمع ككل.
- تقديم المشورة للمتطوعين أو الراغبين في التطوع للاستفادة من طاقاتهم وتقويم جهودهم وفق سياق موحد يخدم مضامين التطوع، ويساعد على تحقيق مستهدفاته.
- العمل على تنسيق العمل بين الهيئات والمنظمات والجمعيات التي تعمل في إطار التطوع بما يضمن تكامل الجهود المبذولة وتناغمها، وخاصة فيما يتصل بوضع الخطط وتنفيذ البرامج واستغلال الإمكانيات المتاحة والبرامج التدريبية والتوعية الإعلامية وغيرها.
- التعريف بالعمل التطوعي وأهدافه ومنطلقاته لخدمة المجتمع وانتشار الوعي الاجتماعي للمواطنين وحفزهم على التطوع بمختلف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية.
- وضع برامج وسياقات علمية وعملية لتدريب المتطوعين على الأعمال التي سيسهمون في أدائها كل حسب قدراته وإمكانياته والعمل معهم جنبا إلى جنب لتقديم المساعدة لهم وإرشادهم لأفضل الأساليب لتحقيق الأهداف المرجوة.
- تقييم العمل التطوعي من حيث خططه واستراتيجياته وأنساقه ومدى تحقيقه للغايات والأهداف المرجوة، وبالتالي تحديد الإيجابيات والسلبيات.
- إجراء البحوث والدراسات حول العمل التطوعي وبيان مدى كفايته وما يحتاج إليه لتفعيله وإنجاحه آخذين في الاعتبار التجارب والتطبيقات التي تجري في الدول الشقيقة والصديقة للاستفادة من تجارب الآخرين وكذا الاستفادة من المؤتمرات الدولية للتطوع.

٤ - العمل على تنشيط اشتراك المواطنين:

ومن الممكن أن يتم ذلك باستخدام وسيلتين (فتوح، ٢٠٠٠: ص١٧٩):

أ - التنشئة الاجتماعية للأجيال الصاعدة، ومساعدتها على تحمل مسؤوليات المواطنة، والمشاركة في الأنشطة التي تخدم المصلحة الجمعية.

ب- العمل مع الناس في المجتمع، ومساعدتهم في التعرف على الاحتياجات المحلية، والعمل على مقابلة الاحتياجات، بالاعتماد على الموارد المتاحة.

٥- تقديم المكافآت والحوافز:

رغم أن المتطوع يعمل دون مقابل، إلا أنه لابد أن يكون هناك ما يحصلون عليه مقابل ما يبذلونه من جهود، و على سبيل المثال:

أ- توفير وسائل النقل المناسبة، ووسائل العلاج، أندية ثقافية وترفيهية.

ب- الاشتراك في الرحلات والمعسكرات (العمل الكشفي) وما شابه.

ج - استخدام وسائل النقل العام بتخفيضات، الدخول إلى الملاعب مجانا.

د - منح الأوسمة والميداليات وشهادات التقدير للجهود التطوعية المتميزة.

هـ- تحديد يوم للتطوع كل عام: سواء للدعوة إلى مزيد من المشاركة أو تكريم الجهود التطوعية السابقة ومن قام بها.

٦ - أن يكون لكل مؤسسة سياسة خاصة بالمتطوعين:

وذلك حتى يمكن الاستفادة من جهود المتطوعين أفضل استفادة ممكنة يراعى فيها ما يلي:

أ - أن يحدد الحد الأدنى للخبرات والمؤهلات المطلوبة للتطوع مع تحديد السن/ التعليم... إلخ.

ب- أن تحدد الحوافز والمكافآت التي تمنح للمتطوعين سواء مادية أو معنوية رمزية.

ج- أن تحدد خطة وإجراءات اختيار المتطوعين.

د - أن يكون هناك برامج لتدريب المتطوعين وخطة للإشراف عليهم وتوجيههم.

هـ- أن تحدد وسائل وأساليب التقويم سواء كان دوريا أو نهائيا.

و - إطار قيمي للعمل للحفاظ على كرامة المتطوعين والالتزام بأخلاقيات التطوع.

٧ - حث الشباب على الإسهام في الأعمال التطوعية :

الجهود التطوعية وسبل تنظيمها وتفعيلها وذلك عن طريق الوصول إليهم في تجمعاتهم:

أ - المدارس والجامعات: حيث الطلاب ينتشرون في فئات المجتمع على اختلاف مستوياتها.

ب- النوادي الثقافية: فيها يتجمع عادة نخبة من الشباب المثقفين الذين يمكن أن يسهموا مساهمة فعالة في العمل التطوعي.

ج- النوادي الرياضية: فيها يتجمع عدد من الشباب ذوي الكفاءات العالية، ويمكن الاستفادة منهم في العمل التطوعي الذي يتطلب جهدا عقليا وعضليا عاليا لا سيما في ميادين الإسعاف والإطفاء والإنقاذ (Smith, 1995:p.109)

٨ - تفعيل دور المؤسسات والجمعيات الأهلية :

وذلك من خلال عدد من الوسائل والتوجهات منها ما يلي:

أ - يجب اعتبار المنظمات غير الحكومية «الجمعيات الأهلية» شريكا أساسيا مع الحكومة على قاعدة الحوار والتشاور والتنسيق والتعاون، وذلك لتهيئة المناخ المناسب لإقامة الشراكة الحقيقية.

ب- ترسيخ رؤية أو مفهوم واضح للتنمية الوطنية الشاملة في الإطار والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي تقوم على المشاركة الحقيقية للمواطنين، ويحمل مضمونا تعبويا يرتبط بتعظيم قدرات الجمعيات وفرصتهم المجتمعية.

ج- تبني رؤية جديدة لقطاع الجمعيات ذات النفع العام باعتبارها طرفا في العملية التنموية على أساس شراكة تستند إلى التكافؤ في علاقات القوى بين الأطراف المختلفة، حيث إن الجمعيات تعتبر شريكا للدولة وليس وكيلا وبديلا عنها.

د - تكامل الدعوة إلى تقوية الجمعيات الأهلية ومساندتها ومساعدتها ماليا وماديا باعتبارها ضمانات أساسية لوجود شراكة حقيقية بين الدولة القطاع الأهلي غير الحكومي (عبد الرحمن، ١٤٢١: ص١٤-١٥).

هـ- إيجاد الآليات والأطر التي تمكن الجمعيات الأهلية من المساهمة في صياغة السياسات والبرامج التنموية الوطنية بما في ذلك تمثيلها في اللجان التنفيذية الإنمائية.

و - ضرورة تعميق المعرفة حول أوضاع الجمعيات الأهلية ودورها وإمكاناتها والصعوبات التي تواجهها وإجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال.

ز - تعزيز الثقة بدور الجمعيات الأهلية في المجتمع والمحافظة على استقلاليتها إزاء الجهات المانحة والداعمة لها.

ح - إيجاد آلية محددة لضمان الشفافية والمسؤولية والمساءلة والمراقبة المتبادلة المحلية في مجالات تبادل المعلومات حول الاستراتيجيات وخطط العمل ومشاريع تمويلها.

ط - تزويد الجمعيات الأهلية بالمعلومات والوثائق ونتائج المؤتمرات الدولية ومتابعتها ودعوتها للمؤتمرات واللقاءات المحلية والدولية الخاصة برسم السياسات التنموية وإشراكها فعليا في عملية التخطيط وصنع القرار.

ي - تحسين الأداء الداخلي للجمعيات الأهلية بالعمل على تغيير الممارسات غير المؤسسية وذلك عن طريق القوانين واللوائح والتوعية الديمقراطية مع تأكيد على أهمية دوران وتجدد القيادة، وإتاحة الفرصة لظهور عناصر جديدة في إدارة وتسيير شؤون الجمعيات.

ك - العمل على زيادة دعم قدرة الجمعيات وإتاحة الفرصة للاعتماد على الذات في مواردها بصورة أساسية قبل اعتمادها على الدخل القومي وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل الجمعيات.

ل - تنظيم جهود الجمعيات الأهلية والتنسيق فيما بينها لاستبدال التنافس بالتكامل؛ مما يعزز الثقة والتعاون، وذلك بإنشاء شبكات بين الجمعيات التي تعمل في مجال مشترك بهدف زيادة قدرة هذه الجمعيات على النشاط والتأثير (الرباح، ١٤٢١: ص٣٤).

الجهود التطوعية وسبل تنظيمها وتفعيلها:

- دعوة و سائل الإعلام للقيام بدور أساسي في التوعية بأهمية متابعة توصيات المؤتمرات الدولية وتنفيذها بشراكة حقيقية بين الحكومة والجمعيات الأهلية في كل مراحل التخطيط والعمل والتقييم.

- توسيع مجالات الأعمال التطوعية في المجتمع والاستعانة بأهل العلم والجاه والمال في إدارة الأعمال التطوعية وتوجيهها بما يخدم المصلحة العامة للفرد والمجتمع.

- أن يخصص أوقات معينة للتعريف بالعمل التطوعي وبيان أهميته وضرورته لكل من الفرد والمجتمع، أسوة بأسبوع المرور وأسبوع النظافة وأسبوع المساجد... إلخ (بار، ٢٠٠١: ص١٥٣).

معوقات العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية:

تواجه برامج العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية والعالم العربي العديد من الصعوبات والعقبات التي تحد من توسعها وانتشارها كما تؤدي هذه المعوقات إلى تقليص أعداد المؤسسات التطوعية وعدد الملتحقين بمؤسسات العمل التطوعي.

ويمكن تحديد أهم هذه المعوقات في الأبعاد التالية:

البعد الثقافي الاجتماعي:

يعد البعد الثقافي القيمي عاملاً مؤثراً في العمل التطوعي لما للمنظومة الثقافية والقيمية من تأثير على الدوافع والأسباب التي يحملها الأفراد. ورغم كون الثقافة الإسلامية تحمل في طياتها الكثير من القيم المحفزة على فعل الخير والتشجيع على ممارسة أعمال التطوع، إلا أن ثقافة التطوع في المجتمع العربي المعاصر مازالت تتسم اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي بدرجة متدنية من الفاعلية، وتعاني من إشكاليات أساسية تتمثل في جمود الخطاب الفكري وتقليديته في ميدان التطوع، ولا تزال الفجوة قائمة بين النظرية والتطبيق.

فعلى الرغم من الأولوية التي أعطاها الإسلام للتطوع والعمل الخيري، إلا أن مجالاته انحسرت في الغالب في بعض النشاطات والمصارف التقليدية، وبقي العمل التطوعي مرتبطا بمفهوم العمل الخيري، حيث تتركز الأعمال التطوعية على الجوانب الدعوية ومساعدة المحتاجين، ولم تنل الجوانب الأخرى ما تستحقه من الاهتمام.

وتساهم بعض الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع في تقليص مشاركة الشباب في العمل التطوعي، كالتقليل من أهميتهم الاجتماعية ومن دورهم في بناء المجتمع، وكذلك ضعف وعي الشباب بمفهوم وفوائد العمل التطوعي.كما أن هنالك أسباب تتحمل مسئوليتها المؤسسات الحكومية والأهلية تتمثل في قلة التعريف بالبرامج والنشاطات التطوعية أو عدم السماح للشباب بالمشاركة في صنع القرار داخل المؤسسة وقلة تشجيع ودعم العمل التطوعي (ياسين، ٢٠٠٢، ص٥٣).

وتشير الشبيكي إلى عدد من العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى عزوف الشباب عن المشاركة في الأعمال التطوعية من بينها:

- عدم توفر الوقت مما يؤدي إلى تعارض وقت العمل الأصلي مع العمل التطوعي.
- شعور المتطوعين الشباب بعدم الحاجة إليهم.
- خوف المتطوعين الشباب من الفشل.
- عدم إدراك المتطوع لأهمية دوره.
- عدم إشباع برامج وأنشطة التطوع الحالية لحاجات الأعضاء المتطوعين.
- عدم وجود الحوافز المعنوية (الشبيكي، ١٩٩٢: ص١٣٢).

وقد أشارت إحدى الدراسات الموسعة في بريطانيا إلى المعوقات التي تقلل من التحاق الشباب وصغار السن بالعمل التطوعي وعزتها إلى الأسباب التالية

- نقص المعلومات عن مجالات الأعمال التطوعية التي يمكن أن يلتحق بها الشباب.
- عدم توفر المواصلات المناسبة خصوصاً في المناطق الريفية.
- طول وتشعب نماذج واستمارات برامج التطوع.
- وجود بعض الصور الاجتماعية السلبية عن المتطوعين)خصوصاً بين الشباب(والنظرة من أقرانهم بأنهم ينخرطون في برامج تتصف بالنعومة وقد ساهم عدم قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة كالأسرة والمدرسة والمؤسسة الإعلامية بدور فاعل في غرس قيم التطوع والعمل الجماعي في نفوس الناشئة إلى عدم وعي الشباب بأهمية التطوع وبدوره في البناء الذاتي للفرد، وبأهميته في تطوير المجتمع. كما ساهم عدم تضمين المناهج الدراسية للمؤسسات التعليمية المختلفة بعض المقررات، والبرامج الدراسية التي تركز على مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي وأهميته ودوره التنموي، في تقليل اهتمام الشباب بالأعمال التطوعية.

البعد التنظيمي القانوني:

تشكل الأبعاد التنظيمية والقانونية إحدى العقبات الرئيسية في مجال تطوير العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية والعالم العربي. ذلك أن عدم توفر التشريعات والتنظيمات والأنظمة واللوائح التي توفر الإطار القانوني لعمل المنظمات التطوعية ومجال عملها وطرق إشهارها، يجعل من تأسيس المنظمات التطوعية أمرا بالغ الصعوبة. ورغم أن الوعي بالعمل التطوعي وأهميته للفرد والمجتمع آخذاً في التنامي، إلا أن التنظيمات واللوائح لا تتواكب مع الحاجات الفعلية لتطوير العمل بالصورة المناسبة. وتعاني برامج التطوع من قلة التنسيق والتكامل بين المؤسسات العاملة في مجال التطوع من ناحية، وانخفاض مستوى التعاون بين تلك الجهات

والقطاعات الرسمية من ناحية أخرى. إن تفعيل الأطر التنظيمية للعمل التطوعي، وتسهيل اجر ائته، يمثل إحدى الركائز الأساسية لتطوير العمل التطوعي وتشجيع ممارساته، مما يتطلب تسهيل إجراءاته الإدارية والتخفيف من القيود البيروقراطية الحالية.

ويشكل عدم توفر منظمات ومؤسسات تطوعية لدعم برامج التطوع وتقديم التسهيلات اللازمة لها إحدى العقبات المحورية في تطوير برامج التطوع المجتمعي. وتعاني المنظمات التطوعية من نقص الكفاءات الإدارية المتميزة، ومن غياب التخطيط المسبق الذي يساهم في جلب الكفاءات وفي تدريب المتطوعين في مجالات العمل التطوعي، وفي تطويع التقنية لتطوير مستوى الاتصال الإداري والمجتمعي ووضع البرامج المستقبلية. كما تعاني المؤسسات العاملة في مجال التطوع من عدم تحديد معايير مقننة لاداء العمل التطوعي، وما يصاحب ذلك من ضعف في تصميم الوظائف التطوعية، وتحديد الواجبات التي يتوقع أن يقوم بها المتطوع، والوقت اللازم لعمل المتطوع، إضافة إلى عدم توفر برامج التدريب للمتطوعين حسب مجال تطوعهم وبما يتوافق مع خبراتهم وميولهم.

البعد الاقتصادي السياسي:

تبنت أغلب البلدان العربية مفهوم دولة «الرعاية الاجتماعية» حيث تتولى الدولة توفير اغلب الخدمات الصحية والتعليمية والخدمية لمواطنيها. وقد ساهمت الطفرة الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع عائدات النفط في دول الخليج إلى ارتفاع مواردها المالية، مما عزز من قيام الدولة ببرامج الرعاية الاجتماعية، وأدى إلى عدم اهتمام الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني بتطوير برامج ومؤسسات تعنى بمجالات التطوع.

وعلى النطاق الفردي يلعب العامل الاقتصادي دورا أساسيا في الحد من مشاركة الأفراد في العمل التطوعي، إذ أن ضعف الدخل الاقتصادي للأفراد يجعلهم

ينصرفون عن أعمال التطوع إلى الأعمال التي تدر عليهم ربحا يساعدهم على قضاء حاجياتهم الأساسية.

ورغم التفاوت الاقتصادي ومعدلات الدخل القومي للدول العربية، إلا أن غالبية الأنظمة السياسة العربية ظلت غير متحمسة في العقود الثلاثة الماضية لتطوير برامج ومجالات العمل التطوعي.

وتشير الكثير من التجارب الدولية إلى أن كثيرًا من المؤسسات التطوعية تركزت أهدافها، وبرامجها لنقد وإصلاح الواقع السياسي أو الاقتصادي. وكما تشير أدبيات العمل التطوعي في الدول الغربية تأتي المشاركة السياسية، والتطوع في الحملات الانتخابية للمرشحين، ودعم بعض البرامج السياسية والاجتماعية ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات العامة والحقوق المدنية على رأس الأولويات والمجالات التي تستهوي المتطوعين وتحظى بمشاركة شعبية واسعة ومن فئات اجتماعية مختلفة تمثل أعمار متفاوتة.

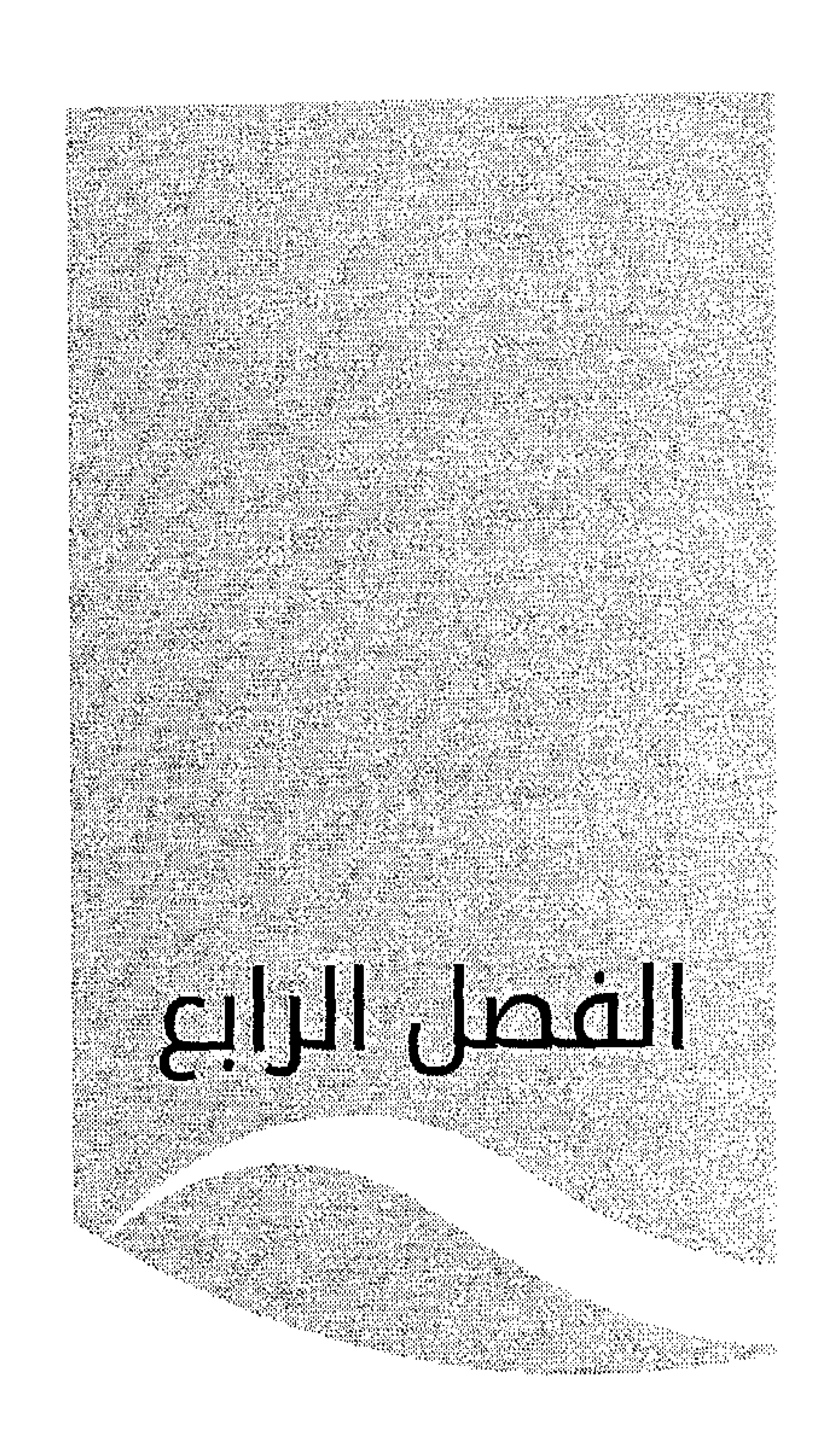
البعد الإعلامي:

ساهم غياب الدور الإعلامي عن التوعية بأهمية التطوع وبمؤسساته وبالأدوار التي يمكن أن يقدمها للمجتمع في قلة الإقبال على التطوع. وقد ساهمت الأبعاد الثقافية والتنظيمية والاقتصادية والمجتمعية السابق ذكرها في عدم تفاعل وسائل الإعلام مع برامج التطوع. وقد ساعدت عدة عوامل على عدم اهتمام وسائل الإعلام بالعمل التطوعي لعل من أبرزها ما يلي:

- عدم ترسخ ثقافة التطوع في المجتمع السعودي.
- قلة البرامج والفعاليات الخاصة بالتطوع مما يحد من تفاعل وسائل الإعلام.
- قلة مصادر المعلومات عن برامج التطوع ومجالاته وتحسن اعدد المتطوعين وغيرها من المعلومات التي يمكن صياغتها على شكل مواد أخبارية إعلامية (يعقوب والسلمي، ٢٠٠٥: ص١٧٦-١٧٧).

خاتمة:

من قراءاتنا السابقة لهذا الفصل نستخلص أن العمل التطوعي يؤدي لاكتساب القيم والأخلاق الرفيعة التي تنشر المحبة والرحمة والتعاطف وقد كانت هذه القيم أول ما دعا إليه الإسلام منذ نزوله، والوصول عليه أفضل الصلاة والسلام وصحابته رضوان الله عليهم قد ضربوا لنا أروع الأمثلة في العمل التطوعي سواء في انتشال الأمة من الجهل والتفرقة العنصرية واضطهاد العبيد، ونصرة الضعفاء، وتوجد حاجات إنسانية لا يمكن إشباعها بطريقة سوية عند بعض الناس إلا بالعمل التطوعي سواء للقائمين به أو المستفيدين منه، حيث أن المستفيدين من العمل التطوعي بحاجة إلى إشباع حاجاتهم الاجتماعية (كالتقبل الاجتماعي والاحترام والتقدير) ونظرا لأهمية العمل التطوعي في المجتمع فتسعى دراستنا لتسليط الضوء في الفصل القادم على واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية كما سيأتي ذكره بإذن الله تعالى،،



«أبرز مؤسسات العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية»

- مقدمة
- نشأة العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية.
- أبرز المؤسسات والجمعيات التطوعية ودورها في العمل التطوعي داخل المملكة العربية السعودية.
- أبرز المؤسسات والجمعيات التطوعية ودورها في العمل التطوعي خارج المملكة العربية السعودية.
- مؤتمرات العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية.
- جهود المملكة العربية السعودية في نشر ثقافة العمل التطوعي.

مقدمة:

يرى معظم الباحثين إن مفهوم التطوع بشكله الحديث ولد من رحم المجتمع المدني في الثقافة الغربية في حين أنه تاريخيا جزء من العمل الخيري في الثقافة الإسلامية، وتولي المملكة العربية السعودية عناية ملحوظة بالأعمال التطوعية وتسعى عمليا لنقل تلك العناية إلى واقع ملموس إيمانا منها بالدور الريادي والأثر البالغ ولعل من أهم وأبرز ملامح تلك العناية ما يلي:

(١) اعتماد المساهمة في الأعمال التطوعية ضمن الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية الثامنة للدولة.

(٢) منح إجازة للمشاركة في الأعمال الإغاثية.

(٣) مؤتمر عن التطوع.

(٤) مشروع النظام الوطني للتطوع.

(٥) المطالبة بتدريس التطوع في المدارس والجامعات.

(٦) توصية بإدراج العمل الخيري في مقررات الجامعات.

(٧) الاستعداد لاستضافة مؤتمر دولي لتفعيل العمل التطوعي لأول مرة.

(٨) المطالبة بتأسيس هيئة وطنية للعمل التطوعي.

(٩) مجلس الشورى يدرس إنشاء مجلس أعلى للعمل التطوعي. (الشريف، ١٤٢٩: ص٥).

المجتمع الخيري السعودي:

مر المجتمع الخيري السعودي بتطورات تأرجحت بين الرعوية والتمكين وبين المجتمع المدني والمجتمع الدعوي وقد كون سماته الخاصة، ويقصد بالعمل الخيري:

علاقة مباشرة بين طرفين أحدهما مانح والآخر متلق ويهدف الطرف الأول إلى مساعدة ودعم الطرف الثاني (المتلقي) لإشباع الاحتياجات الأساسية (مال، غذاء، ملبس...) والجمعيات الخيرية في هذه الحالة تلعب دور الوسيط بين الطرفين المتبرع والمحتاج، وقد تطور مفهوم العمل الخيري إلى عمل مؤسسي قصد به «منظمات تطوعية إدارية غير ربحية تستهدف النفع العام وتتركز مجالات نشاطها في احتواء المواطن واجتذابه للإسهام في عملية التنمية من خلال توفير التعليم والتدريب والتأهيل والتثقيف وإيجاد فرصة عمل له تكفل له الاعتماد على النفس، إن العمل الخيري الأهلي في المملكة العربية السعودية قطاع مهم للغاية وضرورة وطنية رعاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مستشعرا استكمال الحلقات كاملة (العام – الخاص – الأهلي) للنهوض بمستقبل ونهضة نوعية واعدة تجعل الناس مسئولين عن آمالهم وطموحاتهم التي شاركوا في صناعتها وهي الطريقة الوحيدة والمأمونة والواعدة للمشاركة السياسية والمتمشية مع طبيعة مجتمع الجزيرة العربية ومتطلبات التحديث والتطوير إنها البديل العقلاني والمصلحي عن نظام الأحزاب السياسية الذي يحيل الوطن إلى ساحة صراع غرائزي أو تمثيلية كوميدية ساذجة للديمقراطية (الشبيكي، ١٩٩٢: ص١١٨).

نشأتها وتطورها:

اتخذت أعمال الخير في المملكة العربية السعودية أشكالا كثيرة بدأت بالجهود الفردية في الإطار العائلي والقبلي، ثم تطورت إلى ما عرف بصناديق البر حيث كانت تجمع الأموال والصدقات في المواسم ثم توزع على المحتاجين، وقد امتدت بعد ذلك لتشمل المرافق العامة والخدمات الصحية ومساعدات الزواج وغير ذلك من أعمال البر.

وعندما أنشئت وزارة العمل والشئون الاجتماعية عام ١٣٨٠هـ أخذت على

عاتقها التوعية لتنشيط الحركة الأهلية التطوعية مما أدى إلى قيام عدد من الجمعيات الخيرية التي تسهم في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لكثير من الأسر. وفي عام ١٣٨٤هـ وضعت الوزارة نظامًا للجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية بهدف تنظيم الجهود التطوعية الأهلية وتنظيم أعمال البر والخير، كما أصدرت عددًا من اللوائح الأساسية والتعليمات الخاصة بتأسيس الجمعيات الخيرية وتسجيلها ومساعدتها ماديًا ومعنويًا ودعمها فنيًا، وقد أدى ذلك إلى إنشاء العديد من الجمعيات الأهلية ترجمة لإحساس المواطنين بمسئولياتهم تجاه إخوانهم ذوي الحاجة، وتأكيدًا لمبدأ مهم من المبادئ الإسلامية ألا وهو التكافل الاجتماعي.

وقد نمت خدمات هذه الجمعيات في مجال تقديم المساعدات المالية التي توفر الخدمات المباشرة وغير المباشرة لكي تساعد الأفراد على الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق برامج التعليم والتأهيل. ولم يكن العمل التطوعي في المجال الاجتماعي قاصرًا على الرجل، فقد شاركت المرأة السعودية الرجل في هذا المجال، وقامت بدور فاعل في مجال النشاط الاجتماعي التطوعي، فالجمعيات النسائية هي أولى الجمعيات التي سجلت رسميًا في المملكة وكان عددها آنذاك أربع جمعيات (النعيم، ٢٠٠٠: ص١٥).

أهداف العمل التطوعي في المملكة:

(١) السعي لتلبية حقوق الإنسان الأساسية من غذاء وكساء وسكن وتعليم وعلاج وعمل.

(٢) حماية حقوق المواطنين من الممارسات الخاطئة (الظلم) الذي يقع خاج النظام من موظفي الحكومة أو أرباب الأموال (المسئولية الاجتماعية).

(٣) دعوة المجتمع إلى الفضيلة والأخلاق وتعزيز أواصر التراحم والتكاتف والتكافل ولاسيما في الأزمات والنوائب والكوارث.

(٤) استثمار طاقات المجتمع وتوظيف مهاراتهم الخاصة وتطويرها وتنمية روح المبادرة والشراكة والقيادة.

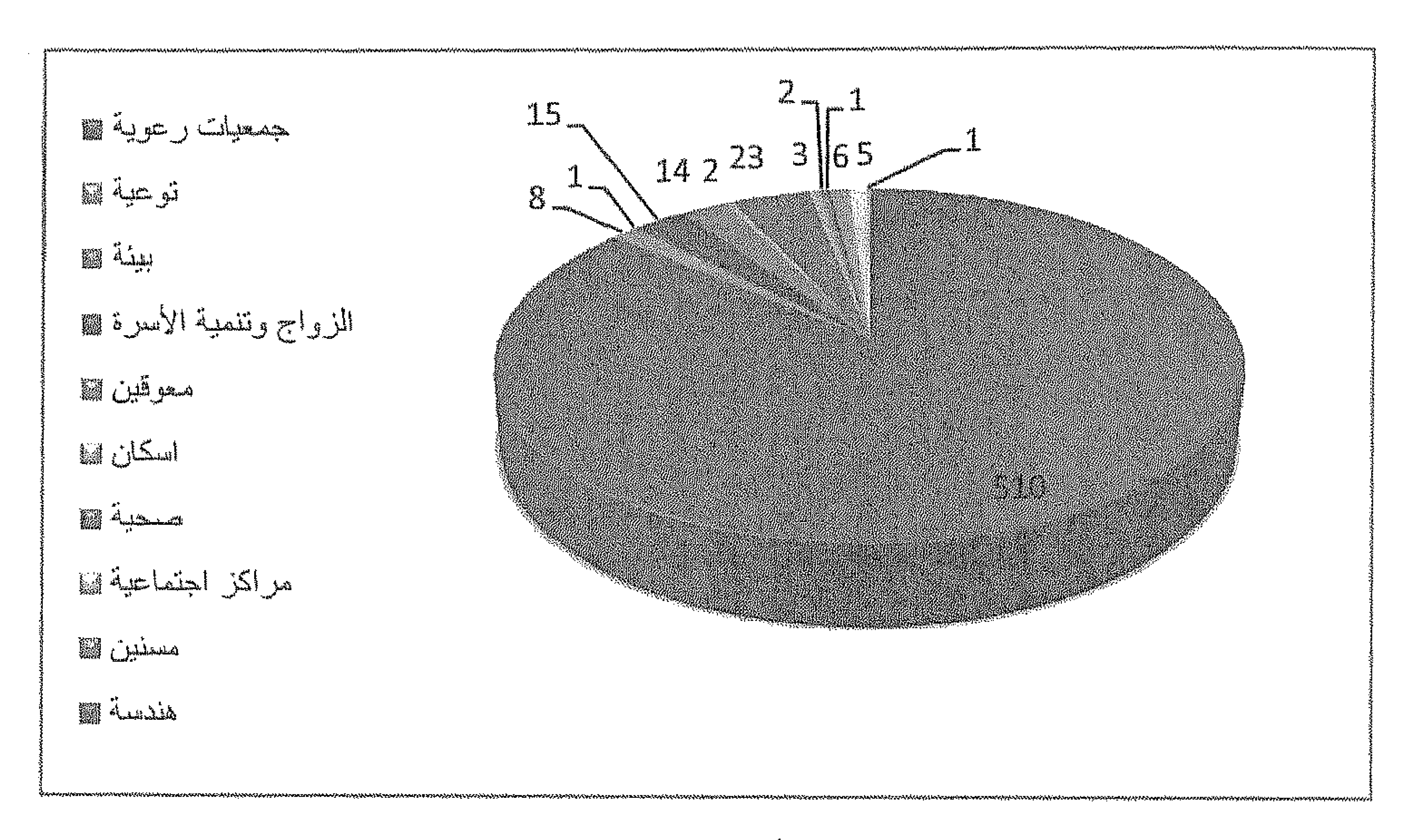
(٥) تمكين المواطن وإشراكه في التنمية وحقه في الحصول على عمل يكفل له الاعتماد على النفس.

إن العمل الخيري الأهلي في المملكة العربية السعودية قطاع مهم للغاية وضرورة وطنية رعاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مستشعرا استكمال الحلقات كاملة (العام- الخاص- الأهلي) للنهوض بمستقبل ونهضة نوعية واعدة تجعل الناس مسئولين عن آمالهم وطموحاتهم التي شاركوا في صناعتها وهي الطريقة الوحيدة والمأمونة والواعدة للمشاركة السياسية والمتمشية مع طبيعة مجتمع الجزيرة العربية ومتطلبات التحديث والتطوير إنها البديل العقلاني والمصلحي عن نظام الأحزاب السياسية الذي يحيل الوطن إلى ساحة صراع غرائزى (الحزيم، ٢٠١٢: ص٢٧).

إن السعوديين من أكثر شعوب العالم تطوعاً وبذلاً للخير وتقدر أصوله الوقفية الظاهرة بـ (٤٠) مليار تقريبا ينفق خلالها (٤) مليارات ريال سنوياً تقريباً عبر قنواته الرسمية أما عن مبادرته التطوعية الذاتية فأكثر مما سيذكر بكثير:

(١) الجمعيات الخيرية الداخلية:

صدرت أول لائحة تنظيم العمل بصناديق البر عام ١٣٩٥ ثم صدرت لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية عام ١٤١٠ وقد بلغ عدد الجمعيات الخيرية عام ١٤٣٢ (٥٩١) مؤسسة مصنفة كالتالي: (٥١٠) جمعيات رعوية كجمعية البر وفروعها، توعية (٨)، بيئة(١)، الزواج والتنمية الأسرية (١٥)، معوقين(١٤)، إسكان(٢)، صحية(٢٣)، مراكز اجتماعية(٣)، مسنين(٢)، هندسة(١)، أيتام(٦)، إرشاد أسري(٥)، حماية(١) (الحزيم، ٢٠١٢: ص١٩).



الجمعيات الخيرية الداخلية

المصدر (الخزيم، ٢٠١٢:ص١٩)

(٢) المنظمات الخيرية الدولية:

ينشط السعوديون في العمل الخيري الإسلامي ولهم حضور دولي بين من خلال مؤسسات مرموقة من أبرزها:

(١) منظمات هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية: تأسست عام ١٣٩٨، نشاطها إقامة المستشفيات والمدارس والكليات المتخصصة ومراكز الرعاية الاجتماعية والمهنية وملاجئ الأيتام والإغاثة في الكوارث والحروب.

(٢) منظمة الندوة العالمية للشباب الإسلامي: تأسست عام ١٣٩٢، وهي أول هيئة إسلامية عالمية متخصصة في شؤون الشباب المسلم وتقوم عقيدته وفكره وسلوكه وتتبنى قضاياه وتعرف بآماله وآلامه وتعيد إحياء التضامن الإسلامي من خلال برامج تربوية ودعوية وإعلامية تقاطعت مؤخرا وأهداف هيئة الإغاثة العاجلة وإقامة الخدمات والمشاريع الصحية وكفالة

الأيتام وتوزيع لحوم الأضاحي وإفطار الصائمين.

(٣) منظمة مؤسسة الحرمين الخيرية، تأسست عام ١٤٠٨ وتتشابه أنشطتها بهيئة الإغاثة والندوة العالمية الإغاثية والاجتماعية والتربوية والطبية والأيتام إلا أنها اهتمت بترسيخ العقيدة السلفية ونشر العلم الشرعي.

(٤) منظمة مؤسسة مكة المكرمة الخيرية: تأسست عام ١٤٠٧ ونشاطها الرعاية الاجتماعية والأيتام وحفر الآبار وبناء المساجد.

(٥) منظمة إدارة المساجد والمشاريع الخيرية: تأسست عام ١٤١١ وتقوم بمناشط تعليمية ودعوية وإغاثية ومن المنظمات.

(٦) منظمة مؤسسة الوقف الإسلامي تأسست عام ١٤٠٨ وتهتم بالدعوة والتعليم والتربية على العقيدة الصافية ونشطت في أوروبا وروسيا والجمهوريات الإسلامية الجديدة (الحزيم، ٢٠١٢: ص ٢٢).

إن دوافع التطوع بالمملكة العربية السعودية لا تختلف عن دوافع أي مجتمع آخر سوى أن الدافع الديني يلعب دوراً كبيراً، حيث أن أهم دافع للعمل التطوعي عند السعوديين هو الرغبة في الحصول على الأجر والثواب والرغبة في تحقيق الذات والتعلم واكتساب المعارف الجديدة والنمو الشخصي والرغبة في شغل أوقات الفراغ وتلبية لحاجة فطرية لدى الإنسان وهي الرغبة في الاتصال بالآخرين.

النشاطات والبرامج والمنجزات للجمعيات والمؤسسات الخيرية التطوعية:

إن النشاط الأهلي التطوعي الذي تمارسه الجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية ينبثق من تعاليم الشريعة الإسلامية الداعية إلى البر والإحسان ومساعدة المحتاجين ورعاية الأيتام والأرامل، وهذا ليس غريبًا في مجتمع المملكة المسلم المتمسك بعقيدته الإسلامية، حيث يكثر المحسنون وفاعلو الخير.

وقد استطاعت هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية بدعم الدولة السخي ومؤازرة المواطنين المحسنين وإخلاص القائمين عليها وتفانيهم، تحقيق ما يرفع مستوى الفئات المحتاجة للرعاية وأن تخطو خطوات واسعة في هذا المجال في خلال مدة قصيرة هي عمر هذه الجمعيات والمؤسسات. وقد بلغ عدد الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخيرية الخاصة ما يزيد على (١٣٧) جمعية ومؤسسة، منها جمعيات البر وجمعيات خدمة المجتمع وجمعيات رعاية المعوقين والمسنين وجمعيات نسائية تزيد على العشرين، تعني عناية خاصة بالأمومة والطفولة ورعاية الفتيات، وتقدم الخدمات الصحية والثقافية والتربوية وغير ذلك من الخدمات، ومن المجالات التي تعمل فيها هذه الجمعيات والمؤسسات مايلي:

أولاً: مجال رعاية الأطفال:

١- افتتاح رياض الأطفال ودور الحضانة.

٢- افتتاح مراكز الرعاية النهارية.

٣- افتتاح دور الحضانة الاجتماعية الإيوائية.

٤- افتتاح نوادي الأطفال.

٥- إقامة ندوات توعية عن رعاية الطفل.

٦- إنشاء مكتبات خاصة بالاطفال.

ثانيًا: مجال التدريب والتأهيل:

١- اعداد مربيات رياض أطفال.

٢- إقامة دورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي.

٣- إقامة دورات تدريبية في النسخ على الآلة الكاتبة.

٤- إقامة دورات تدريبية في التفصيل والحياكة للسيدات.

٥- تعليم التطريز والطهي وإدارة المنزل.

٦- تعليم اللغات للجنسين باستخدام المختبرات.

٧- فتح فصول تقوية للطلاب والطالبات في بعض المواد الدراسية.

ثالثًا: المجال الصحي:

١- افتتاح عدد من المستوصفات والعيادات الطبية.

٢- المشاركة في حملات التبرع بالدم وأسبوع النظافة.

٣- إقامة مسكن صحي لإقامة المرضى الذين يراجعون المستشفيات.

٤- افتتاح مراكز للتمريض والعلاج الطبيعي.

٥- عمل دورات تدريبية في الإسعافات الأولية.

٦- توفير سيارات إسعاف لنقل المصابين إلى المستشفيات.

٧- تأسيس لجان اصدقاء المرضى في مختلف انحاء المملكة.

رابعًا: المجال الثقافي:

١- عقد الندوات والمحاضرات ودعم المكتبات العامة.

٢- إقامة أمسيات شعرية.

٣- إقامة مسابقات ثقافية.

٤- تحفيظ القرآن.

٥- توزيع الكتب والنشرات الخاصة بالتوعية الدينية والاجتماعية.

٦- إحياء رسالة المسجد العلمية والثقافية، وإنشاء مكتبات المساجد.

خامسًا: مجال الإسكان:

١- المساعدة في دفع أجور المسكن لبعض الأسر.

٢- إدخال تحسينات على مساكن الأسر المحتاجة لذلك.

سادسًا: مجال رعاية المعوقين:

١- افتتاح مجمع صحي اجتماعي لرعاية العجزة والمعوقين من الجنسين.

٢- افتتاح مشاغل خياطة للمعوقات المتخرجات من مراكز التأهيل المهني.

٣- افتتاح معهد لرعاية الصم.

سابعًا: مجال الخدمات العامة:

١- إقامة وترميم المساجد.

٢- حفر الآبار.

٣- تأجير صالات الأفراح.

٤- فتح الطرق القصيرة داخل الاحياء والحارات.

٥- تيسير الحج لغير القادرين.

٦- أعمال النظافة.

٧- المشاركة في أسابيع الشجرة والمرور وغيرها من الأيام والأسابيع والمناسبات المحلية والعربية والدولية.

٨- العناية بالمقابر ومغاسل الموتى.

٩- إقامة الأسواق الخيرية.

١٠- كفالة الأيتام والأرامل والمحتاجين.

ثامنًا: مجال مساعدة الأسر:

١- جمع التبرعات لأعمال البر والخير.

٢- القيام بصرف وإيصال الإعانات للأسر المحتاجة.

٣- تقديم المساعدات المادية والمعنوية للراغبين في الزواج (النعيم، ٢٠٠٠: ص١٦-١٧).

أولاً: الجمعية السعودية الخيرية لرعاية الأطفال المعاقين:

هي جمعية خيرية أهلية، تأسست بجهود تطوعية من أهل البر والخير، وذات شخصية اعتبارية مستقلة، والهدف الأساسي من إنشائها تقديم رعاية متكاملة للأطفال المعاقين من كلا الجنسين، من سن الميلاد حتى سن الثانية عشرة.

وقد استطاعت الجمعية، رغم حداثتها أن تقدم الكثير من الإنجازات والمشاريع والبرامج الخاصة برعاية الأطفال المعاقين، ويمكن الإشارة إلى أبرزها:

إنشاء مراكز لرعاية الأطفال المعاقين وتأهيلهم: فقد تبنت الجمعية إستراتيجية تقوم على رعاية الأطفال المعاقين وتأهيلهم وعلاجهم وتعليمهم وإكسابهم المهارات الضرورية التي تساعدهم على خدمة أنفسهم واندماجهم في المجتمع، وذلك من خلال تعميم مشروع إنشاء مراكز لرعاية الأطفال المعاقين في أنحاء المملكة، حيث أقيمت هذه المراكز حتى الآن في كل من الرياض ومكة المكرمة وجدة.

ويلقى الأطفال المعاقون في هذه المراكز أحدث الخدمات، وبما يتناسب مع احتياجاتهم الخاصة، وفق نوع إعاقاتهم وطبيعتها حيث يتوفر بكل مركز عدة أقسام، ابتداء من القسم الطبي، مروراً بالعيادة النفسية، ثم قسم العلاج والتدريب المهني، وقسم العلاج الطبيعي، وأخيراً القسم التعليمي (النعيم، ١٤٢٦: ص٣٠).

ثانياً: مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة (الخضيري و النعيم، ١٤٢٠: ص٢٤):

وهو مركز علمي متخصص في أبحاث الأطفال المعاقين، وتقديم الاستشارات الفنية والعلمية في مجال رعاية المعاقين وتأهيلهم وتوثيق الصلات بالمؤسسات الحكومية والخاصة، والمراكز المتخصصة، والجامعات، على المستويين المحلي والعالمي، والتنسيق فيما بينهما؛ لتشجيع التعاون والعمل المشترك في مجالات أبحاث الأطفال المعاقين ورعايتهم.

ولقد تبني المركز مشروعاً وطنياً لدراسة الإعاقة لدى الأطفال في المملكة، إضافة إلى القيام بوضع خطط لتنمية الخبرات والقدرات البشرية من أجل الوصول إلى تقديم خدمات الرعاية التأهيلية المثلى، بالإضافة إلى البدء في الإعداد والتحضير لمشروع وطني لنظام المعاقين يتناول الجوانب الوقائية والعلاجية والتأهيلية والتشغيلية، وتنمية قدرات المعاقين الجسمية والعقلية، وعدم مشاركتهم في مختلف مجالات التنمية والبناء.

ومن أجل تعريف المجتمع بأهمية رعاية المعاقين وخدمتهم، فقد أنشأت الجمعية جائزتين للتشجيع على خدمة فئة المعاقين:

أ - الجائزة الأولى: جائزة الجمعية للخدمة الإنسانية: وهي تمنح لمن ساهم مساهمة متميزة في تقديم المساعدة في بناء المشروعات الخيرية للجمعية أو تطويرها أو دعمها.

ب - الجائزة الثانية: جائزة الجمعية لأبحاث الإعاقة: وتمنح لمن ساهم مساهمة فعالة في مجال الوقاية من الإعاقة، إما بحثاً أو دراسة أو علاجاً أو اكتشافاً علمياً غير مسبوق في مجال الأطفال المعاقين (الخضيري والنعيم، ١٤٢٠: ص٢٥).

ثالثاً: لجان التنمية الرئيسية والمحلية والمتخصصة:

تنطلق هذه اللجان من التكافل الاجتماعي السائد في المجتمع العربي السعودي، الذي يعتبر نمطاً من أنماط السلوك يتمسك به الأفراد والجماعات تروي جذوره تعاليم الإسلام الحنيف، وتبرز روح المعاونة والمشاركة بين أبناء المجتمع المحلي في تلبية احتياجات الأفراد ومعاونتهم عند الحاجة.

ومع بداية مشروع تنمية المجتمع في المملكة، وتأكيداً للمشاركة الأهلية في جهود التنمية الاجتماعية المحلية، برزت اللجان الأهلية في مراكز الخدمات الاجتماعية، وانبثقت عنها لجان فرعية متخصصة من قطاعات التنمية الاجتماعية، وأصبح دورها واضحاً في المشاركة في اختيار البرامج وتخطيطها والمشروعات الأهلية، ومن ثم تنفيذها وتمويلها ومتابعتها.

ومن خصائص هذه اللجان سهولة التكوين، والبساطة المتناهية في التكاليف المالية ودورها الإيجابي في مقابلة احتياجات المجتمع ببرامج متجددة، وسهولة التنفيذ والتكاليف، وتقوم هذه اللجان بتوفير الدعم المادي للبرامج والمشروعات، وذلك بجمع مساهمات من الأهالي والمؤسسات، للصرف منها على الأنشطة والبرامج المتعلقة برياض الأطفال والشباب والأمومة، والدراسات الاجتماعية، والتوعية والتثقيف، والبرامج التشغيلية للأسر.

رابعاً: جمعية النهضة النسائية الخيرية:

من الجمعيات النسائية الخيرية التي تأسست في الستينات وتهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية إلى الأسر التي ترعاها بوجه خاص، وإلى المحتاجين كافة من شرائح المجتمع المختلفة بوجه عام. وللجمعية إسهامات متعددة على الأصعدة الاجتماعية والثقافية والصحية كافة، ومن أبرزها تحقيق

الرعاية الشاملة للأسر التي تقوم على رعايتها، بما في ذلك الجوانب الصحية، حيث أعدت برنامج توعية صحية مكثفاً يستهدف الأسر المعنية، وقد شمل البرنامج زيارات ميدانية، وحلقات نقاش، ومحاضرات، مع استخدام وسائل التوعية الصحية المقروءة والمسموعة، وكانت نتائج البرنامج جيدة جداً؛ حيث تمكن الفريق الصحي من تلمس مدى تأثيره في تصحيح المفاهيم والميول والممارسات الصحية والطبية الخاطئة، وتحسين مستوى الوعي الصحي وسط الفئة التي ترعاها الجمعية.

ومن إنجازات الجمعية أيضاً إنشاء مركز التعليم الخاص للذين يعانون من مرض «متلازمة داون» التي تعني الإصابة بوجود صبغة زائدة في كل خلية من خلايا جسم الطفل المصاب، أي أن هناك (٤٧) صبغة من خلايا الطفل المصاب، بدلاً من (٤٦) صبغة، والموجودة عادة في خلايا الطفل الطبيعي- وذلك استجابة لطلب الأمهات، وللحاجة الماسة لتقديم الخدمات المتخصصة للأطفال.

ويهدف هذا المركز إلى خدمة هؤلاء الأطفال المصابين عن طريق تطوير قدراتهم في الجوانب الرئيسية، بالإضافة إلى تقديم الدعم والمعلومات للأهل ومساعدتهم على اكتساب مهارات تسهل عملية نمو الطفل وتطوره، ويعتمد المركز في تمويله على التبرعات والإعانات والرسوم المقررة، وبناء على توصيات الأخصائية الاجتماعية، يتم إعفاء بعض الأطفال المحتاجين من الرسوم، أو تخفيضها عن بعضهم الآخر (الخضيري، ١٤٢٠: ص٢٦).

خامساً: مسكن الوفاء الصحي:

وهو أحد فروع جمعية الوفاء الخيرية النسائية، الذي تبرع به أحد المحسنين في عام ١٤٠٠هـ، وهو المسئول عن تمويله والإنفاق عليه بالتعاون مع الجمعية، وبمؤازرة من قبل آخرين من ذوي القلوب الرحيمة من خلال تقديم التبرعات النقدية والعينية.

والمسكن مؤثث ومدار بنظام الخدمة الذاتية، وخصص لإقامة المرضى والمرافقين المحولين إلى المستشفيات التخصصية، والقادمين من خارج منطقة الرياض ممن لا تمكنهم أحوالهم المادية من تحمل نفقات الإقامة والانتقال، حيث تقدم لهم خدمة فندقية على مستوى معقول مع تأمين المواصلات وبعض المساعدات المالية لهم، والمسكن يحتوي على سبعة وعشرين غرفة، منها أربعة عشرة غرفة خاصة بالعوائل، والباقي خاص بالأفراد ويستوعب (١٢٠) مريضاً ومرافقاً، ويستقبل المسكن الجنسيات كافة دون استثناء.

سادساً: جمعية الهلال الأحمر السعودي:

وتعتبر تجربة رائدة في المجال التطوعي ومثالاً حياً على العطاء والبذل في منطقة مكة المكرمة، حيث أسسوا جمعية الإسعاف الخيري عام ١٣٥٤هـ لتقديم الخدمة الإسعافية لحجاج بيت الله الحرام، ولاقت هذه الفكرة استحساناً ودعماً من الملك عبد العزيز رحمه الله، وأقامت مراكز إسعافية في مكة المكرمة يعمل بها متطوعون من أبناء المنطقة واقتصر عمل الجمعية على الخدمة التطوعية في منطقة مكة المكرمة حتى عام ١٣٨٣هـ، فرؤى تصميم خدمات هذه الجمعية على كافة أنحاء المملكة فتحول اسمها إلى جمعية الهلال الأحمر السعودي أسوة بما هو معمول به في دول العالم.

أهداف الجمعية:

- تقديم الخدمة الطبية الإسعافية في زمن السلم والحرب في جميع الأحوال والظروف.
- تقديم الخدمة الطبية الإسعافية لحجاج بيت الله الحرام في مناطق الحج والطرق المؤدية إليها.
- المساهمة في محاربة الأوبئة والاشتراك مع الأجهزة المختصة.

سابعاً: المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد (قسم الجاليات):

١ - نشأة المكتب:

صدرت موافقة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد على إنشاء المكتب ليكون مقراً لدعوة غير المسلمين من أبناء الجاليات داخل المملكة وذلك بتاريخ ١٤٠٩/١٠/١٢هـ. ومن ثم اختيرت منطقة البطحاء بمدينة الرياض لتكون مقراً له، نظراً للكثافة السكانية من العاملين في الشركات والمؤسسات المرتادين لهذه المنطقة خصوصاً في عطلة نهاية الأسبوع.

٢ - أهداف المكتب:

تنطلق أهمية المكتب من المسؤولية الشرعية تجاه دعوة غير المسلمين إلى الإسلام لذلك يهدف المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية السامية النبيلة ومن أهمها:

- دعوة الوافدين من غير المسلمين إلى الإسلام وتعريفهم بأحكامه.
- إيجاد قاعدة صلبة لحديثي العهد بالإسلام وبناء أسس متينة من العقيدة السليمة.
- توضيح العقيدة الإسلامية الصحيحة والدعوة إلى نبذ البدع والخرافات الموجودة عند بعض المسلمين الوافدين للمملكة.
- تعليم حديثي الإسلام ما يلزمهم من أمور دينهم.
- العمل على تعميق العلاقة الأخوية بين حديثي الإسلام وإخوانهم المسلمين داخل المجتمع.
- العناية بحديثي الإسلام وتوجيههم إلى الجمعيات والمراكز الإسلامية

الموثوق بها في بلادهم عند انتهاء فترة عملهم بالمملكة (يعقوب والسلمي، ٢٠٠٥: ص٦٤).

٣ - وسائل تحقيق الأهداف:

يعتمد المكتب على العديد من الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافه ومن أبرزها ما يلي:

- إقامة المحاضرات والدورات العلمية لتوضيح الإسلام وأحكامه ومبادئه الأساسية للمسلمين الجدد.
- تدريس القرآن الكريم.
- ترتيب رحلات الحج والعمرة لحديثي الإسلام حسب إمكانات المكتب.
- كتابة ونشر الكتاب والشريط الإسلامي مع المراجعة والترجمة إلى لغات أخرى، وتعليم اللغة العربية لحديثي الإسلام.
- إقامة المخيمات والمعسكرات الترفيهية لحديثي الإسلام ومحاولة دمجهم بالمجتمع لإشعارهم بأهميتهم وتخفيف الشعور بالغربة وترغيبهم في دينهم لتحقيق مبدأ الأخوة الإسلامية (يعقوب والسلمي، ٢٠٠٥: ص٦٦).

ثامناً: دور الدولة في دعم العمل التطوعي داخل المملكة:

نظراً لارتباط أعمال الخير بالدين الإسلامي الحنيف ارتباطاً وثيقاً فإن الدولة تولي العمل التطوعي عناية خاصة، ويحظى منها بكل دعم وتأييد. ويدرج العمل التطوعي في خطط التنمية الوطنية. ويتمثل الدعم المعنوي بالإشراف على أعمال الجمعيات الخيرية، والتوجيه بما يسهل مهمتها ويحقق أهدافها بفاعلية وسرعة. أما الدعم الحكومي المادي فيمكن إيجازه بالآتي:

١- تقديم الإعانات المتنوعة وفقاً للائحة منح الإعانات للجمعيات الخيرية

الصادرة، بقرار مجلس الوزراء رقم ٦١٠ في ١٣٩٥/٥/١٣هـ الذي يتيح للجمعيات الخيرية الاستفادة من الإعانات التالية:

- إعانة تأسيسية تصرف بعد تسجيل الجمعية رسمياً.
- إعانة سنوية تصرف للجمعية بعد انتهاء سنتها المالية، وقد تصل هذه الإعانة إلى ٨٠٪ من إجمالي مصروفاتها.
- إعانة إنشائية تصرف لمساعدة الجمعية في تنفيذ مشروعات المباني التي تساعد الجمعية على تأمين مقرات مناسبة لبرامجها المختلفة، وتصل هذه الإعانة إلى ٨٠٪ من إجمالي تكاليف البناء.
- إعانة فنية تتمثل في تعيين موظفين فنيين للعمل بالجمعيات، أو مدها بخبراء ومختصين؛ لدراسة أوضاعها وتقديم الاقتراحات اللازمة للنهوض بها، أو انتداب بعض موظفي الوزارة للعمل لديها لمدة محدودة.
- إعانة عينية وفقاً للحاجة لمساعدة الجمعيات في أداء رسالتها وتنفيذ برامجها على خير وجه، بما في ذلك منح كل جمعية قطعة أرض بمساحة ١٥٠٠م٢ لإقامة مقرها عليها.
- إعانة طارئة تمنح في الحالات الاستثنائية لدى مواجهة الجمعيات صعوبات أو أزمات مالية.

٢- تمنح الجمعيات الخيرية حاجتها من الأراضي لإقامة منشآتها الخيرية عليها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧ في ١٤٠٦/٦/٨هـ.

٣ - معاملة الجمعيات الخيرية معاملة الأسر الحاضنة، وصرف مخصصات الحضانة لها في حال قيامها بذلك، وكذلك شمولها بالإعانات الخاصة برعاية المعوقين إذا تولت رعايتهم، وفقاً للقرارات الرسمية الصادرة بهذا

الشأن.

٤ - اعتبار الجمعيات الخيرية جهات يمكن تدريب المعوقين لديها وشمولها بالمبالغ المخصصة لذلك.

٥ - الحصول على التيار الكهربائي بسعر مخفض، وحدد بخمس هللات للكيلو وات الواحد، مهما بلغت كمية الاستهلاك.

٦ - دعم رياض الأطفال التابعة للجمعيات الخيرية بالمديرات والمدرسات ووسائل الإيضاح، وفقاً للإمكانات المتاحة.

والعمل التطوعي في المملكة العربية السعودية يعني تنظيم الأفكار والجهود والعلاقات من أجل تقديم خدمات اجتماعية متميزة للمجتمع السعودي، والاستفادة من كل ما يمكن أن يقدمه المتطوعون في مختلف الجوانب لدعم ذلك التوجه من فكر وجهد ومال ووقت وعلاقات وتسهيلات.

بدأ العمل التطوعي في المملكة منذ أقدم العصور في أشكال مختلفة تتلاءم والبيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السعودي في ذلك الوقت ولم يأخذ الشكل المؤسسي إلا في الستينات الهجرية بعد توحيد المملكة وبناء وتأسيس الدولة على أسس حديثة. حيث شهدت تلك الفترة بداية المسيرة التنموية بإنشاء البنى التحتية والتجهيزات الأساسية ومن ثم الاهتمام برفع مستوى الأسرة والمجتمع. وكان من أولويات الدولة إنشاء مصلحة للضمان الاجتماعي لمساعدة المحتاجين والفقراء ورعايتهم انطلاقا من مبادئ العقيدة الإسلامية وذلك في سبيل تحقيق التكافل الاجتماعي بين الناس.

«حيث برز العمل التطوعي في المملكة منذ تأسيسها على يد الملك عبد العزيز بن

عبد الرحمن ملك المملكة العربية السعودية رحمه الله تعالى، كواجب ديني يحث عليه الدين الإسلامي الحنيف والهدي النبوي الشريف، فقد تأسست الجمعيات الخيرية في كافة أرجاء المملكة يعمل بها متطوعون في مختلف المجالات كالطب والتمريض والدعوة والإغاثة وجمع التبرعات والزكوات والصدقات وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين ورعاية المسنين والمعاقين وتقديم الخدمة المناسبة لهم (القحطاني، ١٤٢٨: ص٧١).

فقد كان البذل والعطاء شعار حكام وشعب المملكة العربية السعودية واضعين قيم التطوع نصب أعينهم، لذا حرص الملك عبد العزيز رحمه الله منذ اليوم الأول لقيام الدولة على تنفيذ الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية ووضعها موضع التنفيذ وظل يتابعها مرحلة تلو الأخرى فقد آمن رحمة الله بضرورة كفالة الدولة للفقراء والمحتاجين، فقد أعال المعوز وأعان المحتاج، وأولى الفقراء والمساكين والعجزة والأيتام رعاية خاصة (النعيم، ١٤٢٨: ص٦٩).

في عام ١٣٥٤هـ أنشئت جمعية الإسعاف الخيري في مكة المكرمة وانحصرت خدماتها في تقديم الخدمات الإسعافية للحجاج في مكة المكرمة والمدينة المنورة ومدينة جدة وفي عام ١٣٨٢هـ صدرت اللائحة المنظمة للنشاط التطوعي وسمي بنظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية الاجتماعية الأهلية وتكونت في نفس العام الجمعية النسائية الخيرية بمدينة جدة، وجمعية النهضة النسائية بالرياض. وفي عام ١٣٨٣هـصدر مرسوم ملكي بإنشاء مؤسسة الهلال الأحمر كتطوير لجمعية الإسعاف الخيري وأصبحت مؤسسة حكومية واعترف بها دولياً وأصبحت العضو الحادي والتسعين في اتحاد جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولية. كما أنشئت في عام ١٣٨٧هـ جمعية تاروت الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمنطقة الشرقية (ابراهيم، ١٩٩٤: ص١٥٤-١٥٩).

في العام ١٣٨٠هـ أنشئت وزارة العمل والشئون الاجتماعية، فأنشأت لها إدارة للرعاية الاجتماعية لتصبح مسئولة عن أعمال الرعاية الاجتماعية والإشراف عليها ومتابعتها، ثم تم إنشاء وكالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الرعاية الاجتماعية ومنذ الخطة التنموية الأولى عام١٣٩٠هـ بدأت مصلحة الضمان الاجتماعي تنشط في خدمة ومساعدة المواطنين ذوي الحاجة للمساعدة – ثم بدأ النشاط التطوعي يتكامل مع النشاط الحكومي في مجال الرعاية الاجتماعية.

لقد تم إنشاء أول مركز للتنمية الاجتماعية في الدرعية والذي قام بدوره بتشكيل لجان أهلية متخصصة لتعمل في مجالات العمل التطوعي، كما تم في نفس الوقت إنشاء أول جمعية تعاونية بالدرعية. كما تم تحويل صناديق البر الخيرية إلى جمعيات خيرية وتم تدعيم هذا الجهد الرسمي والأهلي بإنشاء الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية والإدارة العامة للمؤسسات والجمعيات الأهلية من أجل تنظيم جهود الأفراد والجماعات وتوجيهها للعمل المشترك مع الجهود الحكومية من أجل النهوض بالعمل التطوعي بصورة متكاملة وفعالة

وقد نهضت المملكة العربية السعودية بمسؤوليتها في العناية بالعمل التطوعي وأنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية للقيام بواجب الرعاية الاجتماعية ولتنشيط حركة المجتمع التطوعية من خلال جمعيات البر الخيرية المنتشرة في مناطق المملكة ومحافظاتها (الخراشي، ٢٠٠٣: ص٤٢).

مؤسسة الأميرة العنود الخيرية:

المؤسسة تحمل اسم سمو الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود رحمها الله وهي زوجة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز – رحمه الله – ومن أهم مجالات العمل في مؤسسة الأميرة العنود:

مركز وارف لتنمية الشباب: يأتي تأسيس وارف ادراكا من مؤسسة الأميرة العنود الخيرية بالتزامها بحاجات المجتمع السعودي ومحاكاة التطور والحراك الثقافي بالمملكة العربية السعودية ومن ذلك اهمية الشباب ودورهم في المجتمع إذ يشكل الشباب من الفئة العمرية (١٦ وحتى ٣٠) قرابة ٧٠٪ من سكان المملكة حسب احصائيات وزارة الاقتصاد والتخطيط مؤخرا، يعاني الشباب من ضياع الطاقة الفائضة وقنوات التعبير والمشاركة الاجتماعية والتنموية فضلا عن فرص اكتساب المهارات والفخر بالانجاز وقلة المبادرات المنظمة التي تحتوي الشباب وتوجههم بالطريقة التي تضمن لهم سلامة المنهج وقوة المخرج فهو مركز متخصص يهتم بتأهيل وتنمية الشباب وتعزيز مشاركتهم في البرامج الخيرية والتطوعية وتبني واحتضان مبادرات ومشاريع شبابية نوعية ليكون ساحة تتلاقى فيها القيادات الشابة لمراكز النفوذ والتأثير.

برامج وارف:

أ. اطلاق المبادرات: يقوم المركز باطلاق مبادرات تخدم الشباب وتهدف للتوعية وتعزيز ثقافة التطوع فيما بينهم كما يقوم على احتضان العديد من المبادرات التطوعية الشبابية.

(١) مبادرة مسجدي: تهدف المبادرة بالعناية بالمساجد على أيدي شباب متطوعين من ناحية صيانتها ونظافتها وتعريف المجتمع بأهمية وقداسة هذا المكان والعناية بحارس المسجد وإحساسه بأهمية وجوده كمحور مهم في نظافة المسجد.

(٢) مبادرة الوقاية من المخدرات (من قرين على قرين): إعداد مدربين شباب يقومون بزيارات للمدارس والجامعات لنشر الوعي في أوساط الشباب بأضرار المخدرات وذلك بطرق وآليات جديدة مستمدة من تجارب دولية وأخرى محلية.

ب. حاضنات الأعمال: يتم في هذا القسم احتضان الأعمال التطوعية ودعمها ماليا ولوجستيا لإطلاق المبادرات والمشاريع المعتمدة من قبل المركز وقد تم احتضان المبادرات التالية:

١. مجموعة Totally English يهدف لاتقان اللغة الانجليزية في جو ممتع يوفر بيئة تمكن أفرادها من ممارسة مهارتهم في اللغة الانجليزية والاستمتاع بذلك وتبادل الخبرات في التخصصات المختلفة ويتم الاجتماع بشكل أسبوعي.

٢. مجموعة صيدلي ولي بصمة: مجموعة تطوعية تضم طلاب وطالبات وخريجين وخريجات من كليات الصيدلة تهدف لاحتضان العمل التطوعي الصيدلي بكافة أنواعه وإظهاره بطريقة عالة ليكون لهم دور فعال وبصمة مغايرة في المجتمع ومنها السعي للرقي بالمهنة بأسلوب مميز.

٣. التدريب: يقدم المركز البرامج التدريبية من خلال الآتي:

أ. برامج التطوع: تقديم البرامج التدريبية المخصصة بتطوير وتأهيل المتطوعين.

ب. برامج تطوير الذات: إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متميزة تلبي احتياج الشباب في حياتهم.

٤. وارف الإعلام: لنكون أكثر قربا ينتج وارف ويرعى برامج اعلامية تعزز القيم الحياتية الناجحة لدى الشباب عبر وسائل الاعلام التقليدية وقنوات الاعلام الجديد.

٥. وارف الدراسات والأبحاث:

يقدم وارف تقرير وطني عن التطوع في المملكة مستعينا بالخبراء ومقدما أبحاث واستطلاعات الرأي العام للشباب ليكون عمل وارف مبني على أسس علمية تكشف الواقع وتلبي الاحتياجات وترفع من مستوى الطموحات وقد تم تشكيل فريق شبابي يقيم الأعمال الخيرية وتطويرها من خلال الزيارات المباشرة للمستفيدين النهائيين من برامج مؤسسة الأميرة العنود الخيرية وتقديم رؤية تطويرية بمعايير عالمية تخدم المؤسسة والجمعيات الخيرية الأخرى نحو جودة الرعوية والتمكين.

أبرز المؤسسات والجمعيات التطوعية التي تعمل في الخارج المملكة

ازدهر العمل التطوعي في المملكة وبالأخص أعمال الإغاثة والمعونات الخارجية منذ أن أفاء الله علينا بخيره العميم فخصصت حكومتنا الرشيدة جزءاً لدعم إخواننا المسلمين في كل مكان في العالم، ويمكن القول أن المملكة أصبحت بحق الرائدة والراعية الأولى للعمل الخيري والإغاثة على مستوى العالم والأمثلة على ذلك كثيرة من مساعدة المهاجرين الأفغان إلى الباكستان إبان الاحتلال السوفيتي لها من قبل الاتحاد السوفيتي السابق إلى مساعدة المتضررين من الجفاف والمجاعات في الصومال والسودان، ومساعدة متضرري الزلزال في جمهورية مصر العربية في أكتوبر من عام ١٩٩٢م ومتضرري الفيضانات المدمرة في باكستان وبنجلاديش في مارس من نفس العام، ومساعدة مسلمي البوسنة والهرسك وكوسوفو من ويلات حربهم مع الصرب ومساعدة مسلمي الفلبين وبورما مما يتعرضون له من قهر واضطهاد، هذا علاوة على ما تقوم به حكومة المملكة من بناء المساجد والمدارس والمراكز الدينية والمستشفيات في العديد من دول العالم وكذلك المشروعات التنموية التي تنشئها في الدول الصديقة والشقيقة من خلال الهيئات الرسمية المتخصصة كصندوق التنمية السعودي ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

والهيئات الأهلية مثل الهيئة العليا لجمع التبرعات، مؤسسة سلطان آل سعود الخيرية، جمعية مركز الأمير سلمان الاجتماعية، جمعيات البر الخيرية، مؤسسة البراهيم الخيرية، والجماعات الخيرية المنتشرة في كافة أنحاء المملكة إضافة إلى عضوية المملكة الفاعلة واستضافتها الكريمة لرابطة العالم الإسلامي وهيئة الإغاثة الإسلامية، والندوة العالمية للشباب الإسلامي.

وتتميز الأعمال التطوعية السعودية بطابع فريد ونظام خاص أكسبها شخصية متميزة يتمثل في التركيز على الجانب الإنساني وتكامل الخدمات الطبية الإسعافية الطارئة التي تقدمها مراكز الإغاثة السعودية للمستفيدين منها، فمن خلال مراكز الإغاثة السعودية يتوفر للمتضررين الرعاية الصحية الأولية إلى جانب التغذية المتكاملة وتأمين المأوى والملبس والسكن المناسب مع العناية التامة بنظافة المكان وتطهير البيئة داخل وبين مساكن المتضررين، وبجانب مراكز الإغاثة الثابتة توجد فرق متجولة للإغاثة السعودية تقوم بإيصال المعونات وتقديم الرعاية الطبية للمتضررين في أماكنهم الأصلية وذلك بإعطائهم فرصة مزاولة أنشطتهم اليومية واستمرارها.

وسطرت المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً أروع الملاحم في تبني قضايا المسلمين امتثالاً لحث الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك فعن النعمان بن بشير – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

لذا خصصت حكومة المملكة العربية السعودية مجموعة من المؤسسات والجمعيات تعمل بالخارج وفق مهام محددة ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: رابطة العالم الإسلامي:

١ - نشأتها:

أنشئت رابطة العالم الإسلامي بناء قرار صادر عن المؤتمر الإسلامي الأول الذي عقد بمكة المكرمة في ١٤ ذي الحجة عام ١٣٨١هـ وهي مؤسسة إسلامية شعبية لا ترتبط بأي حكومة، بل هي هيئة مستقلة تحاول بكل جهودها أن تجمع بين القوى العاملة في الحقل الإسلامي في جميع البلدان والتنسيق بين جهودها وطاقاتها في تضامن وتعاون إسلامي من أجل إعلاء كلمة الله. والوقوف أمام المذاهب الهدامة المضللة التي تهدف إلى تشكيك المسلمين في عقيدتهم، كذا في منظمة إسلامية عالمية تمثل كافة الشعوب الإسلامية في أنحاء المعمورة وعضو من الدرجة الأولى في هيئة الأمم المتحدة ضمن المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الوضع الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وكذلك عضو في منظمة اليونسكو وفي صندوق الطفل العالمي بهيئة الأمم المتحدة ومراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، وتحضر جميع مؤتمراتها بما فيها مؤتمرات وزراء الخارجية والقمة الإسلامية.

٢ - أهدافها:

هناك العديد من الأهداف لرابطة العالم الإسلامي منها (الموقع الرسمي لرابطة العالم الإسلامي http://www.themwl.org)

- الدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى الأفراد والجماعات و الدول.
- تنسيق جهود القائمين بالعمل الإسلامي في العالم، وإفادة بعضهم من بعض.

- تطوير أساليب نشر الدعوة بما يتفق مع القرآن والسنة ولا يخالفهما (يعقوب والسلمي، ٢٠٠٥: ص٥٤).
- رفع مستوى الوسائل الإعلامية، والدعوية، والتربوية، والتعليمية، والثقافية، لدى المسلمين، ورفع إنتاجية العمل فيها.
- إقامة الندوات، والدورات التأهيلية والتدريبية، والوسائل الإعلامية.
- الاستفادة من موسم الحج بتقريب أصحاب الفكر وقادة الرأي من بعضهم وتوثيق عرى التقارب بينهم وحثهم على تقديم الحلول العملية لرفع مستوى المسلمين في العالم.
- الإشراف على نشاط المجمع الفقهي الإسلامي، ودعم قيامه بتقديم حلول إسلامية لمشكلات العصر.
- دعم النشاط المؤدي إلى نشر اللغة العربية، ورفع مستوى تعليمها في أوساط الشعوب المسلمة العربية وغير العربية.
- إنشاء مكاتب، ومراكز إسلامية تنشط لخدمة الأهداف الإسلامية.
- تقديم الإغاثة العاجلة للمسلمين المتضررين من الحروب والكوارث الطبيعية.
- المساهمة في تفعيل نشاط المساجد وعمارتها.

٣ – وسائل تحقيق الأهداف:

تتخذ رابطة العالم الإسلامي العديد من الوسائل لتحقيق أهدافها فمن أبرز الوسائل التي تستخدمها ما يلي:

- العمل على تحكيم الشريعة الإسلامية في البلدان الإسلامية.
- الأخذ بمبدأ الشورى عن طريق مؤتمرات لكبار علماء العالم الإسلامي لتبادل الرأي والتنسيق في الجهود المبذولة من أجل انتشار الدعوة الإسلامية.

- الاستفادة من الحج في مجال التوعية الإسلامية عن طريق المحاضرات والندوات الإسلامية التي تقيمها الرابطة ابتداء من شهر ذي القعدة من كل عام حتى نهاية ذي الحجة ويحاضر بها نخبة من كبار العلماء والمفكرين الإسلاميين والوافدين لحج بيت الله.
- تقيم الرابطة ندوة إسلامية عالمية في موسم كل حج بمقرها العام تضم اختصاصيين من مختلف المجالات من علماء العالم الإسلامي الذين يؤدون فريضة الحج(يعقوب والسلمي، ٢٠٠٥: ص٥٥).
- تنظيم التعارف بين وفود الحجيج بكل وسيلة ممكنة، وتخصيص عدد من العاملين المتفرغين للتعرف على العناصر المؤمنة الداعية في المساجد وعند المطوفين وفي الفنادق وغيرها.
- تشجيع الدعاة الإسلاميين في كافة أنحاء العالم للعمل على نشر الإسلام وتدعيمهم مادياً وتجهيزهم بالإمكانات اللازمة التي تساعدهم على أداء مهمتهم المقدسة. بالإضافة إلى توزيع الملايين من المصاحف الشريفة والكتب الإسلامية مجاناً وبلغات مختلفة.
- رفع مستوى النشر عن طريق الصحافة والكتب وغيرها من الوسائل الممكنة وبلغات مختلفة، وتشجيع المؤسسات الصحفية الإسلامية التي تخدم الدعوة الإسلامية.
- ابتعاث وفود إلى جميع أنحاء العالم الإسلامي والأقطار التي توجد بها أقليات مسلمة لدراسة مشاكلهم والتعرف على مطالبهم ومد يد المساعدة لهم.
- دعم كافة المنظمات والمؤسسات الإسلامية التي لها صلة بالرابطة وتنسيق الجهود والعمل معها من أجل خدمة الدعوة الإسلامية.
- تشجيع التأليف الإسلامي وشراء الكتب الإسلامية النقية التي تشرح حقائق الإسلام الناصعة.

- نشر التعليم الإسلامي والإسهام في إنشاء المدارس والمعاهد الإسلامية في كافة أنحاء الوطن الإسلامي ودعمها في حدود الإمكانات المتاحة.
- العمل على تنقية وسائل الإعلام عموماً مما قد يعلق بها من دعوات غريبة بعيدة عن الإسلام.
- العمل على نشر لغة القرآن الكريم بين الشعوب المسلمة حتى تكون لغة التفاهم بين الشعوب.
- تصدر عن رابطة العالم الإسلامي حالياً مجلتان شهريتان إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى أخبار العالم الإسلامي التي تصدر أسبوعياً ومجلة رسالة المسجد الفصلية وكتاب ونشرة الحق الشهري هذا فيما يتعلق بالنشاط الإعلامي (رابطة العالم الإسلامي، الدليل الإعلامي، ١٤٠٥هـ: ص١- ٨).

ثانياً: هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية:

١ - نشأتها:

انبثقت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية عن رابطة العالم الإسلامي بقرار من مجلسها التأسيسي في دورته العشرين المنعقدة في مكة المكرمة خلال الفترة من ١٥-١٣٩٨/١١/٢٧هـ الموافق ١٧-١٩٧٨/١٠/٢٩م.. وبالموافقة الملكية السامية رقم ٤٧٣٤ بتاريخ ١٣٩٩/٢/٣٠هـ الموافق ٢٩/١/ ١٩٧٩م.

وتعتبر هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية منظمة عالمية الأداء، تتعاون مع المحسنين لتقديم تبرعاتهم لإخوانهم المحتاجين والمنكوبين في العالم لإغاثتهم ورفع معاناتهم وتنمية مجتمعاتهم.

كما تعتبر منظمة ذات شخصية اعتبارية ولها كيانها التنظيمي والإداري والمالي

الخاص بها في إطار أحكام نظامها الأساسي ولوائحه.

٢ - أهداف هيئة الإغاثة الإسلامية:

تسعى الهيئة لتحقيق الأهداف التالية:

- العمل على مساعدة اللاجئين والمحتاجين الذين تصيبهم الكوارث والمجاعات في مختلف أنحاء العالم وتقديم الإغاثة للمتضررين منهم.
- الإسهام في تنمية المجتمعات الإسلامية في الجوانب الحضارية المختلفة.
- كسب ثقة المتبرعين والجهات الداعمة.
- العناية بالنخبة المؤثرة في المجتمعات المسلمة.
- العناية بذوي الاحتياجات الخاصة من تعليم وتأهيل.
- تأصيل روح التطوع والاعتماد على الذات في المجتمعات الإسلامية.
- التعاون والتنسيق مع الجمعيات والمؤسسات والهيئات ذات الأهداف المشابهة داخل دولة المقر وخارجها (يعقوب و السلمي، ٢٠٠٥: ص٥٩).

٣ - وسائل تحقيق الأهداف:

تتخذ الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها أية وسيلة لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية، وعلى الأخص ما يلي:

- تلقي ما يبذله أهل الخير من ولاة الأمر ورجال الأعمال والمواطنين من ذوي الهمم العالية من التبرعات بجانب حث المسلمين على التطوع بالجهد والتبرع بالمال.
- تقديم الغوث والمساعدة للمحتاجين والمصابين من الكوارث والنكبات على

مختلف الأصعدة الدعوية والإغاثية والاجتماعية والصحية والتنموية بما في ذلك إنشاء المساجد والمدارس.

- إنشاء المستشفيات والمستوصفات في المجتمعات المحتاجه لذلك والقيام بإدارتها وتطويرها.
- كفالة الأيتام وإنشاء الدور والمراكز الاجتماعية لهم وإدارتها.
- إنشاء المشاريع والبرامج التي تساعد الهيئة على تنمية مواردها وتحقيق أهدافها.

ثالثاً: لجنة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخاصة بالإغاثة:

هذه اللجنة خاصة بصاحب السمو الملكي الأمير سلطان كما هو موضح من اسمها ولعل هذا هو أهم ما يميز اللجنة حيث تكتسب من حملها لاسم سموه دعماً مادياً و معنوياً يمكنها من القيام بمهام تختلف عن نشاطات الهيئات الأخرى إضافة لمشاركتها الهيئات الأخرى في بعض ما تقوم به من أنشطة، وهذه اللجنة تميزت بمهمات الإغاثة العاجلة لمناطق الكوارث بدعم ومساندة سمو الأمير حتى حازت اللجنة على إعجاب كثير من الدول والمنظمات سواء التميز بسرعة الأداء أو الدقة في التنفيذ أو الوصول لمناطق يصعب على غيرنا الوصول إليها بسب الظروف المناخية أو السياسية، كما تخصصه بخدمة مناطق معينة بحسب التوجيهات الكريمة من سمو الأمير فنحن الآن نعمل في أربع دول فقط هي النيجر و مالي وتشاد و إثيوبيا وهذا جعل عملها أكثر تركيزاً وعجل بظهور نتائج الدعم السخي الذي قدمه سمو الأمير سلطان للمنكوبين من هذه الدول.

بدأت اللجنة العمل في دولة النيجر في عام ١٤١٨هـ ١٩٩٨م باسم اللجنة الخاصة للإغاثة في النيجر وسبب بدايتها رؤية صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز رحمه الله لصورة امرأة في إحدى القنوات الفضائية تحفر بيوت النمل لتأكل ما ادخره فأمر بتكوين لجنة المحتاجين في النيجر. وفي سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٩م أسند للجنة العمل في جمهورية مالي وأصبحت تسمى اللجنة الخاصة للإغاثة في النيجر ومالي ووضع لها شعاراً خاصا. وفي عام ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م امتد عملها إلى جمهورية تشاد وأثيوبيا، وأصبحت اللجنة تعرف باسم «لجنة الأمير سلطان بن عبد العزيز الخاصة للإغاثة» بشعارها الحالي. يقع المقر الرئيسي للجنة في مدينة الرياض. ولها مكاتب فرعية في دولة أثيوبيا وفي جمهورية تشاد وفي جمهورية النيجر (موقع اللجنة على شبكة الانترنت، http://www.ighathah.org.sa/about.htm)

رابعاً: الندوة العالمية للشباب الإسلامي:

١ - نشأتها:

في عام ١٣٩٢هـ (١٩٧٢م) انطلقت من أرض المملكة العربية السعودية الدعوة إلى لقاء ضم عددًا كبيرًا من مندوبي منظمات الشباب الإسلامي في العالم تحت عنوان: (المنظمات الطلابية الإسلامية ودورها ومشكلاتها)، وكان هذا اللقاء هو نواة ما عرف فيما بعد بالندوة العالمية للشباب الإسلامي، حيث كان من أهم توصيات هذا اللقاء: إنشاء أمانة للمؤتمر مقرها الرياض (عاصمة المملكة العربية السعودية) مهمتها متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر.

وفي عام ١٤١١هـ صدرت موافقة صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام على افتتاح مكتب الندوة العالمية للشباب الإسلامي بمنطقة المدينة المنورة بموجب الخطاب الكريم رقم ٧٣١/١ وتاريخ ١٤١١/١/١هـ.

٢ – أهداف الندوة:

تهدف الندوة العالمية للشباب الإسلامي لتحقيق عدد من الغايات من أبرزها:

- خدمة الفكر الإسلامي على أساس التوحيد الخاص على منهج السلف الصالح والعمل على تعميق الشعور بالعزة الإسلامية بين صفوف الشباب المسلم، وتسليحه بالحجة والقناعة الكاملة بسمو النظام الإسلامي.
- تعميق أسباب الوحدة الفكرية الإسلامية بين الشباب المسلم.
- العمل على تعريف العالم بالإسلام، بجميع الوسائل المناسبة وأحدثها.
- دعم المنظمات والجمعيات الخاصة بالشباب والطلاب المسلمين، في أنحاء العالم والإسهام في الجهود الرامية إلى تنسيق العمل بينها.
- الإسهام في توضيح دور الشباب والطلاب الإيجابي، في بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والفنية على مستوى المجتمع خاصة والأمة بصفة عامة.
- العمل على توجيه الشباب المسلم، لتكوين المنظمان والمؤسسات المهنية والإسهام القيادي في ما هو قائم منها، أداء لدورهم الإسلامي في بناء أمتهم.

٣ – وسائل تحقيق الأهداف:

تتخذ الندوة العالمية للشباب الإسلامي مجموعة من الوسائل لتحقيق أهدافها ومن أهمها ما يلي:

- إقامة المخيمات الطلابية والشبابية المحلية منها والإقليمية والعالمية.
- توزيع الكتب والمجلات والنشرات على المنظمات الأعضاء في الندوة وعلى الأفراد.
- دعوة الشخصيات العالمية لزيارة البلاد الإسلامية لحضور مؤتمرات الهيئات

الإسلامية لإلقاء الضوء على القضايا التي تهم الفكر والعالم الإسلامي.

- إصدار نشرة دورية تخدم فكرة الندوة وتعرض نشاطاتها وأهم إنجازاتها وتتابع أحوال العالم الإسلامي وقضاياه.

العمل على نشر الكتب بلغات مختلفة والتي تستهدف ما يلي:

- عرض الإسلام بصورة واضحة.
- دحض دعاوى خصومه.
- خدمة الشريعة الإسلامية.
- إثراء الفكر الإسلامي.
- إعداد برامج متبادلة للزيارات بين الشباب المسلم في العالم.
- الاستعانة بالهيئات والجمعيات الإسلامية الأعضاء بالندوة والشخصيات الإسلامية لتحقيق أهدافها.
- دعم المنظمات الشبابية الإسلامية مادياً ومعنوياً وأدبياً لمساعدتها على أداء مهمتها واستكمال ما يلزمها والارتقاء بمستوى برامجها وتوفير متطلباتها وتمكينها من عقد مؤتمراتها وندواتها ومخيماتها على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.
- العمل على دعم وتأليف الكتب من قبل المؤلفين أو لجان البحث ومعالجة الموضوعات الإسلامية المختلفة التي تهم الأمة والشباب المسلم.

خامساً: مؤسسة مكة المكرمة لكفالة الأيتام.

١- نشأتها:

مؤسسة مكة المكرمة الخيرية هي مؤسسة إسلامية تعمل بالتنسيق مع رابطة العالم الإسلامي وقد أنشئت في رجب لعام ١٤٠٧هـ ولها مجلس أمناء يضم عدداً من الشخصيات الإسلامية البارزة برئاسة الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي.

وتعمل هذه المؤسسة على دعم ومساعدة المسلمين في أنحاء العالم، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة الصحية والتعليمية والاجتماعية والمالية. خاصة فيما يتعلق بكفالة الأيتام.

٢ - أهداف المؤسسة:

تهدف مؤسسة مكة المكرمة الخيرية لكفالة الأيتام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النبيلة السامية والتي من أهمها ما يلي:

- العمل على رعاية الأيتام من أبناء المسلمين الذي ضحوا بأنفسهم من أجل إعلاء كلمة الله.

- العمل على تقديم العون للفقراء والمتضررين من الكوارث من أبناء المسلمين وذلك في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية. وتتمثل في بناء الملاجئ ودور الأيتام وتشييد المدارس وبناء المساجد وتقديم المساعدات العينية من كساء وطعام والاهتمام بإقامة المشاريع التنموية الزراعية والفنية.

٣ - وسائل تحقيق الأهداف:

تستخدم المؤسسة مجموعة من الوسائل لتحقيق أهدافها ومن أهم هذه الوسائل ما يلي:

- حث أفراد المجتمع المسلم لتقديم المساعدات والصدقات لإخوانهم المحتاجين في أنحاء العالم.

- تمكين القادرين والمؤهلين من الدعاة وطلبة العلم من أبناء هذا المجتمع

من القيام بالدعوة وتعليم الناس وتبصيرهم بأمور دينهم في جميع بقاع الأرض وفق برامج وخطط مدروسة.

- توعية المسلمين بأهمية التطوع والعمل الإسلامي المنظم والسير بخطى ثابتة ومدروسة نحو تحقيق الأهداف المرسومة.
- تقديم الخدمة الاجتماعية بصورة مدروسة تحفظ كرامة اليتيم وتربيته على تعاليم الشريعة السمحة.

أنماط التطوع في المملكة العربية السعودية:

تتنوع أنماط التطوع بحسب المؤسسة إن كانت عامة أو خاصة او غير ربحية او التي تمارس التطوع لفترة زمنية محدودة أو طويلة أو برنامج ونشاط عرضي يحقق أغراضه ثم ينتهي أو نشاط مؤسسي دائم ومتطور كذلك قد يكون التطوع جزء من نتائج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أو أن تكون المؤسسة برمتها قائمة على نشاط التطوع نفسه ويمكن تقسيم التطوع على سبيل المثال لا الحصر:

(١) التطوع المدرسي:

يعد التطوع المدرسي من التطبيقات المهمة في مجال التطوع حيث أنه يساعد على تحقيق أهداف تربوية وقائية وإنمائية وعلاجية ومن هذه الأمثلة:

أ. ثانوية الملك عبد الله بن عبد العزيز بمحافظة شقراء:

قام عدد من المعلمين في ثانوية الملك عبد الله بمحافظة شقراء التطوع لتقديم دروس تقوية مجانية لطلابهم خلال اختبارات الفصل الدراسي الأول ولمدة أسبوعين وعلى فترتين تبدأ الأولى من بعد صلاة العصر حتى آذان المغرب والفترة الثانية من

بعد صلاة المغرب وحتى آذان العشاء وتأتي هذه المبادرة التطوعية من المعلمين تجاه طلابهم لمساعدتهم في تحسين مستوياتهم.

ب. مشروع هذه مدرستي في متوسطة حمد الجاسر:

في هذه المدرسة لا يوجد أي عامل للنظافة منذ عامين حيث أطلق مدير المدرسة مشروع هذه مدرستي وهي جماعة تقوم بصيانة المبنى المدرسي أصبحت المدرسة نموذجا حضاريا ورائعا حيث يتناوب الطلاب وبشكل دوري حسب حصة الأنشطة او التربية البدنية أو الفنية ويقوم مموعة منهم بتنظيف الممرات ودورات المياه والفصول الدراسية.

(٢) التطوع الجامعي:

أ. نادي حياة بجامعة الملك سعود:

هو اول نادي جامعي متخصص في مجال التطوع على مستوى الجامعات السعودية تابع لعمادة شؤون الطلاب بجامعة الملك سعود، أسسه طالبان من كلية الطب رغبة في إقامة برامج تطوعية طبية تهدف إلى تعزيز روح الخدمة المجتمعية لدى طلاب الطب وتلمس حاجات المجتمع الفعلية حيث أن رسالة النادي هي إحياء الإرث التطوعي لدى الشباب ونشر الإنسانية بالأعمال التطوعية، وقد أقام النادي العديد من البرامج المتميزة والأولى من نوعها في المجال كبرنامج لبيه وطني وهو برنامج طبي لمساعدة اللاجئين في منطقة جازان خلال أحداث الحرب في عام ٢٠١٠ وقد كان النادي هو الجهة المدنية الوحيدة على خط النار آنذاك وحاز على ذلك درع التميز من جامعة الملك سعود عام ٢٠١٠ وأقام برنامج التطوع الدولي إلى الهند بمشاركة عدد من الجمعيات التطوعية الدولية وبرنامج رحلة الإنسانية وهو برنامج طبي يهدف لتقديم الخدمات الإسعافية لزوار الحرم النبوي الشريف

خلال العشر الأواخر من رمضان بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر السعودي وبرنامج تفطير الصائمين خلال شهر رمضان والعديد من البرامج التوعوية والتثقيفية الأخرى (قنديل، ١٤٣٠: ص٢٣).

ب. مهرجان جامعة الملك فهد للبترول والمعادن:

تقيم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن مهرجانا سنويا لمدة خمسة أيام يتضمن فعاليات العمل التطوعي ومعرض للفرص التطوعية ويشارك عادة أكثر من (١٧٠٠٠) طالب وغيرهم من منسوبي الجامعة في فعالياته ويقدم المتطوعون أكثر من (١٠,٠٠٠) ساعة تطوعية لخدمة المجتمع في أنشطة متعددة منها برنامج رعاية الأيتام وزيارة المسنين ومواساة المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة وزيارة دور الرعاية الاجتماعية ومستشفيات الأمل وتشمل الزيارات أيضا الأسر الفقيرة في بيوتهم وتقديم الدعم لهم ومساعدة بعض طلاب المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية للارتقاء بمستواهم التعليمي وتقديم دورات تقنية متنوعة في الحاسب الآلي ودورات تدريبية تعنى بتعزيز القدرات الشخصية والاعتناء بالواجهات البحرية والحدائق العامة والمساجد (الحزيم، ١٤٣٢: ص٨٧).

(٣) تطوع المؤسسات الحكومية:

أطلقت أمانة منطقة الرياض حملتها لنظافة (٢٠) مليون متر مربع تحت شعار نظافة المليون تبدأ بشعار (بر بلا نفايات) في الثمامة بمشاركة إدارة التربية والتعليم بمنطقة الرياض حيث تشتمل الحملة على أربع مراحل للتوعية ونظافة البيئة البرية وقد تم اعتماد يوم الخميس من كل أسبوع ولفترة شهر كامل حيث شارك في الحملة كبار موظفي الأمانة وكذلك رؤساء البلديات وطلاب المدارس والمرور والشرطة والهلال الأحمر والدوريات الأمنيةن وتغطي الحملة عدد من مواقع

التنزه البرية الواقعة قرب السور الشرقي لمطار الملك خالد الدولي شمال دوار العويضة وركزت على جمع النفايات المتناثرة في مواقع التنزه المحددة إضافة إلى توزيع مواد التوعية وأكياس النفايات الكبيرة والصغيرة على المخيمات والمتنزهين واحتوت الحملة على انشاء مركز توعية تقدم عدد من الخدمات المجانية مثل الماء والحطب وأكياس النفايات الكبيرة والصغيرة إضافة إلى تنظيم مسابقات وتقديم جوائز قيمة مناسبة لعشاق الرحلات البرية.

(٤) تطوع القطاع الخاص (المسئولية الاجتماعية):

تعد برامج خدمة المجتمع من أهم البرامج التي تحرص العديد من الشركات والمؤسسات التجارية على تنفيذها من خلال أنشطة وفعاليات مختلفة، وقد أخذ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في التوسع والانتشار خلال السنوات الأخيرة وحرصت الشركات على ترسيخ هذا المفهوم بالمساهمة في العديد من البرامج الاجتماعية المختلفة، وركزت هذه المؤسسات على توفير فرص العمل للشباب والشابات من خلال العديد من الأنشطة المتنوعة وتنظيم برامج أخرى اجتماعية وصحية ودولية.

(٥) تطوع المبادرات:

ينطلق تطوع المبادرات من شخصيات نافذة وقيادية تستشعر أهمية الحراك المجتمعي أو تنطلق من قيادات شابة تجمعهم غايات متشابهة نحو خدمة الصالح العام ومن أبرز تلك المبادرات:

أ. منتدى الغد: يعمل المنتدى على رفع مستوى الوعي والاهتمام بقضايا الشباب ويشجع المبادرات النوعية التي تسهم في تنميتهم من خلال الشراكة مع القطاعات ذات العلاقة بالشباب وأما عن آلياته لتحقيق تلك الأهداف فهي تنظيم منتدى كل عامين لطرح المبادرات ومناقشة القضايا العامة

التي تسلط على قضايا الشباب وتنظيم لقاءات وورش عمل دورية تسهم في إشاعة مبدأ الحوار والنقاش مع الشباب للتعرف على مشكلاتهم واحتياجاتهم في المجتمع والتفاعل معهم والمشاركة في جميع الأنشطة المحلية التي تنفذها المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات التعليم والتأهيل والتعريف بالتجارب والمشروعات المحلية والإقليمية والعالمية الناجحة في مجال تنمية الشباب والاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة للتعامل مع الشباب وتحقيق أهداف المنتدى (الباز، ٢٠٠٢: ص٧٦).

ب. مجموعة ساكورا المملكة: مجموعة شبابية تطوعية تهتم بنشر الثقافتين السعودية واليابانية في كلا المجتمعين من خلال فعاليات ثقافية واجتماعية ومن أهداف المجموعة تعريف المجتمعين السعودي والياباني بثقافة الآخر وتقوية روابط الصداقة بينهما والتشجيع على الاستفادة من التجربة اليابانية في تطوير جوانب الحياة المختلفة من خلال الندوات والمحاضرات التي يقدمها عدد من الكتاب والباحثين والمتخصصين في مجالات علوم وفنون وتاريخ اليابان وإنشاء مرجعية معرفية متمثلة في قاعدة معلومات عن البلدين وقد قامت المجموعة التطوعية بعدد من الأنشطة من بينها عمل دورات تعليم اللغة اليابانية وعمل دورة اليوم الواحد لتعلم فن طهي الورق الأوريجامي وزراعة شجر الساكورا بالتعاون مع جمعية زراعة الساكورا في اليابان وكلية الزراعة بجامعة طوكيو ودورة تعليم رسم بأسلوب المانجا والاينيمي وعمل أيام ثقافية سعودية يابانية وانتاج منتجات بطابع ياباني سعودي مميز.

(٦) التطوع الاقليمي:

تأسس عالم التطوع العربي كمبادرة سعودية عربية إقليمية في أكتوبر (٢٠٠٦)

نشر ودعم وتعزيز العمل التطوعي ونشر ثقافته في العالم العربي(ويعتبر منتدى التطوع العربي من أكثر مبادرات التطوع نفعا للمتطوعين وذلك لأهمية الحملات والمشاريع والفعاليات التي ينفذها عالم التطوع العربي بالمشاركة والتعاون مع عدد كبير من الجهات الرسمية والجمعيات والهيئات التطوعية التي تعتبر امتدادا لتفعيل رسالة عالم التطوع العربي في نشر ثقافة العمل التطوعي ومن أهم أنشطة المنتدى:

أ. ملتقى عالم التطوع العربي: ملتقى لتبادل الخبرات بين المتطوعين في العالم العربي ويعتبر أكبر تجمع للمتطوعين وأهم مرجع للعمل التطوعي في العالم العربي.

ب. بنك العطاء: دليل شامل يهدف لخدمة العمل التطوعي في جميع مجالاته وذلك عبر قواعد بيانات متخصصة لعرض جميع البرامج والأنشطة التي قد يبحث عنها.

(٧) التطوع الدولي:

أطلق الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مبادرة عالمية باسم الشباب وسطاء لتغيير السلوك، والتي تهدف إلى تمكين الشباب من الاضطلاع بقدر أخلاقي رائد في إلهام تغيير إيجابي للعقليات والمواقف وأنماط السلوك من خلال ثلاثة ركائز هي: تمكين الشاب والعمل وفقا للسلام الداخلي والتواصل مع المجتمع فركيزة التمكين تسعى إلى تطوير المهارات لدعم ثقافة السلام ونبذ العنف باعتماد منهجية المهارات لدعم ثقافة السلام ونبذ العنف باعتماد منهجية غير معروفة أو أسلوب من القلب إلى العقل، أي أن الأحاسيس والحضور الشخصي والتحليل الفكري تشكل المدخل إلى التعلم وعندها يتعرف الشباب على القضايا الموضوعية أو يطورون مهاراتهم بواسطة الألعاب أو لعب الأدوار بواسطة تمارين الوسائل البصرية وسرد

القصص وفي مرحلة ثانية يتقاسم الشباب تجاربهم مع الزملاء بعد ذلك سيسعى أولئك المتخرجون من البرنامج لتعميم المعلومات والمهارات المكتسبة بنقل تلك الثقافة إلى أقرانهم من الشباب والمتطوعين عبر التدريب في مجتمعاتهم المحلية وتحت إشراف مدربي مثقفي الأقران ثم ينطلق تاليا أولئك الشباب لممارسة تدريب غيرهم.

قوانين العمل التطوعي:

ينظم العمل التطوعي بالمملكة العربية السعودية عدة أنظمة تفتقد في مجملها الوعي الكامل والصحيح بمفهوم التطوع العام كما أنها لم ترق لأن تكون قانونا ذا لائحة تنفيذية يدار من قبل مؤسسات أو قطاعات متخصصة ذات استقلالية إدارية وفنية، وأبرز تلك الأنظمة الوطنية هي: لائحة المتطوعين لأعمال الدفاع المدني وكذلك الدليل الاسترشادي للتطوع بدول مجلس التعاون الخليجي وهو نظام غير ملزم وهناك نظام طموح يجري العمل عليه بمجلس الشورى السعودي يتوقع أن يكون نظاما متبكرا ومبدعا في جعل التطوع أداة تنموية وطنية يسهم في تمكين الشباب على التحديد وليس أداة لإدارة الكوارث والأزمات وحسب.

لائحة المتطوعي لأعمال الدفاع المدني: عرفت اللائحة في مادها الأولى الدفاع المدني: بأنها جميع الاجراءات والأعمال اللازمة لحماية السكان والممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق والكوارث والحروب والحوادث المختلفة والأوبئة والأمراض وانقاذ واسعاف واغاثة المنكوبين وتأمين سلامة المواصلات والاتصالات وسير العمل في المرافق العامة وحماية مصادر الثروة الوطنية وذلك في زمن السلم وحالات الحرب والطوارئ والكوارث، كما عرفت جهة التطوع: بأنها الجهات الحكومية المصرح بها وفق اختصاصات او وفق ما يحدده وزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني باستقبال المتطوعين وتدريبهم، وعرفت المتطوع بأنه الشخص

الذي يتقدم لجهة الاختصاص بدافع من حبه لوطنه ورغبة في المشاركة في تنفيذ أعمال وتدابير الدفاع المدني والاغاثة في الداخل والخارج مبديا رغبته واستعداده التام في تسخير كامل أو بعض قدراته وإمكاناته في خدمة البلاد والمساهمة في دفع أخطار الحوادث والكوارث والحروب بدون مقابل ومتعهدا ببذل كل ما يستطيع من جهد في سبيل أداء العمل التطوعي يبتغي من الله الأجر والثواب ويقتصر دور المرأة على ما يناسب قدراتها ولا يتعارض مع الأحكام الشرعية والعادات والتقاليد مثل الاسعارفات الأولية ورعاية الطفولة والأمومة في مراكز الايواء واستقبال النازحين، وأبرزت اللائحة في مادتها الثانية شروط قبول المتطوع ثم صنفت المتطوعين في مادته الثالثة إلى متطوع عام ومتطوع متخصص وفي مادته الرابعة حددت مشاركة المتطوعين في مجالات مختلفة من أبرزها:

أ. المشاركة في عمليات الانقاذ والبحث عن المفقودين.

ب. المشاركة في عمليات الاسعافات الأولية ونقل المصابين لمراكز العلاج.

ج. المساعدة في عمليات الاخلاء والايواء وتقديم الخدمات الاجتماعية.

د. المشاركة في تنفيذ مختلف عميات الاغاثة الداخلية والخارجية.

هـ. المشاركة في أعمال الحج.

و. رفع الروح المعنوية للسكان وإذكاء روح المقاومة والصمود لديهم.

وتناولت المادة الخامسة تخصص المتطوع ونصت المادة السادسة تدريب المتطوعين أما المادة السابعة فقد حددت الالتزامات والحقوق والمزايا ومنها:

الالتزامات:

- الحضور والانتظام أثناء عقد الدورات التدريبية.
- تلبية النداء بأسرع وقت.

- التقيد بالأوامر والتعليمات الصادرة إلى المتطوع وعدم الامتناع عن أداء العمل المكلف به أرفض الاستمرار فيه بغير عذر.
- الالتزام بالصدق والأمانة وعدم افشاء أسرار العمل المكلف به.
- الالتزام بالسلوك والآداب العامة واحترام رؤسائه وزملائه.
- إشعار الجهة المختصة عن أي تغيرات تطرأ على عنوان عمله أو سكنه.
- التطوع لمدة لاتقل عن سنة تجدد حسب رغبة المتطوع.

تطلعات العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية:

من تطلعات العمل التطوعي المشترك في المملكة:

١. ملتقى التطوع: انطلقت مبادرات وطنية كبيرة ولا سيما في السنتين الماضيتين وتعيش تلك التجارب في جزر منعزلة عن بعضها البعض، ولذا فإن الالتقاء سنويا في ورش عمل مستركة ستحقق التعاون والتنسيق مع التجارب والخبرات وتعميم تجارب النجاح.

٢. قاعدة بيانات: إن أفضل عمل لتوفير الطاقات العاملة الجديدة الداخلة لعالم التطوع هي أن تجد ذاكرة وطنية تحفظ لها كل تجارب العمل التطوعي مما يمكن انطلاقها من حيث انتهى العمل التطوعي فضلا عن تمكين الباحثين الأكاديميين من مادة معرفية من أجل تعميم دراسته وتقييم وتقويم التجربة السعودية.

٣. التدريب المشترك: هناك ندرة في الكوادر السعودية المحترفة في العمل التطوعي وليس هناك مجال سوى استجلاب الخبرات الدولية والإقليمية والتي قد تعجز عن توفيرها مبادرات ومؤسسات محددة الموارد لذا فإن تكاتف جهود الجميع في تنفيذ برامج مشتركة سيوفر التكاليف ويحقق

خلق ثقافة مشتركة تساعد في التفاهم والتعاون اللاحق.

٤. التشجيع المتبادل: إن التنافس حالة انسانية فطرية وضرورة لخلق الحماس والاندفاع للصعود وكلن على نبلاء العمل التطوعي والقادة دعم المبادرات المنافسة بحضور الفعاليات وتوفير الخبرات الفنية أينما كان ذلك ممكنا فضلا عن الترويج لتجارب النجاح إن التعاون المتبادل هو السلوك الرشيد للعقلاء المقدرين للمصلحة العامة وافيثار المؤسسي المشترك.

٥. المشاركة الدولية: تعقد العديد من المؤتمرات الدولية بالتطوع وتضافر جهود المؤسسات والمبادرات التطوعية بالتحفيز المبكر لتلك المشاركات والتناوب على حضورها سيجعل تمثيلنا أكثر قوة وتأثيرا وسيمكننا من جلب الخبرات الدولية كممارسة لتكون رصيدا معرفيا يمكن تعميمه على جميع فعاليات العمل التطوعي السعودي.

التطلعات الوطنية :

المفوضية السعودية للتطوع: التطوع تعبير عن حرية الفعل والتعبير في حماية حقوق الجماعة المدنية ولذا فإن إخضاع تلك الحرية لمؤسسات بيروقراطية عامة سيقضي على استقلاليتها ومن ثم عطاءها والمفوضية هو اختيار رشيد يجمع ما بين التنظيم ومرونة الحراك تضمن سعي المجتمع لأهداف وطنية عليا وتحقيق أغراض التطوع الأخرى في إخاء وتعاون لا تناحر وإقصاء وستقوم تلك المفوضية بالتخطيط التطوعي وقيادة الوعي العام والتصريح للمبادرات التطوعية وترشيد سلوكها بالرقابة الفنية لتحقيق الجودة والكفاية المالية لضمان استثمار وتوظيف الأموال بصورة أمثل وأكفأ فضلا عن حمايتها من الاستخدام الحزبي أو الشخصي التعدي أو بالتقصير.

الخاتمة:

نظراً للمتطلبات الحالية للعمل الخيري ومتطلبات الأفراد للانخراط في الأعمال التطوعية وللافتقار إلى مؤسسة تعني بجمع المعلومات عن الراغبين في التطوع للأعمال الخيرية وجمع الأفكار المطروحة لدعم قيام مؤسسات خيرية متخصصة في جميع أوجه العمل الإنساني الدقيق تساعد على تمكين أي باحث أو راغب في العمل في مجال المؤسسات الخيرية، والقيام بعمل الدراسات والأبحاث المهمة والمفيدة في تطوير العمل التطوعي.

وهنا تبرز أهمية الحاجة لوجود مؤسسات خيرية لأغراض التطوير والتنسيق والتعاون لدعم مجالات العمل الخيري بالدراسات والاستشارات والأبحاث وتطوير جوانب الخبرات و مجالات الإحصاء في العمل التطوعي.



«دور المواطنة في تعزيز العمل التطوعي»

- مقدمة
- المواطنة والتربية عليها.
- أساليب التربية على المواطنة في المؤسسات الاجتماعية.
- دور الأسرة في التربية على المواطنة.
- دور المدرسة والجامعة في التربية على المواطنة.
- دور المؤسسات الاجتماعية في التربية على المواطنة.
- دور العمل التطوعي في تنمية المواطنة.

مقدمة:

يعد شباب الأمة بمثابة أحد المدخلات الرئيسية في دراسة مركز ثقلها الحضاري وهو من زاوية أخرى أحد الدعائم في بنية الرصيد الاستراتيجي لحركة التنمية فيها، ومن ثم فإن حسابات معدل الانطلاقة الحقيقية لأي مجتمع من المجتمعات تبنى على أساس الزيادة في هذا الرصيد وحسن توظيفه على المستوى المأمول، إن تأصيل روح المواطنة ضمن الاعتبارات القيمية في تكوين الشباب يعني تأكيد حق الوطن في كل ما يتعلق برؤية الفرد وجهوده لتحقيق ذاته ومكانته، و لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثًا متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمرًا حتميًا في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغير السريع، ومنها العربية والإسلامية التي تخشى أن تؤدي هذه التحولات الاجتماعية المتسارعة والمرتبطة بالتطور العلمي السريع إلى التأثير على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها بفعل الهالة الإعلامية الغربية.

والمملكة إحدى هذه المجتمعات التي مرت بتغيرات سريعة شملت معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أثر على تماسك المجتمع واستقراره، وأدت إلى ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير لا تتفق وطبيعة المجتمع السعودي. ولذلك تستعين الدولة، كغيرها من الدول، بالنظام التربوي باعتباره من أهم النظم الاجتماعية، حيث يقوم على إعداد الفرد وتهيئته لمواجهة المستقبل، وكذلك المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع، والتجاوب مع الطموحات والتطلعات الوطنية. والمفهوم الحديث للمواطنة يعتمد على الإنفاق الجماعي القائم على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية، كما أن المواطنة في الأساس شعور وجداني بالارتباط بالأرض وبأفراد المجتمع الآخرين الساكنين على الأرض وهي لا تتناقض مع الإسلام لأن المواطنة عبارة عن رابطة بين أفراد يعيشون في

زمان ومكان معين أي جغرافية محددة، والعلاقة الدينية تعزز المواطنة (الشبيكي، ١٩٩٢: ص٣٤).

لذا نجد أن سياسة التعليم في المملكة تنص على إعداد المواطن الصالح وفقًا لقيم هذا المجتمع التي تنبع من تعاليم الدين الإسلامي وقيمه الحميدة بالإضافة إلى إعداد مواطن مؤمن برسالة الإسلام داعيًا إليها، وقادرًا على إتقان العمل وتنمية المعرفة الإنسانية ونظرًا لأهمية المواطنة قررت وزارة التربية والتعليم تدريس مادة مستقلة للتربية الوطنية في التعليم العام تشمل المراحل الثلاث، وبررت ذلك بوجود ثلاثة أسباب تدعو إلى تدريسها (وزارة المعارف، ١٤١٧هـ):

١- ضرورة وطنية لتنمية الإحساس بالانتماء وبالهوية.

٢- ضرورة اجتماعية لتنمية المعارف والقدرات والقيم والاتجاهات، والمشاركة في خدمة المجتمع، ومعرفة الحقوق والواجبات.

٣- ضرورة دولية لإعداد المواطن وفقًا للظروف والمتغيرات الدولية.

لذا سينطلق هذا الفصل من النقاط التالية:

- المواطنة والتربية عليها.
- أساليب التربية على المواطنة في المؤسسات الاجتماعية.
- دور الأسرة في التربية على المواطنة.
- دور المدرسة والجامعة في التربية على المواطنة.
- دور مؤسسات الاجتماعية في التربية على المواطنة.
- دور العمل التطوعي في تنمية المواطنة.

التربية من أجل المواطنة:

تحتل التربية المواطنية مكانة متميزة فهي جزء رئيسي من القطاع التربوي الذي يسمى التربية السياسية وهي في الوقت نفسه جزء من السياسة التربوية التي تعتمدها الدولة المعاصرة وتاريخها هو تاريخ فكرة المواطنة

ويرتبط الجميع بالمواطنة التي تظلهم لحقوقها وواجباتها، وذلك مهما كانت الأيديولوجيا المعتنقة وأياً كانت فلسفة النظام الاقتصادي والاجتماعي المتبع في الدولة لأن هذا المفهوم لا علاقة له بهذه المعتقدات وتلك المذاهب، ولقد ظهرت المطالبة بالتربية من أجل المواطنة في كتابات فلاسفة من أمثال أرسطو وهيوم ولوك وميل حيث أكدوا على حاجة المواطنين أن تكون لديهم معرفة مفاهيمية عميقة من أجل المشاركة الواعية في الديمقراطية كما شدد الاقتصاديون منهم يلتون فريدمان على حاجة المجتمعات الديمقراطية الحديثة إلى مواطنين مسئولين وفعالين على المستوى السياسي والاجتماعي.

ثم جاءت أفكار جون ديوي ومناداته بالتربية الديمقراطية التي تمكن الأفراد من أن يكتشفوا هويتهم واستعداداتهم وكل ما يمكن أن يسهموا به من أجل صالح المجتمع، وذلك من خلال التعلم الخبراتي والتعاوني وتنمية النظرة النقدية والقدرة على صنع القرار وهدف هذه التربية هو إنتاج مواطنين منخرطين بفاعلية في شئون مجتمعهم (المجادي، ١٩٩٩: ص٧٦).

ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرون نشهد ثورة فكرية وسياسية كبرى تركز على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وهكذا يسترد مبدأ المواطنة مكانته الرفيعة ويناضل البشر في كل مكان، حتى يستعيدوا أوضاعهم كمواطنين أحرار لهم الحق الكامل في الممارسة السياسية في التمتع بثمار التعددية بكل صورها

وألوانها في سياق ديمقراطي حقيقي وفي ضوء نزعة إنسانية تحاول ترسيخ قواعدها في عصر العولمة (القحطاني، ٢٠١٠: ص٣٠).

أهداف التربية من أجل المواطنة:

يمكن تلخيص أهداف التربية من أجل المواطنة في الأهداف الرئيسية التالية:

١- توعية الشباب بمعنى المواطنة وحقوق وواجبات المواطن في المجتمع.

٢- تنمية معارف الشباب حول نظم الحكم ومسئولياته والعمليات السياسية وأدوار القادة السياسيين في المجتمع.

٣- توعية الشباب بأهم قضايا المجتمع ومشكلاته، وتشجيعهم على المشاركة في إيجاد حلول لها.

٤- تشجيع الشباب على التمسك بالقيم الأساسية مثل الحرية والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان.

٥- تنمية الاتجاهات الايجابية نحو المجتمع ومؤسساته المختلفة.

٦- تشجيع الشباب على المشاركة السياسية.

مكونات التربية من أجل المواطنة:

تتكون التربية من أجل المواطنة من أربعة محاور رئيسية: حقوق الإنسان، الديمقراطية، التنمية، والسلام، ويركز المحور الأول على تمكين المواطنين من المشاركة بقوة وفعالية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان كأساس أخلاقي للممارسة الاجتماعية وسيادة القانون في حين يركز المحور الثاني على المشاركة السياسية والمدنية الفعالة، ويركز المحور الثالث على التنمية البشرية كأساس لحقوق الإنسان

ويشدد المحور الرابع على تحقيق السلام على كافة المستويات المحلية والقومية والعالمية كنتيجة لممارسة المواطنة الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة (النشار، ٢٠٠٣: ص٣٦٧-٣٧٧).

وتربية المواطنة هي ذلك النوع من التربية الذي يستهدف تزويد الناشئة بمجموعة المعارف والقيم والتوجهات السلوكية التي تعد مقومات ضرورية لحياته وكذلك إكسابهم الثقافة السياسية والمدنية للدولة.

كما أن التربية من أجل المواطنة لا تتوقف على مجرد تعلم الحقائق الأساسية المتعلقة بمؤسسات الدولة وديناميات الحياة السياسية فحسب، وإنما تتضمن كذلك اكتساب المتعلم المهارات والميول والاتجاهات والفضائل التي ترتبط ارتباطا وثيقا بممارسة الفرد لأدوار المواطنة.

وتسعى التربية من أجل المواطنة إلى تزويد النشء بالمعرفة السياسية بما يمكنهم من المشاركة على مستوى المجتمع المحلي وتنمية مدركاتهم حول القضايا المجتمعية والعالمية.

تهدف التنمية الوطنية إلى تنمية وعي الشباب بمتطلبات المشاركة الايجابية في المجتمع ذلك أن أزمة المشاركة هي نتيجة مباشرة لحالة الفراغ السياسي والاغتراب ومن ثم كانت أهمية رعاية الشباب التي تعني بتحويلهم من أغلبية صامتة إلى كيان فعال ومؤثر من خلال القنوات الشرعية حيث إن قطاع الشباب الجامعي بصفة خاصة لا يمكن إسقاطه من حسابات العمل التنموي ولم يعد مقبولا غياب الشباب عن برامج العمل الوطني، والتربية من أجل المواطنة تقوم على أساس إعداد الناشئين والشباب للدخول في الحياة السياسية للمجتمع بإكسابهم المعارف والمفاهيم والاتجاهات والمهارات السلوكية اللازمة لتنمية مشاركتهم في الحياة

السياسية وبما يمكنهم من دعم ومساندة الاتجاه الوطني للتنمية إنها العملية التي تستهدف إعداد الشباب لمواجهة المشكلات واتخاذ القرارات كمواطنين بمساعدة كل منهم على تنمية قدراته على اتخاذ القرار وعلى استخدام التفكير الناقد في التعبير عن اتجاهاتهم والوصول إلى حلول للمشكلات الاجتماعية التي تعيق مسيرة التنمية والانماء الوطني، والتربية من أجل المواطنة هو الهدف المحوري للتربية السياسية والتي تعني مساعدة الناشئين والشباب على استيعاب الواقع والتفاعل مع إشكالياته بطريقة موضوعية ناقدة بما يتيح لهم اتجاها ايجابيا نحو المشاركة إضافة إلى حسن رعاية النخبة منهم وإعدادهم لتحمل مسئوليات القيادة والعمل الوطني وعلى ضوء ذلك فإن تنمية قيم المواطنة هي معنى أكبر من مجرد التلقين لسياسة معينة أو التنشئة السياسية إنها المعنى الذي من خلاله يدرك الفرد واجبات ومسئوليات تجاه مجتمعه بما يحمله على تبني رؤية ملائمة للعمل الوطني من خلال القنوات الشرعية، وقيم المواطنة لدى الشباب الجامعي تعد بمثابة قوة المناعة في الجسم الاجتماعي من حيث انتمائه وجهده وعمله ووعيه بإمكانات الحاضر والمستقبل حيث إن الصورة الراهنة وتحديات المستقبل تعج بالأخطار المحدقة والمتوقعة وسيتلازم طاقات تفوق بكثير ما أد خره المجتمع لمواجهة أزمات الماضي (ليلة، ٢٠٠٢: ص٣٤)

المواطنة والتربية عليها:

نظراً لأهمية البيئة التربوية في تنمية المواطنة فقد تبنت مؤسسات التعليم الأمريكية تطوير البرامج وأساليب التعلم التي تهدف إلى تحقيق الكفايات الأساسية للمواطنة الفعالة. وكان من بين أهداف التربية التي ارتكزت عليها سياسة التعليم الأمريكية: فهم النظام الاجتماعي والتعرف على الأوضاع الاجتماعية غير المرغوبة بالنسبة للمجتمع من أجل تصحيح وتعديل مواطن الخلل. بالإضافة إلى احترام التباين في آراء المواطنين، وتقدير معتقدات وأساليب حياة الآخرين، ونشر الوعي

بين المواطنين بشأن الوسائل الدعائية المضللة التي تضر بالمجتمع. وحماية البيئة والمحافظة على موارد الأمة الطبيعية، وأخيراً دعم مشاركة المواطنين في كافة مجالات التنمية، وإرساء مبادئ السلام والتعاون الدولي والمساهمة في حماية الوطن عند نشوب الأزمات والكوارث ولا يختلف الحال بالنسبة للدول العربية من حيث اعتبار التربية الوطنية وظيفة أساسية من وظائف التعليم الأساسية؛ فالتربية الوطنية السليمة هي التي تجعل الفرد يدرك أنه جزءاً من مجتمعه وأمته ورغم تباين الفلسفات التربوية في البلاد العربية، إلا أنها اتفقت من حيث اعتمادها على أن التربية حق لكل مواطن، وعلى احترام كرامة الفرد، وإعداده للحياة الأفضل، والدعوة إلى تقديس القيم الروحية والمثل العليا العربية، والحث على التقدم العلمي، وبث روح التفاؤل والتسامح والحث على الخير ومحبة الإنسانية وقد تبنت سياسات التعليم في الدول العربية الاهتمام بتربية المواطنة والسعي تكوين المواطن الصالح المنتمي لبلده وأمته، فعلى سبيل المثال ركزت المملكة العربية السعودية على تربية المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء الأمة، بالإضافة إلى تنمية إحساس الطلبة بتحديات المجتمع في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإعداد الطلبة لكي يكونوا قادرين على المساهمة في التغلب على هذه التحديات (موسى، ١٤١٨: ص٨٧).

و تقوم على أساس إعداد الناشئين والشباب للدخول في الحياة السياسية للمجتمع بإكسابهم المعارف والمفاهيم والاتجاهات والمهارات السلوكية اللازمة لتنمية مشاركتهم في الحياة السياسية وبما يمكنهم من دعم ومساندة الاتجاه الوطني للتنمية إنها العملية التي تستهدف إعداد الشباب لمواجهة المشكلات واتخاذ القرارات كمواطنين بمساعدة كل منهم على تنمية قدراته على اتخاذ القرار وعلى استخدام التفكير الناقد في التعبير عن اتجاهاتهم والوصول إلى حلول للمشكلات

الاجتماعية التي تعيق مسيرة التنمية والانماء الوطني، والتربية من أجل المواطنة هو الهدف المحوري للتربية السياسية والتي تعني مساعدة الناشئين والشباب على استيعاب الواقع والتفاعل مع اشكالياته بطريقة موضوعية ناقدة بما يتيح لهم اتجاها ايجابيا نحو المشاركة إضافة إلى حسن رعاية النخبة منهم وإعدادهم لتحمل مسئوليات القيادة والعمل الوطني.

إن تنمية قيم المواطنة هي معنى أكبر من مجرد التلقين لسياسة معينة، أو التنشئة السياسية إنها المعنى الذي من خلاله يدرك الفرد واجبات دوره ومسئولياته تجاه مجتمعه بما يحمله على تبني رؤية ملائمة للعمل الوطني من خلال القنوات الشرعية، وقيم المواطنة لدى الشباب تعد بمثابة قوة المناعة في الجسم الاجتماعي حيث انتمائه وجهده وعمله ووعيه بإمكانات الحاضر والمستقبل حيث إن الصورة الراهنة وتحديات المستقبل تعج بالأخطار المحدقة والمتوقعة وتستلزم طاقات تفوق بكثير ما ادخره المجتمع لمواجهة أزمات الماضي (حجازي، ٢٠٠٠: ص٣٤-٣٥).

يقول بيرل Pearl إذا أردنا أن تكون هناك قيمة للشباب فإنه يجب تأهيلهم ليكونوا مشاركين في المجتمع وليسوا مستقبلين فقط، وهنا تتمثل النقطة الجوهرية في أية نظرية عن إضفاء قيمة على الشباب، بذلك يكون للشباب دور فعال في القرارات المتعلقة بتنفيذ سياسات وممارسات التعليم والقضايا الأساسية التي تحدد طبيعة العالم الذي سيعيشون فيه، فالشباب في هذه المرحلة في حاجة إلى الحركة فيما وراء المفهوم إلى تعلم الخبرات التي من شأنها أن تنمي لديهم مهارات المشاركة وممارسة الحياة المدنية ممارسة الحقوق والوفاء بالمسئوليات وواجبات المواطنة في مجتمع ديمقراطي (Crick& Arrawsmith. 2000:p.152).

ومن أهم الفضائل المدنية التي ينبغي أن تحرص مؤسسات التربية على تنميتها الانضباط والكياسة والمرونة والشفقة والتسامح والتقدير الكامل لشرف العطاء في

خدمة المجتمع والحكومة الدستورية(Patric, 1995:p.3).

يشير(K.Evans, 1998) إلى أن المواطنة في مرحلة الشباب ترتبط بثلاث عمليات نفسية/ اجتماعية:

- الهوية: وهي تقوم على أساس درجة التوافق بين قيم الفرد وثقافة الجماعة.
- الألفة: وهي تقوم على أساس التوافق بين أمن الفرد وأمن الجماعة من خلال القيم المتبادلة والاختيار الحر.
- الاستقلالية: وهي تقوم على شقين الأولى الاستقلالية بمعناها الاقتصادي والثاني يعنى بحرية التعبير.

وهذه العمليات الثلاثة هي المدخل الرئيسي لضمان تمثيل إيجابي فعال لقيم المواطنة لدى طلاب الجامعة وينبغي أن توضع في الاعتبار عند التخطيط لأنشطة الطلاب أو الحوار معهم حول قضايا مجتمعهم وبناء مستقبله، ويشير Mills إلى جانب عقلي هام في تكوين المواطنة يطلق عليه كفاءة الفهم ويعني به التركيز على فهم الذات في علاقاتها بما حولها وفهم علاقاتها بالكون وفهم ما يدور في المجتمع وطبيعة السياسات الحاكمة لتوجهاتها وما يترتب على هذه السياسة من حقوق وواجبات اجتماعية، حيث إن كفاءة الفهم تنمو في سياق العمل التعاوني في جماعة وذلك لاعتبارات هامة ترتبط بفهم الأهداف والترتيب لقواعد العمل وتحديد المهام ثم جدول التنبؤات بجدوى تحقيق الأهداف والنتائج المحتملة حولها، وينبغي أن ترتقي التربية بهذه الطريقة لصياغة أهداف ترتبط بقضايا مجتمعية وتحديد مسئوليات العمل والمهام المطلوبة في ضوء قيم المواطنة(Mills, 1990:p.69).

النظام التعليمي الذي نستطيع أن نحافظ على هويتنا، هو التعليم الذي يعمق

الهوية ويغرس الانتماء والولاء للوطن ثم للأمة الإسلامية وفي الوقت نفسه المحافظة على أمن المجتمع من أخطار العولمة وهذا التعليم الذي ننشده لا بد أن يقوم على الركائز التالية في المستقبل المتطور:

(١) تدعيم الهوية وتعميق الانتماء: إن الاختراق الثقافي يتطلب من النظام التربوي أن يؤدي دورا أكثر فاعلية في تعزيز الهوية وتعميق الانتماء والاعتداد بثقافة الأمة كما يلزم ترسيخ عقيدة الإيمان بالله وترسيخ أن الإسلام منهج شامل للحياة في جميع جوانبها.

(٢) تربية المسئولية الاجتماعية: من خلال تعزيز وتنمية شعور الناشئة بالمسئولية الاجتماعية وذلك من خلال حس الفرد وشعوره وتأكيد دوره ومسئوليته تجاه المجتمع، والمسئولية الاجتماعية تنمو عند الفرد من خلال إدراكه لعقيدة الأمة وتاريخها وتشرب ثقافتها وقيمها وبذلك يكون التأكيد على تكثيف التربية الإسلامية والمعارف التاريخية والجغرافية من أولويات النظام التربوي لتعزيز ارتباط الفرد بالمجتمع.

(٣) التربية الشورية: إن التربية الشورية خيار لا مناص منه في عصر العولمة وتدفق المعلومات واتساع شبكة الاتصال ومن ثم لابد أن تتلاشى كل مظاهر التربية التسلطية وأن تصبح العلاقة داخل المؤسسات التعليمية قائمة على التقدير والاحترام والحوار والتربية الشورية مطلب شرعي وحق فطري وهو شرط أساس لرعاية الإبداع والتشجيع علهي، كما أنها مطلب أمني من أجل مشاركة الجميع في حفظ الأمن والنظام داخل الدولة.

(٤) تربية الإعداد للحياة: ومن سمات النظام التربوي الناجح أن يعد الفرد للتأقلم والتكيف مع المتغيرات الثقافية والاجتماعية والذي يزود أفراده

بمهارات التفكير المنظم وأساليب فهم المشكلات وعلاجها، ويعد تحسين مخرجات التعليم جزءاً وقائياً يوفر على المؤسسات الأمنية كثيرا من طاقاتها ونفقاتها.

(٥) تربية الابداع: فالثورة المعاصرة هي ثورة المعلومات وتعتمد على العقول البشرية المتفوقة التي تستطيع أن تولد المعلومات حول شؤون الحياة ودون رعاية هذه العقول وتحسينها لا تستطيع الصمود في عصر العولمة.

(٦) تربية الترابط والتكامل: من المهم أن تسعى التربية الناجحة إلى تنمية وتعزيز العلاقات والمشاعر وتعزيز علاقات التكامل والتساند والتآزر بين أبناء الأمة ومثل هذا الاتجاه يعمل على تعزيز الهوية والاعتداد بها ويحد من آثار العولمة الاقتصادية والثقافية والأمنية.

(٧) وحدة المناهج: إن توحد المناهج التعليمية يسهم في تخريج أجيال أقوياء تنتمي إلى الأمة وتعطي ولاءها الكامل لها، وقد أثبتت الأحداث التاريخية أن بعض خريجي المدارس الأجنبية والمناهج الوافدة هم قادة حركات التمرد وهم الذين يشنون الحملات على الثقافة الوطنية.

التربية الوطنية

تعد التربية الوطنية من الأهداف التربوية العامة التي تسعى إلى غرس قيم المواطنة لدى الطلبة، وترسيخ انتمائهم لوطنهم من خلال زيادة وعيهم لإيجاد المواطن الصالح الذي يسهم في تنمية مؤسسات المجتمع المدني بفاعلية، والذي يمتلك القدرة على الحكم على الأشياء وتكوين الرأي الشخصي لهم، وتعتمد تربية المواطنة على الممارسات والتطبيقات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني ككل فهي مسؤولية مشتركة بين هذه المؤسسات كالأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع

الأخرى ويعتبر مفهوم المواطنة مفهوماً متعدد الأبعاد، اجتماعية وسياسية وإنسانية، ويتحدد بثوابت ومبادئ أساسية تشكل في مجملها عزة الوطن كالحقوق الدستورية والقانونية في مختلف نواحي الحياة فالمواطنة تسعى إلى زرع العزة والكرامة وحب الوطن والتفاني حفاظا عليه في نفسه، وبذلك فإن أهمية المواطنة تكمن باعتبارها مستمرة لتعميق الحس والشعور بالواجب تجاه الوطن وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به وغرس حب النظام والاتجاهات الوطنية والتعاون بين أفراد المجتمع واحترام النظم والتعليمات لهذا المجتمع يرى دوركايم بان التربية انتقال للثقافة والقيم الاجتماعية من جيل لآخر، أي من الجيل الناضج إلى الجيل الناشئ. وهي كذلك عملية اجتماعية شاملة ومستمرة تتولاها مؤسسات متعددة، ويتم توجيهها بأهداف معينة من أجل توجيه الأفراد وفق فلسفة معينة متفق عليها من قبل المجتمع وتوزعت أدوارها على المؤسسات المختلفة وتتمثل وظائف التربية بصورة عامة بما يلي:

(١) المحافظة على المجتمع واستمراره، حيث أن من أهم أهداف التربية جعل الفرد قادراً على التكيف مع البيئة المحيطة به، وهو التكيف الذي يسهم في بقاء الفرد داخل المجتمع ويساعده على التطور و الاستمرار. وذلك من خلال انتقال أساليب المعيشة وأنماط التفكير التي تشكلت ما بين الأفراد عبر نقل التراث الثقافي باكتساب الأفراد لهذا التراث نتيجة للعيش بين الجماعة وبواسطة التربية، وكذلك من خلال الاحتفاظ بالتراث الثقافي، وتعتبر التربية من أفضل الوسائل التي يمكن أن تتبعها المجتمعات من أجل المحافظة على التراث. وأخيراً المواطنة الصالحة، حيث لا يقتصر دور التربية هنا على المحافظة على المجتمع بالإضافة إلى ذلك إعداد المواطنين وتوليد شعور الولاء والانتماء للوطن لديهم.

(٢) استمرار وتجديد ثقافة المجتمع، وقد ازدادت أهمية هذه الوظيفة في العصور الحديثة تحت تأثيرين هما:

- تعقد الجماعة وحاجة الجماعة إلى مضاعفة الجهود من أجل المحافظة عليها.

- ظهور النظم الديمقراطية التي تحتم تعميم هذه الثقافة بين كافة أفراد المجتمع.

(٣) التماسك الاجتماعي، ويكون هذا التماسك من خلال خلق جيل جديد يتمتع بصفات اجتماعية تضمن استمرار وتقدم المجتمع وتوحيد الأفراد ضمن أطر تربوية اجتماعية معينة.

(٤) إرساء قواعد الديمقراطية، فالتربية تعرف الأفراد بقدراتهم وتشجعهم على التمسك بحقوقهم والقيام بواجباتهم وعلى أن يتمتعوا بدرجة عالية من الثقافة والوعي والمشاركة الفعالة في تطور مجتمعاتهم.

(٥) تحقيق التقدم الاقتصادي و التنمية المستقبلية، حيث أن أهداف أي نظام تربوي هي تأهيل الأفراد للمساهمة في العمليات الإنتاجية وسوق العمل بكفاءة وتعرف الوطنية بأنها «حب الوطن وهي عاطفة إنسانية وشعور يربط الفرد بوطنه ويدفعه إلى العمل المثمر والسعي المتواصل في سبيل رفع اسمه وإعلاء شأنه والقيام بواجبه نحو خير قيام وعرفت الموسوعة العربية العالمية التربية الوطنية بأنها «تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر والتاريخ والتفاني في خدمة الوطن (أبوالفتوح، ١٩٦٠: ص٧٦).

وتعتبر الوطنية أكثر عمقاً من المواطنة أو أنها تمثل أعلى درجات المواطنة إذ يكتسب الفرد صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو دولة معينة إلا أنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل الصالح والإيجابي لصالح هذه الجماعة أو الدولة في فضل المصلحة العامة على مصلحته الشخصية فالوطنية تمثل الجانب الفعلي للمواطنة والذي تحصل فيه النتائج المادية والملموسة التي تعود على الفرد بالنفع والارتياح والسعادة وعلى الجماعة بالتقدم والرقي.

عرفت الموسوعة العالمية التربية الوطنية بأنها ذلك الجزء من المنهج الذي يجعل الفرد يتفاعل مع أعضاء مجتمعة على المستويين المحلي والوطني ووجود الاتجاه الإيجابي نحو السلطات السياسية والانصياع للأنظمة والأعراف الاجتماعية والإيمان بقيم المجتمع الأساسية كما يمكن تعريفها على أنها ذلك المجال الدراسي الذي يحاصر النظم الاجتماعية والسياسية وأن ما العلاقات بين الفرد وجماعته، وبين الجماعات بعضها والبعض الآخر، أي بين المواطن والمواطن، وبين المواطن ووطنه، وبين المواطن ووطنه والعالم الخارجي إن التربية الوطنية هي ذلك الجزء من التربية الذي يشعر الفرد بموجبه بالمواطنة من خلال تزويد الفرد بالمعلومات المرتبطة بالقيم والمبادئ والاتجاهات الحسنة وتربيته ليصبح مواطناً صالحاً يتحلى في سلوكه وتصرفاته بالأخلاق الطيبة ويمتلك القدر الكافي من المعرفة لتحمل مسؤولية تجاه وطنه ومجتمعه ويبين الرشيدي (٢٠٠٦) أن التربية الوطنية تربية خاصة تستمد أصولها من ثقافة الأمة وتراثها الاجتماعي، ومقومات العصر الذي نعيش فيه، وصفات الإنسان الصالح في الوطن، وبذلك فإن التربية الوطنية تهدف إلى تنمية شعور الفرد بالانتماء إلى وطنه وتقوية إيمانه بأهدافه، والافتخار بوطنه والدفاع عن الوطن.

وحدد أوسلر وستاركي (Osler and Starkey.2005) معالم التربية الوطنية

والتي تتمثل في أن يكون لدى الأفراد الثقة فيه هويتهم وأن يعملون من أجل تحقيق السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في مجتمعهم، وذلك من خلال:

(١) قبول المسؤولية الاجتماعية وإدراك أهمية الالتزام المدني.

(٢) التعاون من أجل معالجة المشكلات وتحقيقا لعدالة والسلام والديمقراطية في مجتمعهم.

(٣) احترام الاختلافات بين الناس سواء أكان سببها الجنس أم العرق أم الثقافة.

(٤) احترام الميراث الثقافي وحماية البيئة.

(٥) دعم التضامن والعدالة على مستوى الوطن وعلى المستوى الدولي.

وتتمحور التربية الوطنية ضمن ثلاثة أبعاد أساسية، البعد المعرفي الذي يعتمد على نقل المعلومات والمعارف السياسية والاجتماعية للأفراد أو الوعي بمؤسسات المجتمع ونظام الحكم وحقوق وواجبا ومسؤوليات الفرد تجاه مجتمعه، والبعد الوجداني الذي يتمثل بتنمية القيم والاتجاهات المرغوبة اجتماعياً لدى أفراد المجتمع أو العدالة وحب الوطن، والبعد المهاري الذي يتمثل في تنمية مهارات عقلية متعددة كالتفكير الناقد ومهارات اجتماعية كالاتصال مع الجماعة والتعاون والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسة يتمثل الهدف العام في إعداد المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه ويؤدي واجباته تجاه مجتمعه وقادر على مواكبة متطلبات الحياة المستقبلية، ويمكن تلخيص مجمل أهداف للتربية على المواطنة:

١. تزويد الأفراد بفهم إيجابي وواقعي للنظام السياسي في مجتمعهم.

٢. تعليم الأفراد في المجتمع القيم وأهمية مشاركتهم في القرارات السياسية.

٣. فهم الأفراد لحقوقهم وواجباتهم.

٤. فهم الأفراد للنظام التشريعي في مجتمعهم واحترام وتقدير القوانين والأنظمة.

٥. التعرف على القضايا العامة التي يعاني منها المجتمع.

٦. الإيمان بالمساواة بين الرجل والمرأة.

٧. فهم التعامل الدولي بين المجتمعات المختلفة والتعرف على النشاطات السياسية الدولية.

٨. معرفة وسائل المشاركة في النشاطات الوطنية والقومية.

٩. فهم الحاجة للخدمات الحكومية والاجتماعية.

١٠. احترام دستور الدولة.

١١. الالتزام بمبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

١٢. توجه الأفراد في المجتمع نحو المواطنة الصالحة.

١٣. القدرة على إصدار الأحكام في المشكلات الاجتماعية وطرق معالجتها.

١٤. تحسين العلاقات بين الأفراد.

١٥. الإيمان بالمساواة بين أفراد الشعب الواحد، وبين شعوب الأرض.

١٦. التركيز المتواصل على تحقيق المدارس الآمنة.

١٧. تشكيل الثقافة الايجابية للمدارس، ودمجها بالثقافة السياسية الملائمة التي تجعل المواطن قادراً على أداء دورها السياسي بوعي ومسؤولية.

١٨. التقليل من المشاكل السلوكية.

١٩. الإيمان بالطريقة العلمية في التعامل مع قضايا الإنسان والمجتمع السياسي.

٢٠. التحصيل الأكاديمي المرتفع.

٢١. الاعتزاز والانتماء والولاء للأمة (إسماعيل، ١٩٩٨: ص٦٧).

التربية الوطنية تلعب دوراً فاعلاً في غرس المفاهيم الوطنية وترسيخها لدى شباب الوطن، وبما أن تقديم مثل هذه المبادئ يكون من خلال المؤسسات التعليمية سواء المدارس أم الجامعات منها؛ فان التركيز على هذه المؤسسات بصفتها رآناً مهماً في عملية إحداث التغيير الايجابي يعتبر أمراً مهماً.

فالمعلم في المدرسة والأستاذ في الجامعة يقومان بدور في غرس وتوجيه الطلبة لاكتساب المفاهيم الوطنية وتنمية الوعي والحس الوطني لدى الطلبة الجامعيين وبهذا يمكن اعتبار الجامعة واحدة من الأوساط التربوية التي تعنى بنشر مفاهيم التربية الوطنية، ففي حين تعتبر الأسرة هي أولى الوسائط التربوية التي يكتسب فيها الطفل التوجهات الوطنية الأولى في حياته متأثراً بذلك بوالديه من حوله، فان المدرسة تمثل ثاني هذه الوسائط التربوية، وتعتبر أكثر أهمية من الأسرة من حيث أن هذه المرحلة تتزامن مع أهم سنوات تشكل القناعات الوطنية لدى الطلبة.

وكما للمسجد والنادي كذلك دوراً مهماً في التربية الوطنية من حيث تثقيف الشباب بأمور الدين والدنيا من خلال خطب المساجد، وتبادلا لأفكار والمعلومات وتكوين الاتجاهات السياسية من خلال اللقاءات في النادي.

ويعد إعداد الأفراد لتكريس مفهوم المواطنة والتفاعل الاجتماعي من أهم أهداف الأنظمة التربوية لذلك تهتم المؤسسات التعليمية بأبعاد التربية الوطنية وتحديد معالمها، وتدعيم ثقة الشباب بهوياتهم والعمل على تعميق السلم المجتمعي وحقوق الإنسان والديمقراطية، ذلك أن تعميق وممارسة الديمقراطية في الجامعة وعلى مختلف المستويات في المجتمع يعتبر ضرورة ملحة للتربية على المواطنة، لذا يجب على الأفراد أن يعملوا من اجل التغيير، والانخراط في اتخاذ القرارات بهدف تعميق مفهوم ديمقراطية التعليم والمواطنة الصالحة (أيوب، ١٩٩٨: ص٥٦).

أساليب التربية على المواطنة ودور المؤسسات الاجتماعية في ذلك:

على المؤسسات التربوية أن تعمل على تحسين قدرات الناشئين في مناقشة قضاياهم أو في تقرير مصيرهم، وأية فكرة عن المواطنة تتضمن القدرة الفاعلة على المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالبيئة والمجتمع المحلي فالمشاركة تعني بالشكل الذي تتحقق به كرامة الانسان حينما يعمل بأهداف الجماعة من أجل المحاولة الجادة لدمج عالمه الذاتي في مستقبل مجتمعه ذلك أن ما نستشعره من ضوابط والتزامات تهيئ لنا الارتباط بجماعة ما هو في جوهره الشعور الحقيقي بمواطنتنا ومن ثم فإن تعليم المواطنة هو الضمان الأمثل لإتاحة الفرصة أمام الشباب لممارسة أدوار اجتماعية معينة، فمثلا في الخطاب السياسي البريطاني أصبحت المواطنة تحتل مكان مهم حيث عادت المواطنة إلى الحوار الوطني بقوة نتيجة لإدخال مفاهيم المواطنة النشطة ضمن السياسات الحكومية لمواجهة الانتقادات الموجهة للقيم ذات النزعة الفردية والربط بين كفايات الأداء والمواطنة هو محاولة للبحث عن إرادة العمل، البعد القومي الداعم للإنجاز، الشعور بالرضا الشخصي، الخدمة التطوعية ولذا فقد أكدت اللجنة التابعة لمجلس العموم البريطاني على ضرورة تعليم مهارات المواطنة وعلى إدماج كافة الاعتبارات المتعلقة بتكوين المواطنة النشطة ضمن برامج التعليم في كل مستوياته (هولدسورث، ٢٠٠٠:ص٤٢٠).

ولعل المدخل الأساسي في تنمية قيم المواطنة هو الذي يؤكد مسئولية التربية في إكساب الناشئين «ثقافة المواطنة» والتي تعني بالتكوين التجميعي والبنائي للحقوق والواجبات بما يحدد مسئوليات الأفراد في مجتمعاتهم، وامتدادا مع عالم الإنسان إنها تعني بالتأثير على إرادة الفرد للوعي بحركة الأحداث وطبيعة المشكلات في سياق اجتماعي أكبر: الدولة والعالم والانسانية، وعلى ذلك فإن التربية من أجل المواطنة تهدف إلى تزويد الناشئين بالمعرفة السياسية بما بمكنهم من المشاركة في لعب الدور على مستوى المجتمع المحلي، إضافة إلى الرؤية العالمية الحاكمة لحركة الأحداث والمتغيرات في قضايا مجتمعاتهم أو القضايا العالمية بصورة كلية هذا بالإضافة إلى تنمية مدركاتهم حول بعض القضايا العالمية مثل العنصرية، اللاجئين، قصور التشريع الدولي والتأثيرات المرتبطة بتغيرات البيئة (Crick& Arrawsmith، 2000،p.48).

وعلى الرغم من أهمية دور المدرسة في تدعيم قيم المواطنة خصوصا في ظل تحولات العولمة فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننكر دور الإعلام في تعزيز قيم المواطنة لدة الشباب في ظل تحولات العولمة وثورة الاتصالات فلقد أصبح الإعلام يلعب دورا فعالا ومؤثرا في تشكيل حياة الإنسان وكيانه والبيئة التي يعيش فيها وإذا كانت هذه الوسائل تعتبر عنصراً حاسماً ومهماً للدولة الحديثة فهي كذلك آلية أو وسيلة تنتقل من خلالها المجتمعات التقليدية نحو التقدم والرقي، ولقد أدى النمو والتطور الهائلان في علوم الاتصال في السنوات الأخيرة إلى مضاعفة تأثير وسائل الاعلام في صياغة ثقافة أي شعب من الشعوب بصفة عامة والثقافة السياسية بصفة خاصة، فقد أفضى التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاعلام إلى إحداث تغيرات عميقة في عملية التنشئة الاجتماعية بحيث أضعف هذا التطور من تأثير عمليات الاتصال الشخصي في الوقت الذي تضاعفت فيه قدرة وسائل الاعلام في تشكيل القيم والاتجاهات الخاصة على المدى البعيد (علي، ١٩٩٩: ص٣٦).

وتساعد وسائل الاعلام على نشر الثقافة الوطنية وتعميق تصور أفراد المجتمع لدورهم في المجتمع والقيام بدور واقعي في صنع القرارات ودعم فكرة المواطنة المسئولة فلقد أوضحت الدراسات أن تعرض الأطفال لوسائل الاعلام وبخاصة التلفزيون يؤثر على تنشئتهم فاليوم ينمو الأطفال في عالم حولته ونقلته وسائل الاعلام إليهم حتى أصبح التلفزيون اليوم وغيره من وسائل الإعلام مسئولاً عن تعليم المواطنة للطفل، فهذه الوسائل هي المصدر الرئيسي للمعلومات السياسية لصغار السن وهي الأدوات التي تشكل الآراء والاتجاهات الجديدة للشباب.

الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة :

لبيان الاتجاهات الحديثة لتربية المواطنة يجب التأكيد علي أنه لا يوجد اتفاق بين المجتمعات حول الأولوية التي يجب أن تعطي لأي من أهداف النظام التعليمي، هل تكون الأولوية للأهداف الإدراكية «المعرفية» التي تعنى بتعليم الأفراد المهارات والمعارف؟ أو تكون للأهداف القيمية التي تعنى بإعداد الأفراد لكي يكتسبوا المواطنة، وإيجاد مواطن يحتفظ بقيم صحيحة للمشاركة في حياة المجتمع؟ أو تكون لأهداف التنشئة الاجتماعية التي تحاول أن تجعل الأفراد أكثر توافقاً للدخول في علاقات شخصية متبادلة مع الآخرين؟ (فيراس، ١٩٩٨:ص١٢).

ولو نظرنا إلى جميع النظم السياسية نجد أنها تسعى بشكل أو بآخر من أجل تحقيق درجة قصوى من الانسجام السياسي بين مواطنيها، وتبرز التنشئة السياسية كموضوع رئيس يمتد من التربية الوطنية في العالم الغربي، إلى مفهوم تدريب الشخصية في النظم الاشتراكية السابقة، وإلى مفهوم التوجيه أو الإرشاد الروحي في الانساق السياسية الكاريزمية، وفي كل الحالات تتحكم في العملية عدة متغيرات أهمها المواقف والأهداف والولاءات تجاه السلطة السياسية.

إنَّ مجموعة الدول الاشتراكية قد حرصت قبل التحولات الضخمة التي بدأت في الثلث الأخير من عام ١٩٨٩م على التأكيد على أن التعليم بها يستهدف خدمة النظام السياسي، فعلى سبيل المثال كان الغرض الرئيس للنظام التعليمي في تشيكوسلوفاكيا هو الاهتمام بفكرة المدرسة السياسية لتربية الشباب على القيام بدور نشيط في بناء دولة شعبية ديمقراطية. أما في يوغوسلافيا فهدفه تمكين الأجيال الصغيرة من المساهمة في التنمية المستمرة لقوى الإنتاج، وتقوية الروابط الاجتماعية، وتربيتهم على روح الولاء لوطنهم. ويلعب تدريس التربية الوطنية دوراً أساسياً في بث الروح الاشتراكية في هذه المجتمعات. فكان الهدف من تدريسها في رومانيا هو التأثير في أخلاقيات الشباب وإعدادهم بشكل إيجابي للاشتراك في مستقبل المجتمع الاشتراكي. وتهدف التربية الوطنية في ألمانيا الشرقية إلى تزويد الطلاب بالمعرفة التاريخية والسياسية للتعرف إلى قوانين التطور الاجتماعي (علي، ١٩٩٧م، ص٩٤) وتبقى ثمة حقيقة هامة أوردها أحمد وهي أن أمكانية النظام التعليمي ودوره في نقل القيم والمعتقدات السياسية لا تختلف من مجتمع ليبرالي ديمقراطي أو مجتمع شمولي سلطوي، إلا في جانب واحد وهو ما يطلق عليه التغذية الراجعة التي يمكن من خلالها أن يؤثر الطلاب في النظام السياسي والقيم التي يعتنقها (أحمد، ١٩٩٧م، ص٢٥)

دور المدرسة :

يجمع التربويون على أن المدرسة تقوم بدور فاعل في المجتمع، بل إنها في بعض المجتمعات وخاصة الريفية منها تكون هي المحور الذي تتركز فيه نشاطات المجتمع المحلي لاسيما الشباب، فالمدرسة هي المكان الذي تمارس فيه النشاطات الرياضية و الاجتماعية والتربوية، وعليه فإن بقاء المجتمع واستمراريته مرهون بمدى تفاعله مع المؤسسات التعليمية. وتعد المدرسة البيئة التي تطور المهارات الاجتماعية وعليه

فإنها تتعرف على الاحتياجات الكامنة في المجتمع وتحاول توفير الأعمال التي تلبي تلك الاحتياجات(Naval، etal، 2003).

وتعد تربية المواطنة هدفاً هاماً للمؤسسات التعليمية التي تعنى بإعداد الأجيال كي يصبحوا متعلمين مدركين لواجباتهم وحقوقهم الوطنية، ومتفاعلي نمع مجتمعهم محققين لأهدافه وطموحاته، وفي إطار المدرسة يتم تحصيل المعارف والمهارات والقيم اللازمة لتربية المواطنة، وهذا يعني أن التعليم يؤدي إلى الوصول للقيم والاتجاهات الوطنية.

لابد للمعلم أن يسهم في غرس روح الولاء والانتماء للهوية الوطنية والسياسية، ولابد للمعلم أن يكون واثقا من نفسه ومن معلوماته، مبدعا في أفكاره مرنا في سلوكه مجددا لآرائه مرشداً لطلابه؛ في كيفية اكتساب مبدأ التعاون والعمل الجماعي وتوطيد حب الطالب لمجتمعه وتعزيز الانتماء والشعور بالمسؤولية المشتركة في الحفاظ على أمن وسلامة واستقرار الوطن من العبث والفساد. (العرادي، ٢٠٠٤).

دور الأسرة في التربية على المواطنة.

وتتكون الأسرة من الآباء والأبناء الذين يشتركون في الإقامة ويشكلون نسقاً اجتماعيا له معايير وأدوار تختلف من ثقافة لأخرى وتؤدي الأسرة عدة وظائف من أهمها تنظيم السلوك الجنسي وعملية الانجاب واشباع الحاجات البيولوجية لأعضاء المجتمع مثل الحاجات العاطفية والقيام بعملية التنشئة الاجتماعية للأبناء بالإضافة إلى تشجيع الأبناء على القيام ببعض أنماط السلوك الاجتماعي كما أنها تعمل على تقييد بعض أنماط السلوك الأخرى. (لطفي، ٢٠٠١:ص١٣٤)

دور الأسرة:

لأن الأسرة تمثل ذلك النظام الاجتماعي الأساسي والمهم فهي قادرة على أن

تلعب دورا مهما في تحقيق الانتماء الوطني وتفعيل مفهوم المواطنة لدى أفرادها، وهي تستطيع ذلك من خلال العديد من الوظائف التي تؤديها في المجتمع هذه الوظائف والتي متى ما أديت بشكل صحيح من قبل أفرادها جميعهم نستطيع القول أنها أدت رسالتها على الوجه المطلوب تجاه تعزيز المواطنة وتحقيق الانتماء الوطني المنشود.

لعل الأسرة من خلال علاقتها بالمجتمع ومن خلال هذه الوظيفة وأثرها في تدعيم الوعي الوطني والانتماء المجتمعي تستطيع أن تفعل الجوانب التالية بين أفرادها:

أ. تنشئة الأبناء على الفضائل والقيم الأخلاقية: التي تجعل الفرد عضوا صالحا في المجتمع مثل الصدق والمحبة والتعاون والإخلاص وإتقان العمل وغيرها وتنمي فيهم أهمية المشاركة وخدمة المجتمع لأنه الذي هيأ لهم كل ما يحتاجون إليه، وهكذا تستطيع الأسرة أن تغرس في أبنائها مثل هذه الأخلاقيات والفضائل والعادات والقيم الاجتماعية التي تدعم حياة الفرد وهو يأخذ دوره في المجتمع ويدرك مسئولياته والتزاماته تجاه مجتمعه وأمته.

ب. التفاعل الاجتماعي حيث يتعلم الأبناء في محيط الأسرة الكثير من أشكال التفاعل الاجتماعي والذي تكون بداياته مع أفراد الأسرة وهنا يبرز دور الأسرة في تكييف هذا التفاعل على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومثله ومعاييره ويؤصل فيهم أبعاد المواطنة الحقيقية ومن الأسرة تكون انطلاقة الأبناء في تفاعلاتهم وعلاقاتهم مع الآخرين في المحيط الأكبر (المجتمع) فعلى قدر ما يكون التفاعل منضبطا ومتوائما مع ما يرتضيه المجتمع داخل الأسرة على قدر ما يكون ذلك هو الهادي لسلوكهم وعلاقاتهم مع الآخرين في المجتمع الكبير.

ج. غرس مفاهيم حب الوطن والانتماء فالوطن هو تلك البقعة من الأرض التي ولدنا عليها ونموت فيها ونستمتع بخيراتها ونعيش في دفء أمنها ورعايتها إنه ذلك الكيان وحتى ترسخ الأسرة معاني الوطنية والانتماء لدى أبناءها الشكل الصحيح يجب أن تكون هي بنفسها ومن خلال الأب والأم أكثر إدراكاً ووعياً لها قبل أن تنقلها إلى الأبناء، ومن الملاحظ أن مثل هذه المهمة تكون أكثر سهولة ويسراً عندما تكون المستويات التعليمية لأفراد الأسرة راقية ومتميزة حيث تتمكن الأسرة من إيصال هذه المفاهيم إلى الأبناء بشكل صحيح وتستطيع الأسرة أن تفعل هذا الدور بالأساليب التالية:

(١) الشرح والتوضيح للأبناء: في مراحل تعليمهم الأولى عما يتعلمونه من المواضيع ذات الصلة بالوطن من خلال مقرراتهم الدراسية مثل الفوائد والحقوق التي يجنيها أفراد المجتمع عندما ينتمون إلى مجتمع واحد متماسك ماذا يعني الانتماء الوطني للوطن، الخصائص والمزايا التي يتميز بها المجتمع عن غيره من المجتمعات خصائص المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية وأثرها وانعكاساتها على المواطنين.

(٢) التذكير بالخدمات والمنجزات التي يقدمها المجتمع وأهمية المحافظة عليها فهناك الكثير من الخدمات والحقوق التي يضمنها ويوفرها المجتمع لأفراده من أجل راحتهم وسعادتهم وإشباع حاجاتهم المتعددة مثل الطرق والمطارات والمنتزهات والحدائق والمدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها.

(٣) التشجيع والدعم للأعمال المرتبطة بالوطن ومنجزاته إن على الأسرة

ومن خلال واجبات الأبناء وما يكلفون به من أعمال أن تحثهم على الحديث عن الوطن ومنجزاته من خلال مواضيع التعبير أو البحوث أو الإذاعة المدرسية أو الأعمال الدراسية الأخرى ويتمثل دورها في مساعدتهم في اختيار هذه المواضيع وتوفير ما يحتاجونه لإنجازها والقيام بها، وهذا يربط الأبناء بالوطن أكثر ويعمق معرفتهم به.

(٤) الحث على الاستخدام الأمثل والتعامل الحسن لمنجزات المجتمع فالوطن يقدم الكثير من المنجزات ويهيء الكثير من الخدمات ومن الواجب المحافظة عليها وعدم العبث بها إن بإمكان الأسرة أن تغرس في نفوس الأبناء أن المحافظة على المرافق والاستفادة منها كما ينبغي يعتبر من حب الوطن والولاء له، وأن تدميرها والعبث بها تجاهلاً لما تعنيه المواطنة الحقة من أهمية الوفاء بالمسئوليات الاجتماعية.

(٥) احتواء المنزل على أشياء تمثل الوطن فهناك الكثير من الأشياء والرموز التي تذكر بالوطن ومنجزاته وتغرس في الأبناء حبه والولاء له، إن وجود مثل هذه الرموز التي تمثل الوطن في المنزل تشد الأبناء أكثر إلى مجتمعهم وتجعله منهم في القلوب مثل علم الوطن أو شعاره أو الخريطة التي تبين موقعه من العالم وحدوده ومناطقه ومدنه وقراه حيث تكون هذه الرموز بمثابة الكتاب المفتوح الذي يطلعون عليه في دخولهم وخروجهم كما يمكن أن يحتوي المنزل على بعض الصور التي تمثل أجزاء الوطن ومنجزاته وما يتميز به من خصائص طبيعية واجتماعية وثقافية (السيد، ١٩٩٩: ص ١١٧-١١٩).

وظيفة المراقبة:

إن دور المراقبة الأسري دور مهم في التنشئة الاجتماعية لضمان الانضباط والالتزام والتقليل من التجاوزات قدر الإمكان والمراقبة هنا تعني ملاحظة سلوكيات الأبناء وتصرفاتهم من خلال العديد من المواقف التي يعايشونها لتكون وفقا لأنظمة المجتمع وقوانينه وتشريعاته.

وظيفة الضبط الاجتماعي:

إن الأسرة خير من يعلم الأبناء مراعاة معايير المجتمع وأنظمته وقوانينه والالتزام بها وعدم مخالفتها وتبين لهم ما هو الصح وما هو الخطأ ما هو الجائز وما هو غير الجائز ما هي الأفعال التي يكافؤون عليها وتلك التي يعاقبون عليها، ما الذي يرتضيه المجتمع وذلك الذي لا يرتضيه ما هي السلوكيات المرغوبة والمقبولة اجتماعيا وتلك التي لا يقبلها المجتمع وقبل الخروج إلى المجتمع وقبل الخروج إلى المجتمع الكبير يتم ضبط السلوكيات داخل المنزل أولا من خلال تعليم الأبناء قواعد السلوك الاجتماعي الذي يرتضيه المجتمع والذي يعني الالتزام بما يتضمنه مفهوم المواطنة والذي يؤكد على أهمية معرفة القوانين والأنظمة والالتزام وعدم مخالفتها.

الوظيفة الأمنية:

تعتبر الأسرة جزء من مؤسسات المجتمع التي لا يمكن أن يتم الأمن أو يستتب في المجتمع دون تعاونها مع جهات الاختصاص الأمني فهي صمام الأمن والأمان في المجتمع فالتعاون مع المؤسسات الأمنية يمثل الدعم القوي لكبح الجريمة والتقليل من العدوان في المجتمع وتستطيع الأسرة أن تقوم بدور شرطي المجتمع الأول، فتحافظ على أمن المجتمع بتعاونها مع الجهات الأمنية ومتابعتها لمدى التزام أبناءها وتطبيقهم للوائح والأنظمة في المجتمع ويبرز الدور الأمين للمواطن باعتباره رب

الأسرة والجار وقائد المركبة والمسئول فهو رجل الأمن الأول الذي يحافظ على أمنه وأمن مجتمعه في ظل التغيرات المتسارعة التي يعيشها المجتمع ويتعزز هذا الدور بتكثيف الجانب التوعوي واللقاءات المنظمة بين الأسر وأفرادها ومسئولي الأجهزة الأمنية في المجتمع بين فترة وأخرى إلى جانب ما يتم عبر مؤسسات التعليم المختلفة والزيارات المتبادلة مع القطاعات الأمنية المختلفة هذه اللقاءات التي تعرف الأبناء باللوائح والأنظمة والجوانب الأمنية المختلفة فينشأ الأبناء وهم على دراية وعلم بما يضبط السلوك والأفعال في المجتمع وما هو الصح والخطأ من التصرفات وكيف يمكن لأبناء المجتمع على اختلاف مستوياتهم وأعمارهم المساهمة في أمن المجتمع ورعايته ومن المعروف أن أجهزة الأمن بمفردها غير قادرة على مكافحة الجريمة ولابد من تعاون ومؤازرة مؤسسات المجتمع الأخرى بما فيها الأسرة في تفعيل مساهمة أفرادها في أمن المجتمع والمحافظة عليه من خلال تعاونها مع المؤسسات الأمنية في الجوانب التالية:

(١) تعويد الأبناء على طاعة القوانين والأنظمة واحترامها والامتثال لأوامرها.

(٢) التبليغ عن الحوادث والجرائم والمخالفات والأسرة تستطيع أن تؤكد على أبناءها في مثل هذ الموقف أن هذا واجبا وطنيا على كل فرد من أفراد المجتمع.

(٣) الاستعداد لتقديم العون والمساعدة للجهات الأمنية عندما تطلبها والحرص على تقديم المعلومات المفيدة لرجال الأمن.

(٤) عدم التستر على المجرمين وكشف هويتهم وأماكنهم والإدلاء بما يمكن رجال الأمن من ملاحقتهم والقبض عليهم حتى لو كانوا من الأقارب أو الأصدقاء.

(٥) تنبيه الأبناء إلى أخطار الجرائم والسلوكيات المنحرفة على الفرد والأسرة

والمجتمع وضرورة إشعار الأسرة بكل صغيرة وكبيرة يمكن أن تؤدي بهم إلى الانحراف أو اقتراف الجرائم.

(٦) المتابعة لما يقدم في وسائل الإعلام حول أمن المجتمع والجرائم وكيفية الوقاية منها والتصدي لها.

(٧) اتخاذ الاجراءات الوقائية الأمنية قدر الإمكان في البيت والسيارة والشارع ومكان العمل والمدرسة وغيرها.

(٨) التفاعل مع الأنشطة التوعوية التي تقدمها المؤسسات الأمنية سواء من خلال الأسابيع الأمنية أو التوعوية المباشرة من خلال المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة أو النادي أو الجمعيات الخيرية أو برامج التوعية التي تبث من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

ولا تقتصر عمليات غرس قيم الانتماء والمواطنة على الأسرة فحسب، بل إن النظام التعليمي يلعب دورا محوراي في تدعيم المواطنة لدى الشباب من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة (ليلة، ٢٠٠٢: ص٢٧٩-٢٨٣).

مما سبق نستخلص أن :

١- تشكل الأسرة مع بقية المؤسسات المتعددة من المدرسة ووسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات الدينية نمط حياة أفراد المجتمع، ومنهم الشباب ومن ثم فإن دور الأسرة مع أهميته لا يكون فاعلاً إلا بتكاتف الجهود مع جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الحياة الاجتماعية.

٢- تفعيل الجهود في كافة المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية لترسيخ قيم الانتماء للوطن والمواطنة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في المجتمع.

٣- ضرورة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وكل الطبقات وتقليل حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بينهم فلا شك أن شعور الأفراد بالعدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص الاجتماعية يؤدي إلى تعميم الانتماء والمواطنة لديهم.

٤- وجوب اهتمام الأسرة بأبنائها ورعايتهم من جميع النواحي وعلى الوالدين الاهتمام بأبنائهم ومتابعتهم ومناقشتهم لمعرفة ما يدور في أذهانهم وتربيتهم التربية الإسلامية الصحيحة التي تغرس في نفوسهم حب الوطن والانتماء له واحترام النظام الاجتماعي.

٥- قيام المؤسسات التعليمية بإعداد الطلاب بتسليحهم بالعقيدة الصحيحة وتحصينهم من المؤثرات الفكرية الضالة التي تعمل على هدم مجتمعهم وتبصيرهم بالمخاطر المتوقعة في ظل تحديات العولمة.

٦- التكثيف من البرامج الإعلامية التي تحث على القيم الفاضلة ولا سيما قيم الانتماء والمواطنة.

٧- بناء استراتيجية إعلامية تعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان باعتبار أن احترام حقوق الإنسان هي من أهم الآليات لتدعيم قيم المواطنة لدى الشباب (الجابري، ١٩٩٨: ص١٤).

دور الأسرة في تربية المواطنة:

تقوم الأسرة بدور هام في عملية التنشئة الاجتماعية وبالتالي في تربية المواطنة، وذلك لكونها المحيط الأول الذي ينشأ فيه الطفل ويقضي فيه معظم وقته إن لم يكن كله، فعن طريق الأسرة يبدأ الطفل التعرف على ذاته الاجتماعية، ومنها ينطلق إلى إشباع حاجاته العضوية والاجتماعية، ومنها يبدأ تكوين علاقاته الاجتماعية داخل نطاق الأسرة مع إخوانه وأخواته، وهنا تحدث عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، وفي

الأسرة يكون كل من الأب والأم عاملين هامين ورئيسيين في مسألة التنشئة وغرس القيم والسلوكيات الايجابية في حياة الطفل.. (الحامد، ١٤١٥هـ).

كما تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية التي تعنى بالتماسك الاجتماعي لكونها النواة الأولى لتكوين الشخصية والانتماء والولاء للدين والوطن، والهوية الإنسانية والوطنية.

ولا يجوز للأسرة الاتكال على المدرسة أو على المؤسسات التربوية الأخرى في توجيه أبناءها وغرس مقومات المواطنة الصالحة فيهم، فلابد للأسرة من تخصيص الوقت الكافي لتنشئة الأبناء التنشئة الصالحة، لكي تتكامل في المجتمع مسؤوليات الأسرة مع مسؤوليات مؤسسات المجتمع التربوية الأخرى.

ومن أهم المجالات التي يجب على الأسرة التركيز عليها لتعزيز تربية المواطنة الصالحة في أطفالها تشير شكيب (٢٠٠٢م) إلى ما يلي:

أولاً: ربط الطفل بدينه، وتنشئته على التمسك بالقيم الإسلامية، والربط بينها وبين هويته الوطنية، وتوعيته بالمخزون الإسلامي في ثقافة الوطن باعتباره مكونا أساسيا له.

ثانياً: تأصيل حب الوطن والانتماء له في نفوس أطفالنا منذ الصغر، ويتم ذلك من خلال تعزيز الشعور بشرف الانتماء للوطن، والعمل من أجل رقيه وتقدمه، والدعوة إلى إعداد النفس للعمل من أجل خدمة الوطن ودفع الضرر عنه، والحفاظ على ممتلكات الوطن ومكتسباته، والمشاركة الفاعلة في خطط تنميته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ثالثاً: حثه على التحلي بأخلاقيات المسلم الواعي بأمور دينه ودنياه.

رابعاً: تعزيز الثقافة الوطنية عن طريق نقل المفاهيم الوطنية للطفل، وتوعيته

بتاريخ وطنه وإنجازاته، وتثقيفه بالأهمية الجغرافية والاقتصادية للوطن.

خامساً: تعليم الطفل المعاني التي يرمز لها «علم بلاده»، وقيمة النشيد الوطني في نفوس الأفراد، واحترام قادة الوطن وولاة أمره.

سادساً: حث الطفل على احترام الأنظمة والقوانين التي تنظم شئون بلده، وتحافظ على حقوق المواطنين وتسير شؤونهم، والتقيد والالتزام بها.

سابعاً: تربية الطفل على حب الآخرين والإحسان لهم مهما كان أصله أو فكره أو معتقده، وأن الأخوة بين المواطنين.

ثامناً: تشجيع الأطفال على العمل الجماعي المشترك، ومساعدة المحتاجين، والتعاون والتكافل والألفة بين كافة شرائح المجتمع.

تاسعاً: تعزيز الوحدة الوطنية في نفوس الأطفال، وحب كل فئات المجتمع بمختلف انتماءاتهم، ونبذ الفئوية والعرقية والطائفية الممقوتة، مع التأكيد على الفرق بين الاختلاف المذهبي المحمود وبين التعصب الطائفي المذموم.

عاشراً: غرس حب المناسبات الوطنية الهادفة والمشاركة فيها والتفاعل معها، والمشاركة في نشاطات المؤسسات الأهلية وإسهاماتها في خدمة المجتمع، عن طريق المشاركة في المناسبات التي تدل على تعاون المجتمع، كيوم الشجرة ويوم المرور، ونظافة المساجد والشوارع وغير ذلك من النشاطات التي تعود بالنفع على المجتمع المحل وبالتالي على الوطن ككل.

حادي عشر: تشجيع الأطفال على التعاون مع أجهزة الدولة (أمن عام، دفاع مدني، مخابرات وغير ذلك) على الخير والصلاح، مع التأكيد على الابتعاد عن كل ما يخالف الأنظمة من سلوكيات غير وطنية، ومفاسد إدارية ومالية، ومقارعتها والسعي للقضاء عليها.

ثاني عشر: غرس حب الوطن والدفاع عنه ضد كل معتد عليه بالقلم واللسان والسلاح.

ثالث عشر: اغتنام الفرص للحديث المباشر مع الأبناء حول مقومات المواطنة الصالحة.

رابع عشر: ترديد الأناشيد التي تدعو إلى فعل الخيرات وحب الوطن والاعتزاز به، والسعي لخدمته.

خامس عشر: تزويد مكتبة المنزل بكتب وأدبيات وأشرطة صوتية تحتوي على المفاهيم المعززة للمواطنة الصالحة.والمشاركة مع الأبناء في رسم صور حول منجزات الوطن، ولصقها على جدران غرفهم، ورواية القصص المحفزة لحب الوطن والتي من شأنها غرس المواطنة الصالحة في نفس الطفل.

سادس عشر: تعليم الأطفال تاريخ وطنهم وجغرافيته وبيان أهميته محليا وإقليميا وعالميا.

وأخذ الأبناء في رحلات ترفيهية سياحية تعرفهم بصروح الوطن ومواقعه التاريخية والتراثية والمتاحف والأثرية. (ليلة، ٢٠٠٢: ص٢٩١).

التعليم الجامعي والمواطنة:

في ظل التغيرات المعاصرة وتعقد الحياة نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الذي كان له أكبر الأثر على قيم الشباب الأخلاقية والاجتماعية، فالشباب في الوقت الحالي يواجه الكثير من التناقضات القيمية التي تؤثر على سلوكياتهم واتجاهاتهم وميولهم وهذه التناقضات بسبب التغيرات المعاصرة التي صاحبت العالم العربي بوجه عام والناتجة عن استخدام التكنولوجيا والعولمة، حيث أظهرت الدراسات أن للعولمة تأثير

على الهوية العربية الثقافية ووجود نوع من الصراع بين التراث والمعاصرة الأمر الذي أدى إلى وجود تأثير سلبي على القيم المجتمعية ونظراً لأن الشباب الجامعي أكثر عرضة لهذه التغيرات والمستجدات أصبح من المهم أن تحرص الجامعة كمؤسسة تعليمية وتربوية على تنمية القيم لدى الطلاب، ولكن يتعرض التعليم الجامعي حاليا في مجتمعاتنا العربية إلى تراجع الدور المنوط به، الأمر الذي أدى إلى وجود خلل في منظومة القيم لدى الشباب الجامعي ومنها قيم المواطنة ولهذا لابد من تكاتف الجهود والتخصصات لتنمية هذه القيم لدى الشباب الجامعي

انعكاسات التغيرات العالمية على قيم الشباب:

إن تأثير القيم الاجتماعية لدى الشباب يتعلق ببعض العوامل ومنها:

- سيطرة الفردية على الشباب وتراجع بعض الأدوار التي كانت تقوم بها الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية ومنها المحطات الفضائية والانترنت مما كان له آثار سلبية على قيم الأبناء بالإضافة إلى الاغتراب عن المجتمع والأحداث الجارية فيه والتحول من الانتماء الجمعي للعائلة إلى الفردية وبالتالي ضعف قيم المواطنة ويضاف إلى ذلك وجود تناقض بين القيم والمجتمع بمعنى وجود تناقض بين ما يجب أن يكون وبين الممارسة الفعلية كما أن هناك افتقاد للهوية الذاتية وذلك بسبب البعد عن ثقافة الأمة وتراثها.

- أهمية تنمية قيم المواطنة عملية تهدف إلى تعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع وغرس الشعور بالانتماء للوطن واحترام النظم والمشاركة وتحمل المسؤولية تجاهه وتتمثل أهمية تنمية قيم المواطنة في كل من: المساهمة في الحفاظ على استقرار المجتمع وتنمية مهارات اتخاذ القرار

والحوار واحترام الحقوق والواجبات لدى الشباب وتنمية الديمقراطية والمعارف المدنية تشجيع الشباب على أداء أدوار ايجابية بالمجتمع، وتتحدد قيم المواطنة في العديد من القيم منها الولاء والانتماء والتعاون، المشاركة في الأمور العامة بين المواطنين السلام، التسامح، احترام ثقافة الآخرين وتقديرها المساواة في تكافؤ الفرص التكافل الاجتماعي وسيتم الإشارة في هذه الدراسة إلى قيمتان هامتان من قيم المواطنة وهما قيمة الانتماء وقيمة المسئولية الاجتماعية.

متطلبات تمثيل قيم المواطنة لدى طلاب الجامعة :

إذا أردنا أن تكون هناك قيمة للشباب فإنه يجب تأهيلهم ليكونوا مشاركين في المجتمع وليسوا مستقبلين فقط، وهنا تتمثل النقطة الجوهرية في أية نظرية عن إضفاء قيمة على الشباب وحينما نؤكد على المشاركة كأحد المداخل لتنمية قيم المواطنة لدى الشباب فإننا نعني بذلك دورا فعالا للشباب في القرارات المتعلقة بتنفيذ سياسات وممارسات التعليم والقضايا الأساسية التي تحدد طبيعة العالم الذي سيعيشون فيه، فالشباب في هذه المرحلة في حاجة إلى الحركة فيما وراء المفهوم إلى تعلم الخبرات التي من شأنها أن تنمي لديهم مهارات المشاركة وممارسة الحياة المدنية ممارسة الحقوق والوفاء بالمسئوليات وواجبات المواطنة في مجتمع ديمقراطي.

إن مسئولية الفرد في المجتمع الديمقراطي تعني التزام قيم المواطنة وفضائلها الأساسية كعوامل أساسية داعمة لحماية وتطوير الديمقراطية الدستورية ومن أهم الفضائل المدنية التي ينبغي أن تحرص مؤسسات التربية على تنميتها: الانضباط والكياسة والمرونة والشفقة والتسامح والتقدير الكامل لشرف العطاء في خدمة المجتمع والحكومة الدستورية، ويعد مجتمع الجامعة بمثابة البيئة الملائمة والحاضن النشط لتنمية قيم الانتماء الوطني من خلال ما يوفره للطلاب من ثقافة واعية

وصحيحة حول مفاهيم الديمقراطية والعدالة والمساواة والتحديث والاطلاع على تجارب الأمم التي قطعت شوطا في التقدم الاجتماعي والاقتصادي وثمة مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعمل على دفع الطلاب إلى الاهتمام بالعمل الوطني والأنشطة السياسية: فوجود كثير من الطلاب في مكان واحد فترة طويلة من الوقت مع تشابه الاهتمامات يعد حافزا قويا للنشاط التنظيمي، وطلاب الجامعة في هذه المرحلة العمرية على بداية طريق لتحمل بعض واجبات المواطنة مثل المشاركة في الانتخابات العامة وأداء الخدمة العسكرية كما أنهم يتعلمون ويكتسبون خلال المرحلة الجامعية كثيرا من القيم والاتجاهات السياسية إضافة إلى ذلك فإن الشباب الجامعي باعتبارهم ينتمون لنظام تعليمي معين ويتهيئون لشغل مكانة اجتماعية معينة تفرض عليهم إدراكا أكبر لمختلف ما يحدث في المجتمع المحيط بهم، ومن ثم فإن البيئة الثقافية للطالب الجامعي إضافة إلى الشعور بالذات من خلال مكانة يتطلع إليها، تشكل عاملا هاما في تحديد مسئوليات التعليم العالي في تنمية قيم المواطنة، إن المستويات العليا من المشاركة السياسية والإحساس المرتفع بالكفاءة السياسية والشعور بالواجب الوطني يحدث دائما بين الأفراد ذوي التعليم والجامعي أكثر من نظرائهم ممن انتهى تعليمهم عند مراحله الأولى (السيد، ٢٠٠٣: ص٩٥)

هناك مدخلين لتعليم المواطنة:

المدخل الأول: وهو المدخل الذي يقوم على أساس علاقة الفرد بالمجتمع ويؤكد هذا المدخل على حرية الفرد ويعد المواطنة أحد مصطلحات حقوق الإنسان إذ يكون على الفرد واجب الدفاع عن حقوقه وحرياته متى علم بها.

المدخل الثاني: وهو المدخل الذي يقوم على أساس الدمج بين الطموحات الذاتية للفرد ومتطلبات المواطنة العامة حيث يرى أن فعالية النشاط الفردي في المجتمع يتوقف على مدى معايشة الفرد لقضايا المجتمع ومشكلاته بما

يعني تدريب الأفراد على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمشكلات المجتمع (السيد، ٢٠٠٣: ص٨٩).

إن الوعي بقيم المواطنة لدى الشباب الجامعي ينعكس في شكل أو آخر كما يتمثل في سعي الطلاب إلى تحمل مسئولياتهم داخل المناخ الجامعي من خلال مشاركات ايجابية في مناقشة الأهداف وحرية التعبير والتخطيط للأنشطة الطلابية والانفتاح على الفكر السياسي والوطني حوارا حول إشكاليات المجتمع ومستقبل التنمية ومسئوليات الفرد فيها ومن ثم ينمو لديهم الوعي بحق الوطن وعلى ضوء ذلك فإن المواطنة النشطة تعني بتوافر ضمانات أن يكون لدى الطلاب اختيارات حية وحقيقية لنمط حياتهم في المجتمع وأن يستطيع الطلاب العمل بشكل تعاوني في وضع الأولويات واتخاذ القرارات مع من يهتمون بشئون حياتهم ومن ثم يمكن أن تلعب الجامعات دورا بارزا في تنمية قيم المواطنة لدى طلابها إذا ما توافرت لها سبل الاستثمار الواعي لإمكانات الحياة الجامعية ومن مناهج دراسية وأنشطة طلابية وتفاعل طلابي نشط واتصال بين الجامعة والعالم المحيط بها، فالجامعة بكل ما فيها من طلاب وهيئة تدريس ومناهج دراسية وأنشطة طلابية تشكل وضعا مميزا لمناخ تعمل كل موجهاته لتنمية الخصائص الإنسانية للحياة في عالم شامل ومن المهم لمجتمع التعلم العالي أن يكون هناك مجال للتفكير لتنمية مهارات الأجيال الجديدة و إعدادها كنماذج للمواطنين القادة، ومن ثم فإن من أبرز التحديات التي تواجه المسئولين في التعليم الجامعي تتمثل في كيفية العمل مع الطلاب في مجال الحقوق المدنية والمواطنة الأمر الذي يتطلب مداخل مختلفة في وضع المناهج والسيطرة على مداخل تمكن الطلاب من بناء منافسة مدنية وأن يتم التأكيد على أدوارهم وتعليمهم إياها كمواطنين لهم قيمتهم ومن زاوية أخرى ما الضمانات المثلى التي من خلالها يتم تقديم تعليم للمواطنة وهذه في جملتها تمثل تحديات أمام البرامج

التربوية والمواد الدراسية في مجال تدريس المواطنة النشطة.

وقد اعتبرت الجامعات الأمريكية أن تكوين مواطنة مسئولة تعد جزءا محوريا للنهوض برسالتها فالقضية لا تتوقف عند مستوى المعرفة بمبادئ الديمقراطية أو التزام سلوك المواطنة فقط ولكن إلى جانب ذلك آليات ووسائل التعبير عن الولاء للمجتمع والوفاء بمسئوليات الفرد تجاه المجتمع الأمريكي، إن التعليم العالي يستطيع أن ينمي لدى الطلاب المهارات المدنية وأن تنظم في برامجها ما يمكن الطلاب من معايشة خبرات الحياة المدنية وذلك إضافة إلى أن المناخ الجامعي أو مجتمع الجامعة في كليته وبما تشتمل عليه يمكن أن يشكل منظومة روح وعمل يتضح من خلالها معنى المواطنة والمجتمع المدني (عبد المعطي، ٢٠٠١: ص٢٣).

ومن الأسباب التي تدعو إلى اهتمام الجامعة بتنمية قيم المواطنة :

تنمية الوعي بالثقافة السياسية: وهو الوعي الذي يستند إلى المعرفة بأيديولوجية الفكر السياسي ونظام المعتقدات والرموز والقيم التي تشكل بيئة العمل السياسي في المجتمع وذلك بما ينمي لدى الفرد عوامل الثقة بالمسارات المختلفة للقرار السياسي إنه الوعي الداعم لإرادة العمل الوطني والذي يعطي المعنى والدلالة لالتزامات الفرد بالدستور والقانون.

المشاركة السياسية: ويقصد بها تهيئة الشباب للمشاركة في التفكير والعمل من أجل مجتمعهم إنها المشاركة التي تعني في ذات الوقت القدرة على تحمل المسئولية والمشاركة السياسية هي أحد مؤشرات المواطنة والانتماء الأمر الذي يشير إلى أن اللامبالاة السياسية والاغتراب تعد من أخطر العوامل التي تصيب إرادة المجتمع وتعيقه عن تحقيق أهدافه وإذا كانت المشاركة السياسية، فهي نشاط اختياري يهدف إلى التأثير في فعاليات العمل السياسي فإنها من زاوية أخرى تعني الوعي بمسئوليات المواطنة والرغبة في العمل الوطني.

وإذا كانت المشاركة السياسية هي إحدى مؤشرات دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة فإن مهمة الجامعة لا تقف عند هذا الحد بل غنها تسعى إلى تمكين الشباب الجامعي من الأبجديات الصحيحة لمعايشة الخبرات السياسية المختلفة وبرؤية شمولية متكاملة تعبر عن مسئوليات المواطنة في مجتمع ديمقراطي.

التكامل السياسي: ويقصد بالتكامل السياسي عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الكيان السياسي والاجتماعي وغرس الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية القومية إنه المعنى الذي يشير إلى توحد الإرادة الفردية مع الإرادة المجتمعية تجاه قضايا المجتمع واقعه ومستقبله ومصيره، وإذا كانت الديمقراطية تقوم على أساس حرية التعبير واحترام وجهة نظر الآخر فإن الحوار الوطني يتجه نحو تأكيد المصالح العليا للوطن والتي في ضوئها تتحدد مسئوليات الأفراد وتتحدد معايير الكفاءة في إنجاز المهام وتحقيق الأهداف،

تتكامل المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية لتشكيل هوية المجتمع وصياغة توجهات أفراده في شتى الاتجاهات، وتمثل الأسرة المؤسسة التربوية الأولى، والنواة الأساسية التي تؤثر بشكل كبير في التنشئة الاجتماعية للفرد، ثم المدرسة حيث تعد المؤسسة الرسمية التي تصيغ قيم وتوجهات الدولة والمجتمع في نفوس الناشئة، وتعمل جنباً إلى جنب مع بقية المؤسسات التربوية والاجتماعية الأخرى كالمسجد والكنيسة ووسائل الإعلام لتحقيق ذلك. وفي المجتمع المدني الحديث أصبحت تربية المواطنة أساساً من أسس بناء المجتمع، وتنطلق في المجتمع المسلم من احترام المبادئ الإسلامية والقيم الاجتماعية وحرية التفكير وحرية الرأي والتعبير، وتهدف في نفس الوقت إلى تمكين المواطنين من فهم أنفسهم وأوطانهم والعالم من حولهم، وفهم ثقافتهم واحترام ثقافات الآخرين.

إن حس الانتماء للدين وللوطن يضفي على نفس الفرد الاطمئنان والاستقرار، وفقدان هذا الحس يؤثر على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للوطن، وبالتالي فإن التربية والتنشئة على الانتماء للدين والوطن بدءا في ذلك من الأسرة يعد من أهم عوامل التنمية في المجتمعات.

ولكي يتم ذلك فإنه من الضروري التركيز على مؤسسات المجتمع التربوية لتعزيز تربية المواطنة وعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات الوطنية التي تؤصل هذه الرسالة وترسخ معانيها في نفوس أبناء المجتمع على اختلاف أدوارهم.

لقد خيمت العولمة بظلالها على كثير من المجتمعات والدول المعاصرة، ونتيجة لذلك برزت إشكالات عديدة بعضها يرتبط بضعف الانتماء للوطن وضياع الهوية الذاتية، وأضحى لزاماً على مؤسسات التربية أن تبادر بإصلاح الخلل والعمل على تعزيز انتماء الفرد لوطنه، ووقوفه لمواجهة التيارات التي تهدد أمنه واستقراره ووحدته، ونظراً إلى أن المؤسسات التربوية متكاملة في طبيعتها وآليات عملها، كان لزاماً على تلك المؤسسات أن تنظر بعين الاعتبار إلى كيفية التنسيق في عمل مشترك تربطه أهداف موحدة وتنتظم رؤاه آليات تطبيقية، ومن هذا المنطلق يجب علينا تحديد وظائف المؤسسات التربوية وأساليب التنسيق بينها من أجل تعزيز تربية المواطنة، ويشمل ذلك المؤسسات التالية:

دور المسجد ودور العبادة بشتى معتقداتها في نشر وغرس ثقافة المواطنة:

من المؤسسات الهامة قديما وحديثا في نشر وغرس ثقافة المواطنة في نفوس الأبناء هو المسجد الذي كان وما زال يقوم بدور هام وحساس في تربية المواطنة، ويحتل مكانة ومنزلة جليلة لدى فئات المجتمع المسلم، فالمسجد لا يعد مقراً للصلاة

التي هي ركن من أركان الدين الإسلامي فقط، بل في المسجد ينشأ الأفراد ويربوا على القيم الحميدة والسلوك السوي، وحب الخير لجميع الناس، بغض النظر عن توجهاتهم وأفكارهم ومعتقداتهم، فقدوتنا الرسول الأعظم الذي خاطبه الله سبحانه وتعالى قائلا: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧ ﴾ (الأنبياء، آية ١٠٧). فلم يخص فئة دون أخرى ولا دينا عن سواه من الأديان، وفي المسجد تعزز المعاني الروحية التي تربط الفرد بخالقه وتؤصل فيه حقيقة خلقه ورسالته في الحياة. وفي المسجد يغرس في الأبناء حب الوطن والدفاع عنه والتضحية من أجله بالنفس والمال والولد، قال صلى الله عليه وسلم: (من مات دون وطنه فهو شهيد)فالدفاع عن الأرض والعرض من صلب العقيدة الإسلامية الغراء السمحة، التي لا تقبل اعتداء أحد على آخر، وفي المسجد يغرس حب الوطن في النفوس، لأننا في ربينا وفيه تعلمنا وعبدنا الله سبحانه، وفي الوطن تعلمنا الحب، وفي الوطن نهلنا من الخير، فالواجب علينا أن نعطيه كما أعطانا، وأن نحافظ عليه وعلى استمرارية عطائه لمن يأتي بعدنا.

وفي المسجد يشجع الأبناء على الافتخار بوطنهم والاعتزاز به، والشعور العارم بفضله، والحرص على أمنه واستقراره، فعلى خطيب الجمعة أن يؤكد دائما وأبدا على حقوق الوطن وأن يحث الناس على القيام بواجبهم تجاهه بأمانة وإخلاص، وأن ينصحهم بالتكاتف والتناصح فيما بينهم، وأن يقدم كل فرد من أفراد المجتمع قدر استطاعته، ليخدم الوطن حسب مجاله وتخصصه فيما أسند إليه من مهام، فكل مواطن هو لابد أن يعتبر نفسه جندي من جنود الوطن. (الزيد، ١٤١٧هـ).

وفي المسجد يحث الناس على حماية الوطن والدفاع عنه طاعة ولاة أمره لرد كل كائد أو حاسد أو مغرض أو متطرف.

دور وسائل الإعلام في تربية المواطنة:

يرتبط الإعلام بصفة عامة ببرامج وخطط التنمية التى يشهدها المجتمع فهو بمثابة انعكاس لآليات التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمؤسسات المجتمع فى علاقتها سواء ببعضها البعض أو بالنسبة لعلاقتها بالأفراد داخل حدود الدولة من جانب، وعلاقتها بغيرها من الدول الأخرى على الجانب الآخر وهذا ما يؤكد على أهمية تحقيق التكامل بين السياسات الإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومؤسساتها، وتلك المعنية بالعملية التنموية الخدمية؛ الأمر الذى يتطلب درجة عالية من الإدراك والوعى بالقضايا والمشكلات المختلفة التي تواجه المواطنين، وما يواجه الدولة من تحديات فى سبيل تحقيق الاستقرار والتنمية.

ورسالة الإعلام المعاصر يجب أن تنطلق من البيئة المحيطة به وخصائصها وسماتها وعاداتها وتقاليدها وموروثاتها الثقافية والاجتماعية، وكذا أبعاد التغيير المختلفة التي يمر بها المجتمع، فهي تستمد قوتها ومكانتها من مدى قدرتها على التفاعل مع قضايا المجتمع.

ويجب على الإعلام بكافة وسائله وآلياته أن يتسم بالموضوعية والشفافية وأن يستجيب لحركة التغيير والتطور وذلك وفق منظومة عمل متجانسة ومتكاملة وأن يكون هناك انسجام بين الرسالة الإعلامية والقضايا الجماهيرية المختلفة؛ وكذا والفئات المستهدفة من تلك الرسالة.

ومن الضروري فى هذا الصدد وجود تنسيق بين السياسات العامة للدولة والخطط الإعلامية وذلك بهدف استثمار وتوظيف ذلك فى مساندة ودعم جهود الدولة فى تعميق مفاهيم الولاء والانتماء ودعم ثقة المواطنين فى أجهزة الدولة بصفة عامة نظراً لما يمثله الإعلام من وسيلة فاعلة فى التأثير على الناس، وقدره على تحقيق التواصل بين المواطن والدولة، وتجسير الفجوة بينهما لاسيما فى وقت المشاكل والأزمات.

وإذا كان الوعى بالمواطنة هو نقطة البدء، فإن المشاركة تبقى المرحلة الوسيطة للشعور بالإنتماء الوطنى وتحقيق المساواة ؛ وبالتالى تظل المواطنة كقيمة عليا مرتهنة بقدرة البناء السياسى على الإستجابة للبناء الإجتماعى والإقتصادى، ومن ثم يتوافر للإنسان القدرة على ممارستها، وللبناء الإعلامى دور هام فى هذا السياق، حيث يرتبط الوعى والمشاركة والممارسة ومن ثم تحول المجتمعات نحو الحداثة والديمقراطية بقدرة الإعلام على الاقتراب من قضايا المجتمع وتمثيلها من وجهة نظر الجماهير. ولهذا السبب، صار الإعلام بوسائله المتعددة جزءاً من الحياة المعاصرة وكل لا يمكن فصله عن الواقع وظواهره المختلفة ومنها «المواطنة».

وتتحقق المواطنة عبر وسائل الإعلام، ليس فقط من خلال التعبير عن المواطنين وقضاياهم ، وإتاحة المعلومات وتفسيرها، ومراقبة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وإنما أيضاً من خلال اتساع المجال العام للنقاش وتبادل الآراء وإتاحة الكلمة للمواطنين وتأكيد حرية التعبير، ودفع الحوار الفعال بين مختلف الفئات فى المجتمع، وتنوع الأصوات الإعلامية وتعبيرها عن الرأي العام أياً كانت درجات التباين بين فئاته، وإتاحة فرصة ممارسة المواطنين لحرياتهم الفردية، وحثهم على الفعل والمشاركة بعد توعيتهم وإعلامهم.

ولا يستطيع الإعلام القيام بهذه المسئوليات دون التمتع بالحق في حرية التعبير. فحرية الإعلام وحرية الاتصال أصبحت معياراً لقياس مدى تطور المجتمع والتزامه بالقيم الحضارية حتى أصبحت حرية الإعلام لا ترتبط بالقائمين عليه فقط، بل أصبحت جزءاً من حقوق المجتمع ككل، وحق من حقوق المواطن.

كما لا يمكن للإعلام القيام بدوره فى هذا الصدد على الوجه الأكمل دون دخول المجتمع المدني كشريك أساسي فى مراقبة الاداء الإعلامي بما يدعم قيم المواطنة لدى الجميع.

ومن الأهمية بمكان الاستعانة بوسائل الإعلام الجديدة والمتطورة كالمدونات والاعلام الشبكى، وعدم الاقتصار على الوسائل الإعلامية التقليدية فى العمل على نشر ثقافة المواطنة بين كافة فئات المجتمع، على أوسع نطاق.

تعد التربية من أجل المواطنة بمثابة واحدا من الشروط القبلية الواجب توافرها لإرساء دعائم المواطنة النشطة. وقد تفهم أهم المفكرين والفلاسفة- منذ فجر التاريخ بدءا من الفيلسوف اليوناني القديم أفلاطون، أهمية الدور الذي يضطلع به التعليم في تكوين مواطنين صالحين.

وبينما نولد ونحن نتمتع بمجموعة محددة من «الحقوق»، فإنه تبرز هنا مدى الحاجة الماسة إلى التعليم من أجل خلق مواطنين قادرين على الاضطلاع بواجبات «المواطنة».

لقد أدى انتشار قيم ومعايير حقوق الإنسان إلى تدعيم النظم القومية للمواطنة حول العالم، وقد تضمنت البرامج الفعالة للتربية المدنية، أو حتى تلك التي تركز على تكوين المواطن الصالح، على أكثر من مجرد تزويد الطلاب بمعرفة مناسبة عن الانتخابات العامة، ولكنها يجب أن تتضمن بالضرورة تعريف الطلاب بتاريخ أمتهم، وجغرافيت ها الحالية والتاريخية، مع العمل على الانتقال من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وتعريف الطلاب بدساتير وتشريعات وطنهم، وغير ذلك من المعلومات الأخرى اللازمة لتدعيم مشاركتهم المجتمعية الإيجابية والبناءة في المجتمع، ومعرفة ما على الفرد من واجبات وما له من حقوق، وتحقيق قيم العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد، كل ذلك ينتج فردا صالحا نافعا منتجا لنفسه ووطنه، مساهما مشاركا فاعلا في بناء ذلك الوطن (يسين، ٢٠٠٢: ص٢٣).

خـــاتـــمـــة:

من الفصل السابق نرى أن المجتمعات البشرية تختلف في أولوياتها عند تحديد أهداف النظام التربوي لديها، فقد تركز بعض المجتمعات على المفاهيم الإدراكية المعرفية والتي تعني بتعلم الأفراد والمهارات والمعارف أو قد تركز على المفاهيم القيمية التي تعني بأعداد الأفراد ليكتسبوا ويتمثلوا مفهوم المواطنة أو تركز على مفاهيم التنشئة الاجتماعية والتي تحاول أن تجعل الأفراد أكثر توافقا وانسجاما مع أفراد المجتمع وإنشاء علاقات اجتماعية متبادلة أو قد تكون بعض الأمم منظومة تراعي الأبعاد الثلاثية المذكورة بهدف تحقيق النمو الشامل للفرد معرفيا ونفس حركيا ووجدانيا مما يعمل على توازن البناء النفسي للفرد وتمكينه من بناء علاقات اجتماعية سليمة ومتوازنة من خلال تنشئته اجتماعيا وبشكل سليم، فالنظام التربوي يعمل على نقل القيم والمعتقدات الخاصة بالمجتمع بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي المتبع في تلك الدولة سواء كان المجتمع ديمقراطيا أو تسلطيا إذ يؤثر نوع الحكم في التغذية الراجعة فقط والتي يمكن من خلالها أن يؤثر في النظام السياسي والقيمي التي يطبقها ذلك المجتمع.

والمتتبع لأدبيات التربية على المواطنة يدرك أن الدراسات العربية تركز على الإطار الفكري والمفاهيمي بعكس المجتمعات الغربية التي تتناول أيضا الآليات الفعلية الهادفة إلى نشر وتثمين ثقافة المواطنة ورفع درجة الوعي بمتطلباتها من حقوق وواجبات وديمقراطية وتعددية وسياسية وفكرية وتعزيز ثقافة الاحتكام للقانون في تنظيم العلاقة بين الأفراد والمؤسسات والدولة طبقاً للعقد الاجتماعي الذي بموجبه خول الشعب الدولة لتسيير أمور حياته وقد أكدت الدراسات العربية أن المجتمعات العربية لازالت تخلط بين أبعاد المواطنة في الخطاب السياسي بمختلف أطروحاته وأن هذا المفهوم يشوبه الغموض لدي بعض المجتمعات العربية

خاصة في ظل انتشار مفاهيم العولمة والمواطنة العالمية ولا شك أن الانفتاح الثقافي العالمي أثر على ثقافة المجتمعات العربية عموما والشباب بصيغة خاصة، فانتشار الانترنت ووسائل الاتصال والإعلام (Media) بأنواعها أثر على أبعاد المواطنة كالهوية والانتماء والتعددية والحرية والمشاركة السياسية، لذا فإن استيراد الأفكار والمفاهيم عبر وسائل الفضاء الإعلامي ومختلف طرق الاتصال أدى إلى التأثير في الصورة الذهنية القائمة لدى الشباب العربي حول مفهوم المواطنة وأبعاده خاصة الانتماء والولاء والتعددية السياسية والفكرية والحرية والمساواة والعدالة في توزيع الموارد المتاحة في الدولة إلا أن هذا الغموض لم يقلل من الانتماء للوطن ولم يضر بالأمن الوقائي للوطن.

توصيات:

وفي ختام هذا الكتاب يوصي الباحثان بما يلي:

١. يجب أن تعمل الحكومات والمنظمات الأخرى على توفير الفرص أمام جميع الأفراد من أجل تعلم مهارات المواطنة، من خلال الممارسة والمشاركة وثيقة الصلة بهم في مدى واسع من السياقات، ومن خلال دعم تنمية موارد التعلم اللازمة.

٢. يجب أن تسعى الحكومات والأحزاب السياسية وأصحاب الأعمال والاتحادات التجارية على تطوير مداخل شاملة لمشاركة المواطنين في المجالات السياسية ومجالات العمل، ويمكن أن يساعد تبني مدخل «منظمات التعلم» في هذا الصدد.

٣. يجب أن تقدم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المزيد من التدريب غير الرسمي للمواطنين المشاركين في المؤسسات التطوعية، وهو الطريق الذي يمكن من خلاله إعادة الأفراد الفاشلين في نظام التعليم الرسمي إليه مرة أخرى.

٤. يجب أن تدعم الحكومات منظمات المجتمع المدني المبتدأه، فالتكوين والنمو المبكران لمثل هذه المنظمات يقدم فرص تعلم هامة للأفراد والمجموعات.

٥. تحتاج المنظمات الممولة للتعليم غير الرسمي في المجتمع المدني للاعتراف بالطبيعة العملية لتعليم المواطنة، كما تحتاج لأن تطور أنظمة تمويلية بحيث تكون منظمات المجتمع المدني طويلة الأمد وتكون بمثابة شريك متكافئ.

٦. يجب أن تعمل الحكومات ومقدمو التعليم (الرسمي وغير الرسمي) على تدعيم تنمية مهارات المواطنة في المنزل وفي الحياة الخاصة بحيث يمكن جني فوائد كبيرة طويلة الأمد.

٧. نظراً لأن البحث يوضح أن مهارات المواطنة تنمو بشكل أكثر من خلال الأنشطة اللامنهجية التي يتضمنها المنهج الرسمي، فإنه يتعين على المدارس والحكومات أن تشجع مثل هذه الأنشطة.

٨. هناك نقص كبير في البحوث المتعلقة بعمليات تعلم المواطنة غير الرسمي في إطار بيئات التعلم والمجتمع المدني وهنا يتعين على المنظمات الممولة أن تدعم المزيد من البحوث حول تنمية مهارات ومعارف المواطنة بشكل غير رسمي.

٩. التنسيق بين الجهات العاملة في مجال العمل التطوعي حتى تتفادى الازدواجية والاتكالية التي قد ينعكس أثرها على العمل التطوعي.

١٠. التخطيط المسبق والتنظيم الدقيق لأنشطة العمل التطوعي، بحيث يقوم على أساس علمي يعود نفعها على أفراد المجتمع المحتاجين وما أكثرهم في زماننا الحاضر.

١١. العمل على جذب الكفاءات النادرة وإقناعهم بالانضمام للجمعيات التطوعية حتى يسهموا بأفكارهم ومهارتهم في تطوير العمل التطوعي ورفع مكانته.

١٢. الاهتمام بالتدريب والإعداد المهني للعاملين في مجال العمل التطوعي، فهم يقومون بمهمة إنسانية مهمة، وهكذا يجب على العاملين في هذا المجال أن

يتحلوا بالمهارات العالية والدقة والانضباط.

١٣. الاستفادة من تجارب الجمعيات الخيرية التطوعية في البلدان الأخرى، والاستنارة بخططها وروادها لتطوير العمل التطوعي والارتقاء به.

١٤. استخدام معطيات التكنولوجيا الحديثة في أداء العمل التطوعي، باستخدام الحاسب الآلي وحفظ المعلومات ووضع البرامج المستقبلية والحالية لإعانة ذوي الحاجات في المجتمع.

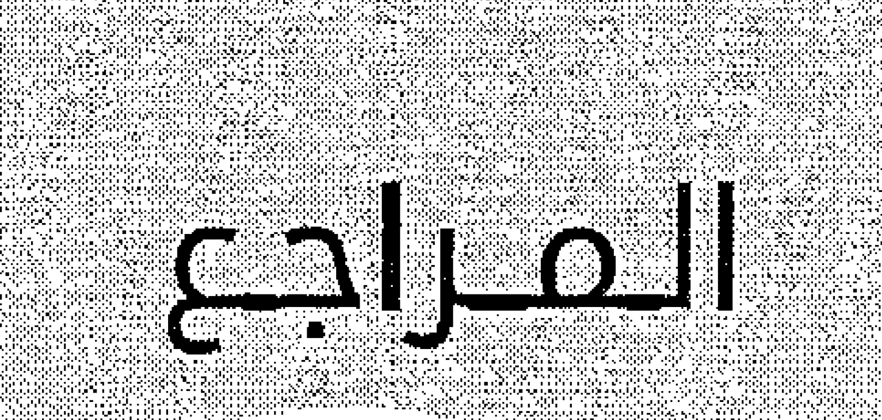
١٥. التعاون مع القطاعات الرسمية والتنسيق معها لإيصال الخدمات التطوعية للمحتاجين كنزلاء المؤسسات الإصلاحية وإقامة مراكز تأهيل مهني تطوعي داخل السجون.

١٦. دعم المتطوعين معنويا، ونرى في ذلك تحفيزا لهم للاستمرار في العطاء والعمل على رفعة المجتمع وسد حاجاته.

١٧. الحفاظ على سرية المعلومات في العمل التطوعي، وذلك حفاظا على ماء الوجه لدى المحتاجين الذين يستفيدون من أنشطة العمل التطوعي.

١٨. إدخال مادة بمسمى الأنشطة التطوعية في مناهجنا الدراسية يكون هدفها تبصرة التلاميذ بأهمية العمل التطوعي، وتحفيزهم على المشاركة فيه وحضهم على الاهتمام به.

١٩. الاستفادة من طاقات الشباب والطلاب في العطلات الصيفية ومواسم الإجازات، وتنظيم المعسكرات لهم لدعم الأعمال التطوعية في المجتمع استغلالا لأوقات فراغهم فيما ينفعهم ويعود بالخير على مجتمعهم.



المراجع

المراجع العربية:

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (و ط ن).

(٢) الأصفهاني، الراغب (١٩٩٨) المفردات في غريب القران، بيروت: دار المعرفة.

(٣) الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، كتاب الأخلاق والبر والصلة والزاد، رقم الحديث٣٤٠٥

(٤) الباز، راشد (١٤٢٣ ه) الشباب والعمل التطوعي، مجلة البحوث الأمنية. كلية الملك فهد الأمنية بالرياض.

(٥) التركستاني، حبيب الله محمد(٢٠٠٨)، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، جريدة عكاظ، العدد ٢٤٥٧.

(٦) التلمسانى، عبدالعزيز (٢٠٠٠ م) نموذج جمعية مكة للتنمية في تعزيز الأمن، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

(٧) الجابري، محمد عابد(١٩٩٨)، العولمة والهوية الثقافية- عشر أطروحات، المستقبل العربي، عدد(٢٢٨)، فبراير١٩٩٨.

(٨) الجنحانى، الحبيب(٢٠٠٨) المواطنة والحرية، بيروت، مجلة الغدير، العدد ٤٣.

(٩) الحارثي، زايد بن عجير(٢٠٠١) واقع المسئولية الشخصية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ط١، الرياض.

(١٠) الحارثي، زايد(١٩٩٥)، مراقبة الذات: تقنين وتعريب مجلة علم النفس الهيئة المصرية العامة للكتاب العدد(١٧)، السنة التاسعة، القاهرة.

(١١) الحبيب، فهد ابراهيم (٢٠٠٢) تربية المواطنة – الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، جامعة الملك سعود.

(١٢) الحزيم، يوسف(١٤٣٢) قوانين الحياة إياك أن تكسرها، دار ابن الأزرق، الرياض.

(١٣) الحزيم، يوسف(٢٠١٢)، أفكار في التنمية السياسية، الطبعة الأولى، دار ابن الأزرق، بيروت.

(١٤) الحسان، محمد(١٩٩٥) المواطنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، جـ١، دار الشبل للنشر والتوزيع والطباعة، الرياض.

(١٥) الحقيل، سليمان عبد الرحمن (١٩٩٩) الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام، الرياض، مطابع الشريف، ط١.

(١٦) الحملاوي، الشيخ (د.ت.)، شذا العرف في فن الصرف.

(١٧) الخراشي، بسام عبد العزيز(٢٠٠٣): العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للتطوع.

(١٨) الخضيري، سلمى مطيع؛ النعيم، هدى عبد العزيز(١٤٢٠): تقويم برامج وأنشطة القطاع النسائي بمركز الأمير سلطان الاجتماعي، دراسة ميدانية.

(١٩) الخطيب، محمد بن شحات(٢٠٠٦) الانحراف الفكري وعلاقته بالأمن الوطني والدولي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

(٢٠) الخطيب، عبد الله (١٤٢١ ه) دور العمل التطوعي في تحقيق السلام والأمن الاجتماعيين. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

(٢١) الدجاني، أحمد صدقي(١٩٩٩)، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة.

(٢٢) الرازي، محمد بن أبي بكر(١٩٦٢) مختار الصحاح، ط٩، الهيئة المصرية لاعامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.

(٢٣) الرباح، صلاح (١٤٢١) ورقة عمل خاصة لتفعيل الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني من خلال تدعيم وتنشيط أداء الجمعيات الأهلية، مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، الجزء الثاني (ب)، الرياض.

(٢٤) الرباح، عبد اللطيف بن عبد العزيز(٢٠٠٦)، التربية على العمل التطوعي وعلاقته بالحاجات الإنسانية، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية جامعة حلوان، مصر، المجلد (١٢)، العدد(٣).

(٢٥) الرشيد، حمد فالح(٢٠٠٠)، بعض العوامل المرتبطة بالقيم التربوية لدى طلاب كلية التربية بجامعة الكويت، دراسة ميدانية، المجلة التربوية، مجلد (٤) ع (٥٦)، مجلس النشر العلمي، الكويت.

(٢٦) الركابي، زين العابدين(٢٠٠٥) مفهوم الوطنية، ط١، دار غيناء للنشر، الرياض.

(٢٧) الزنيدي، عبد الرحمن(١٤٢١) فلسفة المواطنة في المجتمع السعودي، ورقة عمل مقدمة في اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحة.

(٢٨) الزيدي، المنجي (٢٠٠٥)، الشباب والتنشئة على قيم المواطنة – مقاربة سوسيولوجية للنموذج التونسي، منشورات تبر الزمان، تونس.

(٢٩) السويدي، جمال سند(٢٠٠١) نحو استراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء، دراسة مقدمة إلى ندوة التربية وبناء المواطنة، جامعة البحرين، كلية التربية.

(٣٠) السيد، سيد جاب الله(١٩٩٩) التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار الحضارة للطباعة والنشر، طنطا، مصر.

(٣١) الشبيكي، الجازي (١٩٩٢ م) الجهود الإنسانية التطوعية في مجالات الرعاية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود. الرياض.

(٣٢) الشرقاوي، موسى (٢٠٠٥) وعي طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة دراسة ميدانية – مجلة دراسات في التعليم الجامعي، عدد(٩)، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، أكتوبر ٢٠٠٥.

(٣٣) الشريدة، خالد عبد العزيز(٢٠٠٥) صناعة المواطنة في عالم متغير رؤية اجتماعية، ورقة بحث مقدمة للقاء قادة العمل التربوي في وزارة التربية والتعليم، الباحة.

(٣٤) الشريف، عمر بن نصير البركاتي (١٤٢٩)، الأثر الاقتصادي للأعمال التطوعية، بحث مقدم لندوة العمل التطوعي وتأثيره في التنمية الاقتصادية، الرياض، ٦-٤-١٤٢٩.

(٣٥) الشمري، عبدالرحمن سليم (٢٠٠١)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

(٣٦) الشيخ، محمد خلف(١٤٢٩) المواطنة الصالحة، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٢٠، ص٢٣.

(٣٧) الصائغ، عمر الحسن(٢٠٠٣)، دراسة تحليلية لكتاب التربية الوطنية المقرر على طلاب الصف الثاني الثانوي، ندوة بناء المناهج.

(٣٨) العامر، عثمان صالح (٢٠٠١) المواطنة في الفكر الغربي المعاصر: دراسة نقدية من منظور إسلامي، من أبحاث الندوة العلمية « حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ج ١، ط ١.

(٣٩) العامر، عثمان بن صالح (١٤٢٦) أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي» دراسة استكشافية « بحث مقدم إلى اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربويين المنعقد في منطقة الباحة في المملكة العربية السعودية. مجلة المعرفة العدد ١٢٠.

(٤٠) العدوى، إبراهيم أحمد (١٩٨٣) نظام المواطنة في الإسلام ومنجزاته للحضارة العربية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

(٤١) العديلي، ناصر(١٤١٦)، السلوك الإنساني والتنظيمي – منظور كلي مقارن، معهد الإدارة العامة، الرياض.

(٤٢) العمري، أبو النجا محمد(٢٠٠٠) تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية منظمات–استراتيجيات، المكتبة الجامعية، الإسكندرية.

(٤٣) العوا، محمد سليم(١٩٨٩) في النظام السياسي للدولة الإسلامية، (القاهرة: دار الشروق.

(٤٤) الغفيص، هدى محمد: ثقافة التطوع في المؤسسات التعليمية، المؤتمر السعودي الثاني للتطوع من ٢١ إلى ٢٤ صفر ١٤٢٨.

(٤٥) الفوزان، ناصر (٢٠٠٢ م) خصائص العمل ومستوى الإجهاد الوظيفي دراسة ميدانية على الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، « مجلة جامعة الملك سعود، المجلد (١٤)، العدد (٢).

(٤٦) القباج، محمد مصطفى (٢٠٠٦)، مدارات المواطنة المعاصرة: نحو مفهوم جديد للمواطنة في عهد التكتلات الكبرى والنظام العولمي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج، تونس.

(٤٧) القباج، محمد مصطفى(٢٠٠٦) مدارات المواطنة المعاصرة: نحو مفهوم جديد للمواطنة في عهد التكتلات الكبرى والنظام العولمي في الدولة ومواطنوها: المسئوليات الجديدة وإعادة توزيع الأدوار، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج، تونس.

(٤٨) القحطاني، ظافر منصور(١٤٢٨)، صعوبات وتحديات العمل التطوعي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للتطوع.

(٤٩) القحطاني، ظافر منصور، صعوبات وتحديات العمل التطوعي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للتطوع، ١٤٢٨هـ.

(٥٠) القحطاني، عبد الله بن سعيد آل عبود، (٢٠١٠) قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض السعودية.

(٥١) الكافي، اسماعيل عبد الفتاح(٢٠٠٥) موسوعة القيم والأخلاق الاسلامية، الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب.

(٥٢) الكواري، علي خليفة(٢٠٠١) مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، في: علي خليفة الكواري (محرر)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ديسمبر ٢٠٠١ ط ١.

(٥٣) الكواري، علي خليفة (٢٠٠٤)، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٦٤.

(٥٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(٢٠٠١)، المواطنة والنوع الاجتماعي- دراسة نظرية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٣٠)، الأمم المتحدة، نيويورك.

(٥٥) المجادي، فتوح(١٩٩٩) المواطنة والتربية البيئية، الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، مجلة التربية، ع٣١، أكتوبر ١٩٩٩.

(٥٦) المليجي، إبراهيم عبد الهادي(٢٠٠٣) تنظيم المجتمع- مداخل نظرية ورؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

(٥٧) المنجد، مادة (و ط ن).

(٥٨) النبهان، محمد فاروق(١٩٨٨) نظام الحكم في الاسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة.

(٥٩) النشار، مصطفى(٢٠٠٣) ما بعد العولمة، قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

(٦٠) النعيم، عبد الله العلي: التطوع في المملكة العربية السعودية قديماً وحديثاً، مرجع سابق، ١٤٢٨هـ.

(٦١) النعيم، عبد الله العلي(٢٠٠٠)، العمل الاجتماعي التطوعي – مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم إلى مؤتمر (العمل التطوعي والأمن).

(٦٢) إبراهيم، عجوبة مختار (١٩٩٤): القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية في المملكة العربية السعودية ـ دراسة توثيقية لتجربة الجمعيات الخيرية ١٣٨٠ ـ ١٤١٠هـ. مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، السنة الثالثة، العدد (٣٤) محرم ١٤١٥هـ يونيو ١٩٩٤م.

(٦٣) إبراهيم، عجوبة مختار: القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية في المملكة العربية السعودية ـ دراسة توثيقية لتجربة الجمعيات الخيرية ١٣٨٠ ـ ١٤١٠هـ. مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، السنة الثالثة، العدد (٣٤) محرم ١٤١٥هـ يونيو ١٩٩٤م.

(٦٤) إسماعيل، علي سعيد(١٩٩٨)، التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين، القاهرة، دار عالم الكتاب.

(٦٥) إينتس، كارل م. (٢٠٠٠) تشكيل المستقبليات التعليم من أجل الكفاية والمواطنة، ترجمة خميس بن حميدة، المركز العربي للتعريب والترجمة، دمشق.

(٦٦) أبو السعود، سعيد محمود طه (١٩٨٧) التعليم الأساسي وتنمية أبعاد المسئولية الاجتماعية لدى التلاميذ، دراسة ميدانية بمحافظة الشرقية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة طنطا.

(٦٧) أبو النصر، مدحت محمد(٢٠٠٧): إدارة منظمات المجتمع المدني، ايتراك للنشر والتوزيع: القاهرة ط١، ١٤٢٧هـ.

(٦٨) أبو النصر، مدحت (٢٠٠٤) إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

(٦٩) أبو عامود، محمد سعد (٢٠٠٢) الديمقراطية والأمن القومي في الواقع المعاصر، مجلة الديمقراطية، السنة الثانية، العدد (٥)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

(٧٠) أبوالفتوح، رضوان (١٩٦٠)، التربية الوطنية) طبيعتها، فلسفتها، أهدافها، برامجها (المؤتمر الثقافي العربي الرابع، القاهرة، جامعة الدول العربية.

(٧١) أحمد، مصطفى محمود مصطفى (د.ت.) دور الأنشطة الطلابية في تدعيم قيم المواطنة الصالحة لدى الشباب الجامعي، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، جامعة الوادى الجديد.

(٧٢) أشمموني، محمد (٢٠٠٥) الانتماء والوطن، دار الفكر العربي، القاهرة.

(٧٣) أيوب، عيسوي (١٩٩٨). أي تربية وأي مواطنة، الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، مجلة التربية، ع ٢٥، أبريل ١٩٩٨ م.

(٧٤) آل عبود، عبد الله بن سعيد بن محمد (٢٠١١) قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، جامعة نايف العربية للعولمة الأمنية، الطبعة الأولى، ٢٠١١

(٧٥) آل مبارك، عبد الله بن ناجي (تحرير) (٢٠٠٤) قراءة فى مفهوم الانتماء الوطني، جريدة الرياض، الخميس ١٨ ذي القعدة ١٤٢٥هـ - ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤ م - العدد ١٣٣٣٨، صفحة مقالات.

(٧٦) بار، عبد المنان (٢٠٠١) مدى استفادة الجمعيات والهيئات الخيرية الإنسانية من الأعمال التطوعية في المملكة العربية السعودية الدمام مركز الدراسات الاجتماعية والإنسانية بجمعية البر بالمنطقة الشرقية.

(٧٧) بالطو، عبد اللطيف(١٤١٨) دور التعاون التطوعي في دعم العلاق بين المنزل والمدرسة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- أبحاث وأوراق عمل المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية.

(٧٨) بدوي، أحمد زكي (١٩٨٢)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢.

(٧٩) بدوي، هناء حافظ(٢٠٠٤) مدخل لدراسة أجهزة تنظيم المجتمع، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر.

(٨٠) بسام محمد أبو حشيش، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٠

(٨١) بليلة، مازن عبد الرازق(١٤١٢) نحو مفهوم جديد للوطنية، جريدة عكاظ، العدد ٩٤٣٣، الثلاثاء ٢٤ ذو القعدة.

(٨٢) بن طلال، الحسن(٢٠٠٨)، المواطنة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، سلسلة كراسات المنتدى، كراسة رقم (٦)، ط١، الأردن- عمان، أكتوبر ٢٠٠٨.

(٨٣) بيلو، روبير(١٩٨٣) المواطن والدولة، ترجمة: نهاد رضا، ط٣، منشورات عويدات، بيروت - باريس.

(٨٤) بيلو، روبير(١٩٨٣) المواطن والدولة ترجمة نهاد رضا، ط٣، منشورات عويدات، بيروت.

(٨٥) جمال، عظيم و آخرون (٢٠١١)، قوة العطاء، الطبعة الثانية، مكتبة جرير، الريا ض.

(٨٦) حافظ، سعيد (٢٠٠٧) المواطنة حقوق وواجبات، مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، الجيزة.

(٨٧) حجازي، آمنة(٢٠٠٠)، الوطنية المصرية في العصر الحديث، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١.

(٨٨) حسين، إبراهيم(٢٠٠١) العمل التطوعي في المنظور العالمي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للتطوع، الشارقة: الإمارات العربية المتحدة.

(٨٩) حريري، عبد الله محمد أحمد(١٤٢١) العمل التطوعي رعاية اجتماعية، مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربية، الرياض.

(٩٠) حمدان، سعيد بن سعيد ناصر(٢٠٠٨)، دور الأسرة في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب في ظل تحديات العولمة: رؤية اجتماعية تحليلية، ورقة عمل للمشاركة في اللقاء السنوي للجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية — تحت عنوان الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الرياض من ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٨.

(٩١) حمدان، سعيد بن سعيد ناصر(١٤٢٩) دور الأسرة في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب في ظل تحديات العولمة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

(٩٢) حمزاوي، عمرو(٢٠٠٤) نقاشات وخطابات الهوية في أوروبا والعالم العربي: خرائط التعريف وإشكاليات الاستبعاد، في: د. عمرو حمزاوي (محرر)، نقاشات الهوية في أوروبا والعالم العربي: رؤي مقارنة، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية).

(٩٣) خضر، محسن(٢٠٠٤) مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني، في دورية شؤون العربية، العدد (١١٧) القاهرة.

(٩٤) درويش، محمد احمد(٢٠٠٩) العولمة والمواطنةوالانتماء الوطني، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩.

(٩٥) دياب، قايد(٢٠٠٧) المواطنة والعولمة تساؤل الزمن الصعب، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان).

(٩٦) راشد، محمد راشد(١٩٩٠)، المشاركة بالعمل التطوعي في الإمارات العربية، في دورية شؤون اجتماعية، العدد (٣٣)، السنة التاسعة.

(٩٧) رضوان، نادية (١٩٩٤)، الشباب المصري وأزمة القيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

(٩٨) الزهراني، على إبراهيم(١٤٢١) مفهوم العمل التطوعي في التربية الاسلامية وثمرته الدنيوية والأخروية، مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربية، الرياض.

(٩٩) سعد، أحمد يوسف (٢٠٠٢) مفهوم وقضايا المواطنة في النصوص التعليمية بين منهجيات التمكين ومحتويات التعبئة، القاهرة، مجلة عالم التربية، عدد(٨).

(١٠٠) سعداوي، عمرو عبد الكريم(٢٠٠٠)، العولمة وصراع القيم في مصر، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر مصر في عيون شبابها، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مصر.

(١٠١) سفر، محمود وآخرون(١٤٢١)، الوطنية كائن هلامين وزارة المعارف، رونا للإعلام، الرياض.

(١٠٢) سكران، محمد (٢٠٠٧)، التربية والمواطنة في عالم متغير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

(١٠٣) سكران، محمد(٢٠٠٧)، التربية والمواطنة في عالم متغير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

(١٠٤) سنن الترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله، باب القيامة (١)، حديث رقم. ٢٤١٧

(١٠٥) شحادة، موسى مصطفي(٢٠٠٠) مبدأ المساواة أمام المرافق العامة، مجلة الفكر الشرطي، الإمارات العربية المتحدة، شرطة الشارقة، المجلد (٩)، العدد٢.

(١٠٦) شيللر، هربرت(١٩٩٩)، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٢٤٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

(١٠٧) صادق، عبدالله(٢٠٠٠) ورقة عمل بعنوان (العمل الاجتماعي التطوعي في المجتمع البحريني رؤية مستقبلية اقتصادية)، مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٠ م.

(١٠٨) صائغ، عبد الرحمن أحمد(١٤٢٢) التربية للمواطنة وتحديات العولمة في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

(١٠٩) صيام، شحاته(٢٠٠٢)، الشباب والهوية الثقافية – إعادة التشكيل الثقافي دراسة ميدانية للثقافة الغربية لعينة من الشباب في المجتمع المصري، مجلة تربية الأزهر، العدد ١٠٨، القاهرة.

(١١٠) عبد الرحمن، لبنى(٢٠٠٥)، رجائي جرجس، المواطنة في المناهج التعليمية، سلسلة اصدارات منتدى حوار الثقافات (٢٦)، الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية.

(١١١) عبد الستار، هاني(٢٠٠٤)، التربية والمواطنة دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد(٣٥).

(١١٢) عبد العطي، عبد الباسط(٢٠٠١)، المتغيرات العالمية والتنظير لدراسة الطبقات الاجتماعي، مجلة اضافات، العدد(٣)، يناير ٢٠٠١.

(١١٣) عبد الفتاح، أحلام رجب(١٩٩٤)، دراسة التطور القيمي لطلاب كلية التربية النوعية- دراسة طولية، مجلة التربية المعاصرة، السنة (١١)، ع(٣٠)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

(١١٤) عبد الكافي، اسماعيل عبد الفتاح(١٤١٣) السعوديون: تجربة رائدة في المواطنة، المجلة العربية، العدد(١٠٨).

(١١٥) عبد الكريم، زيد(٢٠٠٦) حب الوطن من منظور شرعي، ط٢، دار امام الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض.

(١١٦) عبد الله، الجعيثن(١٤٠٩)، نحن والمسئولية الاجتماعية، جريدة الرياض، السعودية، العدد (٧٤٦٤)، ٢٠ربيع الآخر.

(١١٧) عبد الله، اسماعيل صبري (١٩٩٨) العولمة والاقتصاد والتنمية العربية، مجلد العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في ١٧-١٩ ديسمبر، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

(١١٨) عبد المنعم، نادية محمد (١٩٩٧) تطوير المعلم في ضوء مداخل المواطنة العالمية، مجلة التربية والتعليم، المجلد(٥)، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، سبتمبر.

(١١٩) عبدالرحمن، عطيات (١٤٢١)، الشباب والعمل التطوعي الأمني، مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، الجزء الأول (ب) الرياض.

(١٢٠) عبدالفتاح، سيف الدين(٢٠٠٩) الشريعة الإسلامية والمواطنة نحو تأسيس الجماعة الوطنية، المواطنة في مواجهة الطائفية، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية).

(١٢١) عبود، اميمة(١٩٩٩) العدالة في الفكر الليبرالي الجديد: دراسة في تحليل الخطاب الليبرالي في مصر، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

(١٢٢) عبيد، منى مكرم (٢٠٠٦) االمواطنة – مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، القاهرة، لمركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ١٥.

(١٢٣) عثمان، سيد أحمد (١٩٨٦)، المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، الأنجلو المصرية، القاهرة.

(١٢٤) عثمان، عبد الرحمن أحمد (٢٠٠٠) العمل التطوعي، مفاهيمه النظرية وتطبيقاته العملية في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد، مركز الدراسات والاستشارات العلمية، دار جامعة أفريقي للطباعة والنشر.

(١٢٥) عثمان، سيد أحمد (١٩٩٦)، التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية، مكتبة الأنجلو، مصر.

(١٢٦) عرفة، محمد (٢٠٠١) العمل التطوعي والأمن في الطن العربي، في دورية التعاون، المجلد (١٦) العدد (٥٣) دول مجلس التعاون.

(١٢٧) عز الدين، ناهد (٢٠٠٦)، الشباب العربي ورؤى المستقبل في الشباب العربي ورؤى المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(١٢٨) عسلية، عزت (٢٠٠٠)، القيم وعلاقتها بالانتماء لدى طلاب الجامعة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.

(١٢٩) علي، سعيد إسماعيل (١٩٩٩)، رؤية سياسية للتعليم، القاهرة، دار عالم الكتاب، ط ١.

(١٣٠) غانم، إبراهيم (محررا) (٢٠٠٩)، المواطنة والديمقراطية في مصر، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(١٣١) فتوح، مدحت فؤاد (٢٠٠٠) تنظيم المجتمع، القاهرة: الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

(١٣٢) فراس، روبير (١٩٩٨) نحو أشكال جديدة من المواطنة، ترجمة بهجت عبده، مكتب التربية الدولي، القاهرة، مستقبليات، ع٢، يونيو، ١٩٩٨.

(١٣٣) فرير، آندي و آخرون(٢٠١١)، الدليل الأساسي لإدارة برامج العمل التطوعي، مركز بناء الطاقات.

(١٣٤) فوزي، سامح (٢٠٠٤) المواطنة والديمقراطية والتربية المدنية، ثلاثية الغياب في التعليم المصري، مجلة اليسار الجديد، العدد(٦-٧)، القاهرة، شتاء ٢٠٠٤.

(١٣٥) فيراس، روبير(١٩٩٨)، نحو أشكال جديدة من المواطنة، ترجمة بهجت عبده، مكتب التربية الدولي، القاهرة، مستقبليات، ع ٢، يونية ١٩٩٨ م.

(١٣٦) فيراس، روبير(١٩٩٨) نحو أشكال جديدة من المواطنة، ترجمة بهجت عبده، مكتب التربية الدولي، القاهرة، مستقبليات، عدد٢، يونيو، ١٩٩٨.

(١٣٧) قرشي، فريد يسين(١٤١٨) رؤية شمولية وتكاملية لتنسيق العمل الخيري التطوعي في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- أبحاث وأوراق عمل المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية.

(١٣٨) قنديل، أماني(١٤٣٠) ثقافة التطوع، مؤسسة العنود الخيرية، الرياض.

(١٣٩) كارل م. ايفنس(٢٠٠٠) تشكيل المستقبليات: التعليم من أجل الكفاية والمواطنة، ترجمة خميس بنحميدة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ إدارة التربية المركز العربي للتعريب والترجمة، دمشق.

(١٤٠) كارين، ايفانز(٢٠٠٠) تشكيل مستقبليات التعلم من أجل الكفاية والمواطنة، ترجمة خميس بن حميدة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

(١٤١) كتاب مركز البحوث والدراسات : تفعيل دور المنظمات التطوعية في المملكة ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السعودي الثاني للتطوع، الرياض محرم ١٤٢١هـ- أبريل ٢٠٠١م ، ص ٢٢.

(١٤٢) كشك، محمد بهجت(٢٠٠٥)، تنظيم المجتمع المبادئ والعمليات، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

(١٤٣) كلارك، هيلين(٢٠١١) تقرير حالة الطوع في العالم- قيم عالمية من أجل الرفاه العالمي، برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، إدرا برنامج الأمم المتحدة الانمائي، (UNDP)

(١٤٤) لطفي، طلعت ابراهيم(٢٠٠١)، الأسرة ومشكلات العنف عند الشباب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، دولة الامارات العربية.

(١٤٥) لطفي، طلعت ابراهيم(٢٠٠١)، الأسرة ومشكلات العنف عند الشباب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، دولة الامارات العربية.

(١٤٦) ليلة، علي(٢٠٠٩) المسئولية الإجتماعية: تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، ورقة مقدمة الي المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي

(١٤٧) ليلة، علي (٢٠٠٢) ثقافة الشباب مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية في أحمد أبو زيد (محرر) دراسات مصرية في علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاداب، جامعة القاهرة.

(١٤٨) ليلة، علي(٢٠٠٣) المجتمع المدني – قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، ط١، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص٩١.

(١٤٩) ليلة، علي(٢٠٠٧) المجتمع المدني – قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، ط١، مكتبة الأنجلو، القاهرة.

(١٥٠) مارتن، هانز بينز و شومان، هارولد(١٩٩٨)، فخ العولمة، ترجمة عدنان على، مرجعة وتقديم رمزي زكي، الكويت: عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، أكتوبر ١٩٩٨.

(١٥١) مارشال، همفري توماس(١٩٥٠) المواطنة – الدولة والمجتمع، بريطانيا، جامعة كامبردج.

(١٥٢) ماكيفر، روبرت(١٩٦٦) تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، بيروت، دار العلم للملايين.

(١٥٣) مالكي، محمد(٢٠٠٧) العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ١٣ شتاء ٢٠٠٧.

(١٥٤) مالكي، حنان و مراد، حنان(٢٠٠٣) أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة العلوم الانسانية، عدد خاص الملتقى الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري.

(١٥٥) متولي، عباس إبراهيم (١٩٩٠)، المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بالقيم لدى شباب الجامعة، المؤتمر العلمي السادي لعلم النفس في مصر، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، ج٢، القاهرة.

(١٥٦) مجاهد حورية توفيق(٢٠٠٨)، الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية)، ط ٣.

(١٥٧) محسن، مصطفى (٢٠٠٤)، إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بين الفضاء المؤسسي والمحيط الاجتماعي، الندوة الاقليمية الأولى حول التربية والشباب والمواطنة، الجمعية التونسية للدراسات حول ثقافة الشباب، مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ٢٠٠٤.

(١٥٨) محسن، مصطفى(٢٠٠٤)، إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بين الفضاء المؤسسي والمحيط الاجتماعي، ضمن أشغال الندوة الاقليمية الأولى حول التربية والشباب والمواطنة، الجمعية التونسية للدراسات حول ثقافة الشباب، مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس.

(١٥٩) محفوظ، محمد وآخرون(٢٠٠٨) المواطنة والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت.

(١٦٠) محفوظ، محمد وآخرون(٢٠٠٨)، المواطنة والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٨.

(١٦١) محمد، عبد الرحمن شرف(٢٠٠٨) الولاء الوطني والمؤسسي، ط١، أكاديمية شرطة دبي، معهد التدريب، الامارات العربية المتحدة.

(١٦٢) محمد، علي حسن(٢٠٠٣) دور الشباب في العمل التطوعي، مجلة التربية، قطر، المجلد ٣٢ العدد (١٤٤).

(١٦٣) محمود، محمد الحافظ(٢٠١١) المواطنة في الاعلان العالمي والدستور و القانون الوطنيين، المنتدى المدني القومي، ورشة المواطنة في إطار التعدد الثقافي العرقي والثقافي، الخرطوم.

(١٦٤) محي الدين، محمد(٢٠٠٣) الاستبعاد من المواطنة: قراءه في المساهمات النظرية المعاصرة، ورقة مقدمة إلي المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(١٦٥) مرزوق، مغاوري عبد الحميد(٢٠٠٢)، أثر مناقشة طلاب الجامعة على مسؤوليتهم، دراسات تربوية المجلد السادس، الجزء(٣٠)، القاهرة، عالم الكتب.

(١٦٦) مرقس، سمير(٢٠٠٤) المواطنة الإطلالة على مسارها العام واشكالياتها في مصر بكتاب المواطنة ونشأة مفهوم المجتمع المدني، مركز الجزويت الثقافي، الاسكندرية، مارس ٢٠٠٤.

(١٦٧) مشرف، شيرين(٢٠٠٧) دور التعليم الأساسي في تنمية قيم المواطنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية بنها.

(١٦٨) مغازي، محمد(٢٠٠٧) مبدأ المواطنة – دراة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.

(١٦٩) مغازي، محمد(٢٠٠٧) مبدأ الموطنة – دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.

(١٧٠) مكروم، عبد الودود(٢٠٠٤) الاسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي في تنمية قيم المواطنة، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مجلد(١٠)، عدد(٣٣).

(١٧١) مناع، هيثم (١٩٩٧)، المواطنية في التاريخ العربي الإسلامي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

(١٧٢) موسى، عبد الحكيم (١٤١٨) دراسة استطلاعية لاتجاهات بعض أفراد المجتمع نحو مفهوم العمل التطوعي ومجالاته من وجهة نظرهم، دار النهضة العربية، القاهرة.

(١٧٣) موسى، علي بن حسين(٢٠٠٣) العقيدة الاسلامية وعلاقتها بالوطنية وحقوق المواطنة، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، عدد(٣١).

(١٧٤) ميهالي، باتريسيا (٢٠٠٩)، تعلم الإهتمام، جمعية خدمات التطوع، بيروت.

(١٧٥) ناصر، ابراهيم (٢٠٠٢) عبد الله المواطنة، عمان، مكتبة الرائد العلمية.

(١٧٦) نافع، بشير وآخـرون(٢٠٠١)، المواطنة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(١٧٧) هاركينز، ماريان (٢٠١١) التطوع كمرساة في مواجهة التغييرات العالمية، تقرير حالة التطوع في العالم للعام، منشورات الأمم المتحدة.

(١٧٨) هلال، فتحي وآخرون (٢٠٠٠)، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، الكويت، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية.

(١٧٩) هلال، علي الدين(٢٠٠٠)، محسن يوسف (محرران)، الشباب ودور الإعلام في تحقيق ثقافة السلام والأمن والتنمية، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية).

(١٨٠) هلال، فتحي وآخرون (٢٠٠٠). تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت: دراسة ميدانية، وزارة التربية: الكويت.

(١٨١) هولدسورث، روجر(٢٠٠٠)، المدارس التي تخلق أدوارا حقيقية ذات قيمة للشباب، ترجمة أحمد عطية أحمد، مجلة مستقبليات، المجلد ٣٠ ـع٣، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو.

(١٨٢) هيتر، ديريك(٢٠٠٧)، تاريخ موجز للمواطنة، دار الساقي، بيروت.

(١٨٣) وافي، علي عبد الواحد(١٤٠٣)، المسئولية والجزاء في الاسلام، جدة، مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع.

(١٨٤) يس، السيد (٢٠٠٢) المواطنة في زمن العولمة، سلسلة المواطنة (٥)، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، القاهرة.

(١٨٥) يسين، السيد(٢٠٠٢) المواطنة في زمن العولمة، ط٥، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، القاهرة.

(١٨٦) يسين، أيمن (٢٠٠٢ م) الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي القاهرة مركز التميز للمنظمات غير الحكومية.

(١٨٧) يعقوب، أيمن إسماعيل و السلمي، عبد الله حضيض(٢٠٠٥)، إدارة العمل التطوعي واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية رؤية للخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي.

(١٨٨) يوسف، عبد الخالق(٢٠٠٦) تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ الأساسي في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، عدد(١٢)، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، أغسطس ٢٠٠٦.

(١٨٩) تشكيل مستقبليات التعلم من أجل الكفاية والمواطنة، ترجمة (٢٠٠٠)، خميس بن حميدة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

(١٩٠) فوت، ريان(٢٠٠٤) النسوية والمواطنة، ترجمة أيمن بكر وسمر الشيشكلي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، جمهورية مصر العربية.

(١٩١) كارل م. ايفنس، (٢٠٠٠) تشكيل المستقبليات، التعليم من أجل الكفاية والمواطنة، ترجمة خميس بنحميدة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية المركز العربي للتعريب والترجمة بدمشق.

(١٩٢) فرج، هاني(٢٠٠٤) التربية والمواطنة، دراسة تحليلية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد العاشر، العدد(٣٥)، القاهرة، أكتوبر.

(١٩٣) الحبيب، فهد إبراهيم(٢٠٠٥) تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، ورقة مقدمة لجامعة الملك سعود.

(١٩٤) أبو دف، محمود(٢٠٠٤) المواطنة الصالحة، السمات والواجبات، ورقة عمل مقدمة للمركز العربي للتربية والعلوم والثقافة، حول التربية المدنية والمجتمع المدني، بيروت.

(١٩٥) هويدي، فهمي(١٩٩٥). المواطنة في الإسلام، مقال منشور بجريدة

الشرق الأوسط، العدد٥٩٠٢، الأربعاء ٢٥-١-١٩٩٥.

(١٩٦) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (١٣٧٩ﻫ) مسألة اللحوم ومصير الأقلية المسلمة بالغرب، الأبعاد الثقافية والاقتصادية، بحث منشور بالمجلة العلمية للمجلس الأوروبي للافتاء والبحوث، العدد(٣).

(١٩٧) شلتوت، محمد(١٩٩٢) الاسلام عقيدة وشريعة، ط١٦، القاهرة، دار الشروق.

(١٩٨) الجنحانى الحبيب (٢٠٨)، المواطنة والحرية، بيروت، مجلة الغدير، العدد ٤٣.

المراجع الأجنبية:

(199) B.Crick&R.Arrawsmith(2000)، Essay on Citizinship، London، Continum.

(200) Ben Néfissa، Sara (2005) «Introduction، » in: Sara Ben Néfissa [et al.]، NGOs and Governance in the Arab World (Cairo: Ameri- can University in Cairo Press).

(201) Boss، George(1998) The role and purpose of Citizenship in the curriculum، PGCE Assignment: University of Bristol.

(202) Camau، Michel and Geisser، Vincent(2007)، Le Syndrome auto- ritaire: Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali، académique، Paris: Presses des Sciences.

(203) Catusse، Myriam(2008) «Bringing the State Back in? Une per- spective régionale des Rôles de l'Etat dans les Transformations sociales، » (Unpublished paper).

(204) Corporation for National and Community Services (2006). Vol- unteering Hits a 3.-Year High، new Federal Report www. nation- alservices.org/assets.

(205) Encyclopedia(1999)، Boor international nnica.Inc، The New En- cyclopedia peered، Britannica، Vol. 20.

(206) Engle، S. and Ochoa، A.، (1988). Education for Democratic Citizenship: Decision Making in the Sopcial Studies، New York: Tecachers College Press

(207) J. Annette(2000)، Citizenship studies، community sevice learn- ing and higher Education، London، Kogan page limited.

(208) J. Patric (1995)، civic Education for constitutional Democracy، An international perspective.

(209) J.B. Mills(1990) Changing our school، Buckingham، open uni- versity press.

(210) J.R. Capella (2000)، Globalization A fading Citizenship، N.C. Burbles&C.A.Torres، Routledye.

(211) Kohstall، Florian(2004) «Reform Pirouettes: Foreign Democe racy Promotion and the Politics of Adjustment in Egypt.

(212) Marta، E. & others (1999). « Youth، Solidarity، and Civic Comt mitment in Italy» in Roots of Civic Identity.Edited by Yates، A&J Youngish، Cambridge، UK: Cambridge University Press.

(213) Ong، Aihwa(2006) Neoliberalism as Exception: Mutations in Citizenship and Sovereignty (Durham; London: Duke University Press).

(214) Ong، Aihwa (1999) Flexible Citizenship: The Cultural Logic of Transnationality (Durham; London: Duke University Press،).

(215) Patrick، john(1999) I the concept of citizenship in educational resources information center، Eric Ed 432532، file: IIA.

(216) Preston، C (2006) «Volunteerism Among Americans»، Chroni» cle of philanthropy، vol. (18) No، (14).

(217) Robbins، Richard Lee M.and Steven B.، (1995) Measuring the Social Connectedness، and Social Assurance Scales « Journal Counseling Psychology، vol.2

(218) Sassen، Saskia (1999)Globalization and its Discontents (New York: New Press).

(219) W.Morse(1989)، Renwing civic capacity preparing college stu+ dents for service and citizenship، ERIC-ED321704.

(220) World Boor international (1989)، The World Boor Enyelere، London World Boor Inc Vol 4.

(221) Evans، Karen

(222) Chapin، J. and Messick، R.، (1989). Elementary Social Studies: A – ١ Practical Guide، New York: Longman Inc

(223) K.Odam(1997)، Citizenship، Critical Concepts، Vol. 2، London، -(25) Routledge.

(224) Mills(1990)، An Introduction to Global Citizenship، Edinburg University Press، 2003


الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	الرقم
تمهيـــــــد	٥
الفصل الأول	١١
نشأة مفهوم المواطنة	١٣
مفهوم المواطنة في المجتمعات الحديثة	٢٠
مفهوم المواطنة في الإسلام	٣٣
أهمية المواطنة في الإسلام	٣٩
قيم المواطنة	٤٥
عناصر المواطنة	٤٩
مقومات المواطنة	٥٣
أبعاد المواطنة	٥٩
مبادئ الموطنة	٦٤
المتغيرات المعاصرة وأثرها على مفهوم المواطنة	٧٠
آثار المواطنة	٧٣
الفصل الثاني	٧٧
مقدمة	٧٩
المواطنة والعولمة	٨٠

مفهوم العولمة	٨٤
المواطنة والانتماء	٩٠
مفهوم الانتماء	٩٠
أبعاد الانتماء	٩٢
المواطنة والقومية	١٠٢
المواطنة والمسئولية الاجتماعية	١١٠
المواطنة والديمقراطية	١٢٣
خاتمة	١٣٢
الفصل الثالث	١٣٥
مقدمة	١٣٧
الواقع التطوعي عالميا	١٤١
التطوع والإطار المفاهيمي للتنمية	١٤٣
مفهوم التطوع	١٤٧
التطور التاريخي للتطوع	١٥٢
مفهوم التطوع في المملكة	١٥٤
أهمية التطوع	١٥٦
العوامل المؤثرة في العمل التطوعي	١٦٧
أهمية العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية	١٦٩

أهداف التطوع	١٧٠
العلاقة بين التطوع والمواطنة	١٧٣
أشكال ومجالات العمل التطوعي	١٧٦
الفوائد المتوقعة لبرامج العمل التطوعي	١٨١
الأسباب التي تحول دون إقبال أفراد المجتمع على التطوع	١٨٢
معوقات العمل التطوعي	١٨٥
واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية	١٨٥
العوامل التي تساعد على نجاح الجهود التطوعية	١٨٨
أساليب زيادة وتفعيل مشاركة المواطنين	١٩٠
الجهود التطوعية وسبل تنظيمها وتفعيلها	١٩٨
معوقات العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية	١٩٩
خاتمة	٢٠٥
الفصل الرابع	٢٠٧
مقدمة	٢٠٩
نشأتها وتطورها	٢١٠
أهداف العمل التطوعي في المملكة	٢١١
أبرز المؤسسات والجمعيات التطوعية التي تعمل في خارج المملكة	٢٣٠
أنماط التطوع في المملكة العربية السعودية	٢٤٢

قوانين العمل التطوعي	٢٤٩
تطلعات العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية	٢٥١
الخاتمة	٢٥٣
الفصل الخامس	٢٥٥
مقدمة	٢٥٧
التربية من أجل المواطنة	٢٥٩
المواطنة والتربية عليها	٢٦٢
التربية الوطنية	٢٦٧
أساليب التربية على المواطنة ودور المؤسسات الاجتماعية في ذلك	٢٧٤
الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة	٢٧٦
خاتمة	٣٠٠
توصيات	٣٠٢
المراجع	٣٠٥
المراجع العربية	٣٠٧
المراجع الأجنبية	٣٣٢
الفهرس	٣٣٥





مركز الأبحاث الواعدة في
البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة

www.csrws.net
src@pnu.edu.sa
centers.r.w.s@gmail.com

mobile: 0569444945